

الشعوب والقوميات منذ عام 1780

المنهج والخرافة والحقيقة

تأليف: إي جيه هوبزبوم
ترجمة: مصطفى حجاج

الشعوب والقوميات منذ عام 1780

المنهج والخرافة والحقيقة

تأليف

إي جيه هوبزبوم

ترجمة

مصطفى حجاج

© هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، دار الكتب الوطنية.
فهرسة دار الكتب الوطنية أثناء النشر.
JC311 .H57712 2013
.Hobsbawm, E. J., 1917-2012

الشعوب والقوميات منذ عام 1780: المنهج والخرافة والحقيقة/ إي جيه هوبزبوم؛ ترجمة: مصطفى إبراهيم علي حجاج.- أبوظبي: هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، دار الكتب الوطنية، 2013.
ص. ؛ سم.
ترجمة كتاب: .Nations and nationalism since 1780: programme, myth, reality
تدمك:3 - 241 - 17 - 9948 - 978
1. القومية -- تاريخ. 2. الشعوبية--تاريخ.. أ. حجاج، مصطفى إبراهيم علي.
ب.العنوان.



هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة
ABU DHABI TOURISM & CULTURE AUTHORITY

إصدارات
esdarat
دار الكتب الوطنية

الطبعة الأولى 1434هـ 2013م

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة
ص.ب: 2380

publication@tcaabudhabi.ae
www.tcaabudhabi.ae

الشعوب والقوميات

تمهيد

يقوم هذا الكتاب على محاضرات وايلز التي قدمتها بجامعة كوينز أوف بلفاست في شهر مايو من عام 1985 . ولقد فرض المكان نفسه على موضوع المحاضرات. ولقد جرى تركيز محتويات هذا الموضوع في أربع محاضرات لكي يتلائم مع متطلبات هيئة التدريس بالجامعة. وتوجد الآن خمسة فصول مختلفة الطول، وهي عبارة عن مقدمة وبعض الأفكار الاستنتاجية. كما جرى كذلك إجراء تعديل جزئي للمخطوطة لمراعاة بعض المواد التالية التي كان معظمها على ضوء النقاشات التي تمت مع مجموعات الخبراء الذين تمت دعوتهم، والتي كانت من أهم عوامل الجذب في محاضرات وايلز بالنسبة لسعداء الحظ الذين ألقوا تلك المحاضرات، وإنني أعبر عن امتناني الشديد لكل من قام بتنظيم المحاضرات، وكل من شارك في النقاش، وأخص بالشكر بيري أندرسون، وجون برووبلوي، وجوديث براون ورونان فانينغوميروسلاف هروك، وفيكتور كيرنان، وجو لي، وشولا ماركس، وتيرينس رينجر وغوران ثيربورن، من أجل النقد والتشجيع، وخاصة لحثي على إمعان التفكير في القوميات غير الأوربية.

لقد ركزت في الأساس على القرنين التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث كان الموضوع متمحوراً حول أوروبا، مركزاً في كل الأحوال على المناطق النامية، حيث كنت أتحدث تارة وأطرح أسئلة عن الشعوب والقومية تارة أخرى. كان هناك كثيرون آخرون ممن زودوني بالأفكار والمعلومات أو مراجع لكتب لم أكن أعرف عنها. ولخشية عدم التزام الأمانة فقد اخترت كوماريجاياواردينو والدارسين الآسيويين الآخرين في المعهد الدولي لأبحاث الاقتصاديات النامية في هلسنكي، وزملائي وطلابي في معهد نيويورك للأبحاث الاجتماعية في نيويورك، الذين سمعوا وناقشوا بعضاً من هذه المادة. وقد أمكن القيام بكثير من أعمال البحث والدارسة لهذا الكتاب من خلال زمالة ليفيرهولميريتوس، وأود أن أعبر عن تقديري للمساعدة السخية التي قدمتها لي أمانة ليفيرهولم.

إن مسألة القومية موضوع شهير مثير للجدل، ولم أحاول جعله أقل إثارة للجدل. ومع ذلك فإنني أرجو أن تساعد تلك المحاضرات المطبوعة على تحقيق تقدم في دراسة الظواهر التاريخية التي نحاول فهمها من خلالها.

مقدمة

نفترض أنه في أحد الأيام، عشية وقوع حرب نووية، هبط على الأرض أحد مؤرخي ما بين المجرات الفضائيين على الكوكب الذي يفترض به أن يكون ميتاً الآن للبحث عن سبب تلك الكارثة الصغيرة النائية التي رصدتها وسجلتها مجسات المجرة. ويقوم/ تقوم (أمتنع هنا عن التكهن بمشكلة التكاثر الفسيولوجية لدى الشعوب غير الأرضية وما إذا كانوا ذكوراً أو إناثاً) بدراسة مكتبات وسجلات أرشيف كوكب الأرض المحفوظة، حيث إن تقنية الأسلحة النووية كانت مصممة لتدمير الناس لا الممتلكات. وبعد القيام ببعض الدراسات استنتج مراقبنا أن آخر عقدين من تاريخ البشرية على كوكب الأرض لن يكونا قابلين للفهم من دون معرفة مصطلح «شعب» والمفردات اللغوية المشتقة منها. ويبدو أن هذا المصطلح يعبر عن شيء هام في الشؤون الإنسانية. لكن ما هو بالضبط؟ وهنا مكمن الغموض؛ لقد قام بقراءة والتر باغيهوت الذي قدم تاريخ القرن التاسع عشر باعتباره بناء الأمة، لكنه لاحظ أيضاً بإدراكه الطبيعي: «أننا نعرف ماهو عندما لا نسأل أنفسنا، وإنما لا نستطيع أن نشرحه أو نحدده بشكل سريع»(1).

وقد يكون ذلك صحيحاً لكل من باغيهوت ولنا، ولكنه ليس كذلك بالنسبة لمؤرخي ما بين المجرات الفضائيين الذين ليس لديهم الخبرة البشرية التي يبدو أنها جعلت فكرة الأمم مقنعة لتلك الدرجة.

أعتقد بأنه سيكون ممكناً اليوم، بفضل أدب فترة الخمسة عشر عاماً إلى العشرين عاماً الماضية، تزويد هذا المؤرخ بقائمة قراءة قصيرة لمساعدته/ مساعدتها مع التحليلات المطلوبة وإضافة كتاب إيه دي سميث «القومية: تقرير ومسرد نقدي عن الاتجاهات» يحتوي على معظم المراجع في هذا الميدان حتى ذلك اليوم(2).

ولن نوصي بكل ما كتب في فترات سابقة، حيث ستحتوي قائمة قراءاتنا على قليل جداً مما كتب في الفترة الكلاسيكية للتحرر في القرن التاسع عشر، لأسباب سيتم توضيحها لاحقاً، وأيضاً لأن قليلاً جداً من الكتابات غير القومية والعنصرية كانت قد كتبت آنذاك. ولعل أفضل عمل أنتج في ذلك الوقت كان موجزاً جداً بالفعل، مثل مقاطع من مقالات جون ستيورات ميل حول الموضوع في مقالته «أفكار حول حكومة التمثيل» ومحاضرة إيرنست رينان الشهيرة «ما هي الأمة؟»(3).

---

(1) والتر باغيهوت، الفيزياء والسياسة (لندن 1887)، الصفحات 20 – 21.

(2) إيه دي سميث، القومية، تقرير عن الاتجاهات ومسرد نقدي في علم الاجتماع الحالي 3 /xx1, لاهاي وباريس 1973 – راجع المسردات النقدية لكتاب المؤلف: نظريات القومية (لندن 1983) والأصول العرقية للشعوب (أوكسفورد 1986). يعد البروفيسور أنطوني سميث المرشد الأساسي في هذا المجال لقارئي اللغة الإنكليزية.

(3) إرنست رينان، ماهي الأمة»؟ (مؤتمر جامعة السوربون المنعقد بتاريخ 11 مارس 1882) (باريس 1882)، جون ستيوارت ميل، أفكار حول حكومات التمثيل (لندن 1861)، الفصل XV1.

ستحتوي قائمة القراءة على قراءات ضرورية تاريخياً، وبعض القراءات الاختيارية من الجهد الكبير الأول الذي نفذ لإجراء تحليل عقلاني غير عاطفي للموضوع، والمناظرات الهامة التي جرى التقليل من شأنها والتي أقيمت بين الماركسيين من الدولي الثاني حول ما كانوا يطلقون عليه مسالة الأمة. وسوف نرى لاحقاً لماذا قامت بعض أفضل العقول في الحركة الاشتراكية الدولية – والتي ضمّت بعض المفكرين شديدي القوة – بتعريض نفسها لتلك المشكلة: مثل كوتسكي، ولوكسمبورغ، أوتوباور، ولينين على سبيل المثال لا الحصر[1]. ومن المحتمل أن تتضمن بعضاً من كتابات كوتسكي، وبالتأكيد كتابات أوتوباور مثل «Die Nationalitatenfrage»، وسيحتاج الأمر كذلك إلى أن ندرج كتاب ستالين الماركسية والوطنية ومسألة الاستعمار؛ ليس لتواضعه، وليس لأنه يمكن تجاهله – إذا ما كان ثانوياً بطريقة ما – ولا لقيمته الفكرية، وإنما لتأثيره السياسي اللاحق[2].

وفي تقديري لن يستحق الأمر أن يتضمن كثيراً من عصر هؤلاء الذي كان يطلق عليهم الآباء المؤسسين للدراسات الأكاديمية للقومية بعد الحرب العالمية الأولى: كارلتون ب. هايز وهان كوهين[3]. ولم يكن هناك ما هو طبيعي أكثر من أن يلفت هذا الموضوع الانتباه خلال الفترة التي كانت فيها خريطة أوروبا قد رسمت للمرة الأولى بل للمرة الوحيد كما تبين لاحقاً بناء على مبدأ القومية، وعندما تبنت الحركات الجديدة للتحرر من الاستعمار الجديدة مصطلح القومية الأوربية، أو أكدت عليه دول العالم الثالث، وهو الأمر الذي أظهر هانز كون اهتماماً كبيراً به[4]. عدم وجود أي شك كذلك في أن كتابات تلك الفترة كانت تحتوي على كميات هائلة من المواد المأخوذة من أدبيات سابقة، والتي بوسعها أن توفر على الطالب قدراً كبيراً من القراءات الأولية. والسبب الرئيس في زوال كثير منها هو أن الإبداع الأساسي للفترة الذي تمّ توقعه مصادفةً من قبل الماركسيين، أصبح أمراً شائعاً لدى الجميع باستثناء القوميين. فالأمم التي نعرفها الآن التي هي ليست نتاج فترة هايز – كون ليست كما ظن باغيهوت ـ قديمة قدم التاريخ[5]. فالإحساس الحديث بالكلمة لا يعود إلى القرن الثامن عشر، مع مراعاة أو إهمال المصطلح العرضي السابق. ولقد

---

(1) من أجل مقدمة ميسرة بما في ذلك اختيار كتابات كبار مؤلفي الماركسية في ذلك الوقت، جوردجهوبت، ومايكل لوي وكلودي ويل، الماركسية ومسألة القومية 1848 – 1914 (باريس 1974). أ. توباور، Die Nationalitatenfrage und die Sozialdemokratie (Vienna 1907). النسخة الثانية لعام 1924 تحتوي على مقدمة جديدة هامة، تظهر بشكل غير قابل للتفسير، ولم يتم ترجمتها إلى الإنكليزية. ومن أجل محاولة جديدة، هوراس ب. ديفيس، نحو نظرية ماركسية للقومية (نيويورك 1978).

(2) نشر نص 1913 مع كتابات لاحقة لجوزيف ستالين، الماركسية والقومية ومسألة الاستعمار (لندن 1936) في مجلد كان له تأثير عالمي كبير، ليس في أوساط الشيوعيين فقط، ولكن في أوساط دول العالم غير المستقلة.

(3) كارلتون ب. هايز، التطور التاريخي للقومية الحديثة (نيويورك 1931) وهانز كون، فكرة القومية. دراسة في أصولها وخلفيتها (نيويورك 1944) تتضمن مواد تاريخية قيمة. واشتقت عبارة الآباء المؤسسين من دراسة قيمة في تاريخ فقه اللغة والمفاهيم، إيه كيميلانين، القومية. المشاكل الخاصة بالكلمة، المفهوم والتصنيف (جيفاسكيلا 1964).

(4) راجع مؤلفه تاريخ القومية في الشرق (لندن 1929)، والقومية والإمبريالية في الشرق الأقرب (نيويورك 1932).

(5) باغيهوت، الفيزياء والساسة، الصفحة 83.

تضاعفت الكتابات الأكاديمية حول القومية، لكنها لم تتقدم تقدماً كبيراً في العقود التالية. وقد ينظر البعض إلى أعمال كارل ديوتش الذي شدد على دور التواصل في تكوين الأمم، باعتبارها إضافة لها، لكني لن أعتبر أن هذا المؤلف لايمكن الاستغناء عنه[1].

ليس من الواضح تماماً لماذا دخلت أدبيات الشعوب والقومية مرحلة مثمرة جداً منذ حوالي عشرين عاماً، وبالفعل يطرح السؤال نفسه فقط على أولئك الذين يؤمنون بأن تلك الأدبيات حققت ذلك. وسوف يتم الاهتمام بالمشكلة في الفصل الأخير، على الرغم من أن ذلك لن يكون بتفصيل شديد.

وفي كل الأحوال، ففي رأي المؤلف الحالي أن عدد الأعمال التي تلقي الضوء على ماهية الشعوب والحركات القومية وأي الأدوار لتي لعبتها في التطور التاريخي كان أكبر خلال الفترة من عام 1968 وحتى 1988 من أي فترة سابقة بحوالي ضعف تلك الفترة المذكورة. وينبغي أن يوضح النص التالي أي الفترات أجدها أكثر إثارة للاهتمام بشكل خاص، ولكن قد يكون من الملائم أن أذكر قليلاً من العناوين الهامة التي يوجد من بينها ما يمتنع المؤلف عن تضمينها كل كتاباته، إلا أنه يضمنها واحداً من كتاباته الشخصية حول الموضوع[2]. وقد تفيد القائمة الموجزة التالية كمقدمة إلى هذا المجال. وهي مرتبة أبجدياً بأسماء المؤلفين، باستثناء عمل هورش الذي فتح عهداً جديداً في تحليل تركيبة حركات التحرر الوطنية.

هروك ميروسلاف: (الظروف الاجتماعية السابقة للصحوة القومية في أوروبا) (كامبريدج 1985). ويشتمل ذلك على نتائج عملين تمّ نشرهما من قبل المؤلف في براغ عام 1968 و 1971.

بنيدكت أندرسون (المجتمعات المتخيلة) (لندن 1983).

جيه آرمسترونغ (الشعوب قبل القومية) (تشابيل هيل 1982).

جيه برويلي (القومية والدولة) (مانشيستر 1982).

جون دبليو كول وإريك آر وولف (الحدود الخفية: البيئة والعرقية في أحد أودية الألب) (نيويورك

---

(1) كارل دبليو دويتش، القومية والتواصل الاجتماعي. تساؤل حول مقومات القومية (كامبريدج إم إيه 1953).

(2) كل ما تقدم إضافة إلى فصول حول الموضوع في كتاب «عصر الثورة 1789 – 1848 (1961)، عصر رأس المال 1848 – 1875 (1975) وعصر الإمبراطورية 1875 – 1914 (1961)، موقف الطبقات الشعبية تجاه الحركات القومية الهادفة للإستقلال، الأجزاء السلتية في بريطانيا العظمى) في المجلس الدولي لتاريخ الحركات الاجتماعية والبنى الاجتماعية، حركات الاستقلال القومية والطبقات الشعبية في القرنين XIX و XX في الغرب والشرق، 2 مجلد (باريس 1971)، والمجلد 1 الصفحات 34 – 44، انطباعات حول القومية في إي دي نوستير و إيه إتش هانسون و شتاين روكان، الخيال والدقة في العلوم الاجتماعية: مقالات ذكرى بيتر نيت (لندن 1972 الصفحات 385 – 406)، انطباعات حول نهاية بريطانيا (مراجعة نقدية لمجلة نيوليفت، 105، 1977)، ما هي بلد العمال؟ الفصل الرابع من كتاب «My Worlds of Labour» لندن 1984) تدويل الطبقة العاملة من كتاب إف فان هولثورن ومارسيل فان ليندين، التدويل في الحركة العمالية (لايدن – نيويورك – كوبنهاغن – كولونيا 1988 الصفحات 2 – 16).

ولندن 1974).

جيه فيشمان (مشاكل اللغة في الدول النامية) (نيويورك 1968).

إرنستغيلنر: (الشعوب والقومية) (أوكسفورد 1983).

إي جيه هوبسبوموتيرينس رينجر: (اختراع التقاليد) (كامبريدج 1983).

إيه دي سميث: (نظريات القومية) (الطبعة الثانية، لندن 1983).

Szucs, Jeno. Nation und Geschichte: Studien (Budapest 1981)

سي تيللي: (تكوّن الدول القومية في أوروبا الغربية) (برينستون 1975).

وبالنسبة لما تقدم فأنا لا أستطيع مقاومة إغراء إضافة مقالة رائعة لم تكتب في سياق تعريف موضوعي للشعب فحسب، ولكن في سياق تاريخي نادر وقابل للتطريق، غوين إيه ويليامز، متى كانت ويلز؟ وذلك في كتاب هذا المؤلف بعنوان: (الويلزيون في تاريخهم) (لندن وكانبره 1982).

وقد عادت كل تلك الأدبيات إلى سؤال: ما هو الشعب؟ وبالنسبة لأهم خصائص هذا الأسلوب في تصنيف مجموعات البشر، فهي أنه على الرغم من ادعاءات من يؤمنون بأنها بشكل ما مبدئية وأساسية للوجود الاجتماعي، أو حتى فيما يتعلق بتعريف هوية الفرد من بين مجموعته، فلا يوجد معيار مقبول يمكن إيجاده لتحديد أي من الجماعات البشرية التي يمكن تصنيفها بتلك الطريقة. وهذا ليس مفاجئاً في حد ذاته، حيث إننا ننظر إلى الشعب باعتباره أحد العناصر الجديدة الوافدة في تاريخ الإنسانية، وأنه نتاج أوضاع خاصة لا يمكن تفاديها، محلية كانت أو إقليمية أو تاريخية، ونتوقع حدوثها، بالشكل الذي كانت عليه في البداية، في قليل من المستوطنات، عوضاً عن أن تكون مجموعة من السكان موزعة في مناطق مختلفة من العالم. إلا أن المشكلة تتمثل في عدم وجود طريقة تساعد المراقب على تمييز الشعب عن الكيانات الأخرى كمجموعات الرهبان على سبيل المثال، حيث يمكننا أن نساعده على تمييز طائر ما أو تمييز الفأر عن السحلية. ولذلك ينبغي أن تكون مراقبة الشعوب أمراً في بساطة مراقبة الطيور.

ولقد جرت محاولات لإرساء معايير موضوعية للشعوبية، أو لتوضيح لماذا أصبحت بعض الجماعات شعوباً، في حين لم تفعل ذلك مجموعات أخرى، وذلك بناء على معيار واحد كاللغة أو العرق أو مجموعة من المعايير؛ كاللغة، أو الأرض المشتركة، أو التاريخ المشترك، أو المعتقدات الثقافية، أو أي شيء آخر. وقد يكون تعريف ستالين هو أفضل التعريفات المعروفة، إلا أنه ليس التعريف الوحيد[1]. وقد فشلت كل تلك

---

(1) الشعب هو جماعة متطورة تاريخياً له لغة وأراضٍ وحياة اقتصادية وشكل نفسي ثابت تظهر في مجتمع ذي ثقافة واحدة. جوزيف ستالين، الماركسية والمسألة القومية والاستعمارية، الصفحة 8. وكان النص الأصلي قد كتب عام 1912.

التعريفات الموضوعية للسبب الواضح المتمثل في أنه يمكن وصف بعض أعضاء الكيانات الكبيرة التي تتماشى مع تلك التعريفات بأنها شعوب، إلا أنه يمكن دائماً العثور على استثناءات لذلك. وكلا الحالتين المتوافقتين مع التعريف ليست (أو ليست بعد) شعوباً، أو لا تملك طموحات وطنية، أو بسبب أن الشعوب غير المشكوك في وطنيتها لا تتوافق مع المعيار أو مجموعة المعايير الخاصة بذلك. وكيف يمكن لها أن تصبح غير ذلك، عندما نحاول وضع الشعوب الجديدة والناشئة والمتغيرة إلى يومنا هذا بعيداً عن الكيانات العالمية في إطار الديمومة والعالمية؟

علاوة على ذلك ـ وكما سنشاهد ـ فإن المعايير المستخدمة لهذا الغرض كاللغة والعرق أو ما إلى ذلك تعد غير واضحة ومتغيرة وغامضة، وتعد غير ذات فائدة فيما يتعلق بتثقيف الرحالة، كما هي الحال عند مقارنة أشكال وتكوينات السحب بالعلامات الأرضية الراسخة. وهذا ما يجعل الأمر مريحاً إلى حد بعيد بالنسبة للدعاة المروجين وأصحاب المناهج بما يجعله مختلفاً عن الأغراض الوصفية. وقد يسهم عرض لاستخدام الوطنيين لمثل هذا التعريف الموضوعي في السياسات الآسيوية الحديثة في توضيح هذا الأمر:

يشكل الناطقون بلغة التاميل في سريلانكا اختلافاً قومياً عن السنهاليين بناء على كل تجربة أساسية حول القومية، أولاً لوجود ماضٍ تاريخي منفصل في الجزيرة مماثل في قدمه ومجده لتاريخ السنهاليين، وثانياً بناء على حقيقة أنهم كيان لغوي منفصل تماماً عن السنهاليين، مع وجود تراث تقليدي غير مسبوق وتنمية حديثة للغة تجعل اللغة التاميلية مناسبة تماماً لكل الاحتياجات اليومية الحالية، وفي النهاية بسبب استيطانهم لمناطق محددة[1].

والغرض من هذا المقطع واضح؛ إنه المطالبة بالحكم الذاتي أو الاستقلال لمنطقة جرى وصفها بأنها أكثر من ثلث مساحة جزيرة سريلانكا، على أساس من قومية التاميل، ولا يوجد شيء آخر بهذا الشأن كما يبدو. فهي تغلف بالغموض حقيقة أن الاستيطان بمنطقة يتكون من منطقتين جغرافيتين منفصلتين يسكنها ناطقون بلغة التاميل من أصول مختلفة (سكان أصليون ومهاجرون حديثاً من العمال الهنود)، وأن المنطقة التي يتواصل فيها استيطان التاميل هي مناطق يسكن السنهاليون في ثلثها، وأن حوالي 41٪ من الناطقين بلغة التاميل هم من الذين رفضوا اعتبار أنفسهم من قومية التاميل، ويفضلون أن يتم تعريفهم بأنهم مسلمون (الموريون). وفي الحقيقة ـ وحتى مع ترك منطقة المهاجرين في وسط البلاد ـ فليس واضحاً تماماً أنه يمكن وصف منطقة استقرار التاميل الثابتة التي تتشكل من مناطق مستوطنات ثابتة للتاميل (من 71 إلى 95٪ – باتيكالواومولاتيفيو وجافنا) ومناطق التاميل المعروفين من 20 أو 33٪ (أمبارالوترينكومالي)،

(1) حالة الدستور الاتحادي لسيلان Srilanki Tamil ArasuKadchiK، كولومبو 1951، والتي استشهد بها روبرت إن كيرني في كتاب «الصرع العرقي وحركات التاميل الانفصالية في سريلانكا. (إيشيانسيرفي 25، و9 سبتمبر 1985، الصفحة 904.

باعتبارها منطقة واحدة، إلا في أضيق نطاق. وفي الواقع ففي المفاوضات التي أدت إلى نهاية الحرب الأهلية في سريلانكا في عام 1987 كان القرار بتحقيق ذلك يعد امتثالاً سياسياً لمطالب القوميين التاميل. وكما رأينا سابقاً فإن الكيان اللغوي يخفي الحقيقة الراسخة بأن سكان الأرض التاميل الأصليين والمهاجرين الهنود والموريين هم أقوام متجانسون من ناحية اللغة فقط، وكما سنرى فهم ربما ليسوا متجانسين تماماً بهذا المعنى. وبالنسبة للماضي الانفصالي التاريخي فإن كلمة (متجانسين) تنطوي على مفارقة تاريخية تطرح تساؤلات، أو هي غامضة إلى حد أنها قد لا تعني شيئاً على الإطلاق. وبالطبع فقد يناقض ذلك أنه لا يجب التعامل مع الادعاءات باعتبارها إسهامات في العلوم الاجتماعية، إلا أن النقطة الهامة هي أن أي تصنيف لبعض المجتمعات على أنها شعوب على أساس مثل تلك المعايير الموضوعية ظاهرياً سيكون عرضة لتلك الاعتراضات ما لم يتم تأكيد حقيقة أنها شعوب على أسس أخرى.

ولكن ما هي الأسس الأخرى؟ إن البديل للتعريف الموضوعي هو بديل ذاتي، سواء كان ذلك على أساس جماعي (طبقاً لتعريف رينان (الأمة الواحدة هي استفتاء يومي) أو على أساس فردي على طريقة الماركسيين النمساويين، حول ما هي الجنسية المرتبطة بالأشخاص، أينما عاشوا، ومن عاشوا معهم، بأي معدل إذا اختاروا المطالبة بتلك الجنسية[1]. وكلا الأمرين هما محاولات واضحة للهرب من قيود الموضوعية المفروضة، في كلتا الحالتين، وإن كان بطريقة مختلفة، من خلال تهيئة مصطلح الشعب إلى الأراضي الإقليمية التي يتعايش فيها أشخاص ذوو لغات مختلفة أو أي معايير موضوعية أخرى، كما حدث في فرنسا وإمبراطورية هابسبورغ. وكلاهما قابل للاعتراض عليه بأن تعريف شعب ما من خلال وعي الأعضاء بانتمائهم هو تكرار وحشو، وأنه لا يوفر سوى توجيه لاحق لماهية الشعب. علاوة على ذلك يمكن لذلك أن يؤدي بالشخص غير الحذر إلى الغلو في مذهب الطوعية الإرادية الذي يفترض أن كل مايحتاجه الأمر من أجل الوجود أو من أجل إقامة أو إعادة خلق شعب هو الرغبة في ذلك: إذا رغب عدد كاف من سكان جزر وايت بتكوين ما يسمى بشعب وايت، فسيكون هناك شعب وايت.

وبينما أدى ذلك ـ وخاصة خلال الستينيات ـ إلى محاولات لبناء أمة من خلال صحوة الوعي، فلا يعد النقد مشروعاً من قبل أشخاص على درجة كبيرة من الثقافة مثل أوتوبوير ورينان، واللذين عرفا تماماً أن للأمم عناصر موضوعية مشتركة. وعلى الرغم من ذلك فإن الإصرار على الوعي أو الاختيار باعتبارهما معايير للقومية من خلال وضع الطرق البسيطة أو المعقدة والمتعددة التي يقوم من خلالها البشر بتعريف وإعادة تعريف أنفسهم باعتبارهم أعضاء في مجموعة، في خيار واحد: اختيار الانتماء إلى شعب أو جنسية. وسياسياً أو إدارياً، يجب أن يقوم مثل هذا الاختيار على أساس العيش في دول توفر جوازات سفر أو

(1) قارن كارل رينر بين عضوية الفرد القومية بعضويته في الاعتراف الديني، أي الوضع الذي قام الفرد البالغ سن الأغلبية باختياره بحرية ونيابة عن القاصرين، من خلال ممثلين قانونيين Synopticus, Staat und Nation (Vienna 1899) pp. 7ff.

تطرح أسئلة بشأن اللغة في إحصاءات سكانية. ومع ذلك فحتى اليوم من الممكن تماماً لشخص يعيش في مستنقع أن يعتبر نفسه اعتماداً على الظروف مواطناً بريطانياً، أو مقارنة بهنود آخرين أنه غوجاراتي، أو مقارنة بالهندوس أو المسلمين أنه جاين، أو كفرد من طائفة معينة، أو مرتبط بطائفة أخرى عن طريق النسب، أو باعتباره شخصاً يتكلم في بيته باللغة الهندية بدلاً من لغة غوجارات أو أي شيء آخر. أو ما إذا كان ممكناً تخفيض الوطنية إلى بعد واحد، سواء كان بعداً سياسياً أو ثقافياً أو غير ذلك (إلا بالطبع الاضطرار إلى ذلك بسبب قوى قهرية خارجة عن الإرادة). ويمكن للناس أن يعرفوا أنفسهم كيهود حتى لو لم يكونوا يتشاركون في الديانة أو اللغة أو الثقافة أو التقاليد أو الخلفية التاريخية، وأنماط الدم أو الموقف من وضع اليهود. ولا يوحي ذلك بتعريف فردي خالص للشعب.

وبالتالي فلا يعد التعريف الموضوعي أو الفردي أو كلاهما مضللين، وعلى أية حال فإن مذهب اللاأدرية هو أفضل تجسيد مبدئي للباحث في هذا المجال، ولذلك فإن هذا الكتاب لا يفترض تعريفاً مسبقاً لماهية تكوين الشعب. وكافتراض مبدئي فسوف يتم التعامل مع أي مجموعة أشخاص كبيرة بما فيه الكفاية والتي يعتبر أعضاؤها أنهم أعضاء في شعب أو قومية على ذلك الأساس. ومع ذلك فسواء اعتبرت تلك المجموعة من الأشخاص نفسها على أنها شعب أو أمة، فلا يمكن الاعتراف بها ببساطة عن طريق استشارة بعض الكتّاب أو المتحدثين السياسيين لمنظمات تضفي عليها صفة الشعب أو القومية. إن ظهور مجموعة من المتحدثين الذين يروجون لفكرة شعب أو قومية هو أمر على قدر من الأهمية، إلا أن كلمة شعب أو قومية تستخدم اليوم على نطاق واسع وبقدر قليل من الدقة، لدرجة أن استخدام تعبير القومية لا يعني بالفعل شيئاً كبيراً.

ومع ذلك فإن التعامل مع الموضوع القومي يكون أكثر فائدة عندما يتم التعامل معه بدءاً من مفهوم القومية أو الشعب (أي مع القومية) بأكثر من الحقيقة التي تمثلها. حيث إن القومية من منظور القومية نفسها يمكن اعتبارها نتيجة لاحقة منطقية[1]. إن هذا هو مفهوم هذا الكتاب الحالي. فهو يولي اهتماماً خاصاً للتغيرات والتحولات التي صاحبت المفهوم، وبخاصة في نهاية القرن التاسع عشر. والمفاهيم ليست جزءاً من المحاضرة الفلسفية العامة، لكنها متأصلة اجتماعياً وتاريخياً ومحلياً ويجب توضيحها على أساس تلك الحقائق.

وبالنسبة للبقية، فيمكن تلخيص موقف الكاتب كالتالي:

1ـ إنني أستخدم مصطلح القومية بالمعني الذي حدده غيلنر، والمقصود به في المقام الأول المبدأ الذي

---

(1) إي جيه هوبزبوم «بعض الانطباعات عن القومية: 387.

يقول بأن الوحدة السياسية والقومية يجب أن تكون منسجمة ومتطابقة[1]. وأود أن أضيف أن هذا المبدأ يوحي كذلك بأن الواجب السياسي للروريتانيين تجاه السياسة التي تشمل وتمثل الشعب الروريتاي يبطل كل الالتزامات الشعبية الأخرى، وفي حالات قصوى (كالحروب) كل الالتزامات الأخرى من أي نوع. ويميز هذا المعنى المتضمن القومية الحديثة عن ما عداها وعن الأشكال الأقل إلحاحاً لتعريف القومية أو المجموعة التي سنواجهها كذلك.

2ـ أنا مثل معظم الباحثين الجادين، لا أعتبر الشعب أو القومية ككيان أولي أو ككيان اجتماعي غير قابلين للتغيير، فهي تنتمي حصرياً إلى فترة خاصة وتاريخية حديثة. إنها كيان اجتماعي فقط عندما ترتبط بنوع معين من وضع الأراضي الإقليمية الحديثة، ودولة الشعب، ومن غير المفيد أن نناقش الشعب والقومية عندما لا يكونان مرتبطين بعضهما ببعض. علاوة على ذلك فبالنسبة لغيلنر أود التركيز على عنصر الإبداع والاختراع والهندسة الاجتماعية التي تشكل الشعوب. والشعوب كطريقة طبيعية وكمنحة من الله لتصنيف الرجال كمصير سياسي تأصل هي أسطورة، أما القومية التي تشتمل أحياناً على الثقافات السائدة من قبل وتحولها إلى شعوب فإنها تقوم أحياناً باختراعها، وغالباً ما تقوم بطمس الثقافات السائدة: وتلك حقيقة[2]. وباختصار ـ ولأغراض التحليل ـ فإن القومية تأتي قبل الشعوب؛ فالشعوب لا تؤسس الدول والقومية، وإنما تقوم بعمل شيء آخر بطريقة مختلفة.

3ـ إن المسالة الوطنية كما تسميها الماركسية القديمة، فهي ترتكز عند نقطة تقاطع السياسات والتقنية وتحول المعلومات. ولا توجد الشعوب فقط كوظائف لحالة إقليمية محددة أو التطلع لتأسيس – بلغة شائعة، دولة المواطن في الثورة الفرنسية – وإنما أيضاً في سياق مرحلة معينة من التطور التقني والاقتصادي. وسيتفق معظم الطلاب اليوم على أن اللغات الأساسية القومية المستخدمة المقروء منها والمكتوب ليس بوسعها أن تنتج ـ كما كان الحال عليه قبل الطباعة والتعليم الشامل ـ نظاماً تعليمياً شاملاً. ولقد كان هناك جدل حول أن اللغة الإيطالية الشائعة المنطوقة والقادرة على التعبير عن احتياجات لغة القرن العشرين، والواقعة خارج نطاق التعامل اليومي الداخلي والمباشر جرى بناؤها اليوم كوظيفة لاحتياجات برامج التلفزة الوطنية[3]. ولذلك ينبغي تحليل الشعوب والظواهر المرتبطة بها على أساس الشروط والمتطلبات السياسية والاقتصادية والشروط والمتطلبات الأخرى ذات الصلة.

4ـ لهذا السبب فإنها ـ من وجهة نظري ـ ظاهرة مزدوجة تشكلت أساساً من الأعلى، والتي لا يمكن

(1) إرنستغيلنر، الشعوب والقومية: 1، وهذا في الأساس تعريف سياسي مقبول من قبل بعض الكتاب الآخرين مثل إي جون برويلي، Nationalism and the State, p. 3

(2) الشعوب والقومية الصفحة 48 – 9

(3) أنطونيو سوريلا: التلفاز واللغة الإيطالية: 291.

فهمها كذلك من دون تحليلها من الأسفل، وهذا على أساس افتراضات وآمال واحتياجات ورغبات ومصالح الأشخاص العاديين، والتي ليست بالضرورة وطنية، بل أقل قومية. وإذا كان عندي نقد أساسي لعمل غيلنر فهو أنه قد فضل منظور الحداثة من الأعلى، مما يزيد من صعوبة الانتباه إلى الفكرة من الأسفل.

وهذه الفكرة من الأسفل؛ أي الشعب ليس كما تراه الحكومات والمتحدثون الرسميون وناشطو الحركات القومية من المنادين بالقومية (أو غير المنادين بالقومية)، بل من خلال الأشخاص العاديين الذين هم عناصر الحركة والدعاية، وهذا أمر يصعب اكتشافه كثيراً. ولحسن الحظ فلقد تعلم المؤرخون الاجتماعيون كيف يحققون في تاريخ آرائهم وأفكارهم ومشاعرهم على المستوى الأدبي الفرعي، إلى درجة أننا أصبحنا اليوم أقل تشوشاً مما فعل المؤرخون من قبل، وكما فعلت افتتاحيات الصحف مع الرأي العام. ونحن لا نعرف الكثير بشكل مؤكد، وعلى الرغم من ذلك فهي ثلاثة أمور واضحة:

أولاً: لا تعد الأفكار العقائدية (الإيديولوجية) الرسمية للدول والحركات مرشداً لما هو موجود في عقول حتى أكثر المواطنين ولاء أو مناصري تلك الحركات.

ثانياً: أو لنكن أكثر تحديداً، نحن لا نستطيع افتراض أن التعريف بالنسبة لمعظم الناس - في حالة وجوده أو عند استثنائه - هو دائماً متفوق، أو كان دائماً متفوقاً على باقي مجموعة التعريفات التي تشكل الكيان الاجتماعي. وفي الواقع فإنها مرتبطة على الدوام بتعريفات من نوع آخر، حتى لو كان هناك شهور بأنها متفوقة عليها.

ثالثاً: إن التعريف الوطني وما يعتقد بأنه يوحي به، يمكن أن يتغير ويتحول بمرور الوقت، حتى بوجود فترات قصيرة من الهدوء. وفي تقديري فإن تلك هي فترة الدراسات القومية التي هناك حاجة ملحة لدراستها والتفكير فيها في هذه الأيام.

4ـ لم يتم دراسة تطور الشعوب والوطنية في الدول القديمة الراسخة مثل بريطانيا وفرنسا بشكل مكثف، على الرغم من أنها تجتذب كثيراً من الاهتمام في الوقت الحالي[1]. ولعل وجود مثل تلك الفجوة يتضح في بريطانيا من خلال إهمال أي مشاكل مرتبطة بالقومية الإنجليزية، وهو مصطلح يبدو غريباً على أذنيّ مقارنة بالاهتمام الذي منح للأسكتلنديين والويلزيين، وذلك من دون ذكر القومية الإيرلندية. ومن ناحية أخرى فقد كان هناك تقدم ملموس في السنوات الأخيرة في دراسة الحركات القومية التي تتطلع لأن تصبح دولاً، وبخاصة عقب دراسات هروكس المقارنة الرائعة للحركات القومية الأوربية الصغيرة.

---

(1) للاطلاع على هذا العمل راجع رافاييل صامويل، (الوطنية. صنع وعدم صنع الهوية الوطنية الإنجليزية (3 مجلدات، لندن 1989). لقد وجدت عمل ليندا كولي محفزاً بشكل خاص أي، عب من؟ وعي الطبقة والقومية في بريطانيا 1750 - 1830 (الماضي والحاضر، 113و 1986)، الصفحات 96 - 117.

وهناك نقطتان جيدتان في التحليل الرائع الذي قام به ذلك الكاتب.

أولاً: أن الوعي القومي قد نما بشكل مختلف لدى مجموعات اجتماعية ومناطق في الدولة، ولقد جرى تجاهل هذا التعدد الإقليمي وأسبابه بشكل ملحوظ في الماضي. وقد يوافق معظم الباحثين بطريق المصادفة على أنه مهما كانت طبيعة المجموعات الاجتماعية ذات الوعي الوطني منذ البداية، والمجموعات الشعبية - العامة والموظفون والفلاحون - هي في ذيل قائمة المتأثرين بذلك الوعي.

ثانياً، وعلى التوالي: فإنني أتفق مع تقسيمه المفيد لتاريخ الحركات القومية إلى ثلاث مراحل. وفي أوروبا القرن التاسع عشر التي نمت فيها تلك الحركات، كانت المرحلة (ا) ثقافية وأدبية وشعبية بحتة، ولم تكن ذات مضامين سياسية أو حتى قومية بأكثر مما كان لدى الأبحاث التي قام بها المجتمع الغجري المتمسك بعاداته وتقاليده (غير الروماني) رداً على عناصر تلك التساؤلات. وفي المرحلة (ب) نجد مجموعة من الرواد وحاملي السلاح من مناصري الحركة القومية وبدايات التشيع العسكري لتلك الفكرة. إن عناصر عمل هروك تهتم بتلك المرحلة وتحليل أصول وتشكل تلك الأقلية. ولعل اهتمامي الشخصي في هذا الكتاب يتركز حول المرحلة (ج) عند - وليس قبل - اكتساب البرامج القومية ذلك الدعم الجماهيري الكبير، أو على الأقل بعض الدعم الجماهيري الذي يدعيه القوميون بأنهم يمثلونه. إن الانتقال من المرحلة (ب) إلى المرحلة (ج) هو بوضوح لحظة حرجة في تاريخ الحركات القومية ـ وفي بعض الأحيان ـ كما في أيرلندا، فقد حدثت قبل إقامة الدولة القومية، وربما وعلى الأرجح بعد ذلك، كنتيجة لإقامة تلك الدولة. وأحياناً فيما يسمى العالم الثالث لم يحدث ذلك حتى في ذلك الوقت.

أخيراً، لايمكنني إلاّ أن أضيف أنه لا يمكن أن يكون أي مؤرخ جاد للشعوب والقوميات أن يكون سياسياً وطنياً ملتزماً إلاّ بالمعنى الذي يصدق المؤمنون فيه النصوص المكتوبة حرفياً، بينما يكونون غير قادرين على الإسهام في نظرية التطور، وفي نفس الوقت يستطيعون الإسهام في علم الآثار وعلوم اللغات. فالقومية تتطلب كثيراً من الإيمان بما لم يتحقق بعد. وكما قال رينان: إن الحصول على تاريخ خاطئ لشعب هو جزء من كينونة هذا الشعب[1]. إن المؤرخين ملتزمون مهنياً بعدم الخطأ، أو على الأقل ببذل الجهد لكي لا يقعوا في الخطأ. ولكي تكون إيرلندياً فخوراً ومرتبطاً بأيرلندا - وحتى أن تكون أيرلندياً كاثوليكياً فخوراً أوبرتستانتياً أيرلندياً من طائفة أوليستر - لا يتوافق بطبيعته مع الدراسة الجدية للتاريخ الأيرلندي. وأن تكون فيني أو أورانجمان فأستطيع أن أقدّر أنه غير متوافق بأكثر من توافق الصهيوني مع كتابة تاريخ

---

(1) إرنست رينان ما هو الشعب؟ الصفحات 7 - 8: L'oubli et je dirai meme l'erreurhistorique, sont un facteur essential de la formation d›une nation et c'estainsique le progress des etudes historiquesestsouvent pour la nationalite un danger."

اليهود، ما لم يترك المؤرخ إداناته المسبقة خلفاً عند دخوله إلى مكتبة أو عند قيامه بالدراسة. لقد كان بعض المؤرخين القوميين غير قادرين على القيام بذلك، ولحسن الحظ عندما قررت كتابة الكتاب الحالي لم يكن عليّ بالفعل ترك إداناتي غير التاريخية وراء ظهري.

الفصل الأول

الأمة كبدعة جديدة: من الثورة إلى التحرر

إن العصرية هي الميزة الأساسية للأمة الحديثة وكل ما هو على علاقة بها، وهذا أمر مفهوم الآن، إلا أن الافتراض المناقض الذي يقول إن الهوية الوطنية هي بشكل ما أمر طبيعي وأولي ودائم بما يسبق التاريخ هو شائع جداً إلى حد أنه قد يكون مفيداً توضيح حداثة مصطلح الموضوع نفسه. إن قاموس الأكاديمية الملكية الإسبانية الذي جرى مراجعة طبعاته المتعددة لهذا الغرض. [1] لا يستخدم مصطلح الدولة والشعب واللغة بالطريقة الحديثة قبل طباعته عام 1884. وهنا ـ وللمرة الأولى ـ نعرف أن اللغة الوطنية هي اللغة الرسمية والأدبية للبلد، وأن اللغة التي يتم التحدث بها عامة في ذلك البلد هي مختلفة عن اللغة العامية المتفرعة عن اللغة الأم أو لغات الشعوب الأخرى. وتؤكد الكتابة باللغة العامية نفس العلاقة بينها واللغة الوطنية. وقبل عام 1884 كانت كلمة (شعب) تعني ببساطة مجموعة سكان منطقة، أو بلد، أو مملكة، وكذلك كلمة (غريب). أما حالياً فقد جرى تعريفها باعتبارها دولة أو كياناً سياسياً يقر بمركزية حكومة شعبية، وكذلك إقليم منح سلطة رسمية من قبل تلك الدولة، ويتم اعتبار الأفراد القاطنين فيه جزءاً لا يتجزأ من هذا الإقليم، ولذلك فإن عنصر العمومية والدولة العليا تعد مركزية بالنسبة لتلك التعريفات، على الأقل في العالم الأيبيري. إن كلمة (الشعب) مرتبطة بسكان إقليم ما تحت سلطة حكومة ما (وهي النقطة التي جرى التشديد عليها)[1] تعني كلمة (شعب) في الموسوعة البرازيلية[2] مجموعة من المواطنين تعيش تحت نفس النظام أو الحكومة، ولهم مصالح مشتركة، ومجموعة من سكان إقليم لهم نفس التقاليد والتطلعات والمصالح، ويخضعون لسلطة مركزية مهمتها الحفاظ على وحدة المجموعة (وقد جرى التشديد على تلك النقطة)، مجموعة أشخاص في دولة لا يخضعون لسلطة الحكم. علاوة على ذلك، ففي قاموس الأكاديمية الإسبانية لم توجد كلمة (شعب) في النسخة النهائية حتى عام 1925 عندما جرى وصف (الشعب) بأنه مجموعة الأشخاص الذين ينتمون لنفس العرق الإثني بشكل عام، ويتحدثون نفس اللغة، ولديهم تقاليد مشتركة.

وبناء على ذلك لم ترتبط الحكومة بشكل خاص بمفهوم الشعب حتى عام 1884. وكما قد يفترض فقه اللغة فإن أول معنى لكلمة (شعب) يشير إلى المنشأ أو المنبت: الميلاد، الأصل والنسب، كما هو في قاموس اللغة الفرنسية القديمة التي تقتبس عبارة فرواسار «لقد عدت إلى أرض مولدي ومنشئي في بلاد الهينولت»[3]. وهكذا فكما أن المنشأ أو الأصل مرتبطان بمجموعة من الرجال إلا أنه لا يعبر عن هؤلاء

(1) Enciclopedia Universal IllustradaEuropeo – Americana (Barcelona 1907 – 34),Vol. 37,pp. 854 – 67: nacion›.

(2) Enciclopedia Universal IllustradaEuropeo – Americana (Barcelona 1907 – 34),Vol. 37,pp. 854 – 67: nacion›.

(3) L. Curne de SaintePelaye, Dictionnairehistorique de l»ancientlangagefrancois (Niort n. d.), 8 vol. ; nation

الذين قاموا بتكوين دولة (سوى في حالة الحكام من نفس العشيرة). وحيث ارتبطت تلك الجماعة بالأرض فإن تكوين الاتحاد السياسي كان من قبيل المصادفة، ولم يشكل عاملاً ذا أهمية كبرى على الإطلاق. وفي الطبعة الأولى من القاموس الإسباني عام 1726 كانت كلمة (الأرض) تعني فقط المكان؛ المدينة أو الأرض التي ولد عليها الفرد، أو أي منطقة، مقاطعة أو ضاحية تابعة لسيادة أو سلطان أحد اللوردات أو لدولة ما. وهذا المعنى الضيق لكلمة (أرض) هو ما كان على الموسوعة الإسبانية الحديثة أن تميزه عن المعنى الواسع لكلمة (باتريارشيكا) أو (أرض الآباء الصغيرة)، وهو المصطلح الذي كان عالمياً قبل القرن التاسع عشر، باستثناء الطبقة المتعلمة العارفين بشأن روما القديمة. ولم ترتبط كلمة (أرض) بالدولة إلاّ في عام 1884، وفي عام 1925 فقط بدأنا نسمع عن الوطنية الحديثة التي تحدد الأرض باعتبارها شعباً، مع مجموع الأشياء المادية وغير المادية، مثل الماضي والحاضر والمستقبل الذي يحظى بحب وولاء الوطنيين.

وللحق فإن إسبانيا القرن التاسع عشر لم تكن في الطليعة من ناحية التقدم الإيديولوجي، إلا أن اللغة الكاستيلية كانت أقدم لغة في الممالك الأوروبية التي يحق لها أن ترتبط باسم الدولة القومية. وبأي معدل قد يكون هناك شك في أن تكون إنجلترا وفرنسا في القرن الثامن عشر دولاً قومية من وجهة نظر مختلفة تماماً. وقد يكون هناك اهتمام عام بتطور الكلمة المرتبطة بالقومية.

وفي اللغات الرومانسية تعد كلمة (شعب) كلمة فطرية. وفي أماكن أخرى حيثما جرى استخدامها فقد كانت استعارة أجنبية. ويسمح هذا لنا بتتبع الاختلافات في الاستخدام بشكل أكثر وضوحاً، ولهذا فإن كلمة (فولك) الألمانية (أي شعب) لها نفس الصلة اليوم مثلما هو الحال مع الكلمات المشتقة من «natio»، إلا أن التفاعل هنا هو أكثر تعقيداً. ومن الواضح أن مصطلح (natie) كما هو مستخدم في اللغة الألمانية في العصور الوسطى والمشتق من أصل لاتيني، والتي لم يتم استخدامها كثيراً إلاّ في أوساط الطبقة المتعلمة أو الطبقة الملكية أو النبلاء أو المترفين، يحمل معنى الشعب، والذي لم يتم استخدامها إلاّ في القرن السادس عشر، وهو يعني المولد والنسب (Geschlecht) بلغة العصور الوسطى الفرنسية[1].

وكما هو الحال في أماكن أخرى، فقد تطورت الكلمة نحو وصف مجموعات معينة كمجموعة الغيلد، أو الجماعات الأخرى التي ترغب في أن تكون مميزة عن جماعات أخرى ممن يتعايشون معهم، لذا فإن كلمة (الشعب) التي تترادف مع كلمة (أجنبي) كما في اللغة الإسبانية، فإن جماعات التجار الأجانب (المجتمعات الأجنبية، وبخاصة التجار، الذين يعيشون في المدينة ويتمتعون بمزايا فيها)[2] وكذلك جماعات الطلاب المعروفة التي كانت تدرس في الجامعات القديمة، وكذلك مجموعة من شعب لكسمبورغ[3]. ومع ذلك

(1) Dr. E. Verwijs and Dr. J. Verdam, MiddelnederlandschWoordenboek, vol. 4 (The Hague 1899), col. 2078.

(2) Woordenboek der NederlandschTaal, vol. 9 (The Hague 1913), cols. 1586 – 90.

(3) Verwijs and Verdam, MiddelenderlandschWoordenboek, vol. 4

فيبدو واضحاً أن التطور قد يميل إلى التشديد على المكان أو أرض المنشأ الذي يعد إحدى التعريفات الفرنسية القديمة المماثلة لمصطلح إقليم[1]، بينما تشدد التعريفات الأخرى على المجموعات ذات العرق المشترك التي تنحو منحى العرقية، كما في الإصرار الهولندي على المعنى الأولي لكلمة ناتي «Natie»؛ أي مجموعة من الرجال تنتمي لنفس العرق.

وفي كل الحالات فإن مشكلة الربط بين كلمة شعب الفطرية والدولة مازالت لغزاً، حيث تبدو واضحة بالمعني العرقي أو اللغوي أو أي مصطلح آخر، حيث لم تكن معظم الدول مهما كان حجمها غير متجانسة، ولم يكن من السهل معادلتها بالشعوب. ويشير القاموس الهولندي إلى أن القاموس الفرنسي والإنجليزي يستخدمون كلمة (شعب) بمعنى أشخاص ينتمون لدولة، حتى لو لم يكونوا يتكلمون نفس اللغة[2]. ولعل أفضل نقاش حول هذه المسألة المحيرة قد حدث في ألمانيا القرن الثامن عشر[3]. حيث كانت كلمة (الشعب) لدى الموسوعي يوهان هاينريتشزيدلر في عام 1740 بمعناها الحقيقي والأصلي تشير إلى مجموعة أشخاص متحدون في البيرغر Burger، (من الأفضل ترك هذه الكلمة بغموضها الغريب)، وهي تعني مجموعة من العادات والتقاليد والقوانين. ومن هذا يستنتج أنه ليس لها معنى متعلق بالأرض، حيث يمكن للأفراد مع اختلاف أساليب معيشتهم وعاداتهم أن يعيشوا معاً في نفس المقاطعة، حتى وإن كانت صغيرة جداً. وإذا كان للشعوب صلة فعلية بالأرض فكان ينبغي أن يكون الويندبون الذين يعيشون في ألمانيا ألماناً، على الرغم من أنهم ليسوا كذلك في الأصل. وقد خطرت تلك الفكرة لباحث ساكسوني خبير في السكان السلافيين الذين كانوا ولا يزالون يستخدمون اللغة الألمانية، والذين لم يخطر بباله أن يطلق عليهم مسمى القلة القومية.

وبالنسبة لزيدلر فإن الكلمة التي تصف غالبية الأشخاص من جميع الشعوب الذين يعيشون في نفس الإقليم أو الدولة هي كلمة (شعب) «Volk». ولكن للأسف وبسبب القصور في المصطلحات فإن كلمة شعب «Nation» تستخدم غالباً بنفس معنى كلمة شعب «Volk»، وأحياناً كمرادف لكلمة المنزلة الاجتماعية (Stand, ordo) وأحياناً لأي رابطة أو جمعية (Gesellschaft socities).

ومهما كان المعنى الأصلي والصحيح لكلمة شعب «nation» فإن المصطلح مازال مختلفاً بوضوح عن المعنى الحديث. وبوسعنا من دون الخوض أكثر في الأمر قبول أن المعنى الحديث والسياسي في الأصل هو ناشئ حديثاً تاريخياً. وبالفعل فإن ذلك قد جرى تضمينه عبر دلالات لغوية أخرى، حيث يوضح القاموس

---

(1) L. Huguet, Dictionnaire de la langue francaise du 16e siècle, vol. 5 (Paris 1961), p. 400

(2) Woordenboek (1913), col. 1588

(3) John. Heinrich Zedler, Grosses Vollstandiges Universal – Lexicon allerWissenschaften und Kunste… ,vol. 23 (Leipzig – Halle 1740, repr. Graz 1961), cols. 901 – 3.

الإنجليزي الجديد «New English Dictionary» في عام 1908 أن المعنى القديم للكلمة يعكس بشكل عام الوحدة العرقية، إلا أن الاستخدام الحديث يؤكد على فكرة الوحدة السياسية والاستقلالية[1].

ومع الحداثة التاريخية للمفهوم العصري لكلمة شعب «Nation» فإن أفضل طريقة لفهم طبيعتها ـ كما أفترض ـ هو تتبع هؤلاء الذين قاموا بشكل منهجي بالتعامل مع هذا المفهوم في الخطاب السياسي والاجتماعي خلال عصر الثورة، وبخاصة تحت مسمى مبدأ القومية منذ عام 1830 وما بعد ذلك. إن تذييل «Begriffsgeschichte» ليس سهلاً، جزئياً، لأن الحداثة ـ كما سوف نرى ـ كانت غير واعية بشأن استخدام مثل تلك الكلمات، وجزئياً؛ لأن الكلمة نفسها عنت حرفياً، أو بوسعها أن تعني أشياء مختلفة تماماً.

إن المعنى الأساسي لكلمة شعب «nation»، والأكثر شيوعاً في الأدب، كان سياسياً. وهي تساوي كلمة الناس «the people» والدولة على طريقة الثورة الأمريكية والفرنسية، وهو تساوٍ مألوف في عبارات مثل دولة الشعب «The nation state»، الأمم المتحدة «The United Nations»، أو المعنى البلاغي لدى رؤساء الدول في القرن العشرين الماضي. وكان الخطاب السياسي القديم في الولايات المتحدة يميل إلى استخدام كلمات الناس «The people» أو الوحدة «The union» أو الاتحاد «The confederation»، أو أرضنا المشتركة «Our common land»، أو الجماهير «The public»، أو المصلحة العامة «The public welfare»، أو المجتمع «The community» وذلك لتجنب المركزية والتعقيدات الوحدوية المركزية لمصطلح شعب «nation» مقابل حقوق الولايات الاتحادية[2]. حيث أصبحت أو سرعان ما أصبحت جزءاً من مفهوم الشعب في عصر الثورات، والتي كانت في الخطاب الفرنسي «واحداً وغير قابل للتقسيم»[3]. والشعب المقصود هنا هو مجموعة من المواطنين الذين شكلت سيادتهم الجماعية حالة كانت هي التعبير السياسي عنهم. لأنه مهما كان وضع أي شعب فلم يكن عنصر المواطنة والمشاركة الجماعية أو الخيار الجماعي غائباً عنه. ولم يكتف جون ستيوارت ميل بتعريف الشعب على أساس امتلاكه لمشاعر قومية فحسب، بل أضاف أن التابعين لأي قومية غالباً ما يرغبون في أن يكونوا تابعين لنفس الحكومة، ويرون أن الحكومة يجب أن تكون مؤلفة منهم أو من جزء منهم[4]. ونلاحظ من دون دهشة أن ميل لا يناقش

---

(1) Oxford English Dictionary, vol. V11 (Oxford 1933), P. 30.

(2) John J. Lalor (ed.) Cyclopedia of Political Science (New York 1889) vol. 11, p. 932: «Nation». The relevant entries are largely reprinted, or rather translated, from earlier French works.

(3) سيتبع هذا التعريف أنه مقدر للشعب أن يشكل دولة واحدة فقط، وأنها تشكل مجموعاً غير قابل للتقسيم (ibid. p. 923) والتعريف الذي سيتبع ذلك هو أن الشعب هو جماعة من الرجال تتكلم نفس اللغة، ولديهم نفس العادات، ولديهم صفات أخلاقية معينة تميزهم عن مجموعات أخرى لهم طبيعة مماثلة. وهذا واحد من الممارسات العديدة من فن طرح الأسئلة التي كان يلتزم بها من يناقش موضوع القوميات والشعوب.

(4) إس ميللر، المنفعية والحرية والحكومات الممثلة لشعوبها (طبعة إيفريمان، لندن 1910)، صفحات 359 – 66.

فكرة الجنسية في طبعة منفصلة، ولكن بتشخيص وإيجاز في سياق هذا البحث حول الحكومات الممثلة، أو الديمقراطية.

إن معادلة الشعب = الدولة = الناس، وبخاصة المستقلين منهم، مرتبطة بالأرض بكل تأكيد، والآن باتت بنية وتعريف الدول ذات ارتباط وثيق بالأرض. وقد أوحت أيضاً بتعددية الدول القومية، وكان ذلك في الحقيقة نتيجة حتمية بحق تقرير المصير ذي الشعبية الواسعة، كما أرساها إعلان الحقوق الفرنسي لعام 1795:

كل شخص يحظى باستقلالية وسيادة، مهما كان عدد الأفراد الذين يكوّنون تلك الاستقلالية والسيادة، ومهما كانت حدود الأراضي التي يشغلونها. وهذه الاستقلالية غير قابلة للتحويل[1].

لكنها لم تذكر سوى القليل حول ما تعنيه كلمة الناس، وليس هناك بشكل خاص أي علاقة منطقية بين مجموعة المواطنين الساكنين في دولة إقليمية وتعريف الشعب من الناحية العرقية واللغوية أو من أي ناحية أخرى، أو بناء على أي خصائص تسمح بالاعتراف بانتماء المجموعة. وحقاً فقد كان هناك جدل بأن الثورة الفرنسية كانت بعيدة تماماً عن مبدأ الجنسية أو الإحساس به، بل كانت معادية له لهذا السبب[2]. وكما أدرك الموسوعي الهولندي بالملاحظة أن اللغة ليس لها دخل في المبدأ بكونها إنجليزية أو فرنسية، وبالفعل ـ وكما سنرى ـ قاوم الخبراء الفرنسيون بعناد ضد أي محاولة لجعل اللغة المستخدمة معياراً للجنسية، والتي قالوا إنه كان يتم تحديدها بالمواطنة الفرنسية. وظلت اللغة التي يتحدثها الألزاسيون أو الغاسكونيون غير ذات صلة بوضعهم كأشخاص فرنسيين.

وإذا كان للشعب حقاً أي شيء مشترك من وجهة النظر الثورية الشهيرة إلا أن العرق واللغة وما إلى ذلك ليسوا كذلك، على الرغم من أنها قد تكون مؤشرات على الانتماء الجماعي. وكما أوضح بيير فيلار[3] فإن ما يميز الشعب – الناس كما يشاهد من أسفل كان بدقة هو ما مثل المصلحة المشتركة مقابل المصالح الخاصة، الخير العام مقابل المزايا، كما يتضح من المصطلح «أمريكيون» المستخدم منذ ما قبل عام 1800 ليشير إلى الوطنية، بينما كان يتجنب الكلمة بحد ذاتها. وكانت الجماعات العرقية من وجهة النظر الثورية – الديمقراطية هذه ثانوية كما بدا بعد ذلك للاشتراكيين. وفي الأصل فإن ما يميز المستعمرين

---

(1) قد يلاحظ أنه لا توجد هناك إشارة إلى حق الناس بالسيادة والاستقلال في إعلان الحقوق لعام 1789 أو 1793. راجع لوسيان جوم، (Le Discourse Jacobin et la democratie (Paris 1989»، الملاحق 1 – 3، الصفحات 407 – 14. ومع ذلك فهناك أو دان و جيه دينويدي. القومية في عهد الثورة الفرنسية (لندن 1988)، الصفحة 34 لنفس الراي في عام 1793.

(2) موريس بلوك، مبدأ الجنسيات في موسوعة جيه لولار للعلوم السياسية، المجلد 11، الصفحة 939.

(3) P. Vilar, Sobre los fundamentos de lasestrcturasnacionales» Historia, 16/ Extra v (Madrid, April 1978) p. 11.

الأمريكيين عن الملك جورج ومؤيديه لم يكن اللغة أو العرق، وعلى العكس لم تجد الجمهورية الفرنسية صعوبة في انتخاب الأمريكي من أصل إنجليزي «توماس باين» لمؤتمرها الوطني.

ولهذا فإننا لا نستطيع أن نستخلص من الشعب الثوري أي شيء يشبه البرنامج الوطني التالي الخاص بإنشاء دول شعبية لجماعات تم تعريفها بموجب معايير تمت مناقشتها كثيراً من قبل منظري القرن التاسع عشر، مثل العرق واللغة المشتركة واللغة والأرض والذكريات التاريخية المشتركة (ونذكر هنا جون ستيوارت ميل مرة أخرى)[1]. وكما رأينا فإنه باستثناء الأرض التي لم يتم تقرير حدودها (وربما لون البشرة) لم يوحد أي من تلك العناصر الأمة الأمريكية. علاوة على ذلك فكما تعاظم حجم «الأمة العظيمة» فرنسا وتجاوزت حدودها خلال فترة الثورة وحروب نابليون إلى مناطق لم تكن فرنسية بموجب المعايير المذكورة سابقاً للانتماء الوطني فقد كان واضحاً أن أياً منها كان الأساس لتشكلها.

ورغم ذلك فإن العناصر المختلفة التي تمّ استخدامها فيما بعد لإيجاد تعريفات لما هو غير مواطنة الدولة كانت حاضرة بلا شك، وارتبط كلاهما بالشعب الثوري أو وضع مشاكل في طريقها، وكلما زاد إدعاؤها بأنها واحدة وغير قابلة للتقسيم زاد الاختلاف مما تسبب بخلق مشاكل. وليس هناك كثير من الشك بأنه بالنسبة لمعظم اليعقوبيين فإن الرجل الفرنسي الذي لا يتحدث الفرنسية هو موضع شك، وأن معيار العرقية – اللغوية الخاص بالجنسية كان غالباً ما يتم قبوله بالممارسة. وكما أشار بارير في تقريره حول اللغات إلى لجنة السلامة العامة:

مَنْ من أعضاء إدارات الراين العليا والراين المنخفضة قد انضم إلى الخونة من أجل استدعاء البروسيين والنمساويين إلى حدود أراضينا التي تعرضت للغزو؟ إنه من سكان منطقة الألزاس الذين يتكلمون نفس اللغة التي يتكلم بها أعداؤنا، الذين بدورهم يعتبرون أنفسهم أخوة لهم ومواطنين مثلهم بدلاً من أخوة ومواطنة الفرنسيين الذين يتحدثون معه بلغة مختلفة ولهم عادات وتقاليد مختلفة عنه[2].

إن الإصرار الفرنسي على الوحدة اللغوية منذ عصر الثورة أمر معروف حقاً، وكان هذا في ذلك الوقت شيئاً استثنائياً تماماً، وسوف نعود إلى ما دون ذلك. ولكن النقطة الجديرة بالملاحظة هي أن الاستخدام منذ القدم للغة الفرنسية لم يكن هو من جعل الشخص فرنسياً – وكيف يمكن ذلك عندما قضت الثورة نفسها

---

(1) جون ستيورات ميل، المنفعية والحرية وحكومات التمثيل، الصفحات 359 – 66.

(2) Cited in M. de Certeau, D. Julia and J. Revel, UnePolitique de la langue. La Revolution Frtancaiseet les Patois: L'enquete de l'AbbeGregoire (paris 1975), p. 293. من أجل المشكلة العامة للثورة الفرنسية واللغة الوطنية، راجع أيضاً رينيهباليبار ودومينيك لابورت، Le Francais national. Politiqueetpratique de la langue nationale sous la Revolution (Paris 1974). من أجل مشكلة الألزاس، راجع إي فيليب، Les lutes Linguistiques en Alsace jusqu»en 1945 (Strasbourg 1975) and P. Levy, Histoire Linguistiqued»Alsaceet de Lorraine (2 vol. , Strasbourg 1929).

كثيراً من وقتها في إثبات أنه كيف أن قلة من الناس في فرنسا يستخدمون الفرنسية بالفعل؟[1] إلا أن الرغبة في اكتساب ذلك كانت من ضمن حريات وقوانين وصفات مشتركة أخرى للشعب الفرنسي الحر. وبمعنى آخر فإن اكتساب اللغة الفرنسية كان من بين شروط المواطنة الفرنسية الكاملة (وبالتالي الجنسية الفرنسية) كما أصبح اكتساب اللغة الإنجليزية شرطاً لاكتساب الجنسية الأمريكية. ولتوضيح الفرق بين التعريف اللغوي الأساسي للجنسية والفرنسية، حتى بشكلها المتطرف، دعونا نتذكر اللغوي الألماني الذي سنقابله أدناه وهو يقوم بإقناع المجلس الإحصائي العالمي بالحاجة إلى إدراج سؤال حول اللغة في إحصائية سكان الولاية (راجع صفحات 98 – 9 أدناه). كانت كتابات ريتشارد بوخ، قد ناقشت في ستينيات القرن الثامن عشر أن اللغات كانت المؤشر الوحيد على الجنسية، وهو نقاش لائم كثيراً أفكار القومية الألمانية، حيث وجد الألمان الذين كانوا موزعين على نطاق واسع في وسط وشرق أوروبا أنفسهم مجبرين على تصنيف اليهود الإشكنازي باعتبارهم ألماناً، نظراً لأن يهود البيديش كانوا بلا شك نخبة ألمانية متأصلة من ألمان العصور الوسطى. وكان هذا الاستنتاج الذي كان مدركاً لمعناه غير محبذ من الألمان المعادين للسامية. إلا أن مناصري الثورة الفرنسية الذين كانوا ينادون بدمج اليهود في الشعب الفرنسي لم يحتاجوا أو يفهموا هذا الرأي. ومن وجهة نظرهم كان اليهود السفرديم يتحدثون إسبانية العصور الوسطى، بينما كان الإشكيناز يتحدثون البيديش – والذين كانت فرنسا تضم كليهما – كانوا يعدون فرنسيين بمجرد قبولهم شروط المواطنة الفرنسية التي اشتملت على ضرورة التحدث باللغة الفرنسية. وعلى العكس فإن الجدال القائل بأن درايفوس لم يتمكن من أن يصبح فرنسياً لأنه ينحدر من سلالة يهودية، فقد فهم منه أنه يتحدى طبيعة الثورة الفرنسية وتعريفها للشعب الفرنسي.

ومع ذلك ففي تقرير بارير فكرتان مختلفتان تماماً عن تعريف الشعب: الديمقراطية الثورية والقومية. إن معادلة الدولة = الشعب = الناس يمكن تطبيقها على الفكرتين، ولكن بالنسبة إلى القوميين فإن إنشاء الكيانات السياسية التي تحتويها مشتقة من الوجود المسبق لبعض المجتمعات التي تميز نفسها عن الأجانب، بينما من وجهة النظر الثورية الديمقراطية فإن الفكرة المركزية كانت المواطن – الناس – الدولة التي تشكل شعباً فيما يتعلق ببقية العرق البشري[2]. ويجب أن لاننسى أن الدول التي تشكلت من قبل كان عليها أن تضع رعاياها في الحسبان، حيث أصبح حكمهم أكثر صعوبة في عصر الثورة. وكما عرفها كولوكوترونيس ـ داعية التحرر اليوناني لم يعد صحيحاً أن الناس كانوا يعتقدون بأن الملوك كانوا آلهة على الأرض، وأنه كان عليهم قول أن ما فعلوه كان صائباً[3]، حيث لم يتمتعوا بالتقديس بعد ذلك. وعندما أعاد

(1) De Certeau, Julia and Revel, UnePolitique de la langue, Passim.

(2) فيما يتعلق بالدولة يشكل المواطنون الشعب، وفيما يتعلق بالعرق البشري فهم يشكلون الأمة. جيه هيلي، تعريف الشعب، في لالورر، موسوعة العلوم السياسية، المجلد 11، الصفحة 923.

(3) ذكر في عمل إي جيه هوبسبوم، عصر الثورة 1789 – 1848 (لندن 1962)، الصفحات 91 – 2.

ملك فرنسا تشارلز الخامس العادة القديمة مراسم التتويج في رايمس في عام 1825 ثم (على استحياء) مراسم الشفاء الإعجازي لم يحضر سوى 120 شخصاً للحصول على بركة الشفاء ببركة اللمسة الملكية. وفي المرة السابقة للتتويج قبل تشارلز الخامس ـ التي تمت عام 1774 ـ كان عدد الحضور 2400 شخص[1]. وكما سوف نرى فإنه بعد عام 1870 جعلت الديمقراطية مشكلة الشرعية وتعبئة المواطنين أمراً ملحاً وعلى درجة كبيرة من الأهمية. وبالنسبة للحكومات فإن البند المركزي في معادلة الدولة = الشعب = الناس كانت تعني الشعب بوضوح شديد. لكن ما هو مكان الشعب، أو بالنسبة لذلك الأمر، معادلة الدولة = الشعب = الناس بأي ترتيب في السياق النظري لهؤلاء الذين، في المقام الأول، قاموا بفرض شخصيتهم على أوروبا القرن التاسع عشر، وبخاصة على الفترة عندما غير مبدأ الجنسية خريطة أوروبا بشكل مأساوي، وبخاصة الفترة ما بين 1830 حتى 1880 : الطبقة البورجوازية المتحررة ومثقفيها؟ حتى لو كانوا يرغبون في ذلك، ، إلا أنهم لم يتمكنوا من تجنب إظهار المشكلة خلال الخمسين عاماً التي كان خلالها ميزان القوى الأوروبي قد تغير نتيجة لظهور قوتين عظيمتين قائمتين على المبدأ القومي (ألمانيا وإيطاليا)، والتقسيم الفعال لقوة عظمى ثالثة على نفس المبدأ (النمسا والمجر بعد تنازل عام 1867)، ومن دون ذكر الاعتراف بعدد من الكيانات السياسية الأصغر كدول مستقلة تدعي انتهاجها للوضع الجديد بأنها شعوب قائمة على الجنسية، بدءاً من بلجيكا في الغرب إلى دول الخلافة العثمانية في جنوب شرق أوروبا (اليونان، صربيا، رومانيا وبلغاريا) ونتيجة ظهور ثورتين قوميتين للبولنديين تطالبان بإعادة اعتبار بولندا كدولة قائمة على الشعب، على الرغم من عدم رغبتهم في تجنب ذلك. وبالنسبة لوالتربيغهوت كان صنع الشعب هو المحتوى الأساسي للتطور في القرن التاسع عشر[2].

ومع ذلك وحيث إن عدد الدول القائمة على الشعب في بداية القرن التاسع عشر كان قليلاً، إلا أن السؤال الواضح كان أي من الشعوب الأوروبية العديدة التي يمكن تقسيمها باعتبارها جنسية على نفس الأساس أو على أسس أخرى سوف تصبح دولة (أو شكل أقل من أشكال الاعتراف السياسي أو الإداري المنفصل)؟ وأي من الدول العديدة الموجودة ستأخذ صفة الشعب؟ ولقد كان وضع قوائم لمعايير الشعب المحتملة أو الفعلية أمراً لازماً لهذا الغرض. وقد بدا واضحاً أن ليس كل الدول تتزامن مع الشعوب، أو على العكس من ذلك. فمن جهة أثار سؤال رينان «لماذا تعتبر هولندا أمة أو شعباً، بينما هانوفر ودوقية بارما الكبرى ليستا كذلك؟»[3] عدداً من القضايا التحليلية. ومن جهة أخرى فإن ملاحظة جون ستيوارت ميل أن إقامة دولة وطنية يجب أن يكون ذا جدوى، ويجب أن يكون أمراً مرغوباً فيه من قبل الشعب نفسه،

---

(1) Marc Bloch, Les RoisThaumatrges (Paris 1924), pp. 402 – 4

(2) والتر بيغهوت، الفيزياء والسياسة (لندن 1887)، الفصل الثالث، والرابع من صناعة الشعوب.

(3) إرنست رينان «ما هو الشعب؟» في طبعة ألفريد زيمرمان «المذاهب السياسية الحديثة» (أوكسفورد 1939) الصفحة 192.

قد أثارت قضايا أخرى. وكان ذلك جيداً للقوميين في أواسط العصر الفيكتوري الذين لم يكن لديهم أدنى شك بشأن إجابة السؤالين، حيث اهتموا بجنسيتهم والدولة التي أسست نفسها. حتى إنهم وجدوا أنفسهم يتعاملون مع ادعاءات الجنسيات والدول الأخرى ببرود.

ومع ذلك فعندما نتجاوز تلك النقطة فإننا سنواجه حركات تحررية في القرن التاسع عشر، ومستوى مثير للعجب من التعتيم الثقافي. ولا يرجع ذلك في جزء كبير منه إلى عدم التفكير في مشكلة الشعب بسبب افتراض أنه ليس هناك من داع لذكر المشكلة، حيث إنها واضحة فعلاً. وهنا فإن كثيراً من النظريات المتحررة حول الشعوب تنبع فقط ـ وكما كان الحال دائماً ـ من هوامش خطابات الكتاب من دعاة التحرر. علاوة على ذلك ـ وكما سنرى ـ فإن واحدة من المجالات المركزية للخطاب النظري التحرري جعل من الصعوبة بمكان الاهتمام فكرياً بالشعب. ومهمتنا في بقية هذا الفصل هي إعادة بناء نظرية بورجوازية متحررة ومتأصلة لنظرية الشعب عوضاً عن الطريقة التي يقوم من خلالها الأثريون بإعادة ترميم الطرق التجارية من خلال العملات التي يعثرون عليها في عمليات التنقيب.

وربما أن أفضل طريقة هي أن نبدأ بأقل الأفكار المقبولة عن الشعب، وبشكل خاص بالمعنى الذي استخدم فيه آدم سميث الكلمة كعنوان لعمله الكبير؛ فهي في سياقه لا تعني بشكل واضح أكثر من دولة إقليمية، أو بحسب كلمات جون راي، عقلية أسكتلندية متفتحة تجوب أمريكا الشمالية في القرن التاسع عشر وتنتقد سميث، « كل مجتمع منفصل، جماعة، شعب، دولة أو أشخاص (وهي مصطلحات قد تكون مترادفة فيما يتعلق بموضوعنا)»[1].

كذلك يجب أن تكون فكرة الشيوعي السياسي المتحرر الكبير ذات صلة بمفكري الطبقة الوسطى الداعين للتحرر والذين يفكرون في الشعب من وجهة نظر أخرى، حتى لو لم يكونوا هم أنفسهم شيوعيين، مثل جون ستيوارت ميل، أو والتر بيغهوت، المحررين في الإيكونوميست. وقد نسأل: هل كان الأمر من المفارقات التاريخية أن تزامن العصر الكلاسيكي لتحرر التجارة الحرة مع صنع تلك الدولة التي رآها بيغهوت شديدة المركزية في القرن الذي كان يعيش فيه؟ وبمعنى آخر: هل يوجد لدى دولة الشعب وظيفة محددة كما هو موجود في تطور الرأسمالية؟ أو بدلاً من ذلك: كيف يرى المحللون التحرريون المعاصرون هذه الوظيفة؟

لقد اتضح للمؤرخين أن الدور الذي لعبته حدود الدولة في تحديد الاقتصاد كان كبيراً، فقد كان اقتصاد العالم في القرن التاسع عشر دولياً وليس كونياً. وقد حاول منظرو النظام العالمي إظهار أن الرأسمالية كانت

(1) جون راي، «النظرية الاجتماعية لرأس المال، التي كانت طبعة كاملة لكتاب «المبادئ الجديدة للاقتصاد السياسي من تأليف جون راي (1834) طبعة سي دبليو ميكستر (نيويورك 1905)، الصفحة 26.

قد نمت كنظام عالمي في قارة واحدة فقط وليس في كل مكان، ويعزى ذلك بالضبط إلى تعددية أوروبا السياسية التي لم تشكل أو تكن جزءاً من إمبراطورية عالمية واحدة. ولقد تقدم التطور الاقتصادي في القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر على أساس الدول الإقليمية التي حاول كل منها أن ينتهج سياسات تجارية ككل موحد.

ولمزيد من الوضوح فعندما نتحدث عن الرأسمالية العالمية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين فإننا نفعل ذلك بموجب مكوناتها للوحدة الوطنية في العالم النامي - وبموجب الصناعة البريطانية والاقتصاد الأمريكي والألماني المختلف عن الرأسمالية الفرنسية وهكذا. وخلال الفترة الطويلة من القرن الثامن عشر وحتى الأعوام التالية للحرب العالمية الثانية بدا أن هناك مساحة ومفهوماً قليلين في الاقتصاد العالمي لتلك الوحدات غير الأرضية والمرحلية والبينية التي لعبت دوراً كبيراً في نشوء اقتصاد العالم الرأسمالي التي أصبحت مميزة مرة أخرى في أيامنا هذه. فعلى سبيل المثال فإن الدول الصغيرة المستقلة التي يعتبر تميز اقتصادياتها غير متناسبة من حجمها أو مواردها - مثل لوبيك وغنت في القرن الرابع عشر وسنغافورة وهونغ كونغ في الوقت الحاضر، وفي الواقع، فبالنظر إلى تطور اقتصاد العالم الحديث فإننا سنشاهد المرحلة التي ارتبط فيها النمو الاقتصادي بالاقتصاديات الوطنية لعدد من الدول الإقليمية الواقعة بين مرحلتين انتقاليتين هامتين.

إن الصعوبة بالنسبة للاقتصاد الحر في القرن التاسع عشر، أو الاقتصاديات المتحررة التي ـ طبقاً للتوقعات ـ قبلت الجدل مع الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، كانت في أن بمقدورها فقط الاعتراف بالتميز الاقتصادي للدول عملياً وليس نظرياً. لقد جرى تشكيل الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، وعلى الأخص، اقتصاد آدم سميث، كنقد لنظام التجارة، من النظام الذي تعاملت به الحكومات مع الاقتصاديات الوطنية كمجموعات يتم تطويرها بواسطة جهد الدولة وسياستها. ولقد كانت التجارة الحرة والسوق الحرة موجهين في الأصل ضد فكرة تطوير الاقتصاد الوطني هذه التي فكر سميث في أنه قدمها لتصبح مضادة للإنتاجية. ولهذا فقد جرى توضيح النظرية الاقتصادية بشكل غير مسبوق على أساس الوحدات الفردية لرجال الأعمال أو الشركات - مما يضاعف مكاسبهم ويقلل من خسائرهم في السوق التي لم يكن لديها امتداد مكاني محدد. وهنا لم يكن هناك مناص من السوق العالمية. وبينما كان سميث بعيداً عن معارضة بعض وظائف الحكومة والتي كانت ذات صلة بالاقتصاد، وبقدر ما كان هناك اهتمام بالنظرية العامة للنمو الاقتصادي، إلا أنها لم تكن تتسع للشعب أو أي تجمع يزيد حجمه عن شركة، وهو الأمر الذي لم تهتم كثيراً ببحثه.

وبالتالي فقد استهلك جيه إي كيرنز في ذروة عصر التحرر عشر صفحات مفكراً بجدية في فرضية

عدم ضرورة نظرية التجارة الدولية، كأمر مختلف عن أي تجارة أخرى بين الأفراد[1]. وقد استنتج أنه، بينما أصبحت المعاملات الدولية بلا شك أكثر سهولة، كانت لا تزال هناك خلافات متبقية لتبرر التفكير المتعقل في مشكلة التجارة بين الدول. وقد شكك الاقتصادي الألماني التحرري شونبيرغ فيما إذا كان هناك أي معنى لفكرة الدخل القومي. ولعل هؤلاء الذين لا يميلون لتصديق الأفكار الخرافية قد يميلون للاقتناع بذلك، إلا أنهم ربما قد شطحوا بعيداً بخيالهم على الرغم من أن تقديرات الثروة القومية على أسس نقدية كان أمراً خاطئاً[2]. وقد اعتقد إيدوين كونان[3] بأن مفهوم آدم سميث للشعب كان يتكون فقط من مجموعة من الأشخاص الذين يعيشون على أرض دولة ما، وفكر فيما إذا كانت حقيقة أنه خلال مئة عام سيموت كل هؤلاء الأشخاص جعل من المستحيل التحدث عن الشعب ككيان موجود باستمرار. وفي المصطلح السياسي فإن ذلك يعني الاعتقاد بأن تخصيص الموارد من خلال السوق فقط كان هو الأفضل، وأنه من خلال وسائل تشغيلها فإن مصالح الأفراد ستنتج تلقائياً مصالح للكل؛ حيث كان هناك نظرياً مجال لمثل فكرة مصالح المجتمع ككل. وعلى العكس فقد كتب جون راي كتابه عام 1834 بالتحديد ليظهر خلافاً لسميث أن المصالح الفردية والوطنية ليست متطابقة، أي إن المبادئ التي وجهت الأفراد للبحث عن المصالح الشخصية لم تضاعف بالضرورة من ثروات الأمة[4]. وكما سنرى فإن من رفض الاتفاق مع سميث من دون شروط لم يتم إهمالهم، إلا أن نظرياتهم الاقتصادية لم تتمكن من منافسة المدرسة الكلاسيكية. ويظهر مصطلح الاقتصاد القومي فقط في قاموس بالغراف للاقتصاد السياسي بالارتباط مع النظرية الاقتصادية الألمانية. أما مصطلح الشعب نفسه فقد اختفى من عمل فرنسي مماثل صدر في تسعينيات القرن التاسع عشر[5].

ثم بعد ذلك اضطرت حتى أكثر الاقتصاديات الكلاسيكية طهارة للعمل بفكرة الاقتصاد القومي، فقد أعلن سانيتسيمونيان ميشيل شيفالييه على نحو اعتذاري في درسه الافتتاحي كأستاذ للاقتصاد السياسي بكلية فرنسا:

إننا مطالبون بأن نشغل أنفسنا بالمصالح العامة للمجتمعات الإنسانية، ونحن لسنا ممنوعين من التفكير في الوضع الخاص في المجتمع الذي نعيش فيه[6].

---

(1) جيه إي كيرنز، بعض المبادئ الرائدة للاقتصاد السياسي التي تمّ تفسيرها حديثاً (لندن 1874) الصفحات 355 – 65.

(2) Dr. Gustav Schonberg (ed.) Handbuch der politischenOekonomie, vol. 1 (Tubingen 1887) pp. 158ff.

(3) إدوين كينان، تاريخ نظريات الإنتاج والتوزيع في الاقتصاد السياسي الإنجليزي منذ 1776 وحتى 1848 (لندن 1894) والصفحات 10 وما يليها.

(4) رأي، النظرية الاجتماعية لرأس المال.

(5) Nouveau Dictionnaired»economiePolitique (ed.), Leon Say and Joseph Chailley (Paris 1892).

(6) Michel Chevalier, Coursd»ecojnomiepolitique fait au College de France, vol. 1 (Paris 1855)K p. 43.
وكانت المحاضرة قد قدمت في الأصل عام 1841

كما أوضح لورد روبنز مرة أخرى فيما يتعلق بالاقتصاديين السياسيين الكلاسيكيين أنه ليس هناك سوى القليل من الأدلة على أنهم غالباً ما كانوا يذهبون إلى ما وراء اختبار المصلحة الوطنية كمعيار للسياسة، وهم لا يزالون غير مستعدين للتأمل في تصفية السندات الوطنية(1). وباختصار فهم لم يتمكنوا ولم يرغبوا في التخلي عن الشعب الذي كان هناك من يهتمون بتقدمه وهم راضون عن أنفسهم من عام 1835 وما بعد، لأنه ـ حسبما أعتقد ـ أراد شخص ما التأكيد على الوسائل التي من خلالها يحصل شعب ما على الاحترام بين الشعوب. فأي مجتمع كان يقصد، إنه مجتمع ذلك الشخص نفسه(2).

كيف يمكن حقاً للاقتصاد أن يعمل وحتى أن يستفيد من إنكار وضع الدولة - الشعب؟ إن وجود الدول مع احتكار العملة، ومع وجود أموال عامة، وبالتالي السياسات والأنشطة المالية هو أمر واقع. ولم يمكن إلغاء تلك الأنشطة الاقتصادية حتى من قبل هؤلاء الراغبين في الحد من تدخلهم الضار في الاقتصاد. علاوة على ذلك فحتى المغالين في الدعوة للتحرر يمكنهم الاتفاق مع موليناري بأن تقسيم البشرية إلى شعوب ذات حكم ذاتي هو أمر اقتصادي بالضرورة(3). وبالنسبة للدولة فقد ضمنت الدولة - الشعب - أخيراً في عصر ما بعد الثورة أمن الممتلكات والعقود، وكما افترض جيه بي ساي عدم وجود صديق للمشروعات العامة - وأنه ما من دولة قد حافظت على مستوى من الثروة من دون أن يكون لديها حكومة نظامية(4). وكان يمكن ترشيد عمل الحكومة من خلال اقتصاديات حرة على شكل منافسة حرة. ولقد افترض موليناري أن تقسيم البشرية إلى شعوب هو أمر مفيد؛ حيث يعمل على تطوير مبدأ منافسة اقتصادية شديد القوة(5). وقد استشهد بكتاب «المعرض الكبير» الذي نشر عام 1851 لدعم حجته. ولكن حتى من دون مثل تلك المبررات، فلقد جرى افتراض دور الحكومة في التنمية. وكان جيه بي ساي، الذي لم يرى اختلافاً كبيراً بين الشعب وجيرانه بأكثر مما بين مقاطعتين متجاورتين، قد اتهم فرنسا - أي الدولة الفرنسية والحكومة - بإهمال تطوير الموارد الداخلية للدولة والمغامرة بشن فتوحات خارجية بدلاً من ذلك. وباختصار فليس بوسع أي اقتصادي حتى ولو كان من أي جناح تحرري متشدد أن يتغاضى عن الاقتصاد الوطني أو عدم وضعه في الحسبان. وكان الاقتصاديون المتحررون فقط هم من لم يرغبوا، أو لم يعرفوا كيف يتكلمون عنه.

---

(1) إل روبين، نظرية السياسة الاقتصادية في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي الإنجليزي(الطبعة الثانية، لندن 1977)، الصفحات 9 - 10. يجب دائماً أن يكون هناك استثناء لبيثام العالمية الأصلية.

(2) جورج ريتشاردسون بورتر، تقدم الشعوب في علاقاتها الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، منذ بداية القرن التاسع عشر إلى الوقت الحالي، جزأان (لندن 1836) مقدمة.

(3) Molinari in Dictionnaire d»economiepolitique (Paris 1854)repr. In Lalor, Cyclopedia of Political Science, vol. 11, p. 957: «Nations in Political Economy».

(4) Ibid. pp. 958 – 9

(5) Ibid. p. 957

إلا أنه في البلاد التي تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية القومية ضد الاقتصاد البريطاني المتفوق بدت نظرية سميثيان حول التجارة الحرة أقل جاذبية. وفيها لا نجد هناك نقصاً في الرجال المتلهفين على التحدث عن الاقتصاد القومي ككل. وقد جرى ذكر الأسكتلندي الكندي راي الذي لم يكن هناك اهتمام به. وكان قد وضع نظريات يبدو أنها تتوقع قوانين الاستيراد واستيراد التقنية الصادرة عن الهيئة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التابعة للأمم المتحدة في خمسينيات القرن العشرين. والمثال الأكثر وضوحاً على ذلك هو الداعية الفيدرالي العظيم ألكسندر هاميلتون في الولايات المتحدة، الذي ربط ما بين الشعب والدولة والاقتصاد، واستخدم هذا الرابط لتبرير الحكومة الوطنية القوية التي فضلها على السياسيين الأقل مركزية. وتعد قائمته الخاصة بالمقاييس الوطنية العظيمة التي وضعها مؤلف مقال «الأمة» في عمل مرجعي أمريكي لاحق، اقتصادية بشكل حصري: تأسيس مصرف وطني، ومسؤولية وطنية لديون الدولة، وإنشاء دين قومي، وحماية أصحاب المصانع الوطنية برسوم مرتفعة وضرائب إجبارية[1]. وقد يكون الأمر كما يقترح المؤلف المعجب بالفكرة أنه كانت هناك نية لاستخدام كل تلك المقاييس لتطوير أصل القومية، أو ربما ـ كما في حالة المنادين بالفيدرالية الذين تحدثوا قليلاً عن الأمة وكثيراً عن الجدل الاقتصادي ـ شعر بأن الأمة قد تعتني بنفسها في حالة قيام الحكومة الاتحادية بالاهتمام بالنمو الاقتصادي: على أي حال، فإن الأمة توحي بالاقتصاد القومي وتعزيزه بشكل نظامي من قبل الدولة، وهو النظام الذي عرف في القرن التاسع عشر بالحمائية.

لقد كانت الاقتصاديات الأمريكية التنموية في القرن التاسع عشر ـ بشكل عام ـ متوسطة الجودة بما يسمح بعمل قضايا نظرية لمناصري أفكار هاميلتون، حيث حاول سيئ الحظ كاري وآخرون تقديم نظريات خاصة بهم[2]. ومع ذلك فقد صيغت تلك القضية بوضوح وبلاغة من قبل الاقتصاديين الألمان برئاسة فريدريش ليست، الذي اكتسب آراءه المستوحاة من هاميلتون خلال إقامته في الولايات المتحدة الأمريكية في عشرينيات القرن التاسع عشر عندما شارك فعلياً في المناظرات الاقتصادية القومية في تلك الفترة[3]. وبالنسبة لليست فإن مهمة الاقتصاديات التي أطلق عليها الألمان مسمى الاقتصاد القومي، أو اقتصاد الشعب بدلاً من مسمى الاقتصاد السياسي، كانت تحقيق النمو الاقتصادي للأمة، والتجهيز لدخوله في المجتمع الدولي للمستقبل[4]. ويكاد في الإمكان إضافة أن ذلك النمو سيأخذ شكل التصنيع

(1) Ibid. p. 933

(2) سي إفشومبيترن تاريخ التحليل الاقتصادي (اكسفورد 1954)، الصفحات 515 – 16.

(3) كتب ملخصاً للاقتصاد السياسي الأمريكي (فيلادلفيا 1827)، والذي توقع آراءه اللاحقة عن ليست في أمريكا، راجع دبليو نوتز «فريدريش ليست في أمريكا» (WeltwirtschaftlichesArchiv, 29, 1925, pp. 199 – 265) ومجلد 22، 1925، الصفحات 154 – 82 و فريدريش ليست في أمريكا» (مراجعة نقدية اقتصادية، 16، 1916، الصفحات 249 – 65)

(4) فريدريش ليست، النظام القومي للاقتصاد السياسي (لندن 1885، الصفحة 174.

الرأسمالي الممارس من البورجوازية النشطة.

ومع ذلك فإن من المشوق من وجهة نظر ليست والمدرسة التاريخية اللاحقة من الاقتصاديين الألمان الذين اعتبروه مصدر إلهامهم - كما فعل الاقتصاديون القوميون من دول أخرى مثل آرثر غريفيث من أيرلندا[1] - هو أنه قام بتشكيل ميزة المفهوم الحر للأمة الذي كان في العادة أمراً مسلّماً به. وكان عليها أن تكون ذات حجم كاف لتشكيل وحدة تنمية قابلة للتطبيق. وفي حال كانت تلك الوحدة أقل من هذا المستوى فلن يكون لها مبرر تاريخي. ولقد بدا ذلك واضحاً بما لا يدعو مجالاً للجدل، وبالفعل لم يكن هناك خلاف حوله. ولقد اعتبر القاموس السياسي لغارنييه - باجيه الصادر عام 1843 أنه أمر مثير للسخرية أن تصبح بلجيكا والبرتغال أمما مستقلة لأنهما كانتا صغيرتين جداً[2]. وقد برر جون ستيوارت ميل القومية الأيرلندية التي لا يمكن إنكارها على أساس أنه في المقام الأول، كانت هناك اعتبارات كثيرة، وأن عددها كاف بشكل يجعلهم قادرين على تأسيس قومية تحظى بالاحترام[3]. بينما كان هناك حواريون آخرون، منهم، مازيني وكافور، وذلك على الرغم من أنهم كانوا من مناصري مبدأ القومية، إلا أنهم لم يتفقوا معه. وفي الحقيقة فقد عرف القاموس الإنجليزي نفسه كلمة أمة «شعب» ليس فقط بالأسلوب المعتاد الذي أشاعه في إنجلترا جون ستيوارت ميل بأنه تجمع كبير لأشخاص يمتلكون الصفات المطلوبة[4] (أضيف تأكيد).

وقد أعلن ليست بوضوح أن:

عدداً كبيراً من السكان وأراض واسعة تحظى بموارد قومية كبيرة هي المتطلبات الأساسية لأي قومية طبيعية ... والأمة التي تقتصر على عدد سكانها وأراضيها، خاصة إذا كان لديها لغة منفصلة، بمقدورها أن تمتلك أدباً معاقاً فقط، ومؤسسات معاقة لتنمية الفنون والعلوم. ولا يمكن لدولة صغيرة أن ترقى إلى الكمال في مختلف فروع الإنتاج في حدود أراضيها[5].

ويعتقد البروفيسور غوستاف كون بأن المنافع الاقتصادية للدول الكبيرة (Grossstaaten) كانت ظاهرة في تاريخ بريطانيا وفرنسا. وكانت بلا شك أقل من تلك التي لها اقتصاد عالمي واحد، إلا أن الوحدة العالمية ـ لسوء الحظ ـ لم تكن موجودة بعد. وفي نفس الوقت فإن كل ما طمحت البشرية إلى تحقيقه لكل الجنس البشري كان قد تحقق عند تلك النقطة (zunachsteinmal)، ولكن لقلة محظوظة فقط من البشر،

---

(1) للحصول على ملخص جيد لآرائه، إي شتراوس، القومية الأيرلندية والديمقراطية البريطانية (لندن 1951)، الصفحات 218 - 20.
(2) الأمة «Nation» لإلياس رينو، القاموس السياسي، مع مقدمة كتبها غارنييه باجيه (باريس 1842)، الصفحات 623 - 5.
«N»y – a – t – il pas quelques chose de derisoired»appeler la Beligiqueune nation?»
(3) اعتبارات بشأن حكومات التمثيل في مذهب النفعية، الصفحة 365.
(4) قاموس أكسفورد للغة الإنجليزية، v11، الصفحة 30.

(5) Ibid, pp. 175 – 6.

أي 30 – 60 مليون شخص فقط. ولذلك فقد استتبع الأمر أن مستقبل العالم المتحضر سيأخذ على مدى أعوام كثيرة قادمة شكل إقامة دول كبرى (Grossstaatenbildung)[1]. ونلاحظ مصادفة الافتراض الثابت الذي سنعود إليه فيما يلي باعتباره ثاني أفضل خيار للوحدة العالمية.

ولقد نشأ أمران عن تلك الفرضية التي كانت مقبولة عالمياً على نحو ما من قبل مفكرين جادين ممن يتعاملون مع ذلك الموضوع، على الرغم من أنهم لم يعلنوا ذلك صراحة كما فعل الألمان الذين كانت لديهم بعض المبررات التاريخية لذلك.

أولاً: استتبع الأمر أنه جرى تطبيق مبدأ الجنسية عملياً على قوميات ذات حجم معين، ومن هنا كانت الحقيقة المروعة بأن مازيني، أحد حواريي ذلك المبدأ، لم يكن يتخيل أن تحصل أيرلندا على استقلالها. وبالنسبة لجنسيات أصغر حجماً أو الجنسيات المحتملة – الصقليين والبريطانيون والويلزيين – فيجب أن يتم أخذ ادعاءاتهم بقدر أقل من الجدية. وفي الحقيقة فقد تم الحط من شأن كلمة «Keinstaaterei» (نظام الدول الصغيرة) عن عمد. فقد كانت ضد ما يريده القوميون الألمان. أما كلمة البلقنة فقد اشتقت من تقسيم مجموعة أقاليم كانت خاضعة في السابق لحكم الإمبراطورية التركية لتكوّن عدة دول صغيرة مستقلة، فما زالت تحتفظ بدلالتها السلبية. وكلا المصطلحين ينتميان إلى مفردات معجم الإهانات السياسية، ويتمثل مبدأ «الحدود» بوضوح في خريطة مستقبل الشعوب الأوروبية التي رسمها مازيني بنفسه عام 1857: واشتملت على بضعة دول واتحادات، من بينها إيطاليا التي لا تصنف باعتبارها دولة متعددة الجنسيات بموجب المعايير اللاحقة[2]. لقد أنتج مبدأ الجنسية في معادلة ويلسون، التي هيمنت على معاهدات السلام بعد الحرب العالمية الأولى، أوروبا ذات ست وعشرين دولة، أو سبع وعشرين دولة إذا أضفنا دولة أيرلندا الحرة التي كانت ستؤسس قريباً. وأكاد أضيف أن دراسة حديثة عن الحركات الإقليمية في غرب أوروبا وحدها قد اعتبرت أن عدد دول أوروبا الغربية وحدها يبلغ اثنين وأربعين دولة[3]، وهذا يبين ما يمكن أن يحدث في حال تم التخلي عن مبدأ «الحدود».

وما هو جدير بالذكر هو أن لا أحد خلال الفترة الكلاسيكية للقوميات المتحررة كان سيحلم بالتخلي عن هذا المبدأ. لقد جرى تطبيق حق تقرير المصير فقط على ما كان يعتبر أمماً قابلة للتطبيق: ثقافياً واقتصادياً بالتأكيد (بغض النظر عما تعنيه كلمة قابلة للتطبيق). وإلى هذا الحد فإن أفكار مازيني وميل بشأن حق تقرير المصير للشعوب كانت مختلفة في الأساس عن فكرة الرئيس ويلسون. وسوف نفكر في السبب في الاختلاف من شخص لآخر في الصفحات التالية. ومع ذلك فقد يكون من الجدير بالملاحظة العابرة

(1) Gustav Cohn, Grundlegung der Nationaloekonomie, vol. 1 (Stuttgart 1885), pp. 447 – 9

(2) راجع ديني سماك سميث (.ed), Il Risorgimento (Bari 1968), p. 422.

(3) JochenBlaschke (ed.), Handbuch der westeuropaischenRegionalbewegungen (Frankfurt 1980).

حتى في هذا المقام أن «مبدأ الحدود» لم يتم التخلي عنه كلياً حتى في عهد ويلسون. ففي الفترة الواقعة ما بين الحربين العالميتين ظل وجود إمارة لوكسمبورغ وليختينشتاين أمراً محرجاً بعض الشيء، إلا بالنسبة لهواة جمع الطوابع البريدية. ولم يكن هناك من أحد يشعر بالسعادة لوجود مدينة دانزغ (جدانسك) الحرة، ليس فقط من قبل الدولتين المجاورتين اللتين كانت كل منهما ترغب في ضمها إليها، بل من قبل الذين كانوا يشعرون أيضاً بأنه لا يمكن تطبيق وضع المدينة الدولة في القرن العشرين كما كان الحال في العصر الهانسياتي. ويتوق سكان الكفل النمساوي بالإجماع إلى الانضمام إلى ألمانيا والتكامل معها، لأنهم ببساطة لا يعتقدون بأنه بمقدور دولة صغيرة مثل دولتهم أن تكون مستقلة اقتصادياً (lebensfahig). ومنذ عام 1945 وما بعد نهاية عهد الاستعمار فقط سمحنا في المجتمع الدولي بظهور كيانات مثل دومينيكا أو المالديف أو أندورا.

ثانياً: إن بناء الشعوب كان يبدو أمراً حتمياً نتيجة للتوسع. وكان ذلك سبباً آخر من أسباب شذوذ القضية الأيرلندية أو أي قضية قومية ذات طابع انفصالي بحت. وكما رأينا جرى نظرياً قبول أن التطور الاجتماعي قد وسع مجال الوحدات البشرية الاجتماعية من العائلة والقبيلة إلى الدولة والإقليم، ومن المحلية إلى الإقليمية والقومية ثم العالمية في نهاية الأمر. ولهذا فإن الأمم وكما كانت، منسجمة مع التطور التاريخي فقط مع توسع مجال المجتمع الإنساني مع تساوي الأشياء الأخرى.

إذا كان يمكن التلخيص على شكل اقتراح فيجب علينا عندئذ أن نقول إن مبدأ الجنسيات هو مبدأ مشروع عندما يدعو لتوحد مجموعات متفرقة من السكان، وغير مشروع عندما يدعو لتقسيم دولة[1].

وعملياً فإن ذلك يعني أنه كان متوقعاً من الحركات القومية أن تكون حركات للوحدة الوطنية أو التوسع. وعلى ذلك يأمل كل الإيطاليين والألمان أن يتحدوا معاً في دولة واحدة، كما فعل كل اليونانيين. وقد يتوحد الصرب والكروات في يوغوسلافيا واحدة (لم تكن هناك سابقة تاريخية لذلك)، وفوق ذلك فقد راود حلم اتحاد لدول البلقان مخيلة الباحثين عن اتحاد أكبر حجماً. ولقد ظل هناك التزام لدى الحركات الشيوعية حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية بدمج التشيك مع السلوفاك، وأن يتوحد البولنديون مع الليتوانيين والروثينيين؛ في الواقع شكلوا دولة واحدة كبرى في بولندا قبل التقسيم، واندماج رومانيو مولدافيا مع رومانيو وآلاتشيا وترانسلفانيا، وهلم جراً. وكان ذلك غير متوافق مع تعريف الأمم كما هو قائم على العرقية واللغة والتاريخ المشترك، إلا أنه ـ كما رأينا ـ لم تكن تلك هي المعايير الحاسمة لعملية صنع الشعوب الحرة. وفي أي حال لم ينكر أحد على الإطلاق التعددية الجنسية أو التعددية اللغوية أو التعددية العرقية لأقدم الدول القومية غير المشكوك في قوميتها مثل بريطانيا وفرنسا وإسبانيا.

---

(1) موريس بلوك في لالور، موسوعة العلوم السياسية، المجلد 11، الصفحة 941.

إن تلك الدول القومية ذات الجنسيات والأعراق المختلفة كانت مقبولة تماماً، حيث كانت هناك أجزاء من أوروبا وكثير من باقي دول العالم التي تختلط فيها الجنسيات بوضوح على نفس الأرض إلى الدرجة التي يكون الحل المكاني البحت فيها هو حلاً غير واقعي. وكان ذلك أساس تفسيرات القومية مثل النمسا الماركسية لاحقاً، والتي لم ترتبط بالأرض بل بالشعب. كما لم تكن مصادفة أن المبادرة بهذا الأمر من خلال الحزب الاجتماعي الديمقراطي النمساوي قد جاء بأغلبية من السلوفينيين الذين عاشوا في المنطقة التي كان يوجد بها مستوطنات سلوفينية وألمانية، والذين غالباً ما كانوا موجودين في مقاطعات داخل مقاطعات محاطة بأراض أجنبية، أو في مناطق حدودية بهويات غير ثابتة ومتنقلة، مما جعل حلهم أمراً في غاية الصعوبة(1). ومع ذلك فإن التنوع الوطني لدول الشعوب كان مقبولًا وذلك لأنه بدا واضحاً أن الجنسيات قليلة العدد والمتخلفة تكسب كثيراً من الاندماج في شعوب أعظم، ويسهمون في التقدم الإنساني من خلال تلك الشعوب. ويقول ميل «إن التجربة التي تحصل على إجماع المراقبين تبرهن على أنه من الممكن لجنسية ما أن تندمج وتنصهر في الأخرى» وبالنسبة للمتخلف والأدنى مرتبة فسيكون ذلك مكسباً كبيراً:

لا يمكن لأحد أن يفترض أنه ليس من المفيد لبريتوني أو باسكي من النافاريين الفرنسيين أن يصبح حاملاً للجنسية الفرنسية ويحصل على فرص متساوية لكل مزايا المواطنة الفرنسية، بدلاً من الجلوس عابس الوجه على أحجاره، وآثاره شبه البدائية من الأزمنة القديمة والدوران في فلك عقليته المتأخرة من دون المشاركة أو الاهتمام بالحركات العامة في العالم. وتنطبق الملاحظة نفسها على الويلزيين والإسكتلنديين كأعضاء في الأمة البريطانية(2).

وبمجرد القبول بأنه يجب على الأمة المستقلة أو الفعلية أن تكون قابلة للتطبيق بالمعايير المقبولة، فإن النتيجة هي أن بعض الجنسيات واللغات الأصغر حجماً مقدر لها أن تختفي نتيجة لذلك. ولقد هوجم فريدريك إنجلز بضراوة كأحد الشوفينيين الألمان العظام لتنبّئه باختفاء التشيك كأناس وتصريحه بتعليقات غير لطيفة بشأن مستقبل مجموعة أخرى قليلة العدد من الأشخاص الجيدين(3). لقد كان بالفعل ألمانياً معتداً بنفسه، وكان يميل إلى مقارنة مواطنيه بآخرين بشكل جيد، باستثناء احترام تقاليدهم الثورية. كما كان أيضاً من دون أدنى شك مخطئاً تماماً بشأن التشيك وبشأن أقوام جيدة أخرى. ومع ذلك فلعلها مفارقة بحتة أن يتم انتقاده بسبب موقفه الأساسي الذي تشارك فيه معه كل مراقب نزيه ومتجرد من مراقبي منتصف القرن التاسع عشر. وكانت مقولة أنه لم يكن هناك مستقبل مستقل لبعض الجنسيات واللغات

---

(1) من أجل مساهمة إيتبينكريستان في البرون (برنو) في تجمع الحزب الذي أعلن عن برنامجه الوطني، راجع جورج هابوت، مايكل لوويوكلودي فيل، Les Marxistes et la question natinale 1848 – 1914 (Paris 1937), pp. 204 – 7.

(2) مذهب النفعية لميل، الحرية وحكومة التمثيل، الصفحات 363 – 4.

(3) Cf. Roman Rosdolsky, Friedrich Engels und das Problem der «geschichtslosen Volker»» (Archiv fur Sozialgeschichte, 4/ 1964, pp. 87 – 282.

قليلة التعداد، مقبولة بشكل عام حتى منَ قبل أشخاص بعيدين تماماً عن العدائية لفكرة التحرر الوطني في المبدأ والممارسة.

لم تكن هناك شوفينية في هذه الفكرة العامة، ولم توحِ بأي عدائية للغة وثقافة تلك الأقوام من ضحايا قوانين التقدم (كما سيطلق عليها فيما بعد). بل على العكس، فحيثما لم تكن سيادة جنسية الدولة ودولة اللغة تمثل قضية، فإن أغلبية الشعوب كانت تقدر وتدعم اللهجات وأقل ميلاً للاهتمام باللغة والتقاليد الشعبية للمجتمعات التي تضمها، مما يقدم دليلاً على التعددية لدى تلك الأقوام. علاوة على ذلك فالقوميات الصغيرة أو حتى الدول الشعبية التي قبلت الاندماج في أمم أكبر عدداً باعتبار ذلك أمراً إيجابياً - أو إذا أردت، التي قبلت قوانين التقدم - لم تعترف بأي اختلافات غير قابلة للتسوية ما بين الثقافة الكبرى والثقافة الكبرى الأخرى، أو حتى الاتفاق على التخلي عمّا لايمكنه التأقلم مع متطلبات العصر الحديث. لقد كان الأسكتلنديون وليس الإنجليز هم من اخترع مفهوم البريطاني الشمالي عقب الاتحاد عام 1707[1]. لقد كان المتحدثون والأبطال من ويلز القرن التاسع عشر هم من شككوا فيما إذا كانت لغتهم التي تعد وسيلة قوية في مجالي الدين والشعر - يمكنها أن تستخدم كلغة تصلح لكافة الأغراض في ثقافة القرن التاسع عشر - أي من افترض ضرورة ومزايا ثنائية اللغة[2]. وبلا شك فقد كانوا مدركين لإمكانيات كل تلك الوظائف والمهن التي توفرها بريطانيا للويلزيين الذين يتحدثون الإنجليزية، إلا أن ذلك لم يقلل من ارتباطهم بتقاليدهم القديمة. ويبدو ذلك واضحاً بين هؤلاء الذين روضوا أنفسهم لقبول اختفاء اللغة الخاصة في نهاية الأمر؛ مثل بريكنوك عميد كلية ديسيتنينغ كوليدج الذي طالب بأن يأخذ التطور الطبيعي مساره:

(دعوا اللغة الويلزية تموت بنزاهة وسلام وهي تتمتع بسمعة طيبة. ومثلما نحن مرتبطون بها فإن قلة من الناس سترغب في تأجيل عملية القتل الرحيم لها، ولكن التضحيات لن تبدو كبيرة لمنع اغتيالها)[3].

وبعد أربعين عاماً تحدث عضو آخر من إحدى الأقليات، وهو المنظّر الاجتماعي كارل كوتسكي - التشيكي الأصل - بنفس اللهجة، ولكن بنبرة لا تنقصها العاطفة:

سيقتصر استخدام اللغات القومية بشكل متزايد على الاستخدام المحلي، وحتى عند ذلك فسوف يتم

(1) راجع ليندا كوللي، شعب من الوعي القومي والطبقي في بريطانيا 1750 - 1830» (الماضي والحاضر، 113و 1986)، الصفحات 96 - 117.

(2) ليوان غويندید جونز، اللغة والمجتمع في ويلز القرن التاسع عشر» عند ديفيد سميث، الشعب والبروليتاريا: مقالات في تاريخ ويلز 1780 - 1980 (لندن 1980)، الصفحات 41 - 71وبخاصة الصفحات 59 - 63.

(3) سؤال حول التعليم في ويلز، الصحيفة البرلمانية، 1847، 17، الجزء الثاني (تقرير حون مقاطعات بريكنوك، كارديغانوراندور) الصفحة 67.

معاملتها باعتبارها قطعة قديمة من الأثاث المتوارث في العائلة، وسنعاملها بكثير من التوقير، حتى لو لم يكن الكثير من الاستخدامات العملية[1].

إلا أن تلك كانت مشكلات الأقليات الصغيرة التي كان مستقبلها المستقل يمثل مشكلة في حد ذاته. ولم يفكر الإنجليز كثيراً في استغراق الأسكتلنديين والويلزيين في التفكير بالأمر، حيث انشغلوا بعمليات الاستيطان في الجزر البريطانية. وبالفعل فمع اكتشاف ما يدبره الأيرلنديين الذين رحبوا بالأقليات الأصغر حجماً التي لم تتحدَّ الجنسيات الأكبر حجماً بدؤوا في التصرف بشكل يخالف الأسلوب الإنجليزي: جرى تسوية وضع الأيرلنديين والأسكتلنديين. وبالمثل فقد قام القوميون المناصرون لبانغرمان بتشجيع إنتاج الأعمال الأدبية باللغة الألمانية البسيطة أو الفريزيانية، حيث جرى تقليصها لتصبح أعمالاً ثانوية لا تنافس الأعمال الأدبية الألمانية رفيعة المستوى. وكان القوميون الإيطاليون يتفاخرون بأعمال بيلي وجوندولي والغناء بلهجة نابولي. ولذلك لم تعارض بلجيكا الفرانكوفونية البلجيكيين الذين يتكلمون ويكتبون باللغة الفلمنكية. لقد كان الفلمنكيون هم من قاوم اللغة الفرنسية، وكانت هناك بالفعل حالات قامت فيها الدولة الرائدة «Staatsvolk» بقمع لغات وثقافات الأقليات، إلا أن ذلك كان نادر الحدوث خارج فرنسا حتى نهاية القرن التاسع عشر.

وكان مقدراً لبعض الجنسيات ألا تصبح أمماً كاملة الأهلية. وقد حصل آخرون، أو على وشك أن يحصلوا على حق التمتع بأهلية الأمة الكاملة. لكن السؤال هنا هو من له مستقبل ومن ليس له مستقبل؟ إن الجدل حول ما يعد من صفات جنسية ما – مثل الأرض واللغة والعرق ... الخ، لم يُجدِ كثيراً. وكان «مبدأ الحدود» أكثر نفعاً، حيث إنه تخلص من عدد من الأقليات الصغيرة، وكما رأينا لم يكن ذلك أمراً حاسماً، حيث كانت هناك شعوب غير مشكوك في قوميتها ذات حجم متواضع، ناهيك عن حركات التحرر مثل حركة التحرر الأيرلندية، وانقسمت الآراء بشأن القدرة على تكوين دول أممية. وكانت وجهة نظر سؤال رينان الآني بشأن هانوفر ودوقية بارما الكبرى هي في نهاية الأمر إظهارها ليس مقارنة بأي شعوب، ولكن مقارنة بدول أممية بنفس الحجم، مثل هولندا وسويسرا. وكما سنرى فإن ظهور حركات قومية ذات دعم هائل ومطالب واعية سيستدعي مراجعة الأحكام، ولكن في العصر الكلاسيكي للتحرر فإن القليل منها ـ خارج الإمبراطورية العثمانية ـ طالب بالفعل بالاعتراف بها كدول ذات سيادة، خلافاً للحركات المطالبة بأنواع مختلفة من الحكم الذاتي. وكانت القضية الإيرلندية ـ كما هي العادة ـ خروجاً عن المألوف؛ بأي معدل أصبحت عليه، وذلك مع ظهور الفينيين الذين طالبوا بجمهورية أيرلندية مستقلة تماماً عن بريطانيا.

---

(1) هابوت، لوي وويل، الماركسيين، الصفحة 122.

وبالفعل كانت هناك ثلاثة معايير فقط سمحت بتصنيف مجموعة من الناس باعتبارها أمة، بشرط أن تكون كبيرة بما فيه الكفاية لعبور العتبة أو التخم. وكان المعيار الأول هو الارتباط التاريخي بالدولة الحالية، أو مع دولة ذات تاريخ طويل ومعاصر. وهنا كان خلاف بسيط حول وجود أناس يكونون أمة إنجليزية أو فرنسية، وهناك الروس أو البولنديون ونزاع صغير خارج أسبانيا بشأن الأمة الإسبانية مع صفات قومية مفهومة[1]. ومع وجود هوية أمة ذات دولة كان من الطبيعي للأجانب أن يفترضوا أن الأشخاص الوحيدين في دولة ما هم أولئك الذين ينتمون لشعب الدولة، وهي عادة مازالت تؤرق الأسكتلنديين.

أما المعيار الثاني فهو وجود نخبة ثقافية راسخة على مدى فترة طويلة، تمتلك أدباً قومياً مكتوباً ولغة إدارة عامية. لقد كان ذلك هو أساس المطالبات الإيطالية والألمانية بالمواطنة، وذلك على الرغم من أن الأشخاص المعنيين ليس لديهم دولة واحدة يمكنهم تحديدها. وفي كلتا الحالتين، فقد كان الاندماج الوطني وثيق الصلة باللغة، على الرغم من أنه في كلتا الحالتين لم تكن اللغة القومية المستخدمة في المعاملات اليومية مستخدمة إلاّ من قبل أقليات صغيرة العدد – وبالنسبة لإيطاليا، فقد قدرت بحوالي 21٪ في وقت التوحيد[2] – بينما كانت البقية تتكلم لهجات عامية مختلفة وغير مفهومة في أغلب الأحيان[3].

أما المعيار الثالث الذي يجب قولة بكل أسف فهو قدرة مثبتة على الغزو؛ فليس هناك شيء يماثل كون الجماعة استعمارية لجعل السكان يدركون مصير وجودهم المشترك مثل هذا المعيار، وكما أدرك فريدريك ليست جيداً. علاوة على ذلك فإن فتوحات القرن التاسع عشر زودت داروين بالبرهان على نجاح نظرية التطور كعينة بشرية اجتماعية.

وهناك مؤيدون آخرون لقضية المواطنة لم يقوموا باستثناء اللغة، ولكن لم توجد أي افتراضات بشأن اللغة تؤيد وجهة نظرهم. وربما كان المسار الأكثر أمناً لهم هو الانتماء لكيان سياسي ماكان بمقاييس القرن التاسع عشر أمراً شاذاً، وقديما ومحكوماً عليه بالفناء والموت من قبل التاريخ والتقدم. ولقد كانت الإمبراطورية العثمانية أكبر دليل على ذلك، وكذلك كانت إمبراطورية هابسبورغ.

وبعد ذلك كانت هناك مفاهيم الأمة والدولة الأمة، كما شوهد في أيديولوجيات حقبة التحرر البورجوازي المنتصر؛ أي من عام 1830 وحتى 1880. وكانت جزءاً من الإيديولوجية التحررية

---

(1) كانت الاختلافات الثقافية واللغوية والمؤسساتية في اسبانيا بين سكان مملكة أراغون وكاستيل واضحة. فقد اقتطعت منها أراغون، والكثير على ذلك الغرار.

(2) Tellio de Mauro, Storialinguisticadell»Italiaunita (Bari 1963), p. 41

(3) Obwohlsiealle in einemreich «Deutscher Nation» nebeneinanderlebten, darfnichtsdaruberhinwegtauschen, daszihnensogar die gemeinsameUmgangssprachefehlte.»
Hans – Ulrich Wehler, Deutsche Gesellschaftsgeschchte, vol. 1 (Munich 1987), p. 50

بطريقتين: الأولى، لأن تطور الشعوب كان بلا شك مرحلة من مراحل التطور والاتقاء من مجموعة صغيرة إلى مجموعة أكبر، ومن العائلة إلى القبيلة والمنطقة، إلى الأمة، وأخيراً عالم المستقبل المتوحد الذي عبر عنه جي لويز ديكنسون: «ستذوب وستحل حواجز الجنسية التي تنتمي إلى طفولة العرق مع إشراقة العلوم والآداب»[1].

سيتوحد هذا العالم حتى لغوياً. إن وجود لغة عالمية واحدة تنسجم بلا شك مع اللغات الدولية ويقتصر استخدامها على المجال الداخلي والعاطفي، كانت موجودة في عقلَيْ كل من الرئيس أوليسيس إس غرانت وكارل كوتسكي[2]، وتلك التوقعات كما نعرف الآن قد جانبها الصواب. إن محاولات بناء لغة عالمية صناعية والتي جرت منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر عقب اختراع التلغراف ورموز الإشارات في سبعينيات القرن التاسع عشر لم تكن ناجحة في الحقيقة، على الرغم من أن إحداها، إيسبيرانتو، مازالت مستخدمة من قبل مجموعة صغيرة من المتحمسين لها، وتحظى بحماية بعض الأنظمة المشتقة من الاشتراكية الدولية في تلك الفترة. ومن ناحية أخرى فسوف يتحول شك كوتسكي المبرر بشأن تلك الجهود وتنبّه بأن إحدى اللغات الأساسية ستتحول إلى لغة عالمية فعلية، أثبت صحته. ولقد صارت الإنجليزية تلك اللغة العالمية على الرغم من أنها تكمل تلك اللغات الوطنية ولا تحل محلها.

ولهذا فمن منظور الإيديولوجية الحرة فإن الأمة (أي، الأمة الكبيرة القابلة للتطبيق) كانت مرحلة من مراحل التطور التي جرى تحقيقها في منتصف القرن التاسع عشر. وكما شاهدنا فإن الوجه الآخر من العملة «الدولة تعني التقدم» كان نتيجة لذلك هو استيعاب مجتمعات أصغر ومجموعات أصغر ضمن مجتمعات أكبر. ولم يوحِ ذلك بالضرورة إلى التخلي عن الولاءات والمشاعر القديمة، على الرغم من أنه كان بوسعها ذلك بالتأكيد. إن الرحالة الجغرافي والاجتماعي الذي لم يكن لديه ما يجعله راغباً في النظر إلى الوراء في ماضيه قد يكون مستعداً للقيام بذلك. وكانت تلك هي حالة كثيرين من يهود الطبقة الوسطى في البلدان التي وفرت مساواة تامة من خلال الاستيعاب - كانت باريس تعج بالجماهير بأكثر مما أراد الملك هنري الرابع - حتى اكتشفوا منذ نهاية القرن أن الاستعداد المطلق للاستيعاب لم يكن كافياً في حال كانت الأمة المستقبلة غير جاهزة لقبول المستوعبين بشكل كامل. ومن الناحية الأخرى يجب أن لاننسى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت الدولة الوحيدة التي كانت تقوم بحرية بمنح عضوية الأمة لأي شخص كان يرغب في الانضمام إليها، وقبل عامة الناس الدخول الحر بأكثر مما فعلت الطبقات الأخرى.

---

(1) بي بورتر، نقد إمبراطورية. الأفكار البريطانية المتطرفة للاستعمار في أفريقيا، 1895 - 1914 (لندن 1968)، الصفحة 331و مقتبس عن جي لويس ديكنسون « ندوة عصرية» (1908).

(2) لاقتباس ذو صلة من افتتاحية الرئيس غرانت، راجع إي جيه هوبسبوم، عصر رأس المال 1848 - 1875 (لندن 1975)، افتتاحية الفصل 3.

إن الأجيال التي كانت موجودة قبل 1914 تزخر بكثير من الشوفينيين العظام من عامة الشعب الذين كان آباؤهم ـ ناهيك عن أمهاتهم ـ لا يتكلمون لغة أبنائهم المختارين، والذين كانت أسماؤهم سلافية أو ألمانية، والتي تشهد على اختيارهم. وكان يمكن لمزايا الاستيعاب أن تكون كبيرة الحجم.

إلا أن الأمة الحديثة كانت جزءاً من الفكر الحر بطريقة أخرى. فقد كانت مرتبطة بالمتبقي من شعارات التحرر العظيمة من خلال الارتباط الطويل وليس بسبب الضرورة الحتمية: كما هي الحرية والمساواة بالنسبة للأخوية. وللنظر للأمر بطريقة مختلفة فبسبب كون الأمة نفسها هي حديثة تاريخياً فقد عارضها المحافظون والتقليديون، ولذلك اجتذبت منافسيهم. إن العلاقة بين خطي الفكر قد يتوضح من خلال مثال الألماني القادم من النمسا، والذي ولد في مورافيا في تلك الفترة المتسمة بالصراع القومي الحاد، ولقد ظل أرنولد بيتشلر[1] الذي خدم في قوة شرطة فيينا بولاء لم يتغير بسبب التحولات السياسية خلال الفترة من 1901 وحتى 1938، وكان وظل إلى حد ما شغوفاً بالقومية الألمانية – معادياً للتشيك ومعادياً للسامية – على الرغم من أنه كان يعارض وضع كل اليهود في معسكرات الاعتقال كما اقترح رفيقه المعادي للسامية[2]. وفي نفس الوقت كان معادياً للكنيسة، وحتى إنه كان ذا فكر ليبرالي في السياسة، وفي كل الأحداث، فقد أسهم في أكثر صحف فيينا اليومية تحرراً في الجمهورية الأولى. وفي مقالاته امتزجت قوميته ودعوته لتحسين النسل بالحماسة للثورة الصناعية، ولمزيد من العجب لفكرة إقامتها لهيئة من مواطني العالم (Weltburger) التي تكون بعيدة عن إقليمية المدينة الصغيرة وآفاقها المحدودة بأبراج الكنيسة، والانفتاح على العالم بأكمله من قبل هؤلاء الذين يسجنون أنفسهم في زوايا وأركان إقليميتهم الضيقة[3].

ومن ثم كان هناك مفهوم الأمة والقومية كما رآها المفكرون المتحررون في ذروة التحرر البورجوازي، التي كانت كذلك الفترة التي أصبح فيها مبدأ الجنسية أولاً قضية كبرى في السياسة الدولية. وكما سنرى فقد كانت مختلفة في أحد الأركان الأساسية عن المبدأ الويلسوني الخاص بتقرير المصير الوطني الذي كان نظرياً هو المبدأ اللينيني، والذي هيمن على دراسة تلك الأمور منذ نهاية القرن التاسع عشر وما بعد ذلك، ومازال. وكان مبدأ غير شرطيّ. وفي هذا المقام، فقد اختلف كذلك عن وجهة النظر الديمقراطية المتشددة، كما جاء في إعلان الثورة الفرنسية للحقوق المذكورة أعلاه، والذي رفض بشكل قاطع «مبدأ الحدود».

ومع ذلك، وعملياً، فإن الأقليات الذين كانت حقوقهم مضمونة في السيادة وحق تقرير المصير لم يكن مسموحاً لها من قبل جيرانهم الأكثر عدداً وقوة ممارسة أيٍّ من تلك الحقوق، ولا كان لأي منهم أي

---

(1) Franz Pichler, Poliizeihofrat P. Ein truer Dienerseiensungetreuen states. Wiener Polizeidienssst 1901 – 1938 (Vienna 1984). أ «فكر في كليمنص هيلر بشأن هذا المرجع.

(2) Ibid. , p. 19.

(3) Ibid. , p. 30

تعاطف مع مبادئ 1795. وكان أحدها يعتقد أن كانتونات الجبل الحرة في سويسرا، وهي التي لم تكن بعيدة عن عقول قراء روسو الذي كتب إعلانات حقوق الإنسان في تلك الفترة. ولم تكن أيام حركات المطالبة بالحكم الذاتي أو الاستقلال في تلك المجتمعات قد جاءت بعد. ومن وجهة نظر التحرر - كما يوضح مثال ماركس وإنغلز، ليس فقط من وجهة نظر التحرر - كانت قضية الأمة هي أنها مثلت مرحلة في التطور التاريخي للمجتمع الإنساني، وكانت قضية إقامة أي دولة - أمة، بصرف النظر عن المشاعر الفردية لأعضاء جنسية بعينها، أو التعاطف الشخصي للمراقب، اعتمدت على ما إذا كان بمقدورها أن تظهر أنها تتناسب مع التطور والتقدم التاريخي أو التقدم عليه[1]. ولم يؤدِ الإعجاب البورجوازي العالمي بسكان نجاد أسكتلنده بحسب علمي إلى دفع كاتب واحد للمطالبة بوطن قومي لهم - ولا حتى أصحاب المشاعر القوية الذين حزنوا على فشل دعوة ستيوارت للاسترداد بقيادة بوني برينس تشارلي الذي كان رجال عشائر النجاد من أكبر مناصريه.

لكن في حال كانت القومية الوحيدة المبررة تاريخياً هي تلك التي ناسبت ذلك التقدم؛ أي التي كبرت ولم تقتصر على المقياس الذي تدار به الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبشر، فما الذي يمكن أن يكون أدوات المجتمعات الصغيرة واللغات التي لا يتحدث بها إلا أعداد قليلة من البشر والديانات ذات العدد القليل من الأتباع، ضمن الأغلبية المهيمنة، سوى تعبير المقاومة المحافظة للتقدم الحتمي للتاريخ؟ إن الجماعات الصغيرة واللغات والثقافات الصغيرة تتلاءم مع التقدم فقط عندما تقبل حالة الخضوع لوحدات أكبر، أو تعتزل المعارك لتصبح مستودعاً للحنين ومختلف المشاعر العاطفية الأخرى. وباختصار فإنها تقبل وضع أثاث العائلة القديم الذي أشار إليه كوتسكي. والذي بدا أن كثيراً من المجتمعات والثقافات صغيرة التعداد في العالم تقبلته. لماذا ـ وهذا سؤال قد يخطر على عقل المراقب الحر المثقف ـ يتصرف الناطقون بلغة الجيليك بشكل مختلف عن الناطقين بلغة نورث أمبرلاند العامية؟ فلم يمنعهم شيء من أن يكونوا ثنائيّي اللغة. ولم يختر كتاب الإنجليزية العامية لغتهم لتكون ضد اللغة القومية الأساسية، وإنما لإدراكهم أن كلتا اللغتين تمتلكان قيماً وأماكن خاصة بها. وإذاً بمرور الوقت انسحبت اللغة المحلية لتفسح المجال للغة الوطنية، أو حتى بدأت تخبو، كما حدث بالفعل لبعض اللغات السلتية الهامشية (توقف استخدام لغات الكورنيش والمانكس في القرن التاسع عشر)، فمن المؤكد عندئذ أن هذا كان أمراً يدعو للأسف، إلا أنه كان أمراً حتمياً بالتأكيد. ولم تمت تلك اللغات من دون حزن، إلا أن بمقدور الجيل الذي ابتكر مفهوم ومصطلح «الفولكلور» أن يبين الفرق بين عيش الحاضر والباقين على قيد الحياة من الماضي.

---

(1) مقتبس عن فريدريك إنغلز «رسالة إلى بيرنستينو 22 - 5 فبراير 1882. (werke, vol. 35, pp. 278ff.) حول سلافيو البلقان: «وحتى لو كان هؤلاء الناس يبدون إعجابهم كالأسكتلنديين الذين احتفى بهم والتر سكوت - حفنة لصوص آخرين من سارقي المواشي - فأكثر ما يمكننا فعله هو إدانة الطريقة التي يعاملهم بها المجتمع اليوم. وإذا كنا في السلطة فسيكون علينا أن نتعامل أيضاً مع اللصوصية الموجودة لدى هؤلاء، حيث يبدو أنها متأصلة فيهم».

ولفهم «الأمة» في العصر الكلاسيكي الحر فمن الضروري عندئذ أن نفهم أن بناء الأمم، والذي كان مركزياً في تاريخ القرن التاسع عشر، جرى تطبيقه بالنسبة لبعض الشعوب فقط. وبالفعل فإن الحاجة لتطبيق مبدأ الصفة القومية لم يكن عالمياً أيضاً، فكلاهما باعتبارهما مشكلة دولية ومشكلة سياسية داخلية قد أثرا على عدد محدود من الأشخاص أو الأقاليم، حتى في دول متعددة اللغات والأعراق كإمبراطورية هابسبورغ، حيث قامت بشكل واضح بالسيطرة الفعلية على السياسة. ولن يكون مبالغاً فيه القول بأنه بعد عام 1871 – مع مراعاة تفكك الإمبراطورية العثمانية – لم يتوقع سوى القليل من الأشخاص حدوث أي تغيرات هامة على خريطة أوروبا، ولم يلاحظوا سوى قليلٍ من المشاكل القومية بخلاف المسألة البولندية الأبدية. وبالفعل فخارج منطقة البلقان، كان التغير الوحيد في الخريطة الأوروبية ما بين إقامة الإمبراطورية الألمانية والحرب العالمية الأولى كان فصل النرويج عن السويد. والأكثر من ذلك أنه بعد ظهور الحركات القومية من عام 1848 وحتى عام 1867 لم يكن من المبالغ فيه افتراض هدوء الأوضاع بين النمسا والمجر. وهذا ـ على كل المستويات ـ هو ما توقعه المسؤولون في إمبراطورية هابسبورغ (بتردد) عندما قرروا قبول قرار المؤتمر الإحصائي الدولي في سانت بطرسبورغ عام 1873 بتضمين مسالة اللغة في الإحصاءات السكانية التي تتم في المستقبل، إلا أنهم اقترحوا تأجيل تطبيقها إلى ما بعد 1880 للسماح بفترة من الوقت لتهدأ فورة الآراء المتأججة في ذلك الوقت[1]. وكانت تكهناتهم مخطئة إلى أبعد مدى يمكن الوصول إليه.

وتبعاً لذلك ـ على مستوى أكبر ـ لم تكن الأمم والقوميات في تلك الفترة تشكل مشاكل داخلية هامة للكيانات السياسية التي وصلت لوضع الدول الأممية، مهما كان مدى التغاير القومي الذي كانت عليه تلك الدول بالمقاييس الحديثة. ، على الرغم من أنها كانت بالفعل مثيرة للمشاكل للإمبراطوريات غير القومية التي لم تكن (لمفارقة التاريخية) مصنفة باعتبارها متعددة القوميات. ولم تواجه أي من الدول الأوروبية غرب نهر الراين حتى الآن تعقيدات خطيرة بهذا الشأن، سوى بريطانيا بسبب مشكلة أيرلندا. ولا يفترض ذلك أن السياسيين لم يكونوا مدركين لمشكلة كاتالونيا والباسك، والبريتونيين والفلامنكيين والأسكتلنديون والويلزيون، لكنهم كانوا يبدون كأنهم يضيفون أو يقتطعون من قوة العناصر السياسية على مستوى الدولة. وقد تصرف الأسكتلنديون والويلزيون كمعززين للتحرر، بينما تصرف البريتونيون والفلامنكيون على تعزيز الكاثوليكية التقليدية. وبالطبع فإن الأنظمة السياسية للدول الأممية استفادت من غياب الديمقراطية الانتخابية التي كانت ستقلل من شأن نظرية التحرر وممارسة الأمم لحرياتها، كما أنها كانت ستقلل كثيراً من شأن حركات التحرر الأخرى في القرن التاسع عشر.

وربما هذا هو السبب في أن الأدبيات النظرية الجدية حول القوميات في عصر التحرر كانت قليلة

(1) Emil Brix, Die Umgangsprachen in Altosterreichzwischen Agitation und Assimilation.
Die Sprachenstatistik in den zisleithanischenVolkszahlungen 1880 – 1910 (Vienna – Cologne – Graz 1982).

وارتجالية بعض الشيء. ولقد كان المراقبون مثل ميل ورينان مطمئنين بعض الشيء بشأن العوامل التي صنعت المشاعر القومية - الإثنية - على الرغم من شغف الفيكتوريين الشديد بمسألة العرق واللغة والدين والأرض والتاريخ والثقافة وباقي الأشياء؛ لأنها لم تعنِ كثيراً من الناحية السياسية، وحتى ذلك الحين فسواء جرى اعتبار هذا العامل أو ذاك أكثر أهمية من العوامل الأخرى. ولكن منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر فصاعداً أصبح الحوار بشأن المسالة القومية جدياً ومكثفاً، خاصة بين الاشتراكيين؛ لأن الجاذبية السياسية للشعارات الوطنية الموجهة للجماهير التي يحتمل أن تدلي بأصواتها أو الناخبين الفعليين أو المساندين للحركات السياسية الجماهيرية كانت في ذلك الوقت مسألة اهتمام سياسي حقيقي وعملي. وكان الجدل حول مثل تلك القضايا كالمعايير النظرية للمواطنة أصبحت متقدة؛ لأنه كان يعتقد بأن أي إجابة معينة ستوحي بشكل معين إلى الإستراتيجية السياسية والكفاح والمنهجية. وكان ذلك أمراً على قدر من الأهمية، ليس للحكومات التي تواجه مختلف أنواع إثارة المشاعر والمطالب الوطنية فقط، ولكن بالنسبة للأحزاب السياسية الباحثة عن تعبئة المساندين على أساس وطني أو غير وطني أو عوامل جذب وطنية بديلة. وبالنسبة للاشتراكيين في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية فقد استفادت كثيراً من الاختلاف حول المقومات النظرية التي يتم بها تعريف دولة ما ومستقبلها. ومثل ميل ورينان فقد قام ماركس وإنغلز باعتبار تلك القضايا هامشية. وفي المؤتمر الدولي الثاني كانت تلك الجدليات مركزية، وقامت كوكبة من الأشخاص البارزين أو أشخاص ذوي مستقبل بارز بالمساهمة بكتابات هامة من أمثال كوتسكي ولوكسمبورغ وبوير ولينين وستالين. لكن إذا كانت تلك القضايا تهم المنظرين الماركسيين فإنها كانت أيضاً تشكل أمراً بالغ الأهمية للكروات والصرب والمقدونيين والبلغار، في حال تحديد هوية السلافيين الجنوبيين بشكل أو بآخر[1].

إن مبدأ القومية الذي تحاور بشأنه الدبلوماسيون، والذي غير خريطة أوروبا في الفترة ما بين 1830 وحتى 1878 كان مختلفاً عندئذ عن الظاهرة السياسية للقومية التي أصبحت محورية بشكل متزايد في عصر الديمقراطية الأوروبية والسياسة الجماهيرية. وعلى أيام مازيني لم يكن يهم أنه بالنسبة لعدد كبير من الإيطاليين أن الريزوجريمينتو لم يكن موجوداً، ولذلك وكما اعترف ماسيمودازيغليو في عبارته الشهيرة: «لقد صنعنا إيطاليا، والآن علينا أن نصنع الإيطاليين»[2]. ولم يكن الأمر يهم حتى أولئك الذين فكروا في مسألة بولندا على أساس أن معظم الفلاحين المتحدثين بالبولندية (ناهيك عن ذكر ربع تعداد السكان في ريزيبزبزليتا «Rzecspopolita» الذين كانوا يتحدثون لغات أخرى) لم يشعروا بأنهم قوميون بولنديون، ولقد اعترف كولونا بذلك لبيلسودسكي باعتباره المحرر الأخير لبولندا في عبارته: «إن الدولة هي التي

(1) اقتباس من أيفو باناك، المسألة القومية في يوغوسلافيا: الأصل، التاريخ والسياسة (لإيثاكا ولندن 1984)، الصفحات 76 - 87.
(2) قيلت في ألاجتماع الأول لبرلمان المملكة الإيطالية المتحدة حديثاً (إي لاثام، الأقوال المأثورة ومؤلفيها، ديترويت، 1970)

تصنع الشعب، وليس الشعب هو من يصنع الدولة»[1]. ولكن بعد 1880 تزايد الاهتمام بشكل متزايد بشأن شعور رجال ونساء من عامة الشعب بالانتماء القومي. وعلى هذا الأساس فإن هناك حاجة لمعرفة مشاعر وأفكار أناس مثل هؤلاء الناس في فترة ما قبل الثورة الصناعية التي زاد فيها الاهتمام والشغف بالقومية السياسية. وسيتولى الفصل التالي ذلك.

---

(1) إتش رووس، تاريخ بولندا الحديثة (لندن 1966)، الصفحة 48.

الفصل الثاني

القوميات الشعبية الأولى تاريخياً

لماذا، وكيف يمكن لفكرة بعيدة كلياً عن التجربة الفعلية لكل الكائنات البشرية مثل «الوطنية القومية» أن تصبح عاملاً سياسياً قوياً بتلك السرعة؟ من الواضح أنه لا يكفي أن تعجب بالتجربة العالمية للبشر الذين ينتمون إلى مجموعات يعترف بعضها بالآخر كأفراد في مجموعات أو مجتمعات، ولهذا ينظرون للآخرين باعتبارهم غرباء. إن المشكلة التي نحن بصددها مشتقة من حقيقة أن الأمة الحديثة، سواء كانت دولة أو مجموعة من الناس يطمحون لإنشاء مثل تلك الدولة، تختلف في الحجم والمقام والطبيعة عن المجتمعات الفعلية التي حددها البشر خلال معظم فترات التاريخ، وتفرض مطالب مختلفة تماماً عليهم. وهي موجودة في عبارة بنيدكت أندرسون المفيدة «المجتمع المتخيل»، ومن دون شك يمكن أن تكون تلك العبارة قد قيلت لملء الفراغ العاطفي الناتج عن تراجع، أو عدم تكامل، أو عدم توافر مجتمعات وشبكات إنسانية حقيقية. ولكن يظل السؤال هو: لماذا؟ فمع فقدان الناس لمجتمعاتهم الحقيقية فإن عليهم أن يرغبوا في تخيل مثل هذا النوع المعين من البدائل. وقد يكون أحد الأسباب هو أنه في أجزاء كثيرة من العالم يمكن للدول والحركات القومية أن تقوم بتعبئة مشاعر مختلفة معينة بالممتلكات الجماعية الموجودة أصلاً، والتي يمكنها أن تعمل ـ كما كانت ـ على المجال السياسي الكبير الحجم، والذي يمكن أن يناسب الدول والأمم الحديثة. وسوف أسمي تلك الروابط «القوميات الشعبية الأولى تاريخياً».

وهي نوعان:

أولاً، هناك أشكال فوق محلية شهيرة من التماثل الذي يتعدى طوق المساحات الفعلية التي أمضى الناس فيها معظم حياتهم؛ كما تربط مريم العذراء المؤمنين في نابولي بالعالم الأوسع، التي تؤثر على معظم سكان نابولي بشكل جماعي، والقديسة جانيواريوس التي يصفى دمها كل عام (بواسطة معجزة خالدة مضمونة) إذا لم يصب مرض ما المدينة، هو أمر ذو علاقة مباشرة بذلك.

وثانياً، هناك الروابط السياسية ومفردات المجموعات المختارة المرتبطة بشكل مباشر بالدول والمؤسسات، والقادرة على التعميم بشكل نهائي، والإطالة والتبسيط. ولهذا بعض المظاهر المشتركة مع الأمة الحديثة. ومع ذلك، فلا يمكن تحديد أيّ منهما بمشروعية مع القومية الحديثة التي تمضي كتوسع خطي؛ لأن لديها أو ليس لديها علاقة ضرورية مع وحدة التنظيم السياسي للأرض، والتي تعد معياراً هاماً لما نفهمه كأمة اليوم.

ولنأخذ مثالين واضحين فقط: حتى عام 1945 ـ وبنسبة ضئيلة إلى اليوم ـ لم يستقر متحدثو الألمانية العامية الذين تستخدم نخبتهم لغة الأدب الألمانية المكتوبة في المنطقة الرئيسة من أوروبا الوسطى فقط، بل كطبقات من الحكام، وكسكان مدن في رقع من مستوطنات الفلاحين في كل أوروبا الشرقية والجنوبية،

ناهيك عن ذكر المستعمرات الصغيرة التي تشكل مستوطنات دينية عامة ليهود الشتات في الأمريكتين، وكانوا قد تشتتوا في سلسلة من موجات الغزو والهجرة والاستعمار منذ القرن الحادي عشر إلى القرن الثامن عشر، ووصلوا إلى مناطق بعيدة في الشرق الأقصى كالفولغا (سوف نحذف الظاهرة المختلفة الأخرى للهجرة في القرن التاسع عشر.) وبالتأكيد اعتبر كل منهم نفسه بشكل أو بآخر «ألماناً» مختلفين عن المجموعات الأخرى التي عاشوا بينها. والآن، وبينما كان هناك غالباً احتكاك بين الألمان المحليين والمجموعات العرقية الأخرى، وبشكل خاص حيث احتكر الألمان بعض الأعمال الخاصة الهامة، أي كطبقة حاكمة حطت رحالها في منطقة البلطيق، فلا أعرف حالة واحدة قبل القرن التاسع عشر نشأت فيها مشكلة سياسية كبرى؛ لأن هؤلاء الألمان وجدوا أنفسهم يعيشون في ظل حكام غير ألمان. ومرة أخرى، بينما انتشر اليهود في مختلف أرجاء العالم لعدة آلاف من السنين إلا أنهم لم يتوقفوا أبداً عن تمييز أنفسهم أينما كانوا كأعضاء جماعة خاصة مختلفة تماماً عن الأنواع الأخرى غير المؤمنة الذين كانوا يعيشون بينهم. لم يحدث ذلك في أي مرحلة، على الأقل منذ عودتهم من الأسر البليوني. ولا يبدو أن ذلك أوحى برغبة جادة في الحصول على وضع سياسي يهودي، ناهيك عن دولة لها أرض، حتى تم اختراع القومية اليهودية متأخراً في نهاية القرن التاسع عشر كتناظر قياسي للقومية الغربية الناشئة. ومن غير المشروع تماماً الاعتراف بالروابط اليهودية بأرض الأجداد في إسرائيل، وهي الميزة المشتقة من الحج إليها، أو الأمل في العودة إلى هناك عند عودة المسيح – حيث من الواضح أنه لم يأتِ من وجهة نظر اليهود – مع الرغبة في جمع كل اليهود في دولة إقليمية حديثة ذات أرض واقعة على الأرض المقدسة القديمة. وقد يجادل المرء بأن المسلمين المعتدلين إنما تتمثل أكبر طموحاتهم في الحج إلى مكة، وأنهم بقيامهم بذلك إنما ينوون الادعاء بأنهم من مواطني ما يعرف الآن بالمملكة العربية السعودية.

ما الذي يشكل بدقة القومية القديمة تاريخياً؟ إن الإجابة على هذا السؤال صعبة جداً، حيث إنه يوحي باكتشاف مشاعر الشخص الأمي الذي كون الأغلبية الساحقة من سكان العالم قبل القرن العشرين. لقد علمنا عن أفكار هذا القسم من المثقفين الذين كتبوا وقرؤوا – أو على الأقل بعض منهم – لكن من غير المشروع صراحة أن نستقرئ أحوال النخبة ونعممها على الجماهير، من المتعلم إلى الأمي الجاهل، على الرغم من أن العالمين ليسا منفصلين تماماً، مع مراعاة أن الكلمة المكتوبة تؤثر على أفكار هؤلاء الذين يتكلمون فقط[1]. ولا يمكن استخدام ما فكر فيه هيردر بشأن العامة كدليل عن أفكار الفلاحين في ويستفاليا. وهناك مثال قد يلقي الضوء على الاتساع المحتمل للهوة ما بين المتعلمين والأميين، فالألمان الذين شكلوا طبقة لوردات الإقطاع وسكان المدن والمثقفين في منطقة البلطيق كانوا يشعرون بشكل طبيعي

---

(1) راجع روجر شارتييه، الاستخدامات الثقافية للطباعة في العصر المبكر من فرنسا الحديثة (برينستون 1987)، مقدمة، وأيضاً إي جيه هوبسبوم، عوالم العمال (لندن 1984)، الصفحة 39 – 42، من أجل علاقات الثقافة الشعبية والمهيمنة.

بأن الثأر الوطني استمر كسيف ديموكلين المسلط على رقابهم، حيث ـ كما أوضح كريستيان كيلش في كتابه «التاريخ الليفوني» عام 1695 ـ إنه كان لدى الفلاحين الإيستونيينواللاتفيين كثير من الأسباب لكرههم (SelbigezuhassenwohlUrsachegehabt). ومع ذلك فليس هناك دليل على أن الفلاحين الإيستونيين كانوا قد فكروا بمثل تلك المشاعر القومية، فهم في المقام الأول لم يبد أنهم كانوا يرون أنفسهم باعتبارهم مجموعة لغوية وعرقية. ولقد بدأ استخدام كلمة إيستوني في الستينيات من القرن التاسع عشر فقط. وقبل ذلك كان الفلاحون يطلقون على أنفسهم اسم ماراهفاس (Maarahvas)؛ أي سكان الريف. وفي المقام الثاني فإن كلمة ساكس (ساكسون) كان لها معنى سائد، وهو السيد (Lord or Master)، والمعنى الثانوي يقصد به «ألماني». وقد حدث جدال مقبول ظاهرياً (من قبل مؤرخ إيستوني جليل، أنه بينما كان المثقفون «الألمان» يشيرون إلى أنفسهم باسم «ألمان»، كان الفلاحون يستخدمون كلمة أكثر بساطة على الأرجح وهي سيد (lord or master:

منذ حوالي القرن التاسع عشر تقريباً كان الوزراء المحليون والكتبة يستطيعون قراءة أعمال المتنورين حول غزو إيستونيا (لم يكن الفلاحون الإيستونيون يقرؤون مثل تلك الكتب) وكانوا يميلون إلى تفسير كلمات الفلاحين بطريقة تناسب أسلوبهم الخاص في التفكير[1].

لهذا دعونا نبدأ بواحدة من المحاولات القليلة لتقييم أسلوب تفكير هؤلاء الذين نادراً ما يصيغون أفكارهم حول الأمور العامة بشكل منظم ولم يكتبوها أبداً، وهو عمل الراحل مايكل تشيرنيافسكي «القيصر والشعب»[2]. وفي هذا الكتاب يناقش تشيرنيافسكي من بين أمور أخرى مفهوم «روسيا المقدسة»، أو «الأرض الروسية المقدسة»، وهو مسمى يجده مقارباً نسبياً لمسمى «أيرلندا المقدسة». ولربما أضاف «das heil'ge land Tirol» أي (أرض تايرول المقدسة) لجعل الاسم أكثر تشويقاً واختلافاً.

وإذا ما تتبعنا تشيرنيافسكي فإن الأرض لا يمكن أن تصبح مقدسة حتى تقدم نفسها باعتبارها دليلاً على الخلاص للاقتصاد العالمي، أي في حالة روسيا حتى منتصف القرن الخامس عشر عندما حاولت جمع شمل الكنائس وسقوط القسطنطينية الذي أدى لسقوط الإمبراطورية الرومانية، مما جعل روسيا هي الأرض الأرثوذكسية الوحيدة في العالم، وجعل موسكو تبدو كروما الثالثة، أي مصدر الخلاص الوحيد للإنسانية. وربما تبدو تلك وجهة نظر القيصر على الأقل، إلا أن تلك الأفكار كانت غير مناسبة، حيث لم تنتشر التسمية على نطاق واسع إلا في وقت المشاكل التي حدثت في بداية القرن السابع عشر عندما اختفى

---

(1) البيانات والمعايير من حوهانكاهك، حركات الفلاحين والحركات القومية في تاريخ أوروبا. Actoiniversitalis. (StudiaBalticaStockholmensia)، 2 و1985: الحركات القومية في دول البلطيق خلال القرن التاسع عشر، الصفحات 15 – 16.

(2) مايكل تشيرنيافسكي، القيصر والشعب. دراسة في الأساطير الروسية (نيوهافن ولندن 1961). راجع كذلك جيفري بروكس، عندما تعلمت روسيا القراءة (برينستون 1985)، الفصل السادس، القومية والهوية القومية، الصفحات 213 – 32.

القيصر والدولة في نهاية الأمر. وفي الواقع لو لم يفعلا لما كانا سيسهمان في رواج التسمية، حيث لا يبدو أن القيصر، أو البيروقراطية أو الكنيسة أو إيديولوجيات الموسكوفية القوية، قد استخدموا تلك التسمية على الإطلاق، سواء قبل فترة الأزمات والمشاكل أو بعدها[1]. وباختصار كان مسمى روسيا المقدسة مصطلحاً شائعاً يقصد به التعبير عن أفكار شائعة. ولقد تمثل استخدامها في منتصف القرن السابع عشر في الملحميات البطولية التي كتبها دون كوساك، مثل قصة شعرية حول حصار أزوف (من قبل تركيا).

وهنا غنى كوساك المحاصر:

لن نكون في روسيا المقدسة مرة أخرى.

فموتنا الآثم يأتي في الصحراء.

نحن نموت في سبيل أيقوناتك المعجزة،

من أجل العقيدة المسيحية،

ومن أجل اسم القيصر ومن أجل كل الدولة الموسكوفية[2].

وهكذا فقد تحددت روسيا المقدسة بالأيقونات المقدسة والعقيدة والقيصر والدولة، وهذا مزيج قوي، ليس فقط بسبب كون الأيقونات ـ أي الرموز المرئية كالأعلام ـ لاتزال أكثر الوسائل استخداماً لتصور ما لا يمكن تخيله. وبلا شك فإن روسيا المقدسة تعد قوة شعبية غير رسمية لم تنشأ من أعلى. ولنفكر في روسيا «Russia» كما فعل تشيرنيفسكي، بإدراكه الحسي وكياسته التي اكتسبها على يد معلمه إرنستكانتوروفيتش[3] كانت إمبراطورية القياصرة، والوحدة السياسية، هي روسيا «Rossiya»، وهي لفظة جديدة ظهرت خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، وأصبحت رسمية منذ عهد بيتر العظيم وما بعده. كانت أرض روسيا المقدسة دائماً روسيا القديمة. وإلى يومنا هذا عليك أن تكون روسكي «Russky» حتى تكون روسياً. ولم تنجح كلمة مشتقة من روسيا الرسمية – وجرى تجربة العديد من الكلمات بنفس الحجم في القرن الثامن عشر – في أن تحظى بالقبول كوصف للأشخاص الروس، أو الشعب الروسي، أو أفراد هذا الشعب. وكون الشخص روسكي ـ كما يذكرنا تشيرنيافسكي ـ كان يعني قابلية التبادل مع كون المرء يشترك في صفتين «فلاح – مسيحي»، وكذلك أن يكون المرء مؤمناً صادقاً أو أرثوذكسياً. إن هذا المعنى الأساسي والشائع للروسية المقدسة قد يتوافق أو لا يتوافق مع الأمة الحديثة. وفي روسيا فإن تحديدها برئيس الكنيسة والدولة قد سهل مثل هذا التعريف. ومن الواضح أن الأمر لم

(1) تشيرنيافسكي، القيصر والشعب، الصفحات 107 – 114

(2) Ibid. p. 113.

(3) راجع الرائد إرنستكانتوروفيتز، رفيقي الملك. دراسة في النظام اللاهوتي في العصور الوسطى (برينستون 1975).

يعمل بتلك الطريقة في أرض تايرول المقدسة، حيث إن الفترة التي تلت الجمع بين الثالوث (الأرض - الأيقونات - الإيمان - الإمبراطور - الدولة) فضلت الكنيسة الكاثوليكية الرومانية وقيصر هابسبورغ (سواء بصفته قيصراً أو باعتباره الكونت في بلاد التايرول) على الفكرة الجديدة الناشئة للأمة الألمانية أو النمساوية أو أي أمة أخرى. ويجب تذكر أن فلاحي التايرول لم ينتفضوا في عام 1809 ضد الفرنسيين بقدر انتفاضتهم ضد جيرانهم البافاريين. ومع ذلك، وسواء كان يمكن تعريف سكان الأرض المقدسة بالأمة اللاحقة أم لا فإن الفكرة سابقة على ذلك بشكل واضح.

والآن فإننا نلاحظ الحذف من معايير روسيا المقدسة وتايرول المقدسة وربما أيرلندا المقدسة، لعاملين نربط بينهما اليوم بشكل وثيق، إن لم يكن بشكل قطعي حاسم، مع تعريفات الأمة: اللغة والعرق.

ماذا بشأن اللغة؟ أليست هي الأساس والجوهر لما يميز شعباً عن آخر «يميزنا عنهم»، وتميز البشر الحقيقيين عن البرابرة الذين لا يتكلمون لغة أصلية، بل يحدثون ضوضاء غير مفهومة؟ ألا يتعلم كل من يقرأ الإنجيل أشياء عن برج بابل، وكيف أن صديقاً أخبره العدو بالنطق الصحيح لكلمة شيبوليث «Shibboleth»؟ ألم يعرف الإغريق أنفسهم بأنهم أمة أولى بتلك الطريقة ضد بقايا تاريخ البرابرة؟ ألا يشكل الجهل بلغة مجموعة أخرى أكثر حواجز التواصل وضوحاً، وبالتالي أكبر محدد للخطوط التي تفصل بين الجماعات: ولهذا فإن إنشاء أو التحدث بلغة خاصة يعمل على تمييز أعضاء جماعة ثانوية ترغب في فصل نفسها عن الجماعات الثانوية الأخرى أو عن المجتمع ككل؟

ولا يمكن للمرء أن ينكر أن الأشخاص الذين يتحدثون جماعياً بلغات غير مفهومة والذين يعيشون جنباً إلى جنب سيعرفون أنفسهم كمتحدثين بلغة، بينما أعضاء المجتمعات الأخرى كمتحدثين للغات أخرى، أو على الأقل غير متحدثين للغتهم (مثل بارباروي أو نيمسي في لغة السلافيين). ومع ذلك فليست تلك هي القضية، فالسؤال هو إن كان يعتقد أن الحواجز اللغوية تفصل بين الكيانات التي يمكن اعتبارها قوميات أو شعوب، وليس مجرد مجموعات تصادف أن لديهم مشكلة في فهم كلمات بعضهم البعض. ويدفعنا هذا السؤال للتساؤل حول طبيعة اللغات العامية واستخدامها كمعيار لعضوية جماعة ما. وفي سياق هذا البحث يجب علينا مرة أخرى أن نحذر من الخلط بين حوار المثقفين الذي صادف أن يكون مصدرنا الوحيد تقريباً مع حوار الأميين، وقراءة استخدامات اللغة في القرن العشرين التي تنطوي على مفارقات تاريخية ذات صلة بالماضي.

دائماً ما تعد اللغات العامية غير الأدبية مستودعاً للهجات واللغات المحلية التي تتواصل بينياً بدرجات متفاوتة من السهولة أو الصعوبة، اعتماداً على الموقع الجغرافي أو سهولة الوصول إليها. هناك بعض اللغات في المناطق الجبلية التي تسهل عملية الفصل، والتي تكون غير مفهومة كأنها تنتمي لعائلة لغوية مختلفة.

وهناك في الدول ذات الصلة نكات حول صعوبة فهم الويلزيين الشماليين للغة الويلزية التي يتكلم بها أهل جنوب ويلز، أو صعوبة فهم الألبانيين التشيغ للغة توسك. وبالنسبة للغويين فإن حقيقة أن اللغة الكاتالونية أقرب إلى الفرنسية من لغة الباسك قد تكون مؤكدة، ولكن بالنسبة لبحار فرنسي نورماندي يجد نفسه في بايون أو بورت بو قد تبدو اللغة المحلية مبهمة عند سماعه لها لأول مرة. وحتى يومنا هذا قد يجد المواطن المثقف الذي يتحدث الألمانية والذي ينتمي لمنطقة كيل على سبيل المثال صعوبةً شديدة في فهم المواطن المثقف السويسري من الجزء الألماني من سويسرا عندما يتحدث الألمانية العامية والتي تعد وسيلتهم المعتادة في التواصل الشفهي.

وعلى هذا ففي الفترة التي تسبق التعليم الابتدائي العام لا توجد لغة وطنية منطوقة، باستثناء تلك الألفاظ الأدبية والإدارية التي تمت كتابته، أو تصميمها، أو تهيئتها للاستخدام الشفهي، سواء كلغة مشتركة يقوم متحدثو اللغات العامية باستخدامها وسيلة للتواصل، أو ربما لمخاطبة جمهور من المشاهدين عبر حدود لغوية، أي للكاهن أو من ينشدون الأغاني والقصائد الشائعة ثقافياً على نطاق أوسع[1]. ويمكن أن يتفاوت حجم منطقة التواصل المحتملة هذه إلى حد كبير. وستكون بالتأكيد أكبر بالنسبة للنخب التي تتجاوز مجالات عملهم وآفاق تطلعاتهم المحلية بأكثر من الفلاحين على سبيل المثال. إن تطور اللغة المحلية الأصلية على أساس شفهي بحت بأكثر منها لغة رطانة مبسطة أو لغة مشتركة (والتي تكون قد تحولت بالتأكيد إلى لغة لكافة الأغراض) هو أمر يصعب استيعابه وفهمه بالنسبة لأي منطقة جغرافية كبيرة الحجم. وبمعنى آخر فإن اللغة الأم الفعلية أو الأدبية أي اللغة التي يتعلمها الأطفال من الأمهات الأميات ويستخدمونها في حياتهم اليومية، ليست هي بالتأكيد اللغة القومية.

ولا يستثني ذلك ـ كما ألمحت من قبل ـ تعريف ثقافي عامي معين للغة أو مجموعة لهجات خاصة بمجموعة من المجتمعات وتميزها عن جيرانها، كما هو الحال في المتحدثين بلغة الماغيار. وإلى هذا الحد فإن القومية في فترات تالية قد يكون لها جذور أصلية شعبية قديمة. وقد يكون هذا هو الحال لدى الألبانيين الذين يعيشون تحت تأثيرات ثقافية منافسة منذ فترة ما قبل العصور الوسطى، وانقسمت ما بين ثلاثة أو (إذا قمنا بتضمين طائفة البكتاشي الإسلامية المحلية) حتى أربعة ديانات متنافسة: الإسلام والأرثوذكسية والكاثوليكية الرومانية. وكان طبيعياً لرواد القومية الألبانية أن يبحثوا عن هوية ثقافية ألبانية في اللغة، حيث إن الدين وبالفعل كل شيء آخر في ألبانيا يبدو انفصاليا وليس وحدوياً[2]. وحتى بالنسبة لقضية

(1) أكثر المقدمات فائدة لمجمع الأسئلة هذا لإينات هوجين، اللغة المحلية، الشعب (باحث أنثروبولجي أمريكي في علم الإنسان، 68، 1966، الصفحات 922 - 35). مجال اللغويات الاجتماعية الحديثة المقارنة، مجلدين (لاهاي - باريس 1972) خاصة مقدمة المحرر «اجتماعيات اللغة: منهج تنظيمي داخلي لعلم الاجتماع حول أثر اللغة في المجتمع في المجلد 1، لدراسة راسخة حول تطور تركيب اللغة للرائد هاينز كلوس، (Die EntwicklungneuergermanischerKultursprachen von 1800 bhis 1950 (Munich 1952».

(2) Les grandsnoms de cette literature…ne celebrant jamais la religion dansleurs oeuvres; bien au contraire

واضحة جداً كهذه، فيجب أن نحذر من الاعتماد كثيراً على المثقفين. وليس واضحاً على الإطلاق السبب الذي جعل الألبان العاديين يرون أنفسهم هكذا أو ما دفعهم ليعترفوا بصلة قرابة تجمع بينهم في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وقال دليل إديثدورهام، وهو شاب من منطقة الجبال عندما قيل له إن الألبان في الجنوب لديهم كنائس أرثوذكسية: «إنهم ليسوا مسيحيين، بل هم توسكيين»، مما لا يعطي اهتماماً قوياً بالهوية الجماعية، وأنه من غير الممكن معرفة العدد الدقيق للألبان الذين أتوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لم يعرف المهاجرون الأوائل غالباً أنفسهم بأنهم ألبانيين[1]. علاوة على ذلك فحتى الرواد من القوميين في تلك الأرض التي تسيطر عليها العشائر الإقطاعية واللوردات انجذبوا لشعارات أكثر إقناعاً بالتضامن والتماسك قبل انجذابهم للغة. وكما أوضح نعيم فراشيري (1846 – 1900): «كلنا جميعاً من قبيلة واحدة، وعائلة واحدة، ولدينا دم واحد، ولغة واحدة»[2].

ولذلك فاللغات القومية هي دائماً أدوات شبه اصطناعية، وفي بعض الأحيان ـ كاللغة العبرية ـ هي لغات قد تم اختراعها في الواقع. وهي على النقيض مما تفترض أساطير القوميين أن تكون عليه، وأعني هنا الأساسات التاريخية للثقافة القومية والنسيج الأصلي المكون للعقلية القومية. وهناك دائماً محاولات لاختراع لغات محلية ينظر إليها المثقفون فيما بعد بفوقية. والمشكلة الأساسية في بناء اللهجات المحلية هو في العادة اختيارها لتكون أساساً لجعل اللغة قياسية ومتجانسة. وتعد المشاكل الناشئة عن جعل اللغة قياسية ومتجانسة، من ناحية النحو والتهجئة وإضافة مفردات جديدة، مشاكل ثانوية[3]. ويؤكد تاريخ كل لغة أوروبية عملياً على هذه القاعدة الإقليمية: الأدب البلغاري قائم على اللغة العامية البلغارية الغربية، والأدب الأوكراني على اللهجات الجنوبية الشرقية، ونشأ الأدب المجري في القرن السادس عشر من خلال دمج لهجات محلية مختلفة، والأدب اللاتفي قائم على الشكل الأوسط من ثلاث متغيرات؛ الليتوانية في

---

ils ne manquentaucune occasion pour stigmatiserl»action hostile a l»unitenationale des differents clergies… Il sembleque {la recherché de l»identiteculturelle}…se soitfaiteessentiellementautour de problem de la langue. » Christian Gut in Groupe de Travail surl»EuropeCentraleet Orientale> Bulletin d»Information, no. 2, June 1978, p. 40 (Maison des Sciences de l'Homme, Paris).

(1) إديثدورهام، ألبانيا العليا (1909 (و طبعة جديدة، لندن 1985)، الصفحة 17. إس ثيرنستروم وآل، موسوعة هارفارد للجماعات العرقية الأمريكية (كامبريدج ولندن 1980)، الصفحة 24.

(2) مذكور في Groupe de Travail, p. 52.

(3) لإجراء مسح ميداني جيد، مدرك تماماً باصطناعية معظم اللغات الثقافية، مارينيلالورينزيأنجيوني، «Appunti per unamacrostoriadellelinguesctitte de l»Europamoderna» (QuaderniSardi di Storia, 3, July 1981 – June 1983, pp. 133 – 56).

مفيد بشكل خاص للغات الأقل مرتبة. للفرق بين اللغة الفلامنكية التقليدية واللغة الحديثة، والتي جرى تطويرها منذ 1841، راجع ملاحظات إي كورنيرت 5 .Bulletin de la Societed» HistoireModerne, 67 annee, 8, 1968, p» من النقاش حول R. Devleeshouwer, DonneesHistoriques de problemeslinguistiquesbelges». راجع أيضاً جوناثان شتاينبرغ، المؤرخ ومسألة اللغة في ب. بيرك وروي بورتر (طبعات)، التاريخ الاجتماعي للغة (كامبريدج 1987)، الصفحات 198 – 209).

واحد من اثنين، وهلم جراً. وحيث ـ كما هي الحال عادة في اللغات التي تحقق لنفسها مكانة أدبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ـ ظهرت أسماء لغويين مشاهير، وقد يكون هذا الاختيار قابلاً للتحكيم (على الرغم من أنه قد تم تبريره من خلال النقاش).

يكون هذا الخيار في بعض الأحيان سياسياً أو ذا معاني متضمنة واضحة. فمثلاً يتحدث الكروات ثلاث لهجات محلية هي الكاكافيان والكاجكافيان وستوكافيان (cakavian, Kajkavian, stokavian)، وهي لغة كانت اللهجة الأساسية للصرب. وقامت لهجتان منهما الكاجكافيان وستوكافيان (Kajkavian, stokavian) بتطوير أعمال أدبية. وعلى الرغم من كون الرائد الكرواتي الكبير لوديفيتغاج (LjudevitGaj) مؤلف «إليريانيزم» (1809 - 72) (Illyrianisn) متحدثاً وكاتباً فطرياً للغة كاجكافيان، إلا أن الكروات حولوا كتاباته من هذه اللهجة إلى لهجة ستوكافيان في عام 1838، وذلك للتأكيد على الوحدة الأساسية للسلافيين الجنوبيين، وبذلك ضمنوا (أ) أن الكروات الصرب قاموا بتطوير لغة أدبية (على الرغم من كتابتها بالحروف الرومانية من قبل الكروات الكاثوليك بالحروف السيريلية «Cyrillic» من قبل الصرب الأرثوذكس)، (ب) حرمان القومية الكرواتية من المبرر اللغوي المناسب، و (ج) تقديم عذر لكل من الصرب، ومؤخراً الكروات، لانتهاج سياسة توسعية[1]. ومن الناحية الأخرى فقد كان ظنهم في بعض الأحيان في غير محله. وقد أخذ بيرنولاك «Pernolak» إحدى اللهجات كأساس لما كان ينوي أن يجعله أدباً سلوفاكياً عام 1790 تقريباً، والتي فشلت في ترسيخ نفسها لغة للأدب، إلا أن لودوفيت ستور «LudovitStur» بعد عدة عقود اختار اللهجة التي أثبتت أنها أساس قابل للتطبيق. وفي النرويج قام القومي فيرغلاند «Wergeland» (1808 - 45) بالمطالبة بلغة نرويجية نرويجية أكثر نقاءً، مختلفة عن اللغة المشتقة عن الدانماركية المكتوبة، ولقد تمّ إنشاء هذه اللغة فوراً (لاندسمول المعروفة اليوم بلغة نينورسك). وعلى الرغم من الدعم الرسمي بعد استقلال النرويج إلا أن تلك اللغة لم ترسخ أقدامها أبداً بأكثر من كونها لغة للأقلية في الدولة، والتي منذ عام 1947 هي دولة ثنائية اللغة في الكتابة، حيث يقتصر مستخدمو النينورسكية على 20٪ من النرويجيين، وخاصة أولئك الذين يعيشون في غرب ووسط النرويج[2]. وبالطبع، ففي بعض اللغات الأدبية القديمة قام التاريخ بالاختيار المطلوب، حيث عندما أصبح المثقفون في عصر الإدارة الملكية حجر الأساس للغة الأدبية في فرنسا وإنجلترا، أو عندما تم الجمع بين الاستخدامات التجارية والبحرية أدى التميز الثقافي ودعم المقدونيين إلى مساعدة لغة الأتيك

(1) جرى توضيح الأمر من قبل أيفو باناك، المسألة القومية في يوغوسلافيا: الأصول، التاريخ والسياسات (إيثاكا ولندن 1984) (حيث جاءت منها تلك البيانات): الوضع الفريد للغة المحلية الكرواتية، وهو استخدام ثلاث لغات محلية... لم يمكنها التصالح مع الاعتقاد العاطفي بأن اللغة كانت أقوى تعبير عن الروح القومية. ومن الواضح بالطبع أنه لا يمكن لأمة أن تمتلك ثلاث أرواح قومية، كما لا يمكن مشاركة لغة محلية من قبل قوميتين» الصفحة 81).

(2) إينار هوجين، اللغة الإسكندنافية: مقدم (لندن 1976).

لتصبح الأساس للغة الهيلينية الكوينية«Hellenistic koine» أو اللغة العامية اليونانية.

وقد نضع جانباً في الوقت الحالي المشكلة الأقل والملحة في نفس الوقت، وهي طريقة تحديث مثل هذه اللغات القومية الأدبية كما هي لجعلها مناسبة للحياة العصرية، وعلى غير الطريقة التي تراها بها الأكاديمية الفرنسية أو دكتور جونسون. إن المشكلة عالمية على الرغم من أنها معقدة في كثير من الحالات - وبخاصة لدى الهولنديين والألمان والتشيك والأيسلنديين وآخرين عديدين - على أي أساس يمكن للمرء أن القومية اللغوية؛ أي الإصرار على النقاء اللغوي للمفردات القومية التي أجبرت العلماء الألمان على ترجمة كلمة أوكسجين «Oxygen» إلى سويرستاف «Sauerstoff» وألهمت اليوم بمعركة دفاعية تعويقية تخوضها قوات المؤخرة الفرنسية المحبطة ضد التخريب الناتج عن إدخال كلمات إنجليزية في اللغة الفرنسية «أنجلزة اللغة الفرنسية». ومع ذلك فمن المحتوم أن المشكلة شديدة الحدة في اللغات التي لم تكن الناقل الرئيسي للثقافة، ولكنها تصبو لأن تكون أدوات أساسية لأشياء مثل التعليم العالي والاتصالات التقنية الاقتصادية الحديثة. ودعونا لا نقلل من شأن خطورة تلك المشاكل. ويدعي الويلزيون - وربما لديهم بعض المبررات - أن الويلزية هي أقدم لغات الأدب الحية، حيث تعود إلى القرن السادس عشر، أو ما يقارب تلك الفترة. ولقد لوحظ في عام 1847 أنه: سيكون من المستحيل التعبير باللغة الويلزية عن كثير من المقترحات العادية في السياسة والعلوم بتلك الطريقة التي يمكن من خلالها نقل المعنى إلى القارئ الويلزي الذكي غير الملم بالإنجليزية[1].

ولهذا فمن الواضح أنه - باستثناء الحكام والأدباء - لا يمكن أن تصبح اللغة بسهولة معياراً للمواطنة، وحتى بالنسبة لتلك الأشياء كان من الضروري أولاً اختيار لغة عامية (في شكل أدبي موحد) بأكثر من اللغات الأعلى منزلة، سواء كانت مقدسة أو كلاسيكية أو كلاهما، والتي كانت - بالنسبة للنخب القليلة - وسائل عملية جداً للتواصل الإداري أو الفكري، والمناظرات العامة أو حتى - يفكر المرء في اللغة الفارسية الكلاسيكية في الإمبراطورية المغولية، والصينية الكلاسيكية في اليابان في عهد هيان - الإنشاء الأدبي. وهذا الاختيار، كان العمل به في الحقيقة قد تمّ في كل مكان عاجلاً أو آجلاً، باستثناء - ربما - الصين، حيث أصبحت اللغة المشتركة للطبقة المثقفة الكلاسيكية الوسيلة الوحيدة للتواصل بين اللهجات المشتركة غير المفهومة في الإمبراطورية الشاسعة، وفي طريقها لأن تصبح شيئاً ما أشبه بلغة يتحدث بها.

لماذا؟ حقاً، ينبغي للغة أن تصبح مثل ذلك المعيار لعضوية مجموعة ما، ربما باستثناء الحالات التي يتصادف فيها اختلاف اللغات مع سبب آخر يميز جماعة عن جماعة أخرى؟ إن الزواج في حد ذاته كمؤسسة لا يفترض تماثل اللغة، وإلا فلن يكون هناك زواج رسمي ما بين الأباعد (غير الأقارب). ولا يرى المرء

---

(1) تقارير مفتشي استقصاء الحقائق حول حالة التعليم في ويلز (وثائق برلمانية xxvII لعام 1847، الأجزاء 3، الصفحة 853).

سبباً في أن يخالف آراء مؤرخ الآراء بشأن تعددية اللغات والناس، والتي تقول بأن «البشر يتخذون ممن يتحدث لغتهم أصدقاء، وممن يتحدثون لغات أجنبية أعداء»[1]. وحيثما لا توجد لغات أخرى على مرمى البصر لا تصبح لغة الفرد معياراً كشيء يمتلكه كل الناس كالأقدام. وعندما تتعايش عدة لغات معاً قد تصبح تعددية اللغات عادية جداً بما يجعل التعريف الحصري لأي لغة أمراً كيفياً. (هذا يجعل الإحصاءات السكانية التي تتطلب مثل هذا الاختيار الحصري مصدراً لا يعتمد عليه للمعلومات اللغوية)[2]. وقد تتفاوت الإحصاءات اللغوية في تلك المناطق إلى حد كبير من إحصائية لأخرى، حيث لا يعتمد التعريف المرتبط باللغة على المعرفة، بل على عنصر متغاير آخر، كما في بعض المناطق في سلوفينيا ومورافيا تحت حكم هابسبورغ، أو ربما يتحدث الناس لغتهم الخاصة ولغة مشتركة غير معترف بها كما في بعض أجزاء أستريا «Istria»[3]. علاوة على ذلك فإن تلك اللغات غير قابلة للتبادل. والناس في موريتانيا لا يختارون كيفما شاؤوا بين التحدث بلغة الكريول (مزيج من اللغة الفرنسية أو الإسبانية يستخدم في المستعمرات الفرنسية السابقة) ولغتهم المحلية مهما كانت؛ لأنهم يستخدمون كل لغة لأغراض مختلفة، كما يفعل السويسري الألماني الذي يكتب باللغة الألمانية الفصحى ويتحدث لغة شفيزردويتش (Schwyzerdutsch)، أو الأب السلوفيني في رواية جوزيف روث، راديفزكماشرش (Radetzkymarsch) الذي يخاطب ابن ضابطه الذي حصل على ترقية ليس بلغتهم الأصلية كما يتوقع الشاب، بل باللغة الألمانية الجامدة العادية التي يتحدث بها السلافيون المجندون في الجيش[4]، دون إظهار احترام لمرتبة ضابط يعمل في جيش هابسبورغ. وفي الحقيقة فإن التعريف الغامض للقومية مع نوع ما من الفكرة الأفلاطونية حول اللغة الموجود خلف وفوق كل تنوعاتها ومقاطعها الضعيفة يعد من صفات البناء الأيديولوجي للمثقفين القوميين الذي يعد هيردر قائدهم الملهم، بأكثر من مستخدمي اللغة الأصليين والفعليين. إنه أدب وليس مفهوماً وجودياً.

وليس ذلك لإنكار أن اللغات، أو حتى العائلات اللغوية، ليست جزءاً من الحقائق الشعبية. وبالنسبة لمعظم متحدثي اللغات الجرمانية فإن معظم الأجانب من الغرب والجنوب، وبخاصة السلتيين الذين يتحدثون الرومانية، هم ويلزيون، حيث إن معظم الناس ممن يتحدثون الفنلندية والسلوفينية يحدونهم من الشرق ويحدهم من الجهة الجنوبية الشرقية الويندبون، وعلى العكس، فبالنسبة لمعظم السلافيين فإن كل

(1) Arno Borst, Der Turmbau von Babel: Geschichte der MeimungenuberUrsprung und Vielfalt der Sprachen der Volker, 4 vols. In 6 (Stuttgart 1957 – 63) vol. 4, p. 1913.

(2) Paul M. G. Levy, «La Statistique des langues en Belgique» (Revue de l»intitut de Sociologie (Bruxelles), 18, 19938, pp. 507 – 700.

(3) Emil Brix, Die Unigangspprachen in Altosterrischenzwischen Agitation und Assimilation. Die Sprachstatistik in den zisleitbaischenVolkszablungen 1880 – 1910 (Vienna – Cologne – Graz 1982)< e. g. pp. 182, 214, 332.

(4) Josef Roth, TheRadetzkymarmmch (Harmondsworth 1974), p. 5.

الناطقين بالألمانية هم من النيمسي. ومع ذلك كان من الواضح دائماً للجميع أن اللغة والناس لا يتعايشون (على الرغم من أن كلاً منهما قد جرى تعريفه). وفي السودان يعيش «الفور» متكافلين مع بدو البقّارة، إلا أن مخيماً مجاوراً لبدو «الفور» يتحدثون لغة «الفور» يتم التعامل معهم من البقّارة، حيث إن التمييز الفاصل بين المجموعتين لا يقوم على أساس اللغة بل العمل. وكون هؤلاء البدو يتحدثون «الفور» يجعل مستوى تعاملاتهمَ المتمثلة في شراء الحليب وتحديد مواقع التخييم أو الحصول على السماد، حيث التعامل مع البقّارة يتم بقدر كبير من السلاسة[1].

وبمصطلحات أكثر نظرية فإن اللغات الاثنين والسبعين التي انقسم إليها الجنس البشري بعد برج بابل (على الأقل من قبل معلقين من العصور الوسطى بشأن سفر التكوين) غطت كل منها عدة شعوب وقبائل، وذلك طبقاً لأنسيلم أوف لون الذي تتلمذ على يد أنسيلم كانتيربيري العظيم. وتوقع ويليام أوف آلتون، وهو راهب دومينيكاني إنجليزي، المزيد من تلك الخطوط الفاصلة في منتصف القرن التاسع عشر، وهي التي تميز ما بين الرجال من مجموعات لغوية (طبقاً للغة التي يتحدثونها)، وبين الأجيال (طبقاً للأصل) وبين سكان منطقة معينة، وبين الأجناس التي تميزت باختلافات في العادات والحديث. ولم تصادف التصنيفات بالضرورة، ولم تخلط بين الناس الذين جرى تحديدهم بالرغبة في الامتثال لقانون عام، وهو الأمر الذي كان سياسياً تاريخياً أكثر منه مجتمعاً طبيعياً[2]. وقد كان ويليام أوف آلتون في هذا التحليل مثاراً للإعجاب، إلا أن نهاية القرن التاسع عشر أظهرت كم كان ثاقب الفكر وواقعياً في تحليله.

كانت اللغات مجرد طريقة، وليست الطريقة الأساسية للتمييز بين المجتمعات الثقافية. وقد أوضح هيرودوت أن الإغريق شكلوا شعباً واحداً، على الرغم من تشعباتهم الجغرافية والسياسية، لأنهم كانوا ينحدرون من أصل مشترك، ولهم لغة مشتركة وآلهة مشتركة وأماكن مقدسة مشتركة، ومهرجانات وعادات في تقديم القرابين، وأساليب وعادات مشتركة في الحياة[3]. وبالتأكيد ستكون اللغة ذات أهمية كبرى للمثقفين من أمثال هيرودوت. وما نعرفه هو أن معارك القوميين أصبحت أكثر تعقيداً في العصور الحديثة بسبب رفض أجزاء من المجموعات اللغوية قبول الوحدة السياسية مع نظرائهم في اللغة. وهذه الحالات المسماة (Wasserpolaken) في سيليسيا خلال الحقبة الألمانية، والمسماة (Windische) في المنطقة الحدودية بين ما أصبح النمسا والجزء السلوفيني من يوغوسلافيا أدت إلى تبادل الاتهامات بين البولنديين والسلوفينيين بأن تلك التصنيفات قد اخترعت من قبل شوفينيين ألمان عظام لتبرير توسعاتهم

(1) فريدريك بارث (طبعة)، الجماعات العرقية والحواجز (بوسطن 1969)، الصفحة 30

(2) Borst, Der Turmbau von Babel, pp. 752 – 3.

(3) التاريخ لهيرودوت، ، 8، 144. أوضح بورست، الذي ناقش القضية، أنه بينما فكر اليونانيون أن اللغة مرتبطة بالناس ويمكن ترقيم كليهما، فكر يوريبيديس أن اللغة ليست ذات صلة، وكان زينو ذا ستويك ثنائي اللغة حيث كان يتحدث الفينيقية واليونانية (إيبيد، 137، 160).

الإقليمية، ومن دون شك فقد حملت تلك الاتهامات قدراً من الصحة والحقيقة. إلا أنه لا يمكن إنكار وجود مجموعات من اللغويين البولنديين والسلوفينيين الذين فضلوا ـ لأي سبب كان ـ اعتبار أنفسهم ألماناً أو نمساويين سياسياً.

لم تكن اللغة التي كان الفولك «Volk» يتكلمون بها عنصراً مركزياً في تكوين القوميات الأولى بشكل مباشر، وذلك على الرغم من أنها لم تكن بالضرورة غير ذات صلة بها. ومع ذلك ـ وبشكل غير مباشر ـ كان مقدراً لها أن تصبح مركزية للتعريف الحديث للقومية، وكذلك لفكرتها العامة. فحيثما وجد أدب للنخبة أو لغة إدارية، حتى لو كان عدد من يستخدمونها قليلاً، فبإمكانها أن تصبح عنصراً هاماً في تماسك القوميات الأولى لثلاثة أسباب أوضحها بي أندرسون جيداً[1]:

أولاً: أنها تخلق مجتمعاً من تلك النخبة المتواصلة فيما بينها، والتي إذا تصادفت أو حصل ما يجعلها تتصادف مع منطقة ذات حالة خاصة ونطاق لغوي عامي، ، فيمكنها أن تصبح نوعاً من المشروع الإرشادي للمجتمع المتواصل فيما بينه من الشعب غير الموجود حتى تلك اللحظة. وإلى هذا الحد فإن اللغات المنطوقة ليست غير ذات صلة بقومية المستقبل. ولا تعد اللغات الكلاسيكية الميتة أو لغات الشعائر ـ على الرغم من هيبتها ـ مناسبة لتصبح لغات قومية، كما اكتشفنا في اليونان، حيث كان هناك تواصل لغوي فعلي ما بين اللغة اليونانية القديمة والحديثة. وكان المصلح العظيم فوك كارادزيتش (Vuk Karadzic) «1787 – 1864» المؤسس الفعلي للأدب الصربي الكرواتي الحديث محقاً بلا شك في مقاومة المحاولات المبكرة لإنشاء مثل تلك اللغة الأدبية المشتقة من الكنيسة السلافونية من قبل هؤلاء الذين توقعوا أن يتم فيها بعد إحياء اللغة العبرية الحديثة من لغة عبرية قديمة معدلة، وبنائها على أساس اللغة الصربية العامية التي يتكلم الصرب بها[2]. وكان كلا هذين الأمرين هما النبض الذي أدى إلى إنشاء اللغة العبرية الحديثة المنطوقة والظروف التي أدت إلى إنجاح مؤسستها، وهي ظروف بعيدة تماماً عن أن تكون اعتيادية لتكون مثالاً عاماً.

ومع ذلك وبفرض أن اللغة العامية التي تشكل أساس اللغة القومية هي لغة يتكلم الناس بها بالفعل، فلا بأس في أن يكون هؤلاء الذي يتكلمون بها أقلية، طالما أنها أقلية تتمتع بوزن سياسي كاف. وبهذا المعنى فقد كانت اللغة الفرنسية أساسية لفكرة فرنسا، على الرغم من أنه في عام 1789 كان 50٪ من الفرنسيين لا يتكلمون بها على الإطلاق، وأن 12 – 13٪ فقط من الفرنسيين كانوا يتكلمون بها بشكل صحيح، وبالفعل لم تكن لغة يتحدث الناس بها بشكل عادي في خارج منطقة مركزية، وذلك حتى في منطقة

---

(1) بينيديكت أندرسون، المجتمعات المتخيلة: انطباعات حول أصول وانتشار القومية (لندن 1985)، الصفحات 46 – 9، وبشكل أكثر عمومية حول اللغة، الفصل 5.

(2) لمناظرة مماثلة مرتبطة باللغة السلوفاكية، راجع هيوسيتون – وارسون، الشعوب والدول: سؤال حول أصول الشعوب وسياسات القومية (لندن 1977)، الصفحات 170 – 1.

لانغدووي «langue d'oui»، باستثناء المدن، ومع ذلك لم تكن الفرنسية تستخدم دائماً في ضواحي تلك المدن. أما في شمال وجنوب فرنسا فلم يكن هناك بالفعل من يتكلم الفرنسية[1]. وإذا كان لفرنسا على الأقل دولة ذات لغة وطنية، حيث إن الأساس الوحيد للوحدة الإيطالية هو اللغة الإيطالية التي وحدت النخبة المتعلمة في شبه الجزيرة كقراء وكتاب، على الرغم من أنهم كانوا يشكلون 21٪ فقط من السكان، والذين كانوا من يستخدم اللغة في التعاملات اليومية في وقت الوحدة (1860)[2]. وربما كانت تلك هي المجموعة الوحيدة ذات الأصل الإيطالي. كذلك فقد كانت ألمانيا في القرن الثامن عشر مفهوماً ثقافياً بحتاً، ولكونها لغة الألمان الوحيدة المختلفة عن اللغات الأخرى المتعددة المستخدمة في الإمارات والدول المحيطة بألمانيا التي كانت تدار وتقسم تبعاً للدين والانتماء السياسي فقد كان يتم إدارتها وتقسيمها بواسطة الدين والانتماء السياسي، والتي كانت تدار كذلك باللغة الألمانية. وكانت مكونة من 3.500.000 قارئ[3] ملم بلغة الأدب العامي، وبالتأكيد من عدد أقل ممن يتكلمون هوشسبراش «Hochsprache»، أو اللغة الثقافية المستخدمة في المعاملات اليومية[4]، وخاصة الممثلين الذين كانوا يؤدون الأعمال الأدبية الجديدة التي أصبحت من كلاسيكيات اللغة العامية، حيث غابت اللغة الصحيحة عن رجال الدولة (إنجليزية الملك)، وكانت المسارح هي المكان الوحيد الذي تنطق فيه اللغة الصحيحة.

السبب الثاني هو أن اللغة الشائعة التي لم تتطور بشكل طبيعي، وإنما تم بناؤها، وخاصة عندما دعت الحاجة لطباعتها، واكتسبت ثباتاً غير مسبوق مما جعلها تبدو أكثر ديمومة وخلوداً (نتيجة لهلاوس بصرية) عما كانت عليه من قبل. ولهذا فإن الأهمية لا تكمن فقط في اختراع الطباعة، خاصة وقد وفرت نسخة من

---

(1) المصدر الأساسي لهذه الأمور هو فرديناند برونو (طبعة) ترايخ اللغة الفرنسية (13 مجلد، باريس 1927 – 43)، وخاصة المجلد الرابع و إم دو سيرتو، دي جوليا، جيه ريفيل، «Unepolitique de la langue: La Revolution Francaise et les patois: l'enquete de l'AbbeGregoire (Paris 1975). من أجل مشكلة توسع لغة أقلية إلى لغة قومية كبرى خلال وبعد الثورة الفرنسية، راجع عمل رينيه باليبار الممتاز L'Institution du francais: essaisurlr co – linguisme des Carolingiens a la Republique et pratique de la langue natinale sous la Revolution (Paris 1974).

(2) Tullio de Mauro, Storialinguisticadell»Italiaunita (Bari 1963). p. 41.

(3) حتى بداية القرن التاسع عشر كل أعمال غويث وشيللر معاً باعت أقل من 100000 نسخة على مدى 30 – 40 عاماً. H. U. Wehler, Deutsche Gesellschaftgeschichte 1700 – 1815 (Munich 1987), p. 305.

(4) باستثناء سويسرا، من المحتمل وجود مبالغة طفيفة بأن ancheoggiil Tedesco (Hochdeutsch), ancorpiuchel»Italiano, e unavera e propria lingua artificial di culture, sovradialettale, «sotto» o insieme con la quale la Maggio parte degliurentisiservonoanche di unaUmgangsprache locale» (LorincariAngioni, Appunti». P. 139n.) لكنه كان حقيقياً بالفعل في بداية القرن التاسع عشر. ولهذا، قام مانزوني في كتابه I prmoesisposi بتصوير الإيطالية كلغة وطنية لكتابة الأعمال الخيالية النثرية، لم يكن يتحدث الإيطالية في كل تعاملاته اليومية، حيث كان يتواصل باللغة الفرنسية مع زوجته بلسانها (والتي ربما كان يتحدث بها أفضل من الإيطالية) ويتحدث مع الآخرين بلغة أهل ميلانو المحلية. وبالفعل فإن الطبعة الأولى من قصته الرائعة ما زالت تظهر بعض آثار لغة ميلانو، وهو خطأ حاول بشكل نظامي أن يتخلص منه في الطبعة الثانية. وإنني أدين للبروفيسور كونور فاهي بهذه المعلومة.

الكتاب المقدس باللغة العامية أساساً للغة الأدبية، كما كان الحال في أغلب الأحيان، بل في الرجال العظماء الذين قاموا بأعمال التصحيح والتحسين الذين يظهرون في تاريخ أدب كل لغة ثقافية، وذلك بعد ظهور الكتاب المطبوع. وامتدت تلك الفترة ما بين نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن العشرين في كل أوروبا، باستثناء حفنة قليلة من اللغات الأوروبية.

ثالثاً: أصبحت اللغة الرسمية أو الثقافية للحكام والنخبة هي اللغة الفعلية للدول الحديثة من خلال التعليم العام وآليات إدارية أخرى.

ومع ذلك فقد أتت كل هذه التطورات في مرحلة متأخرة، ولم تؤثر سوى بنسبة قليلة على لغة عامة الشعب خاصة في الفترات التي سبقت القوميات والأدب. وليس هناك من شك في أن لغة الماندرين قامت بربط الإمبراطورية الصينية المترامية الأطراف، والتي لم يكن الناس في أجزاء منها يفهمون لغة بعضهم البعض، إلا أنها لم تقم بذلك مباشرة من خلال اللغة، ولكن من خلال فرض نظام مركزي للإمبراطورية التي كانت تدار بواسطة مجموعة من الشخصيات العامة والتواصل بين النخبة. وبالنسبة لمعظم الصينيين لم يكونوا يهتمون إذا ما كانت قوميات الماندرين تتواصل فيما بينها باللغة اللاتينية، كما لم يهتم معظم سكان الهند عندما قامت شركة الهند الشرقية في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر بإحلال اللغة الإنجليزية بدلاً من اللغة الفارسية التي كانت اللغة الإدارية لإمبراطورية المغل، واللتين كانتا غريبتين عن أهل الهند، وحيث إنهم لم يكونوا يكتبون أو يقرؤون بهما، فقد اعتبروا أن الأمر غير ذي صلة بهم. ومما أحزن المؤرخين القوميين في فترة لاحقة أنه لم يكن السكان الفلامنكيون الذين يعيشون فيما يعرف حالياً ببلجيكا مشحونين بمشاعر مقاومة للغة الفرنسية بسيادة لغة الغيليك للحياة العامة والرسمية في سنوات الثورة والعهد النابليوني، كما لم تؤدِ ووترلو إلى قيام أي حركات لغوية من قبل الفلاندريين لصالح لغة الفلامنك أو ذات ثقافة فلامنكية[1]. لماذا كان عليهم ذلك؟ بالنسبة لهؤلاء الذين يستطيعون الفهم لم تكن هناك حاجة لعمل امتيازات إدارية فرنسية عملية حتى من قبل اللغويين المتشددين. والأقل إثارة للعجب هو أن تأثير الأجانب الذين يتكلمون الفرنسية في المجتمعات الريفية الفلاندرية أثار الاستياء لرفضهم حضور قداس يوم الأحد على أساس لغوي[2]. وباختصار، وبوضع الحالات الخاصة جانباً، فليس هناك سبب لافتراض أنه كان ينظر للغة باعتبارها أكثر من معيار من بين عدة معايير يظهر الناس من خلالها انتماءهم إلى مجموعة إنسانية. ومن المؤكد تماماً أن اللغة ليس لديها إمكانيات سياسية كما علق أحد المعلقين الفرنسيين على برج

(1) شيبارد بي. كلو، تاريخ الحركات الفلمنكية في بلجيكا: دراسة في القومية (نيويورك 1930، وأعيد نشرها عام 1968)، الصفحة 25. من أجل البطء في انتشار الوعي اللغوي، راجع أيضاً فال آر. لوروين، بلجيكا: الدين والطبقة واللغة في السياسات القومية، وفي كتاب روبرت إيه دال، المعارضة السياسية في الديمقراطيات الغربية (نيوهافن 1966)، الصفحة 158 وما بعدها.
(2) إس بي كلو، تاريخ الحركات الفلمنكية في بلجيكا، الصفحات 21 – 2.

بابل في عام 1536: يوجد الآن أكثر من 72 لغة، لأنه يوجد حالياً شعوب مختلفة أكثر مما كانت عليه في تلك الأيام[1]. ويتضاعف عدد اللغات مع الدول، وليس العكس.

ماذا عن العرقية؟ في الاستخدام العادي يرتبط ذلك دائماً بطريقة غير محددة بالأصل والنسب المشترك، عن الخصائص المشتركة لأعضاء المجموعة العرقية التي يدعون أنهم ينتسبون إليها. وللنسب والدم مزايا واضحة في ربط أعضاء مجموعة ما وإقصاء الغرباء، ولهذا فهما مركزيان للقومية القائمة على العرق. ولا يمكن اكتساب الثقافة من خلال التعليم؛ فالثقافة في الدم. وأفضل دليل على ذلك في وقتنا الحالي هم اليهود الذين يستطيعون اكتساب حضارتنا بشكل ممتاز، ولكن ليس ثقافتنا على الإطلاق. فمثلاً قام هانز هاناك الاشتراكي القومي في إنسبروك، عام 1938 - للسخرية، فإن الاسم يوحي بأصل سلوفيني - بتهنئة المرأة النازية في إنسبروك لأن اليهود حاولوا تدمير وضعهم الجيد والاحترام الذين يحظون به من خلال الدعوة للمساواة بين الرجال والنساء، لم يحظ سوى بلحظة واحدة من النجاح سرعان ما تلاشت[2]. ومع ذلك فالمنهج الجيني للعرقية هو بوضوح أمر غير ذي صلة، حيث إن الأساس الفاصل للمجموعة العرقية كشكل من أشكال التنظيم الاجتماعي هو ثقافي أكثر منه بيولوجي[3].

علاوة على ذلك فإن التجمعات السكانية لدول أممية إقليمية كبيرة هي مختلفة الأصل بما لا يسمح بالادعاء بالعرق المشترك، حتى لو تركنا جانباً الهجرات الحديثة، وعلى أي حال فإن التاريخ الديموغرافي (السكاني) لأجزاء كبيرة من أوروبا كان شديد التنوع بالنسبة للمجموعات العرقية، خاصة عندما قام السكان بهجر مناطق وجرى استيطانها مرة أخرى عبر الزمن، كما في مناطق شاسعة في أوروبا الوسطى وشرق وجنوب شرق أوروبا، أو حتى في أجزاء من فرنسا[4]. والخليط الدقيق من الإليريانيين ماقبل الرومان والرومان واليونانيين والمهاجرين السلافيين من مختلف الأنواع والموجات من آسيا الوسطى والغزاة من فارس إلى الأتراك العثمانيين التي صنعت أعراق مختلف الناس في جنوب شرق أوروبا، هي أمور جدلية كالبيضة والدجاجة (وبخاصة في رومانيا). فمثلاً، يبدو أن شعب مونتينيغرو الذين اعتبروا أنفسهم في الأصل صربيين، وأصبحوا قومية الآن وقاموا بإنشاء جمهوريتهم الخاصة بهم، هو خليط من الفلاحين الصرب وبقايا مملكة الصرب القديمة ورعاة قطعان الماشية «الفالش» الذين نزحوا إلى المناطق التي هجرها سكانها بسبب الغزو التركي[5]. ولا يمكن بالتأكيد إنكار أن شعب الماغيار في القرن الثالث

---

(1) Borst, Der Turmbau von Babel.

(2) ذكر في عمل ليوبولدسبيرا «BemerkungenzuJorgHaider» (wiener Tagebuch, October 1988, p. 6.

(3) إنني أتبع الجدل المقنع لفردريك بارث، العرقية، الجماعات والحدود.

(4) Theodor Zeldin, France 1949 – 1945 (Oxford 1977), vol. 1, pp. 46 – 7.

(5) آيفو باناك، المسألة القومية في يوغوسلافيا، الصفحة 44. ومع ذلك، نظراً لكون تلك الحقائق مأخوذة من كتاب IstorijaCrne Core القيم، والذي جرى نشره عام 1970 في عاصمة جمهورية قائمة على افتراض أن شعب مونتينيغرو ليسوا كالصرب، فيجب على القارئ، كما

عشر الميلادي سيعتبرون أنفسهم مجموعة عرقية، حيث كانوا، أو يمكنهم ادعاء أنهم كانوا متحدرين من موجات الغزاة الرحل من آسيا الوسطى، حيث يتكلمون لغات مختلفة تماماً عن تلك اللغات المحيطة بهم، وعاشوا في بيئة مناخية معينة في مملكتهم، وشاركوا من دون شك في مختلف الأعمال التي قام بها أسلافهم، إلا أن تلك الحالات ليست شائعة إلى حد كبير.

ومع ذلك فإن العرقية بالمعنى الهيرودوتي كانت ومازالت، ويمكن أن تكون شيئاً يربط الشعوب التي تعيش على أراض ذات مساحات كبيرة، أو حتى في مجموعات متفرقة، من دون حكومة مشتركة، إلى ما يمكن أن يطلق عليه شعوباً أولية ضاربة في التاريخ. وقد يكون هذا هو الحال مع الأكراد، والصوماليين واليهود، والباسك وآخرين. ومع ذلك فإن تلك العرقية ليس لها علاقة تاريخية بصلب الأمة الحديثة، وبشكل خاص تكوين دولة أممية، أو على هذا الأساس أي دولة، كما هو الحال مع القدماء الإغريق. وقد يجادل المرء بأن الناس الذين لديهم حس قوي ودائم بما يسمى العرقية القبلية لم يقوموا فقط بمقاومة عبء الدولة الحديثة، قومية كانت أو غير قومية، ولكن بشكل عام، أي دولة: كما شهد الناطقون بلغة البوشتو في وحول أفغانستان، وسكان النجاد الأسكتلنديون قبل 1745، والبرابرة في جبال أطلس، والآخرون الذين قد يتبادرون إلى الذهن.

وعلى العكس، فكما كان يتم تحديد الناس بحكومة معينة حتى عندما يتم النظر إليهم من أسفل، فهم قد اقتلعوا من العرقية وقسموا فيها. إن رجال التايرول المقدسة الذي انتفضوا ضد الفرنسيين في عام 1809 تحت قيادة أندرياس هوفر كان من بينهم ألمان وإيطاليون، حيث كانوا من دون شك ناطقين للغة اللاندية[1]. أما القومية السويسرية فهي كما نعرف متعددة الأعراق. ولهذا الأمر إذا كان علينا افتراض أن سكان الجبال اليونانيون الذين ثاروا ضد الأتراك في يوم بايرون كانوا قوميين، وهو أمر غير محتمل الحدوث، فلا يمكننا أن نغض الطرف عن ملاحظة أن بعض محاربيهم العظام لم يكونوا يونانيي الأصل، بل كانوا من الألبان (السوليوتيين). علاوة على ذلك قام عدد قليل جداً من الحركات القومية على أساس من الوعي العرقي، على الرغم من اتخاذهم للعنصرية غالباً كلما كانوا يهبون للدعوة للقومية. وللإيجاز فلا حاجة بنا للدهشة؛ لأن دون كوساكس قد أزال العرقية أو السلف المشترك من تعريفهم لما جعلهم أبناء الأرض الروسية المقدسة. وكحقيقة واقعة فإنهم أظهروا حكمتهم عندما قاموا بذلك، حيث كما هو الحال في العديد من جماعات المقاتلين الفلاحين حيث كانت أصولهم مختلطة إلى حد كبير. فكان كثير منهم أوكرانيين وتتار وبولنديين وليتوانيين وروساً عظاماً ولم يكن الدم هو الذي وحدهم، وإنما العقيدة.

هو الحال دائما مع تاريخ البلقان أن يصيخ السمع ليسمع صوت شحذ الفؤوس.

(1) جون دبليو كول وإيريك آر وولف، الحدود المخفية: البيئة والعرقية في سهل ألباني (نيويورك ولندن 1974)، الصفحات 112 – 13.

هل العرقية إذاً غير مرتبطة بالقومية الحديثة؟ من الواضح أن هذا ليس هو الوضع، حيث إن هناك كثيراً من الاختلافات الواضحة في بنية الجسم التي لا يمكن إغفالها، وغالباً ما استخدمت لتمييز أو فرض الاختلافات «بيننا» و «بينهم»، بما في ذلك القومية منها.. وهناك ثلاثة أشياء فقط ينبغي قولها بشأن تلك الاختلافات:

أولاً: أنهم عملوا تاريخياً عملوا كعوامل تقسيم أفقية وعامودية كذلك، وقبل فترة القومية الحديثة ربما تكون عملت بشكل مشترك على الفصل بين الطبقات الاجتماعية عن بقية المجتمعات ككل. والاستخدام الأكثر شيوعاً في التاريخ للتفرقة بالألوان يبدو ـ للأسف ـ أنه الاستخدام الذي خصص المناصب الاجتماعية العليا بألوان فاتحة في نفس المجتمع (مثل الهند)، على الرغم من أن كلاً من الهجرة الجماعية والتنقل الاجتماعي أدى لتعقيد الأمور، أو حتى عكس العلاقة، حتى إن النوع الأيمن من التصنيف العرقي يذهب مع النوع الأيمن من الوضع الاجتماعي، بصرف النظر عن المظهر الجسماني، كما في دول أنديان، حيث الهنود الذين ينتسبون للطبقة المتوسطة السفلى يعاد تصنيفهم تلقائياً باعتبارهم ميستيزوس(mestizos) أو كولوس(cholos) بغض النظر عن هيئتهم[1].

ثانياً: تميل العرقية الواضحة لأن تكون سلبية، حيث اعتادت على تعريف الآخر بدلاً من نفس المجموعة.

وهنا، يأتي دور الأمثال الشعبية في التعميم العرقي (أنف اليهودي)، التعميم النسبي من قبل المستعمرين بشأن الاختلاف في اللون لدى من صنفوهم باعتبارهم سوداً، والادعاء بأن جميعهم متشابهين بالنسبة لهم، والذي ربما هو قائم على رؤية اجتماعية انتقائية لما يعتقد أن الآخرين متشاركون فيه، مثل العيون المائلة والبشرة الصفراء. إن الاختلاف العرقي العنصري لجنسية الشخص هو أمر يؤخذ به على أنه مسلم به، حيث يتم تأكيده - والذي يحدث في كل الحالات - حتى عندما يقوم التفحص السطحي بإلقاء الشك حوله. حيث يبدو من الواضح بالنسبة لنا أن أعضاء جنسيتنا يغطون مساحة كبيرة من الأحجام والأشكال والمظاهر، حتى عندما يتشاركون جميعاً في خصائص جسمانية معينة، مثل نوع معين من الشعر الأسود. إنهم هم فقط من نبدو جميعاً متشابهين في أعينهم.

ثالثاً: إن هذه العرقية السلبية تكون دائماً غير ذات صلة بالقومية الأولية، إلا إذا كان بمقدورها الاندماج، أو اندمجت مع شيء ما كتقاليد الدولة، كما هو الحال ربما في الصين وكوريا واليابان، والتي تقدم

(1) على العكس، فهؤلاء الذين لا يعرفون الوضع الاجتماعي لشخص ما - ربما بسبب هجرته أو هجرتها إلى مدينة كبيرة - فيحكم عليه/ عليها فقط بحكم اللون، وبالتالي اعتباره/ اعتبارها من طبقة أدنى. ويبدو أن الاستياء من جراء ذلك كان سبباً مشتركاً للتطرف السياسي للطلبة في ليما في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي عندما تدفقت جموع الأطفال من منطقة كولو إلى الجامعات التي كانت تشهد توسعاً سريعاً. وإنني ممتن لنيكولاس لينش الذي أوضحت دراسته غير المنشورة لقادة الطلاب الماويين في جامعة سان ماركوس تلك النقطة.

مثالاً نادراً للدول التاريخية المكونة في معظمها من سكان من أعراق متجانسة ذات أصول مشتركة[1]. وفي مثل تلك الحالات يمكن الربط تماماً بين العرقية والولاء السياسي. ولقد علمت أن الدور الخاص الذي لعبته أسرة مينغ الحاكمة مع المتمردين الصينيين منذ الإطاحة بها في عام 1644 - كان استعادتها، وربما لا يزال، موجوداً في برنامج الجمعيات السرية - يرجع لحقيقة أنه على عكس أسلافهم المنغول وخلفائهم أسرة مانتشو كان صينياً خالصاً، أو تابعاً لأسرة هان الحاكمة. ولهذا السبب فقد لعبت أكثر الخلافات العرقية وضوحاً دوراً صغيراً في تكوين القومية الحديثة. وكان لدى الهنود في أمريكا اللاتينية منذ الغزو الإسباني شعور عميق بالاختلاف العرقي عن البيض والهجين «رجل أو امرأة من والدين أحدهما أوروبي والآخر هندي» (Mestizos)، وخاصة أنه جرى تعزيز ذلك وتشريعه من خلال النظام الاستعماري الإسباني الذي كان يقسّم السكان إلى طوائف عرقية[2]. ومع ذلك لم أعرف أي حالة أدى فيها ذلك إلى قيام حركة قومية. ولم توحِ إلا في القليل النادر من الحالات بمشاعر مؤيدة للهنود باعتبارهم مختلفين عن المثقفين الهنود الهجين[3]. ومرة أخرى ما كان هناك شيء مشترك لدى سكان الصحراء في أفريقيا مقابل الغزاة ذوي البشرة الفاتحة، كان ذلك هو البشرة الداكنة نسبياً. والزنجية هو شعور موجود بالفعل، ليس لدى المثقفين والنخب السوداء فقط، بل في كل مرة يتواجه فيها من تميل بشرتهم إلى السواد مع من تميل بشرتهم إلى البياض. وقد يكون ذلك عاملاً سياسياً، إلا أن مجرد الوعي باللون لم ينتج دولة أفريقية واحدة، بما في ذلك غانا والسنغال التي استلهم مؤسسوها أفكاراً أفريقية صرفة. ولم يقاوم كذلك النزاعات بين الدول الأفريقية التي تشكلت من المستعمرات الأوروبية السابقة التي جاء التحامها نتيجة لعقود قليلة من الإدارة الاستعمارية.

إذاً لم يتبق لنا سوى معايير روسيا المقدسة كما رآهم كوساك في القرن السابع عشر: أي الدين والملكية

---

(1) على هذا، فإن الدول الآسيوية (غير العربية) اليوم مثل اليابان والكوريتين هي متجانسة بنسبة 99٪، وهناك نسبة 94٪ من الشعب الصيني من الهان. وتعيش تلك الدول داخل حدودها التاريخية.

(2) العمل الأساسي هو مانغوسمورنر، Il mestizaji en la historia de Ibero – America (Mexico City 1961)، راجع أيضاً، أليخاندرو ليبشوتز، El problems racial en la conquiste de America y el mestizaje (Santiago de Chile 1963)، وبخاصة الفصل الخامس. « مع ذلك، بينما يشير ليبس دو إندياس بشكل مستمر إلى estates، فإن الأفكار والمصطلحات تتغير وتصبح متناقضة» (Sergio Bagu, estructure social de la Colonia (BesnsosAites 1952), p. 122).

(3) ان الاستثناء الأساسي الذي يؤكد التحليل الذي قام به هذا الفصل - شاهد أدناه الصفحة 162 - هو ذكرى إمبراطورية الإنكا في بيرو، والتي أوحت بالأساطير والحركات التي تمجد استعادة الإمبراطورية. راجع The Anthology Ideologiamesianica del mundoandino, ed. Juan M. Ossio A. (Lima 1973) and Alberto Flores Galindo, Buscando un Inca: Identitad y Utopia en los Andes (Havana 1986). ومع ذلك، فيبدو واضحاً من المعالجة الممتازة لفلوريس للحركات الهندية وأنصارها (أ) أن الحركات الهندية ضد ميستيس كانت اجتماعية في الأصل (ب) أنه لم يكن لديهم أي تداعيات قومية، لأنه حتى بعد الحرب العالمية الثانية لم يعرف هنود أنديين أنهم يعيشون في البيرو (الصفحة 321) و (ج) أن مثقفي الهنود الهجين في تلك الفترة لم يعرفوا شيئاً عن الهنود. (الصفحة 292).

والإمبراطورية.

يمكن أن تكون الروابط بين الدين والوعي القومي قريبة جداً، كما تبين لنا أمثلة بولندا وإيرلندا. و يبدو في الحقيقة أن العلاقة تصبح أكثر قرباً عندما تصبح القومية قوة جماهيرية أكثر مما تكون عليه معتقداً إيديولوجياً لأقلية وحركة من حركات الناشطين. وكانت الميليشيات الصهيونية في فلسطين تأكل شطائر لحم الخنزير علناً أكثر من ارتدائهم للعباءات الدينية كما يفعل المتعصبون الإسرائيليون اليوم. وتعد قومية الدول العربية اليوم محددة جداً بالإسلام حتى إن الأصدقاء والأعداء على حد سواء يجدون صعوبة كبيرة في التأقلم مع الأقليات المسيحية العربية، كالأقباط والموارنة والكاثوليك اليونانيين الذين كانوا من رواد القومية العربية في مصر وفي سوريا التركية[1]. وحقاً فإن هذا التحديد المتنامي للقومية بالدين هو أحد صفات الحركة الأيرلندية كذلك، وهذا ليس بمستغرب. إن الدين هو طريقة قديمة ومجربة جيداً لتبادل وإرساء الأفكار من خلال الممارسات العامة وتكوين نوع من الأخوة بين الناس الذين لم يكن لديهم شيء مشترك[2]. وأحد أنماط هذا النوع كاليهودية تمّ تصميمها لتكون علامات مميزة لعضوية مجتمعات بشرية خاصة.

ومع ذلك فالدين هو سند متناقض ظاهرياً للقومية الأولية، وبالفعل بالنسبة للقومية الحديثة التي عادة (في مراحلها الأكثر تشدداً) ما تعامل معها بتحفظ كبير كعامل يمكنه أن يتحدى احتكار ادعاء الشعب لولاء أعضائه. وعلى أي حال تعمل الديانات القبلية الأصلية في نطاق صغير جداً بالنسبة للقومية الحديثة، وتقاوم الانتشار الخارجي. ومن ناحية أخرى فإن الديانات الموجودة في العالم التي ظهرت في أوقات مختلفة ما بين القرن السادس قبل الميلاد والقرن السابع بعد الميلاد هي ديانات عالمية تحديداً، ولهذا فهي مصممة لتزكية الاختلافات الاثنية واللغوية والسياسية والاختلافات الأخرى. وكان المتحدرون من أصول إسبانية والهنود في الإمبراطورية كسكان باراغواي والبرازيل والأرجنتين يعتبرون أنفسهم منذ الاستقلال أبناء مخلصين لروما، ولم يكن بمقدورهم أن يميزوا أنفسهم كمجتمعات بواسطة دينهم. ولحسن الحظ فإن الحقائق العالمية تكون دائماً في تنافس، ويمكن للناس المقيمين على حدود دولة ما في بعض الأحيان أن يختاروا الآخر كعلامة اثنية مميزة كالروس والأوكرانيين والبولنديين الذين يمكنهم تمييز أنفسهم باعتبارهم أرثوذكس، أو يونييت «Uniate» أو كاثوليك رومان (نظراً لكون المسيحية أثبتت نفسها بأنها أفضل راع للحقائق العالمية المتنافسة). وربما أن حقيقة أن إمبراطورية الصين الكونفوشيوسية محاطة بنصف دائرة

(1) جورج أنطونيوس (الصحوة العربية (لندن 1938)، هو على نطاق واسع مستند إلى ماكسيم رودنسون، Development et structure de l'arabisme وذلك في كتابه Marxisme et monde musulman (Paris 1972), pp. 587 – 602.

(2) فريد آر فان دير ميهدين، الدين والقومية في جنوب شرق آسيا: بورما، إندونيسيا، والفلبين (ماديسون 1963) هو مرجع جيد للتفكير في الدول ذات الديانات المختلفة تماماً.

شاسعة من الجماعات صغيرة العدد الذين يدينون بالولاء لديانات (البوذية في الأساس، والإسلام) هي جزء من نفس الظاهرة. ومع ذلك فمن الجدير ملاحظة أن انتشار الديانات العالمية ـ في كل الأحوال ـ في مناطق العالم المختلفة التي نمت فيها القومية الحديثة قامت بفرض حدود على الهوية الدينية العرقية. إنها بعيدة تماماً عن العالمية، وحتى حيثما وجدت، فهي دائماً ما تميز الناس موضوع الحديث، ليس عن كافة جيرانهم، وإنما عن البعض فقط مثل الليتوانيين المنفصلين عن اللوثريين الألمان واللاتفيين وعن الأرثوذكس الروس والبيلاروسيين من خلال اعتناقهم للمذهب الكاثوليكي الروماني، ولكن ليس عن البولنديين الذين هم كاثوليك متشددون. وفي أوروبا فإن القوميين الإيرلنديين فقط الذين ليس لديهم جيران سوى البروتستانت يعرفون بدياناتهم حصراً[1].

ولكن ماذا تعني الهوية الدينية العرقية بالضبط، وأين تحدث؟ من الواضح أنه يحدث في بعض الحالات أن يتم اختيار ديانة عرقية يشعر مقتنعوها بالاختلاف عن الناس المجاورين لهم أو الدول المجاورة لهم في المقام الأول. فإيران قد تبدو أنها اختارت طريقها المقدس كدولة زرادشتية، واختارت أن تكون دولة شيعية منذ اعتناقها للإسلام، أو منذ الدولة الصفوية. وقد جرى تعريف الأيرلنديين ككاثوليك فقط عندما فشلوا، أو ربما عندما رفضوا أن يتبعوا الإنجليز إلى الإصلاح، ولم يكن استعمار جزء كبير من بلادهم من قبل المستوطنين البروتستانت الذين أخذوا أفضل أراضيهم ليحولهم عن ديانتهم[2]. إن كنائس إنجلترا وإسكتلندا محددة سياسياً، على الرغم من أن الأخيرة تمثل الكالفينية الأرثوذكسية. ولعل شعب ويلز الذي لم يكن لديه طريقة دينية منفصلة اعتنقوا البروتستانتية بأعداد هائلة في النصف الأول من القرن التاسع عشر كجزء من ذلك الشيء المكتسب من الوعي القومي الذي أصبح مؤخراً موضوعاً لبعض الأبحاث المتسمة ببعد النظر[3]. ومن ناحية أخرى فمن الواضح أن اعتناق ديانات أخرى يمكن أن يساعد على خلق قوميتين مختلفتين، حيث من المؤكد أن الكاثوليكية الرومانية (ومنتجها الجانبي وهو النص اللاتيني) والأرثوذكسية (ومنتجها الجانبي وهو النص السيريلي «أبجدية سلافية اخترعها القديس سيريل ولا تزال أبجدياتها مستخدمة في صربيا وروسيا») هي التي ميزت الكروات عن الصرب بشكل واضح، والتي من خلالها يتشاركان في لغة ثقافية واحدة ولكن مرة أخرى هناك أناس يتملكهم هاجس القومية الأولى مثل الألبان الذين تفصلهم اختلافات دينية أكثر مما يوجد في منطقة بمساحة ويلز (أشكال مختلفة من الإسلام والأرثوذكسية والكاثوليكية الرومانية). وأخيراً فليس من الواضح تماماً ما إذا كانت الهوية الدينية المنفصلة ـ على الرغم من قوتها ـ تعمل بمفردها، كما تفعل القومية. ويتمثل الاتجاه الحديث في استيعاب

---

(1) مع ذلك، في القرن التاسع عشر كان الاختلاف بين المؤمنين وغير المؤمنين بالله قدم إمكانيات إضافية لارتداء عباءة القومية الدينية. ودعا ذلك الكنيسة الكاثوليكية للتعاطف مع تلك الحركات مثل البريتونيين والباسك والفلامنكيين.

(2) في بلد مثل أنتريم، يقال إن ملء حفنة يد من التراب سيخبر الرجل ما إذا كانت تلك الأرض يسكنها كاثوليك أو بروتستانت.

(3) غوين ألفريد ويووليامز، الويسلزيين في تاريخهم (لندن وكانبرا 1982)، ومتى كانت ويلز؟ (لندن 1985).

الاثنين، حيث لم نعد على دراية بنموذج الدولة ذات المؤسسات المتعددة، التي تتعايش في ظلها المجموعات الدينية المختلفة تحت حكم سلطة عليا ككيانات مستقلة وذات إدارة ذاتية، كما كان الوضع في ظل حكم الإمبراطورية العثمانية[1]. وليس من الواضح تماماً أن باكستان كانت نتاجاً لحركة قومية قامت بين المسلمين خلال الإمبراطورية الهندية السابقة، على الرغم من أنه يمكن اعتبارها ردة فعل ضد حركة قومية هندية بالكامل، والتي فشلت في مراعاة المشاعر أو المتطلبات الخاصة للمسلمين، وبالتالي ففي فترة الدولة الأممية الحديثة كان تقسيم الأراضي هو الشكل الوحيد المتاح، وليس واضحاً إذا ما كانت دولة منفصلة ذات أراض خاصة بها هي تماماً ما كانت «رابطة المسلمين» (Muslim League) تفكر فيه حتى وقت متأخر، أو أن هذه الدولة هي ما كانوا يصرون عليه، أم أنها جاءت لتصلُّب وعناد محمد علي جناح (الذي كان قومياً مسلماً، وليس من المؤمنين المتدينين). ومن المؤكد أن باقي المسلمين العاديين كانوا يفكرون بشكل جماعي ولا قومي، ولم يكونوا ليفهموا فكرة حق تقرير المصير القومية كما لو كانت شيئاً يمكن تطبيقه كإيمانهم بالله ورسوله.

ومما لاشك فيه أن الباكستانيين يرون أنفسهم الآن أعضاء في دولة (إسلامية منفصلة)، مثلما يفعل سكان بنجلاديش الذين عاشوا تحت حكم دول منفصلة أوقاتاً مختلفة. وليس هناك من شك في أن مسلمي البوسنة والصين سيعتبرون أنفسهم في النهاية قوميات، حيث تعاملهم حكوماتهم بالفعل على هذا الأساس. ومع ذلك ـ ومثل العديد من الظواهر القومية ـ سيكون ذلك، أو ربما أصبح تطوراً واقعياً. وبالفعل، فبمثل قوة المسلمين بإسلامهم في المناطق الشاسعة التي تمتد إليها حدود الإسلام، بالقرب من ديانات أخرى، فيبدو أن هناك القليل فقط ـ إذا وجد ـ من الحركات القومية الأولية أو الحركات القومية التي لم تتأثر بوضوح بالطابع الإسلامي، باستثناء الإيرانيين. أما تلك الدول التي تتطور في مواجهة إسرائيل، أو ربما في الجمهوريات السوفيتية في آسيا الوسطى، فهي موضوع آخر. وباختصار فإن العلاقات بين الدين والقومية الأولى أو الهوية الوطنية ستظل من الأمور المعقدة والمبهمة إلى حد بعيد، فهي بالتأكيد تقوم التعميم البسيط.

مع ذلك ـ وكما يوضح غيلنر[2] ـ فإن صلة الناس بثقافات أكبر، وخاصة الثقافات الأدبية التي غالباً ما يتم توصيلها عبر تحويلها إلى تنوع من الديانات العالمية يسمح للجماعات العرقية باكتساب مقومات قد تساعد لاحقاً على تحويلهم إلى شعوب، وتقوم ببنائهم على هذا الأساس. وقد جادل بإصرار على أن الجماعات الأفريقية ذات الصلة الوثيقة هي في موقع أفضل من الآخرين لتطوير قومية – كما في رأس أفريقيا، حيث وجد كل من مسيحيّ الأمهارا والصوماليين المسلمين أنه من الأسهل لهم أن يصبحوا مواطني دولة

(1) في نظام الملة في الإمبراطورية العثمانية، راجع اتش إيه آر غيب و اتش إيه براون، المجتمع الإسلامي في الغرب (أوكسفورد 1957)، المجلد 1، الجزء 2، الصفحات 219 – 26.

(2) غيلنر، الشعوب والقوميات (أكسفورد 1983).

لأنهم من «أهل الكتاب»، على الرغم من أنهم ـ كما في عبارة غيلنر ـ في مواقع مختلفة ومتنافسة. ويمكن أن يكون ذلك قابلاً للتصديق ظاهرياً، على الرغم من أن المرء يرغب في معرفة تأثير التحول لمختلف مذاهب المسيحية على الظاهرة السياسية الوحيدة في أقاليم الصحارى التي تبدو كقومية حديثة، ونخص بالذكر هنا انفصال إقليم بيافرا عام 1967، والمجلس الوطني الجنوب أفريقي (South African National Congress).

إذا لم يكن الدين هو أحد مظاهر القومية الأولى (على الرغم من أنه بوسع المرء أن يرى لماذا كان الأمر كذلك بالنسبة للروس في القرن السابع عشر، والتي دعت إليها بولندا الكاثوليكية والمسلمون الأتراك والتتار)، والأيقونات المقدسة، من ناحية أخرى هي من مكوناتها الأساسية، كما هو الحال في القومية الحديثة. إنها تمثل رموزاً وشعائر أو ممارسات جماعية عامة تقوم بمفردها بإعطاء واقع ملموس للمجتمع التخيلي في المقابل. وقد تكون هناك صور مشتركة (ـكما كانت تفعل الأيقونات) أو ممارسات مثل الصلوات الخمس للمسلمين، أو حتى كلمات شعائرية للمسلمين مثل «الله أكبر»، أو كلمات «شيما يسروئيل» عند اليهود. وقد تكون هناك صور مسماة مرتبطة بأراض كبيرة بما يكفي لتكوين أمة مثل فيرجين أوف غوادالوب Virgin of Guadalupe) في المكسيك أو فيرجين أوف مونتيسيرات (Virgin of Montserrat) في قطالونيا. وقد تكون هناك مهرجانات أو مسابقات موسمية تعمل على إحضار الجماعات المتفرقة مثل الأولمبياد اليوناني، ومؤخراً هناك الاختراعات التي يقوم بها القوميون المتمشية مع نفس الخطوط مثل كاتالان جوكس فلورالز «Catalan JocsFlorals) والإيستيدفوداو الويلزي (Welsh Eisteddfodau) وأشياء أخرى. وتظهر ميزة الأيقونات المقدسة بالاستخدام العالمي لقطع بسيطة من الأقمشة الملونة – والتي تسمى الأعلام – كرمز للدول الحديثة، وارتباطها بمناسبات شعائرية هامة، أو ممارسات خاصة بالعبادة.

ومع ذلك ـ وكما في حالة الدين ـ فإن الأيقونات المقدسة، بصرف النظر عن شكلها وطبيعتها، قد تكون شديدة الانتشار أو شديدة الضيق لتستخدم كرموز للقومية الأولى. إن ماري العذراء وحدها يصعب حصرها بأي طائفة محددة من العالم الكاثوليكي، ولكل نسخة محلية من العذراء التي تصبح رمزاً للقومية الأولى هناك أعداد كبيرة أو مئات من الذين يظلون حماة لمجتمعات مقيدة، أو على غير ذي صلة بموضوعنا. إن أكثر الأيقونات مدعاة للرضا من وجهة نظر القومية الأولى هي بوضوح تلك المرتبطة بشكل محدد بدولة ـ ومثلما كان يحدث في مرحلة ما قبل القومية ـ مرتبطة بملك أو إمبراطور مقدس، أو أضفيت عليه القدسية، والذي يتصادف تأسيس مملكته مع شعب مستقبلي. والحكام الذين كانوا رؤساء لكنائسهم بحكم المنصب (كما في روسيا) كانوا يستسلمون بشكل طبيعي لتلك الهيئة، إلا أن الملكيات في

إنجلترا وفرنسا عبرت عن قوتها حتى عندما كانت الكنيسة والدولة منفصلتين[1]. ونظراً لوجود عدد قليل نسبياً من الحكومات الدينية التي كان لديها إمكانيات لصنع شعوب فكان من الصعب الحكم بالمدى الذي ينبغي أن تصل إليه السلطة الدينية. ويجب أن يترك السؤال للخبراء في تاريخ منغوليا والتيبت، أو فيما يتعلق بالغرب، شعب أرمينيا في العصور الوسطى. وبالتأكيد لم يكن كافياً في أوروبا القرن التاسع عشر، كما اكتشف الجيلفيين المحدثين (Neo-Guelphs) في إيطاليا عندما حاولوا بناء قومية إيطالية بالالتفاف حول البابوية. ولقد فشلوا، على الرغم من أن البابوية كانت مؤسسة إيطالية واقعية، وبالفعل كانت حتى عام 1860 هي المؤسسة الإيطالية الصحيحة الوحيدة. ومع ذلك لم يكن يتوقع أن تقوم الكنيسة المقدسة بتحويل نفسها إلى مؤسسة وطنية محلية، ناهيك عن قومية، تحت رئاسة البابا بيوس الرابع. وما وحدته إيطاليا تحت الراية البابوية كان مثل ما حدث في القرن التاسع عشر والذي لا يستحق حتى عناء توقعه.

ويقودنا ذلك إلى آخر المعايير وأكثرها حسماً للقومية الأولى، وهي الوعي بالانتماء، أو كون المرء منتمياً إلى كيان سياسي دائم[2]. ولعل أقوى دعائم القومية الأولى المعروفة هي ما يطلق عليه القرن التاسع عشر مسمى «الشعب التاريخ»، خاصة إذا كانت الدولة التي كونت إطار عمل الأمة الأخيرة مرتبطة بشعب دولة خاص (Staatsvolk)، كما هو الحال لدى الروس العظام، والإنجليز أو الكاستيليين. ومع ذلك فهناك اختلاف واضح ينبغي وضعه بين التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للتاريخية القومية.

وفي معظم الحالات فإن «الشعب السياسي» الذي يشكل في الأصل اللغة التي تصبح فيها بعد شعب الدولة لا يتضمن أكثر من جزء صغير من سكان دولة ما، وبشكل خاص النخبة المتميزة، أو طبقة النبلاء، أو أفراد الطبقة الحاكمة. وعندما وصف النبلاء الفرنسيون الحملات الصليبية بأنها «gesta Dei Per francos» لم تكن لديهم نية في ربط انتصار الصليب بعامة سكان فرنسا، أو حتى ذلك الجزء الصغير المسدس الأركان الذي حمل ذلك الاسم في أواخر القرن الحادي عشر، فقط لأن معظم هؤلاء الذين اعتبروا أنفسهم من نسل الفرنسيين سيعتبرون العامة الذين حكموهم باعتبارهم من نسل الأشخاص الذين غزاهم الفرنسيون. (انقلب ذلك الرأي رأساً على عقب لأسباب ديمقراطية من قبل الجمهورية التي أصرت من خلال كتبها المدرسية على أن أجدادنا كانوا هم الغاليين وليس الفرنسيين، وتم إعادة التأكيد على ذلك بسبب ردود الفعل وأسباب تعزى لتحسين النسل من قبل الناشطين ما بعد الثورة من أمثال الكونت غوبينو.) وبالتأكيد يمكن اعتبار قومية النبلاء هذه كقومية أولى، كما هو الحال مع العناصر

(1) المعالجة الكلاسيكية لهذا الموضوع هي لمارك بلوك (Les RoisThaumaturges (Paris 1924.

(2) مع ذلك، لا يجب افتراض أن هذا الوعي أثر في كل مجموعات السكان بنفس الطريقة، أو أنه تناول كل شيء كأراضي الأمة الحديثة، أو أوحى بالقومية الحديثة. الوعي اليوناني العام الذي يفترض أنه قائم على أساس الميراث البيزنطي كان بسبب كونهم جزءاً من الإمبراطورية الرومانية (رومايوسين).

الثلاث القومية، والإخلاص السياسي والثروة المشتركة «الكومنولث» التي كانت متحدة بالفعل في الوعي الاجتماعي السياسي ومشاعر مجموعة في المجتمع (einergesellschaftlichenGruppe)[1]. إنه النسل المباشر لقوميات تالية في دول مثل بولندا والمجر، حيث كان يمكن استيعاب فكرة شعب من الماغيار والبولنديين، من دون أي صعوبة، مع حقيقة أن جزءاً كبيراً من سكان الأرض تحت عرش سانت ستيفان أو الكومنولث البولندي ليسوا من الماغيار أو البولنديين طبقاً لأي تعريف قومي حديث. ولهذه الأسباب العامة فليس هناك سوى العامة الذين تصادف أنهم من الماغيار والبولنديين الذين كانوا تحديداً خارج نطاق الأمة السياسية. وعلى أي حال فلا يجب أن تنزعج تلك الأمة بالقومية الحديثة[2].

من الواضح أن مفهوم ومصطلح الأمة السياسية يمكن أن يمتد في النهاية ليشمل الشعب الذي يفترض أنه يتكون من أعداد من سكان البلد، على الرغم من أن من المؤكد أن ذلك حدث في وقت متأخر كثيراً عن القومية المستعادة من الماضي. علاوة على ذلك فإن الروابط بين الاثنين كانت بالتأكيد غير مباشرة، حيث إنه على الرغم من وجود كثير من الأدلة على أن عامة الشعب في مملكة ما يمكنهم أن يعرفوا أنفسهم بالدولة والناس من خلال حاكم أعلى، ملكاً كان أو قيصر - مثلما فعلت جان دارك - وليس هناك احتمالات كثيرة بأن الفلاحين سيتم تعريفهم بما يتصل بالدولة التي تتكون من مجتمع من اللوردات الذين كانوا ـ بشكل لا يمكن تفاديه ـ هدفاً أساسياً لسخطهم. وإذا حدث وكانوا مرتبطين ومخلصين للورد التابعين له فلن يوحي ذلك باعترافهم بمصالح باقي الطبقة الحاكمة، ولا بأي صلة بأي دولة أكثر من هذا اللورد ومنطقة سكناهم.

إننا نقابل بالفعل في عصر القومية الأولية ما يمكن تصنيفه اليوم باعتباره حركة شعبية مستقلة للدفاع الوطني ضد غزاة أجانب، كما كان الحال في أوروبا الوسطى في القرن الخامس عشر والسادس عشر التي كان يبدو أن أيديولوجيتها اجتماعية ودينية وليست قومية. وقد جادل الفلاحون بأنهم تعرضوا للخداع من قبل النبلاء الذين كان يقضي واجبهم بالدفاع عنهم ضد الأتراك. ربما كان لديهم اتفاق سري مع الغزاة؟ وهكذا تُرِك الأمر لعامة الشعب ليدافع عن عقيدته الخالصة ضد الوثنية من خلال المشاركة في الحملات الصليبية[3]. وقد تخلق تلك الحركات في ظل ظروف معينة الأساس لوطنية شعبية قومية أوسع مجالًا،

(1) JenoSzucs, Nations und Geschichte (Budapest 1981)K pp. 84 – 5.

(2) احتفظت طبقة النبلاء بنظام منهجي للتواصل - الطبقة الوحيدة التي كانت تقوم بذلك - من خلال مناطقهم الإدارية ومجلس الأعيان، حيث باعتبارهم الشعب السياسي الكرواتي كانوا يناقشون القضايا ويتخذون القرارات. لقد كانت أمة بلا جنسية أو قومية، أي من دون وعي قومي لأن طبقة النبلاء لم يمكن تعريفها مع باقي أعضاء المجتمع الكرواتي العرقي، والفلاحين ورجال المدينة. لقد كان الإقطاعي الوطني يحب أرض أبيه، إلا أن ارض أبيه اهتمت بالممتلكات والمملكة. وبالنسبة إليه، فإن الأمة السياسية التي كان هو عضوا فيها اهتمت بأراضي وتقاليد الدولة السابقة. وكتبت ميرجانا كروس في كتاب «حول تكامل الشعب الكرواتي: دراسة حالة في بناء الأمة، مطبوعة أوروبا الشرقية ربع السنوية، العدد 15، 2، يونيه 1981، الصفحة 212.

(3) Szucs, Nations und Geschichte, pp. 112 – 25.

كما في بوهيميا الهوسيتية حيث لم تكن الأيديولوجيا الهوسيتية الأصلية ذات طابع قومي تشيكي، أو على الحدود العسكرية للدول المسيحية من خلال الفلاحين المسلحين، وتم إطلاق أيديهم لهذا الغرض. ويعد الكوساك ـ كما شاهدنا ـ إحدى تلك الحالات. ومع ذلك، فعندما لم تزودها تقاليد الدولة بإطار عمل حاسم ودائم فلا يمكن رؤية النمو المتزايد لتلك الوطنية الشعبية المتأصلة لتصبح وطنية قومية حديثة[1]. ولكن كان نادراً ما يتوقع أن يحدث ذلك من قبل حكومات الأنظمة القديمة. فقد كان واجب الرعية في تلك الأنظمة ـ باستثناء أولئك المكلفين بواجبات عسكرية ـ هو الطاعة والهدوء، وليس الولاء أو التعصب. وقد رفض فريدريك الأكبر بكبرياء عرض سكان برلين الأوفياء بمساعدته في هزيمة الروس الذين كانوا على وشك احتلال عاصمته، وذلك على أساس أن الحروب كانت مهنة الجنود لا المدنيين. ولعلنا نتذكر جميعاً رد فعل الإمبراطور فرانسيس الثاني تجاه المليشيات التي ظهرت من بين أتباعه المخلصين من أهل التايرول: «اليوم هم وطنيون مخلصون لي، وغداً قد يصبحون وطنيين مخلصين ضدي».

مع ذلك ـ بطريقة أو بأخرى ـ فإن الانتساب لدولة تاريخية (أو دولة فعلية) سواء في الحاضر أو في الماضي يمكن أن يدار بشكل مباشر بناء على وعي عامة الشعب لإنتاج قومية أولية – أو ربما حتى، كما في حالة ملك انجلترا، تيودور، (Tudor of England)، سيكون شيئاً أقرب للوطنية الحديثة. (سيكون من باب الفذلكة رفض هذا المسمى العائد لمسرحيات شكسبير الدعائية حول التاريخ الإنجليزي، إلا أننا لسنا مخولين لافتراض أن المشاهد سقيم الذوق يقرؤها كما نفعل). وليس هناك من سبب يدعو لإنكار مشاعر القومية الأولية للصرب ما قبل القرن التاسع عشر، ليس لأنهم كانوا أرثوذكسيين ضد جيرانهم الكاثوليك والمسلمين؛ فلم يكن يميزهم ذلك عن البلغاريين، ولكن لأن ذاكرة الدولة القديمة التي هزمت على يد الأتراك قد حُفظت في الأغاني والقصص البطولي، وربما في الدروس الدينية اليومية بالكنائس الصربية التي كانت معادية لمعظم ملوكهم. وكان هناك قيصر في روسيا ساعد الروس بلا شك على رؤية أنفسهم كشعب. إن الإعجاب الشعبي المحتمل بتقاليد الدولة في القومية الحديثة التي تهدف لتأسيس دولة إقليمية ذات أراض هو أمر واضح، ولقد أدى ذلك ببعض الحركات في الماضي للذهاب إلى أبعد من ذاكرة شعوبها بحثاً عن دولة إقليمية مناسبة تحظى بالإعجاب، كما هو الحال مع الأرمينيين الذين وجدت آخر مملكة هامة لهم في القرن الأول قبل الميلاد، أو الكرواتيين الذين رأى القوميون فيها أنفسهم ورثة للشعب الكرواتي السياسي النبيل. وكما هي العادة، فإن محتوى الدعاية القومية في القرن التاسع عشر هو دليل لا يعتمد عليه لتفكير مختلف طبقات الشعب قبل البدء بالالتزام بالقضية القومية[2]. وذلك لا يعني بالتأكيد إنكار أن تحديد القومية الأولية التي يمكن لأفكار قومية لاحقة أن تؤسس عليها كان موجوداً لدى الأرمينيين، أو

(1) Ibid. pp. 125 – 30.

(2) إن عدم السماح بفعل ذلك بالطريقة الصحيحة يجعل من مناقشة آي باناك القيمة أقل إقناعاً بشأن العامل الكرواتي في المشكلة.

ربما كان موجوداً بنسبة ضئيلة جداً لدى الفلاحين الكرواتيين ما قبل القرن التاسع عشر.

مع ذلك فحيثما كانت هناك استمرارية بين القومية الأولية فقد تكون واقعية. وليست هناك استمرارية تاريخية بين القومية الأولية لليهود والصهيونية الحديثة، فلقد أصبح السكان الألمان في أرض تايرول المقدسة نوعاً ثانوياً من القوميين الألمان في القرن الذي نعيش فيه، كما أصبحوا مناصرين متحمسين لأدولف هتلر. إلا أن هذه العملية التي جرى تحليلها بامتياز في الأدب ليس لديها ارتباط فعلي بالانتفاضة الشعبية عام 1809 بقيادة أندرياس هوفر(ألمان ينتمون لنفس العرق واللغة)، على الرغم من أن باقي الألمان الآخرين كانوا يفكرون بعكس ذلك(1). وهناك أوقات يمكننا فيها رؤية عدم الانسجام ما بين القومية الأولى والقومية الحديثة حتى عندما يتواجد الاثنان معاً ويتحدان. لقد استلهم منظرو ومنظمو القومية اليونانية في بداية القرن التاسع عشر بلا شك أفكار الأمجاد اليونانية القديمة التي ألهبت حماسة المثقفين والمتعلمين المعجبين باليونان من اليونانيين المقيمين بالخارج. وتشكلت لغة الأدب القومية على أيديهم ومن أجلهم. وكانت الكاثاريفوسا (Katharivousa) ومازالت لغة كلاسيكية جديدة تهدف لإعادة لغة أحفاد ثيميستوكليسوبيريكليز ثانية إلى تراثها الأصلي من ألفي عام من الإهمال الذي أدى إلى إفسادها. ومع ذلك فإن اليونانيين الحقيقيين الذين حملوا السلاح من أجل ما تبين أنه دولة أممية مستقلة جديدة لم يتكلموا اليونانية القديمة أكثر مما يتكلمون الإيطاليين اللاتينية. لقد كانوا يتكلمون ويكتبون باللغة الديموطية (Demotic). ولم يَعْنِ عظماء اليونانيين من أمثال بيريكليس و إيشيولوسويوريبيديس وأمجاد أسبرطة وأثنيا القديمة شيئاً كثيراً لهم، حتى مع سماعهم بهم فإنهم لم يعتبروا أن لهم علاقة بهم. وللمفارقة التاريخية فقد كانوا في صف روما أكثر من كونهم في صف اليونان (رومايوسين)، وهذا يعني أنهم اعتبروا أنفسهم ورثة الإمبراطورية الرومانية التي تحولت للمسيحية (أي الدولة البيزنطية). ولقد حاربوا كمسيحيين ضد المسلمين غير المؤمنين، كرومانيين ضد الكلاب التركية.

ومع ذلك، فمن الواضح – إذا أخذنا فقط المثال اليوناني الذي ذكرناه للتو – أن القومية الأولية حيثما وجدت سهلت مهمة القومية، على الرغم من الاختلافات الكبيرة بين الاثنين، باعتبارها أمثلة ملموسة ومشاعر مؤيدة لمجتمع قومي يمكن تعبئتها خلف قضية حديثة أو دولة حديثة. إلا أن ذلك يختلف عن قول أن الاثنين هما نفس الشيء، أو حتى أن أحدهما سيؤدي منطقياً أو حتمياً إلى الآخر.

وحيث من الواضح أن القومية الأولية وحدها لا تكفي لتكوين قوميات، أو شعوب، ناهيك عن الدول. إن عدد الحركات القومية ذات الدول أو التي من دون دول هي أصغر بكثير من عدد الجماعات البشرية القادرة على تشكيل تلك الحركات بالمعايير الحالية للأمة المحتملة، وهي بالتأكيد أصغر من عدد

(1) كول وولف، الحدود المخفية، الصفحات 53، 112 – 13.

المجتمعات التي لديها شعور بالانتماء معاً بطريقة يصعب معها تمييزها عن القومية الأولية. وعلى الرغم من حقيقة أن (حتى لو وضعنا جانباً مسألة حق تقرير المصير لسكان جزر الفوكلاند البالغ عددهم 1800 نسمة أو المالفيين) فإن الدعاوى الجادة بالحق في الحصول على دولة مستقلة قد أقيمت من قبل أعداد من السكان لا يتجاوز عددها 70000 نسمة الذين قاتلوا للحصول على دولة الصحارى المستقلة، أو السكان البالغ عددهم 120000 نسمة تقريباً الذين أعلنوا استقلالهم فعلياً عن الجزء التركي من قبرص. ويجب أن يتفق المرء مع غيلنر على أن الهيمنة الإيديولوجية العالمية الواضحة للقومية اليوم هي نوع من الهلوسة البصرية. فلا يمكن أن يوجد عالم من أمم، بل عالم فيه مجموعات قومية محتملة فقط، وللحصول على هذا الوضع ينبغي استثناء آخرين من القيام بمطالبات مماثلة، والتي إذا حدثت فلن يقوم كثير منها بذلك. وإذا كانت القومية الأولية كافية فكان حرياً أن تظهر حركات قومية جادة مثل المابوش (Mapuche) أو الأيمارا (Aymara) الآن. وإذا كان مقدراً لمثل تلك الحركات أن تظهر في الغد، فسيكون ذلك بسبب تدخل عوامل أخرى.

بينما يمكن في المقام الثاني لأساس قومية أولية أن يكون مرغوباً، أو ربما ضرورية لتكوين حركات قومية جادة تطمح للحصول على دولة – على الرغم من أنها في الواقع غير كافية لإقامة تلك الدولة – فإنها ليست ضرورية لتكوين روح وطنية قومية وولاء بمجرد تأسيس الدولة. وكما لوحظ دائماً فإن الشعوب هي نتاج إقامة دولة أكثر من كونها أساسات لتلك الدولة. وتعد الولايات المتحدة وأستراليا أمثلة واضحة للدول الأممية التي تم إرساء خصائص ومعايير الدول فيهما في أواخر القرن الثامن عشر، حيث لم يكن بوسعها الوجود قبل تأسيس الدولة والبلد. ومع ذلك فإننا نحتاج بشدة إلى أن نذكر أنفسنا أن مجرد إقامة دولة ليس كافياً في حد ذاته لصنع أمة.

وأخيراً ـ وكما هو الحال دائماً ـ هناك كلمة تحذيرية. إننا نعرف أقل القليل عما تحقق، أو بالنسبة لذلك الأمر، ما لا يزال يحدث في عقول معظم الرجال والنساء غير الواضحين نسبياً، حتى نتكلم بأي قدر من الثقة عن أفكارهم ومشاعرهم تجاه القوميات والدول الأممية التي تفترض الولاء. إن العلاقة الحقيقية بين تعريف القومية الأولية و الشعور القومي الناتج عن ذلك أو وطنية الدولة يجب أن تبقى غامضة لهذا السبب. ونحن نعرف أن ما قصده نيلسون عندما أمر أسطوله بالتحرك عشية معركة الطرف الأغر أن إنجلترا توقعت أن يؤدي كل رجل واجبه، إلا أن ما خطر بذهن بحارة نيلسون في ذلك اليوم، حتى لو كان من غير المعقول الشك بأن أحداً منهم يمكن وصفه بأنه وطني. ونحن نعرف ما تقوله الأحزاب والحركات القومية لدعم أعضاء الوطن هؤلاء، إلا أننا لا نعرف ما يسعى إليه هؤلاء الذين يشترون مجموعة من البضائع المختلفة التي عرضت عليهم كعرض خاص من قبل بائعي السياسات القومية. وأحياناً يمكننا أن نكون واضحين تماماً بشأن الأشياء الموجودة في المحتوى، والتي لا يريدونها – كما هو الحال في قضية

الشعب الأيرلندي، والاستخدام الشائع للغة الغيليك - إلا أن هذا الاستفتاء الاختياري الصامت أمر نادر الحدوث. إننا نخاطر باستمرار بإعطاء الناس درجات على مناهج لم يدرسوها جيداً، وعلى امتحان لم يخوضوه.

لنفترض ـ على سبيل المثال ـ أننا نأخذ الاستعداد للموت من أجل أرض الآباء كدليل على الوطنية، وهو ما يبدو أمراً مفهوماً، وكما يميل معظم القوميون والحكومات الوطنية إلى فعله بشكل طبيعي، فسوف نتوقع عندئذ أن نجد أن جنود ويليام الثاني وهتلر الذين هم أكثر انفتاحاً على الرغبة الوطنية قد قاتلوا بشجاعة أكثر من الهيسيانيين الذين تم استئجارهم كمرتزقة من قبل أميرهم، والذين يفترض أنه لم يكن لديهم حافز ودافع قوي. لكن هل فعلوا ذلك؟ وهل قاتلوا أفضل من الأتراك في الحرب العالمية الأولى على سبيل المثال، والذين يصعب اعتبارهم وطنيين قوميين؟ أو الجراكسة الذين لم تحفزهم الروح الوطنية البريطانية أو النيبالية؟ وقد يفكر المرء في تلك الأسئلة ليس للحصول على إجابات منتقاة، أو الحث على إجراء أبحاث دراسية، وإنما ليبين كثافة الضباب الذي يحيط بالأسئلة بشأن الوعي القومي لدى عامة الرجال والنساء، خاصة في الفترة السابقة لعصر القومية الحديثة التي أصبحت قوة سياسية جماهيرية. وبالنسبة لمعظم الشعوب ـ حتى في أوروبا الشرقية ـ لم يحدث ذلك إلاّ في أواخر القرن التاسع عشر. وهنا ـ على الأقل ـ أصبح الاختيار واضحاً على الرغم من أن محتواه غير واضح، كما سنرى لاحقاً.

الفصل الثالث

المنظور الحكومي

لننتقل الآن من الجذور إلى القمم التي أقام من خلالها هؤلاء الذين حكموا دولاً ومجتمعات بعد الثورة الفرنسية مشاكل الشعوب والقوميات بإجراء عمليات مسح وإحصاء لمشاكل الشعوب والقوميات.

إن الدول الحديثة المتميزة التي تكونت بشكلها النظامي في عهد الثورة الفرنسية، والتي كان متوقعة بطرائق عدة من قبل الإمارات الأوروبية الناشئة في القرنين السادس عشر والسابع عشر، كانت جديدة من عدة وجوه. فلقد جرى تعريفها باعتبارها (مستمرة وغير منفصلة) أراضي لكل سكانها التي حكمتهم وانفصلت بواسطة حدود واضحة مميزة عن تلك الأراضي الأخرى. وسياسياً فقد حكمت وأدارت هؤلاء السكان بشكل مباشر وليس من خلال أنظمة وسيطة من الحكام والمؤسسات المستقلة ذات الحكم الذاتي. وقد سعت ـ إذا كان ذلك ممكناً على الإطلاق ـ لفرض نفس الترتيبات المؤسساتية والإدارية والقوانين على كافة أراضيها، على الرغم من أنها لم تعد بعد عصر الثورة هي نفس المؤسسات الدينية أو الإيديولوجية – العلمانية التي كانت عليها من قبل. ووجدت نفسها بشكل متزايد مطالبة بالتفكير في آراء رعاياها ومواطنيها وأفكارهم، حيث أعطتهم ترتيباتها السياسية صوتاً – من خلال مختلف أنواع الممثلين المنتخبين – و/ أو لاحتياج الدولة لموافقتهم أو أنشطتهم العملية بطرق أخرى، كدافعي ضرائب أو كجنود إلزاميين محتملين. وباختصار فقد حكمت الدولة أناساً محددين بأراضي وقامت بذلك باعتبارها الوكالة القومية العليا لحكم أراضيها، ويصل وكلاؤها إلى أقل المواطنين شأناً في أصغر قرية من قراها.

وعلى مدى القرن التاسع عشر أصبحت مثل تلك التدخلات شائعة وروتينية في الدول الحديثة، حتى إن الأسرة كانت تعيش في عزلة قاسية مالم يكن بعض أفرادها، أو آخرين على اتصال منتظم بالدولة القومية ووكلائها: من خلال ساعي البريد، أو رجل الشرطة، أو قسم الشرطة، وفي النهاية من خلال المعلم بالمدرسة، ومن خلال العاملين في السكك الحديدية، حيث كانت تلك المؤسسات مملوكة للدولة، ناهيك عن ذكر الثكنات العسكرية للجنود، والفرق العسكرية المنتشرة في كل مكان. و قامت الدولة بشكل متزايد بحفظ سجلات لكل من رعاياها ومواطنيها من خلال إجراء تعداد سكاني دوري منتظم (وهو الأمر الذي لم يعمم حتى منتصف القرن التاسع عشر)، ومن خلال الانتظام الإجباري نظرياً في صفوف المدارس الابتدائية، وحسبما هو مطبق في التجنيد الإلزامي في الجيش. وفي الدول البيروقراطية والدول ذات الشرطة الجيدة تمّ تطبيق نظام توثيق وتسجيل للأفراد مما جعل السكان يتصلون بشكل أكثر مباشرة مع أجهزة الحكم والإدارة، خاصة إذا انتقل أي من السكان من منطقة لأخرى. وفي الدول التي وفرت بديلاً مدنياً للاحتفال الكنسي بشعائر الإنسان العظيم ـ كما تفعل معظم الدول ـ فقد يقابل السكان ممثلي الدولة في تلك المناسبات العاطفية المشحونة، ويتم تسجيلهم دائماً من قبل أجهزة تسجيل المواليد والزواج والوفيات

المكمل لنظام التعداد السكاني. وكانت الحكومة والرعايا أو المواطنين متصلين بعضهما ببعض اتصالاً وثيقاً من خلال روابط يومية لم تكن موجودة في السابق. وأدت الثورات في مجالات السكك الحديدية والتلغراف في القرن التاسع عشر بتضييق تلك الروابط وجعلها أكثر روتينية ما بين السلطة المركزية وأكثر النقاط بعداً عنها.

ومن وجهة نظر الدول والطبقات الحاكمة فرض هذا التحول نوعان أساسيان من المشاكل السياسية، إذا تركنا جانباً العلاقة المتغيرة بين الحكومة المركزية والنخب المحلية، التي - في أوروبا، حيث كانت الاتحادية أمراً غير اعتيادي ويندر وجوده - تحولت بشكل ثابت لصالح المركز القومي[1].

فأولاً: أثارت أسئلة فنية - إدارية بشأن أفضل الطرائق لتنفيذ شكل جديد من الحكومة يتم من خلاله ربط كل شخص بالغ (ذكر)، وبالفعل كأحد رعايا الإدارة كان كل واحد من السكان بصرف النظر عن الجنس أو السن مرتبطاً بشكل مباشر مع حكومة الدولة. ونحن نهتم بتلك الإجراءات فقط لأنها أوحت بإنشاء جهاز للإدارة والوكالات مكون من العديد من الوكلاء حيث يقوم تلقائياً بإثارة قضية اللغة المكتوبة أو المنطوقة، أو لغات التواصل في الدولة، والتي أدى الطموح للقضاء على الأمية بشكل عام إلى جعلها مسألة حساسة سياسياً. وبينما كانت النسبة المئوية لتلك الوكالات الحكومية متواضعة مقارنة بمقاييسنا الحالية؛ فقد كانت نسبة التعليم في عام 1910 هي 1 لكل 20 من السكان، وكانت تلك النسبة تشهد زيادة سريعة وتمثل عدداً كبيراً من العاملين: 700000 شخص في النمسا السيسليثانيانية(Cisleithanian Austria) (1910) مقارنة بنصف مليون في فرنسا (1906) على سبيل المثال[2]. ونلاحظ عند مقارنة ذلك بالدول المعنية أنها تشكل أكبر جهاز توظيف فردي يطلب أفراداً متعلمين.

ثانياً: زادت الحساسية السياسية تجاه قضية ولاء المواطنين وانتمائهم للدولة ونظام الحكم. وفي الأيام السابقة للمواطنة والعلمانية، كان الحكام والدولة يتواجهان بشكل مباشر، ولم يكن الولاء للدولة والالتزام بها مطلوبين من الرجل العادي، ناهيك عن المرأة العادية، كما لم تكن هناك ضمانات لذلك الولاء من قبل المبادئ التي قامت الثورة بتفكيكها: من خلال الدين والمرتبة الاجتماعية (حفظ الله مالك الأرض ورعاياه وحفظ لنا مناصبنا المناسبة)، أو حتى من خلال سلطات الحكم الذاتي الخاضعة للحاكم الأعلى أو مجتمعات ومؤسسات الإدارة الذاتية التي كانت تشكل عازلاً ما بين الرعايا والملك أو الإمبراطور، تاركة الحرية

---

(1) يعد إلغاء البرلمان الأيرلندي المنفصل، وإبطال استقلالية الكونغرس البولندي وسيطرة عضو مهيمن (بروسيا) على ألمانيا الاتحادية السابقة وإقامة برلمان قومي واحد، وتحويل إيطاليا إلى دولة مركزية وتشكيل قوة شرطة وطنية واحدة في إسبانيا واستقلال المصالح المحلية، أمثلة عديدة لهذا الاتجاه. وقد تترك الحكومة المركزية، كما هو الحال في بريطانيا، مجالاً كبيراً للمبادرات المحلية من خلال تصريح مركزي، إلا أن سويسرا كانت هي الحكومة الفدرالية الوحيدة في أوروبا قبل عام 1914.

(2) بيتر فلورا، الدولة والاقتصاد والمجتمع في غرب أوروبا 1815 - 1975، المجلد 1، الفصل 5 (فرانكفورت، لندن وشيكاغو 1983).

للملكية في تمثيل النزاهة والعدالة. وكما هو الحال في ولاء الأطفال لوالديهم، والنساء للرجل، الذين عملوا لصالحهم. وعوضاً عن ذلك فإن التحرر الكلاسيكي الذي وجد فرصة للتعبير في أنظمة حكم الثورات الفرنسية والبلجيكية عام 1830 وعصر الإصلاح بعد عام 1832 في بريطانيا قد نحت جانباً مشكلة سياسات المواطنين من خلال قصر الحقوق السياسية على الرجال من أصحاب الأملاك والمتعلمين.

ومع ذلك ففي الثلث الأخير من القرن التاسع عشر بدا واضحاً بشكل متزايد أن عملية الديمقراطية، أو على الأقل عملية الانتخاب السياسية المتزايدة من دون حدود قد أصبحت أمراً لا يمكن تجنبه. وأصبح واضحاً على الأقل منذ فترة ثمانينات القرن التاسع عشر أنه حيثما أعطي المواطن العادي أقل قدر من المشاركة في السياسة كمواطن – مع بقاء المرأة مستثناة تماماً إلاّ في أضيق نطاق – لم يكن ممكناً الاعتماد عليه في تقديم ولائه التلقائي ودعمه لرؤسائه أو للدولة، وبخاصة إذا كانت الطبقة التي ينتمي إليها تاريخياً جديدة، وليس لها مكان تقليدي في تسيير الأمور. ولهذا أصبحت الحاجة لقيام الدولة والطبقة الحاكمة بالتنافس للحصول على ولاء الطبقات الأقل منها أكثر إلحاحاً.

وفي نفس الوقت، وكما أظهرت الحرب الحديثة، اعتمدت مصالح الدول حالياً على مشاركة المواطن العادي إلى حد ما لم يكن موجوداً من قبل. وسواء كانت الجيوش مكونة من مجندين أو متطوعين فإن استعداد الرجال للمشاركة في الخدمة العسكرية كان عاملاً أساسياً في حسابات الحكومة، وبالفعل كانت قدراتهم المادية والعقلية الفعلية مهيأة لذلك، وهو الأمر الذي دعا الحكومات للتحقيق بشكل نظامي، كما جرى في الانهيار المادي لبريطانيا بعد حرب البوير. إن درجة التضحية التي كان يمكن فرضها على المدنيين كانت تفرض عليهم أن يدخلوا في حساب الخطط الإستراتيجية: كانت الخطط الإستراتيجية البريطانية مترددة قبل 1914 بناء على تلك الأسس بشأن إضعاف البحرية، والتي كانت تعد العامل الأساسي في تزويد بريطانيا بالمؤن الغذائية المستوردة، وذلك عن طريق تقوية مشاركة البلد في الأعمال الحربية الواسعة على الأرض. وكانت المواقف السياسية للمواطنين، والعمال على وجه الخصوص، هي أموراً ذات أهمية قصوى، وخاصة مع ظهور الحركات العمالية والحركات الاشتراكية. ومن الواضح أن إضفاء الديمقراطية على السياسة كالعدد المتزايد من المشاريع المشتركة (الذكورية)، وإحياء الدولة الحديثة الإدارية التي تعتمد على المواطنين وتتأثر بهم، قد وضعت مسألة الشعب ومشاعر المواطنين نحو ما يمكن اعتباره أمته، وجنسيته، أو مركز الولاء الآخر في مقدمة الاهتمامات السياسية.

وبالنسبة للحكام لم تكن المشكلة ببساطة هي اكتساب المزيد من الشرعية، على الرغم من أنه يجب حل هذه المشكلة أيضاً في حالة الدول الحديثة، وكان تعريف الشعب أو الأمة هو إحدى الطرائق المريحة والعصرية لحل المشكلة، بينما كان ذلك هو الحل الوحيد في الدول التي أصرت على استقلالية الشعب.

ما هو الشيء الآخر الذي كان بمقدوره إضفاء الشرعية على الدول الملكية التي لم تكن موجودة من قبل، مثل اليونان وإيطاليا وبلجيكا، أو تلك التي تأثر وجودها نتيجة لكل الأحداث التاريخية السابقة، مثل الإمبراطورية الألمانية عام 1871؟ لقد نشأت الحاجة للتأقلم في الأنظمة الراسخة القديمة لثلاثة أسباب. فيما بين عام 1789 و1815 لم يتحول سوى القليل منها؛ فحتى سويسرا في فترة ما بعد العهد النابليوني كانت كياناً سياسياً جديداً من عدة نواحٍ هامة. وكانت مؤثرات الولاء التقليدية كالشرعية الملكية، وترسيم الكاهن، والحق التاريخي، واستمرارية الحكم أو الانسجام الديني قد ضعفت إلى حد كبير. كانت كل تلك المؤثرات الشرعية التقليدية محل نزاع دائم.

ويبدو ذلك واضحاً في حالة الملكية. حيث كان هناك شعور بالحاجة لتقديم أساس قومي جديد، أو مكمل على الأقل لدعم هذه المؤسسة في دول كانت بمأمن من الثورات، كجورج الثالث ملك بريطانيا، ونيكولاس الأول قيصر روسيا[1]. وبالتأكيد فقد حاولت الملكيات أن تؤقلم نفسها مع ذلك.

ومع ذلك فإذا كانت التعديلات التي يدخلها النظام الملكي على شعب تعد مؤشراً مفيداً حول الحد الذي يجب أن تتأقلم فيه المؤسسات التقليدية بعد عصر الثورة وإلا تعرضت للموت فإن مؤسسة الحكم الوراثي التي يديرها الأمراء أنفسهم، والتي تطورت في أوروبا في القرن السادس عشر والسابع عشر، لم يكن لها علاقة هامة بذلك. وفي الحقيقة فإن معظم الأنظمة الملكية في أوروبا في عام 1914 - عندما كان النظام الملكي شائعاً في تلك القارة - كانت عبارة عن صلات بينية لمجموعة من العائلات التي كانت جنسيتها (إذا كان لديهم شعور بالانتماء لجنسية ما) غير ذات صلة على الإطلاق بمراكزهم كرؤساء دول. وقد كتب الأمير ألبرت عشيق فيكتوريا رسالة إلى ملك بروسيا باعتباره ألمانياً، بروح ألمانية، باعتبار ألمانيا هي أرض آبائه، على الرغم من أنه كان ممثلاً حينذاك لسياسة بريطانيا العظمى[2]. وكانت المؤسسات متعددة الجنسيات في أواخر القرن العشرين أكثر حرصاً على اختيار الرؤساء التنفيذيين من أعضاء الشعب الذين جاؤوا منه، أو حيث تقع مقار أعمالهم أكثر مما كانت دول القرن التاسع عشر تختار ملوكاً ذوي روابط وصلات محلية.

ومن الناحية الأخرى فإن دول ما بعد الثورة، سواء كان يرأسها حاكم بالوراثة أو لا، كان لديها علاقة عضوية ضرورية بالشعب، مثل سكان أراضيها، حيث كانوا يعتبرون مجموعة، أو شعباً كما شاهدنا بحكم

---

(1) ليندا كوللي، تأليه جورج الثالث: الولاء والشعب البريطاني (الماضي والحاضر، 102 (1984)، الصفحات 94 - 129)، بشأن عرض الكونت ألوفاروف (1832) حول ضرورة قيام حكومة القيصر بتأسيس نفسها ليس فقط على أسس مبادئ الأوتوقراطية (حكومة الفرد) والأورثوذكسية، بل أيضاً على أساس القومية، هيو سيتون واطسون، الشعوب والدول (لندن 1977) الصفحة 84.

(2) Cf. Revolutions bbriefe 1848: Ungedrucktes auus dem Nochklass Konig Friedrich Wilhelms IV von Preussen (Leipzig 1930).

تركيبتها وبحكم التحولات السياسية التي كانت تحولها إلى كيان من المواطنين المشحونين بالحقوق السياسية أو المطالب السياسية. وحتى عندما لم تواجه الدولة تحديات خطيرة تؤثر على شرعيتها أو تماسكها، وعدم وجود قوى تدمير، فإن أقل قدر من التراخي في الروابط السياسية الاجتماعية القديمة كان سيؤدي بالضرورة إلى تشكيل وتكوين أشكال جديدة من الولاء المدني (أو ديانة مدنية كما ورد في عبارة روسو)، حيث كانت الولاءات المحتملة الأخرى قادرة في ذلك الوقت على التعبير السياسي. فأي دولة يمكنها أن تشعر بالأمان في عصر الثورات والتحرر والقومية والديمقراطية وظهور حركات الطبقات العاملة؟ إن علم الاجتماع الذي امتلأ بالحيوية في السنوات العشرين الأخيرة من القرن العشرين كان علم اجتماع سياسياً، وكانت مشكلة التماسك الاجتماعي السياسي في قلبه، إلا أن الدول احتاجت إلى دين سياسي بشكل أوسع؛ لأنها كانت بحاجة متزايدة إلى ما هو أكثر من الإيجابية من قبل مواطنيها. وكما أخبر نيلسون بحارته في الأغنية الوطنية عندما تجهزوا لمعركة الطرف الأغر: «فإن إنجلترا تتوقع أن يؤدي كل رجل واجبه في هذا اليوم».

وإذا صادف لأي سبب كان أنه لم تنجح الدولة في تحويل مواطنيها إلى الدين الجديد قبل أن يستمعوا إلى المنافسين الأنجيليك، فسوف تخسر. وكما أدرك غلادستون فإن أيرلندا قد خسرت أمام المملكة المتحدة عندما أظهر التصويت الديمقراطي في عام 1884 أن أغلبية المقاعد الكاثوليكية في البرلمان في تلك الجزيرة تنتمي إلى الحزب الأيرلندي، ومع ذلك فقد ظلت مملكة متحدة قبلت عناصرها القومية الأخرى القومية القائمة على الدولة لبريطانيا العظمى التي كانت قد ظهرت لمصلحتها في القرن الثامن عشر، والتي لا تزال تثير عجب المنظرين الذين يمثلون القومية التقليدية[1]. ولم تكن لدى إمبراطورية هابسبوغ المشابهة لأيرلندا هذا القدر من الحظ. وهنا يظهر اختلاف جوهري بين ما أسماه الروائي النمساوي روبرت موسيل «بالكاكانيا» (حيث تشير حروف K و K إلى كلمات الإمبراطورية والملكية الألمانية باللغة الألمانية)، وما أسماه توم نيرن من بعده «باليوكانيا» (حيث تشير حروف U و K إلى المملكة المتحدة باللغة الإنجليزية).

إن الوطنية القائمة على الدولة ليست بالضرورة غير فعالة، حيث إن جوهر وجود ووظيفة الدولة الحديثة القائمة على المواطن تتضمن سكانها من بين الأمور الأخرى، ومن المؤكد أنها توفر شكلاً مؤسساتياً وإجرائياً مختلف عن أي شكل آخر، ويعد هو محور حياتهم الذي تتحكم فيه إلى حد كبير. إن مجرد حقيقة الوجود لعقود قليلة أقل من دورة حياة شخص واحد قد يكفي لإرساء تعريف إيجابي مع الدولة القائمة على الشعب بتلك الطريقة. وإذا لم يكن الأمر كذلك فيجب أن نتوقع ظهور أصولية شيعية في إيران لديها

(1) من أجل تطوير الوعي البريطاني، راجع رافائيل صامويل، الوطنية: صنع وعدم صنع الهوية القومية البريطانية (3 مجلدات، لندن 1989)، إلا أن كتاب ليندا كوللي، وطن من؟ الطبقات والوعي القومي في بريطانيا 1750 – 1830 (الماضي والحاضر، 113، نوفمبر 1986، الصفحات 97 117) وجنوب ويلز الإمبراطورية في كتاب الباحثة جوين، إيه ويليامز، الويلزيون في تاريخهم (لندن وكانبيرا 1982). ولإثارة الحيرة، كتاب توم نيرن، الطبقة المفتونة، بريطانيا وملكيتها (لندن 1988)، الجزء الثاني.

تأثيرات ضخمة على العراق، وكذلك على الشيعة في لبنان المقسمة، حيث كان سيكون على المسلمين غير الأكراد في تلك الدولة التي تصادف أنه يقع على أراضيها معظم الأماكن المقدسة للطائفة أن ينتموا لنفس العقيدة التي يتبعها الإيرانيون[1]. ومع ذلك فإن جوهر فكرة دولة علمانية مستقلة قائمة على الشعب في بلاد الرافدين هي أكثر حداثة من دولة الأراضي اليهودية. والمثال الصريح على الفعالية المحتملة لوطنية الدولة هو ولاء الشعب الفنلندي للإمبراطورية القيصرية لفترة طويلة في القرن التاسع عشر، حتى أنتجت سياسة التوطين الروسية بعد ثمانينات القرن التاسع عشر ردة فعل مناهضة للروس. وفي الواقع فبينما لا يوجد تخليد لذكرى آل رومانوف في روسيا، فإن تمثالاً للقيصر ألكسندر الثاني المحرر لا يزال منتصباً بشموخ في الميدان الرئيس في هلسنكي.

وقد يذهب المرء إلى مدى أبعد، حيث إن الفكرة الثورية الشعبية للوطنية كانت قائمة على الدولة ولا على القومية، حيث إنها تنتسب لسيادة الناس أنفسهم، بمعنى أن الدول تمارس السلطة باسمها. إن العرقية أو العناصر الأخرى لاستمرارية التاريخ لم تكن مرتبطة بالشعب بهذا المعنى، بينما كانت اللغة مرتبطة بالشعب على أسس براغماتية في الأساس. إن الوطنيين بالمعنى الأصلي للكلمة كانوا على العكس من هؤلاء الذين آمنوا «ببلدي، الصواب والخطأ في الظاهر - كما بين دكتور جونسون، واصفاً سخرية الأقدار لاستعمال الكلمة «مزعجين واقعيون للحكومة»[2]. والأشد خطورة هي الثورة الفرنسية التي يبدو أنها استخدمت الكلمة التي سبق استخدامها من قبل الأمريكيين من قبل الثورة الألمانية عام 1783[3] التي اعتقدت أن الوطنيين هم أولئك الذين أظهروا الحب لبلدهم من خلال الغربة في تجديدها من خلال الإصلاح أو الثورة. والوطن الذي يدينون له بالولاء كان على العكس من الوجودية، أو الوحدة الموجودة من قبل، بل كان شعباً من نتاج الخيار السياسي لأفراده الذين بقيامهم بذلك نقضوا أو على الأقل خفضوا من ولائهم السابق. لقد أقسم الحرس الوطني المؤلف من 1200 جندياً من لانغويدوك ودوفيني وبروفانس، والذين التقوا بالقرب من فالانس في 19 نوفمبر 1789، بالولاء للشعب والقانون والملك، وأعلنوا أنهم منذ تلك اللحظة ليسوا دوفينيين أو بروفانسيين أو لانغويدونيين، بل رجالاً فرنسيين فقط، كما فعل الحرس الوطني في الألزاس واللورين وفرانش كومت في اجتماع مماثل عام 1790، وبذلك حولوا سكان المناطق الخاضعة لفرنسا منذ قرن من الزمان إلى فرنسيين أصليين[4]. وكما أوضح لافيس[5]: لقد أبدت الأمة موافقتها

---

(1) أدى القهر بلا شك إلى عدم تشجيع التعبير عن مثل هذا التعاطف في العراق: ومن ناحية أخرى، فإن النجاح المؤقت للجيوش الثورية الإيرانية الغازية لا يبدو أنه نجح في تشجيع ذلك.

(2) كتاب الكاتب هيو كانيننجهام، لغةالوطنية، 1750 - 1914، (هيستوري وورك شوب جورنال، 12، 1981، الصفحات 8 - 33).

(3) J. Godechor, La Grande Nation: l»expansion revolutionnaire de la France dans le monde 1789 – 1799 (paris 1956), vol. 1, p. 254.

(4) Ibid 1,p. 73.

(5) ذكر في كتاب بيير نورا Les Lieux de Memoire II* La Nation, p. 363 (Paris 1986)

ورغبتها في الوقت ذاته، وكان ذلك يعني مساهمة فرنسا في التاريخ. إن الفكرة الثورية لشعب كما يشكله الرأي السياسي الصميم لمواطنيه المحتملين لا يزال محفوظاً بشكله الأصلي في الولايات المتحدة الأمريكية، فالأمريكيون هم أولئك الذين يرغبون في أن يكونوا كذلك. ولم يفعل المفهوم الفرنسي للشعب كنظير للاستفتاء العام (استفتاء عام لكل الأيام)، كما أوضحها رينان، تفقد شخصيتها السياسية اللازمة. لقد كانت الجنسية الفرنسية تعني المواطنة الفرنسية: العرق والتاريخ واللغة، ولغة الباتوا المستخدمة في البيوت غير ذات صلة بتعريف الأمة.

علاوة على ذلك فإن الأمة بهذا المعنى - ككيان لمواطنين لهم تلك الحقوق أعطتهم حصة من البلد، وبالتالي جعلت الدولة «دولتنا» إلى حد ما - لم تكن مجرد ظاهرة لأنظمة الثورية والديمقراطية فقط، على الرغم من أن الأنظمة المعادية للثورة والمترددة في الديمقراطية كانت بطيئة جداً في ملاحظة ذلك. وهذا هو السبب في أن الحكومات المولعة بالقتال والحرب تعجبت كثيراً عام 1914 عندما وجدت مواطنيها يندفعون نحو السلاح، لفترة وجيزة، للتعبير عن الوطنية[1].

وتعمل سياسة الديمقراطية مثل إسناد الموضوعات المختلفة للمواطنين على إنتاج وعي شعبي يصعب تمييزه عن الوعي الوطني، حتى بالنسبة للشوفيني المحب للوطن؛ حيث إذا كان البلد بطريقة ما هو «بلدي أنا» فسوف يكون ذلك أمراً مفضلاً حتى بالنسبة للأجانب، خاصة إذا كانوا يفتقدون للحقوق والحرية التي يتمتع بها المواطن الحقيقي. وفي كتاب إي بي تومبسون «الإنجليزي الذي ولد حراً» تحوّل بريطانيو القرن الثامن عشر الذين لن يكونوا عبيداً أبداً، حيث قارنوا أنفسهم بالفرنسيين. ولا يوحي ذلك بالضرورة بأي تعاطف مع الطبقات الحاكمة أو حكوماتهم، وهذا بدوره يلقي بظلال من الريبة حول ولاء الميليشيات من الطبقات الفقيرة الذين كان الأغنياء والأرستقراطيون الذين استغلوا عامة الشعب بالنسبة لديهم أكثر حضوراً من معظم الأجانب المكروهين. ولقد أوحى وعي الطبقات الذي كانت الطبقات العاملة في العديد من الدول يكتسبونه في العقود الأخيرة قبل عام 1914 (وإن كان ذلك أمراً غير مؤكداً) بالمطالبة بحقوق الإنسان والمواطن، وبالتالي بوطنية محتملة. إن الوعي السياسي الجماهيري، أو وعي الطبقات، قد أوحى بفكرة الوطن أو أرض الآباء، كما يبين تاريخ اليعقوبية والشارتية. حيث كان معظم الشارتيين ضد الأغنياء والفرنسيين على حد سواء.

إن الذي جعل هذه الديمقراطية الشعبية والوطنية اليعقوبية شديدة الضعف إلى هذا الحد هو التتابع. موضوعياً وبين الطبقات العاملة - وذاتياً، لجماهير المواطنين تلك. حيث كانت الأجندة السياسية للوطنية

---

(1) مارك فيرو، La Grande Guerre (1914 – 1918 (Paris 1969). إيه أوفنر، الطبقات العاملة، الخطط البحرية البريطانية وقدوم الحرب الكبرى (الماضي والحاضر، 107، مايو 1985، الصفحات 225 – 26.

تتشكل في الدول التي تطورت فيها على يد الحكومة والطبقات الحاكمة. إن وضوح السياسة ووعي الطبقات بين العاملين قد علمهم المطالبة بحقوق المواطنة وممارستها. وكان التناقض المأساوي هو أنه حيثما تعلموا تأكيد تلك الحقوق اندفعوا طواعية لارتكاب مجازر الحرب العالمية الأولى. ولكن من الواضح أن الحكومات المحبة لشن الحروب طالبت بالدعم لتلك الحرب، ليس ببساطة على أساس الروح الوطنية العمياء، وليس على أساس المجد والأعمال البطولية، وإنما من خلال الدعاية الموجهة أساساً للمدنيين والمواطنين. ولقد قامت معظم الحكومات المحبة للحروب بالادعاء بأن تلك الحروب إنما هي لأغراض دفاعية. وقامت كل تلك الحكومات بالادعاء بأن تلك الحروب إنما هي لصد تهديدات خارجية للمزايا المدنية التي تنعم بها الدولة، وقد قامت كل تلك الحكومات بالادعاء بأن أهداف الحرب (في بعض الأحيان بشكل غير دائم) ليست إزالة تلك التهديدات فقط، بل ـ بطريقة ما ـ التحول الاجتماعي للدولة لصالح مواطنيها الأكثر فقراً (بيوت للأبطال).

وربما ساعدت الديمقراطية بذلك على حل المشاكل المتعلقة بكيفية قيام الدول والأنظمة باكتساب الشرعية في نظر مواطنيها، حتى لو لم تتأثر بذلك. وقد عززت، وربما خلقت حالة من الوطنية لصالح الدولة. ومع ذلك فقد كان لذلك حدود، خاصة عند مواجهة البدائل، والآن تقوم قوى جرى شحنها وتعبئتها بسهولة لكسب الولاء للدولة التي تعد الملجأ الوحيد للشرعية. وكان الاستقلال القومي للدولة أكثر تلك الادعاءات روعة. وكما سنرى فقد كانت تكتسب أعداداً متزايدة وتوسع نطاقها. وفي الثلث الأخير من القرن التاسع عشر قامت بتشكيل طموحات زادت من التهديدات المحتملة للدول. ولقد كانت هناك اقتراحات متكررة بأن الدول الحديثة قد حفزت ـ إذا لم تكن قد خلقت ـ هذه القوى. وبالفعل فإن نظريات القومية باعتبارها وظيفة للتحديث قد أصبحت ذات شأن في الأدب الحديث[1]. ومع ذلك فمهما كانت علاقة القومية بتحديث الدول في القرن العشرين فقد واجهت الدولة القومية باعتبارها قوة سياسية منفصلة عنها، ومختلفة عن وطنية الدولة. ومع ذلك كان يمكنها أن تصبح عاملاً قوياً جداً لمصلحة الحكومة، إذا تكاملت مع وطنية الدولة لتصبح مكونها العاطفي المركزي.

وبالتأكيد كان هذا ممكناً في الغالب من خلال إظهار مشاعر الهوية الأصلية والوجودية لوطن الفرد الصغير على الوطن الكبير الذي جرى تسجيله عبر التوسع اللغوي في طبيعة تلك الكلمات، مثل: البلاد، والشعب أو الوطن، وهي كلمة جرى تصنيفها ككلمةِ محلية من قبل الأكاديمية الفرنسية في أواخر عام

---

(1) منذ كتاب كارل دويتش، (القومية والتواصل الاجتماعي) هناك تساؤل حول أسس القومية (كامبريدج، ماساشوستس 1953) إيرنست غيلنر، الشعوب والقوميات (أوكسفورد 1982)، هو مثال جيد. جون برويلي، رؤى حول القومية (الفلسفة والعلوم الاجتماعية، 15/ 1 مارس 1985، الصفحات 65 – 75).

1776. وكان بلد المواطن الفرنسي هو ذلك الجزء من البلد الذي صادف أن ولد فيه المواطن[1]. ولأنهم أصبحوا شعباً أصبح مواطنو دولة ما شكلاً من أشكال المجتمع، على الرغم من أن المجتمع المتخيل وأعضائه وجدوا أنفسهم يبحثون عن ـ بالتالي وجدوا ـ أشياء مشتركة، وأماكن وعادات وشخصيات وذكريات وإشارات ورموز مشتركة. وعوضاً عن ذلك فإن تراث أقسام ومناطق ومحليات ما أصبح الوطن كان يمكن جمعه في تراث قومي شامل، إلى درجة أن الخلافات القديمة أصبحت ترمز لتصالحهم على نطاق أعلى وأكثر شمولية. ولقد قام والتر سكوت ببناء أسكتلندا واحدة على أراضٍ غارقة في دماء سكان الجبال وسكان المناطق المنخفضة المحاربين؛ ملوكاً ومعاهدين، وقام بذلك من خلال التأكيد على الفروق القديمة بينهم. وبمعنى أكثر عمومية كان ينبغي حل المشكلة النظرية التي جرى تلخيصها بشكل جيد في عمل فيدال دو لا بلاش بعنوان الشكل الجغرافي لفرنسا في 1903 «Tableau de la geographie de la France»[2]، بالنسبة لكل دولة قائمة على الشعب، وبالتحديد كيف أن قطعة من سطح الأرض ليست جزيرة أو شبه جزيرة، والتي لا يمكن اعتبارها بدقة كوحدة واحدة من خلال الجغرافيا الطبيعية قد ارتقت إلى مرتبة الدولة السياسية، وأصبحت أخيراً أرضاً للآباء (وطن)، حيث ينبغي لكل دولة حتى لو كانت من حجم متوسط أن تبني وحدتها على أساس من التباين والاختلاف الواضح.

إن لكل دولة أو نظام كل الحق في أن تعزز ـ إذا كان ذلك بمقدورها ـ من الشعور بالمواطنة للدولة بمشاعر ورموز المجتمع المتخيل بأي طريقة، وفي أي مكان، وتركيزها في نفوسهم. وعندما حدث ذلك فإن الوقت الذي أوجبت فيه ديمقراطية السياسة تعليم سادتنا لجعل الإيطاليين وتحويل المزارعين إلى مواطنين فرنسيين وربط الجميع بالوطن والعلم كان هو أيضاً الوقت الذي أصبح من السهل فيه تعبئة المنادين بالقومية وكل من لديهم رهاب الأجانب ومن يشعرون بالسيادة الوطنية، وجعلهم يتشربون مبادئ العنصرية. وخلال الفترة من 1880 حتى 1914 حدثت أكبر حركات الهجرة الجماعية داخل وبين الدول الإمبريالية والدول التي لها منافسون يزدادون قوة، حيث انتهى الأمر بالحرب العالمية. وأدى كل ذلك إلى إظهار الفروق بيننا وبينهم. وليست هناك وسيلة أكثر فعالية لربط الفرق المختلفة من الناس الذين يشعرون بالاستياء والتململ والضجر من توحيدهم ضد الخارجيين. وليس على المرء قبول مبدأ أولوية السياسة الداخلية ليلاحظ أن الحكومات لديها مصالح داخلية كبرى في تعبئة الشعور بالقومية بين مواطنيها. وعلى العكس، فليس هناك شيء استطاع تأجيج المشاعر القومية على الجانبين كالنزاعات الدولية. ولعل دور نزاع

---

(1) جيه إم طومبسون، الثورة الفرنسية (أوكسفورد 1944)، الصفحة 121.

(2) كان مصمّماً باعتباره المجلد الأول من الكتاب الشهير، تاريخ فرنسا من تأليف إيرنست لافيس، وهو أحد رموز علم الفلسفة الوضعية والفكر الجمهوري. راجع جيه واي جيومار، «Le Tableau de la geographie de la France de Vidal de la Blache» in Pierre Nora (ed.), Les Lieux de Memoire II*, p. 569ff.

1840 حول الراين في تأجيج المشاعر القومية الفرنسية والألمانية هو دور معروف تماماً[1].

وتستخدم الدول بشكل طبيعي الآليات المتزايدة للاتصال في توصيل رسائلها إلى السكان، ويتم ذلك في المقام الأول في المدارس الابتدائية لنشر صورة وتراث الوطن، ولغرس الانتماء فيه، وربط الجميع بالدولة والعلم، وغالباً ما تخترع تقاليد وحتى أوطاناً لهذا الغرض[2]. ويتذكر كاتب هذه السطور أنه تعرض لمثل (لم تكن ناجحة) هذه الاختراعات السياسية في مدرسة ابتدائية نمساوية في منتصف عشرينيات القرن العشرين، على شكل نشيد وطني جديد حاول بيأس إقناع الأطفال أن عدداً قليلاً من المقاطعات قد أهملت عندما انقسمت إمبراطورية هابسبورغ أو انفصلت عنها، مما شكل تلاحماً يستحق الحب والولاء، وهي مهمة لم تكن سهلة بسبب حقيقة أن الشيء المشترك الوحيد كان هو ما جعل الأغلبية الغالبة من السكان ترغب في الانضمام لألمانيا. وقد بدأ هذا النشيد باسم النمسا الألمانية الذي لم يعش طويلاً كالتالي: إننا نحبك أيتها الأرض الرائعة، وكما يتوقع المرء في درس جغرافيا يتابع جبال الألب من قمم الجبال الجليدية إلى سهل الدانوب وفيينا، ويختم بالتأكيد على أن هذه النمسا الجديدة هي وطني[3].

وبينما كانت الحكومات مهتمة بالوعي وهندسة الأفكار الإيديولوجية المتعمدة سيكون من الخطأ رؤية تلك الممارسات باعتبارها عملاً خالصاً من الأعلى، فقد كانوا ناجحين بالفعل أكثر نجاحاً عندما استطاعوا البناء على المشاعر القومية الحاضرة وغير الرسمية، سواء كان خوفاً شعبياً من الأجانب أو شوفينية – وقد ظهر أصل الكلمة في البداية في صالات موسيقى الدهماء أو المسرحيات الهزلية[4] – أو على الأرجح بشكل قومي بين الطبقات السفلى والمتوسطة، إلى الحد الذي لم يتم فيه خلق مثل تلك المشاعر، بل تمت استعارتها من دون دعم الحكومة، أما الذين فعلوا ذلك فقد أصبحوا نوعاً من صبية الساحر المشعوذ. وفي أفضل الأحوال لم تستطع الحكومة التحكم بالكامل في القوى التي أطلقتها. وفي أسوأ الأحوال فقد أصبحت

---

(1) على الجانب الفرني، أعطى ذلك دفعاً عالمياً لفكرة الحدود الطبيعية للوطن، وهو مصطلح، على عكس الأسطورة التاريخية، يعود اساساً للقرن التاسع عشر. (Cf. D> Nordmann, Des Limites d'etat aux frontiers natinales' in PP. Nora (ed.) Les Lieux de Memoires, vol. II**, pp. 35 – 62 passini, but esp. p52).. وعلى الجانب الألماني، كانت الحملة العامة لخريف عام 1840 أنتجت انجاز القومية الألمانية الحديثة كظاهرة جماعية، فورية – ولأول مرة – اعترف بها كل من الأمراء والحكومات. Cf. H. U. Wehler, Deutschhe Gesellschatsgeschichte 1815 – 1845// 49 (vol. II, Munich 1987), p. 399. وأنتجت أيضاً النشيد القومي المستقبلي.

(2) إي جيه هوبسبوم، التقاليد المنتجة للجموع الشعبية: أوروبا 1870 – 1914 وفي كتاب إي جيه هوبسبوم وتي رينجر «اختراع التقاليد (كامبريدج 1983)، الفصل السابع. Guy Vincent, L'ecole primaire francaise: Etude sociologique (Lyon 1980)< ch. 8: L'echole et la nation», esp. pp. 188 – 93.

(3) تم استبدال هذا النشيد الوطني فيما بعد بنشيد آخر، جغرافياً، ولكن نظراً لأن قلة من النمساويين كانوا يؤمنون بالنمسا ويؤكدون على ألمانيتها وكذلك إيمانهم بالله فقد جرى إدراج ذلك في كلا النشيدين الألماني والنمساوي لهايدون.

(4) راجع جيرارد دو بويميغ Le Soldat Chauvi in P. Nora Les Lieuc de Memoire,ii***, esp. pp. 51ff. الشوفينيةالأصيلة تبدو كأنها تفخر بغزو الجزائر.

الحكومات سجينة لها، ولهذا فلم يكن مفهوماً رغبة الحكومة البريطانية في عام 1914، أو الطبقة الحاكمة البريطانية في تنظيم حملة الخوف من الأجانب المعادية لألمانيا التي اكتسحت الدولة بعد إعلان الحرب، الأمر الذي دعا العائلة الملكية البريطانية إلى تغيير اسم الأسرة الحاكمة الموقر من (غيلف) إلى (وندسور) الأقل شبهاً بالألمانية. حيث إن ـ كما سوف نرى ـ نوع القومية التي نشأت في نهاية القرن التاسع عشر لم تكن تتشابه مع مواطنة الدولة، حتى عندما ربطت نفسها بها. ولم يكن ولاؤها الأساسي – للمفارقة التاريخية – للدولة، بل لنسختها الخاصة بها من تلك الدولة: على أسس أيديولوجية.

إن دمج المواطنة للدولة مع القومية غير الموجهة للدولة كان أمراً ينطوي على خطورة سياسية، حيث إن معايير ذلك كانت شاملة ككل مواطني الجمهورية الفرنسية حيث إن معايير الآخر كانت حصرية، أي فقط مواطني الجمهورية الفرنسية الذين يتكلمون الفرنسية، وفي حالات قصوى[1]، ذوي الشعر الأشقر والرؤوس الطويلة. ولعل التكلفة المحتملة لانصهار الواحد في الآخرين كانت مرتفعة، حيث إن تحديد جنسية واحدة أدى إلى تهميش الآخرين الذين رفضوا أن يتم استيعابهم أو التخلص منهم نتيجة لذلك الانصهار. وفي أوروبا كانت هناك دول قليلة متجانسة كالبرتغال، على الرغم من أنه في منتصف حتى أواخر القرن التاسع عشر كان هناك عدد كبير من الجماعات التي يمكن تصنيفها باعتبارها جنسيات، والتي لم تقاوم ادعاءات الدولة المهيمنة رسمياً وعدد هائل من الأفراد الذين حاولوا أن يتم استيعابهم ضمن جنسية مهيمنة واحدة، أو ضمن جنسيات ولغات مهيمنة أخرى.

ولذلك فإذا كان تحديد الدولة بشعب واحد قد انطوى على المخاطرة بخلق قومية مضادة، فإن عملية تحديثها جعل ذلك الأمر أكثر احتمالية، حيث أوحى بتجانس وتساوي سكانها، وخاصة من خلال اللغة القومية المكتوبة. إن الإدارة المباشرة لعدد هائل من المواطنين بواسطة حكومات حديثة حيث يستدعي ذلك التطور التقني والاقتصادي تجعل الحكومات تهتم بنشر التعليم وتطوير التعليم الثانوي. إن المدى الذي من خلاله تعمل الدولة وحاجتها للاتصال المباشر مع مواطنيها هو الأمر الذي يخلق المشكلة. ولذلك ينبغي أن يتم التعليم الشامل لأغراض عملية باللغة العامية، حيث يمكن للتعليم المخصص للنخبة أن يتم بلغة غير مفهومة، أو غير متحدث بها من قبل باقي السكان، أو كما في حالة اللغة الفصحى كاللغة اللاتينية، أو الفارسية الفصحى، أو الصينية الفصحى والمكتوبة، التي لا يتم فهمها من قبل أي أحد آخر. ويمكن أن تدار المعاملات الإدارية والسياسية على مستوى القمة بلغة غير مفهومة لمعظم العامة،

---

(1) بالنسبة للعامل العنصري القوي في مناظرات القوميةالفرنسية، راجع بيير أندريه تاغيوف La force du prejudge: Essai sur le racism et ses double (Paris 1987). pp. 126 – 8. وبالنسبة لظهور فكرة العنصرية الاجتماعية الداروينية، راجع غونتر ناغل، جورج فاشير دو لابوغ 1854 – 1936). Ein Beitrag zur Geschichte des Soziadarwinismus in Freankreich (Freiburg im Breisgau 1975).

كالطبقة المالكة المجرية التي أجرت أعمالها البرلمانية قبل عام 1840 باللغة اللاتينية، أو الهند التي لا تزال تستخدم الإنجليزية، على الرغم من أن الجولات الانتخابية الديمقراطية التي تتضرع للحصول على أصوات الناخبين تتم باللغة العامية. وفي الحقيقة فإن الاقتصاد والتقنية والسياسة جعلت استخدام لغة الجماهير المنطوقة أمراً ضرورياً، وهي ضرورة تزايدت مع ظهور السينما والأفلام والراديو والتلفاز. ولهذا فإن اللغات التي صممت أساساً، والتي استخدمت كلغة مشتركة للمتحدثين بلغات عامية غير مفهومة، أو كلغة ثقافية لطبقة المتعلمين، تحولت إلى لغة وسيطة تستخدم في الخطاب القومي: الماندرين الصينية، والباهاسا الإندونيسية، والبلبينو الفلبينية[1].

وإذا كان اختيار اللغة الوطنية الرسمية أمراً جيداً من وجهة النظر البراغماتية الواقعية فيجب أن تكون بسيطة نسبياً، وقد يكون على المرء اختيار اللغة التي يتحدث بها ويفهمها العدد الأكبر من المواطنين، أو تلك التي تسهل التعامل فيما بينهم. وقد يكون على المرء اختيار اللغة التي من المحتمل أن تكون مستخدمة من قبل العدد الأكبر من المواطنين، أو تلك التي ستعمل على تسهيل التواصل ببينهم. وكان اختيار جوزيف الثاني للغة الألمانية باعتبارها اللغة الإدارية لإمبراطوريته متعددة الجنسيات والقوميات اختياراً عقلانياً بهذا المعنى، تماماً كما كان اختيار غاندي للغة الهندية للهند المستقلة في المستقبل مع أنه كان هو نفسه متحدثاً أصلياً للغة غوجاراتي، ومنذ عام 1947 كان اختيار اللغة الإنجليزية كوسيلة للتواصل الوطني أقل قبولاً من قبل الهنود. وفي الدول متعددة القوميات كان يمكن أن تحل المشكلة نظرياً، حيث حاول نظام حكم هابسبورغ حلها منذ عام 1848 وما بعد ذلك، من خلال إعطاء «لغة الاستخدام العام المشترك» نوعاً من الاعتراف الرسمي على مستوى إداري مناسب.

وبقدر ما كانت المحلية والأمية قريبة من الحياة التقليدية الريفية بقدر ما قلت فرص النزاع بين مستوى لغوي واحد، وكيان جغرافي واحد، وكيانات أخرى. وحتى خلال ذروة الصراع بين الألمان والتشيك في إمبراطورية هابسبورغ كان لا يزال ممكنا كتابة:

في دولة متعددة القوميات يمكننا أن نعتبر أنه من المسلَّم به أنه حتى بالنسبة لمن لا يشغلون أي منصب رسمي، أو تحت أي محفزات، فقد كان هناك التزام بتعلم لغة ثانية من قبل التجار والحرفيين والعمال على سبيل المثال. وكان الفلاحون أقل تأثراً بهذه العقبة. وبالنسبة للفصل الذاتي والاكتفاء الذاتي لحياة القرية التي لا تزال موجودة إلى يومنا هذا فإن ذلك يعني أنهم غير مدركين تماماً لمقاربة وجود منطقة سكنية تتكلم لغة مختلفة، على الأقل في بوهيميا ومورافيا، حيث يتمتع سكان الريف من كل من القوميتين بنفس الوضع

(1) Cf. eg . في الفلبين: أرض المئة لسان (نيويورك تايمز، 2 ديسمبر 1987). وبالنسبة للمشكلة على وجه العموم، راجع جيه فيشمان، اجتماعية اللغات: منهج تنظيمي اجتماعي للغة في المجتمع في طبعة تتي سيبوك الاتجاه الحالية في اللغويات، المجلد 12*** (لاهاي - باريس 1974).

الاقتصادي والاجتماعي. وفي تلك المناطق قد لا يتغير الحاجز اللغوي لعدة قرون، خاصة حيث أمور مثل زواج الأقارب وحق الجار بالشراء تحدان من استقدام أجانب إلى القرية وتشغيلهم. وفي حال قدوم أعداد قليلة من الأجانب فسرعان ما يتم امتصاصهم ودمجهم في المجتمع المحلي[1].

إلا أن مسألة اللغة القومية كانت لا تمثل قضية واقعية، ومازالت أمراً أقل أهمية كما يظهر في التردد في الاعتراف بها كعوامل تفسير، من خلال تأويل التاريخ واختراع التقاليد الخاصة بها[2].

وكان أقل ذلك شأناً هو كونها واقعية وأقل شغفاً بأفكار القومية؛ حيث ظهرت بعد عام 1830 ثم تحولت بنهاية القرن. وبالنسبة لهم كانت اللغة هي روح الأمة، وكما سنرى، كانت هي المعيار الأساسي للوطنية. وكان ما تستخدم فيه اللغة أو اللغات في المدارس الثانوية في «سيجي» حيث تعايشت اللغة الألمانية والسلوفينية بعيداً عن مسألة الاستفادة الإدارية. (ولقد تسببت هذه القضية بالذات في اضطراب السياسة النمساوية في عام 1895)[3]. وكانت جميع الحكومات باستثناء تلك الحكومات سيئة الحظ في الدول متعددة القوميات مدركة للوضع المتفجر الذي تنطوي عليه مشكلة اللغة.

ومما جعل الوضع أكثر تفجراً هو أنه بسبب الظروف أصبحت كل القوميات التي لم تحددها الدولة سياسية، حيث كانت الدولة الآلة التي يتم تشغيلها إذا ما تحولت القومية إلى شعب، أو إذا ما كان ينبغي حماية وضعها الحالي ضد التآكل التاريخي أو الدمج والامتصاص. وكما سوف نرى فلقد كانت القومية اللغوية ومازالت ضرورة من ضرورات لغة التعليم العام والاستخدام الرسمي. إنها تتعلق بالمكتب والمدرسة كما يردد البولنديون والتشيك والسلوفينيون بلا كلل منذ 1848[4]. إنها بشأن قيام المدارس في ويلز بالتدريس بالويلزية إلى جانب الإنجليزية، أو بالويلزية فقط، وهي بشأن الحاجة لإعطاء أسماء ويلزية للأماكن في المقاطعة التي لم يستقر بها الناطقون بالويلزية قط، وهي تتعلق بلغة العلامات المرورية على الطريق وأسماء الشوارع، وهي تتعلق بالإعانات العامة لقنوات التلفاز الناطقة بالويلزية، وهي تتعلق باللغة التي تتم بها المناظرات في المجالس البلدية واللغة التي تكتب بها محاضر اجتماعات تلك المناظرات، وهي تتعلق بلغة نماذج الطلبات للحصول على رخص قيادة أو فواتير الكهرباء، أو حتى ما إذا كان ينبغي

---

(1) Karl Renner, Daz Selbstbestimmungsrecht der Nationen in besondereer Anwendung auf Osterreich) Lipzig and Vienna 1918), p. 65. هذه هي إعادة الكتابة الثانية، لنسخة من Der: ampf der Osterreichischen nationen um den Staat (1902) من تأليف الكاتب النمساوي الماركسي الذي كان هو نفسه ابنا لفلاح ألماني من مورافيا.

(2) كثير من المجتمعات التي تتحدث بلغة واحدة قامت بخلق أساطير مهتمة باصل وتطور الصفات القياسية (للغاتها) من أجل عدم التركيز على المكونات المتعددة للمواد الحداثيةالتي تحتويها... وهو تنوع تحقق تاريخيا من خلال ارتباطه بأفكار إيديولوجية كبرى أو حركات قومية أو تراثية. جيه فيشمان، اجتماعية اللغة، الصفحة 164.

(3) دبليو إيه ماكارتني، إمبراطورية هابسبورغ (لندن 1971)، الصفحة 661.

(4) بيه بوربان، مشكلة اللغة في النمسا القديمة (كتاب العام للتاريخ النمساوي، 6 – 7، 1970 – 1، الصفحة 87.

توزيع نماذج ثنائية اللغة أو نماذج منفصلة بكل لغة على حدة، أو ربما، في يوم ما ستكون هناك نماذج باللغة الويلزية فقط. حيث يضع أحد الكتاب القوميين الأمر بهذا الشكل:

في وقت ما عندما كانت اللغة الويلزية آمنة إلى حد معقول رأى إيمري أب إيوان الحاجة لجعلها مرة أخرى لغة رسمية ولغة التعليم إذا كان يراد لها أن تبقى[1].

وعلى هذا الأساس تؤسس الدول نفسها بطريقة أو بأخرى، وتجبر على أن تقبل شروطاً مع مبدأ الجنسية الجديد وأعراضه ومظاهره، سواء كانت قادرة أو غير قادرة على استخدامها لأغراضها الخاصة. وأفضل طريقة لختام هذا الفصل هي النظر بإيجاز إلى تطور أفكارها في منتصف القرن التاسع عشر بشأن مشكلة الشعب واللغة. ويمكن تتبع هذه القضية من خلال نقاشات الخبراء الفنيين، أو العاملين في الإحصاءات الحكومية الذين حاولوا تنسيق وتسوية الإحصاءات السكانية الدورية التي أصبحت منذ منتصف القرن جزءاً عادياً من آلية التوثيق المطلوبة من قبل كل الدول الحديثة أو المتقدمة. إن المشكلة التي ظهرت في المؤتمر الإحصائي الأول عام 1853 كانت هي ما إذا كان ينبغي إدراج سؤال حول اللغة المستخدمة في الإحصاء السكاني أم لا، وما هي التداعيات ـ إذا وجدت ـ على الشعب والقومية.

وكان الأمر قد أثير، وليس هناك ما يدعو إلى العجب، من قبل الكويتليت البلجيكي الذي لم يكن فقط مؤسس الإحصاءات السكانية الاجتماعية، بل جاءت من دولة حيث العلاقة بين الفرنسية والفلمنكية كانت بالفعل أمراً ذا زخم سياسي. وقد قرر المؤتمر الإحصائي الدولي عام 1860 أن مسألة اللغة يجب أن تكون اختيارية في الإحصاءات السكانية، حيث تقرر كل دولة الأمر سواء كان لها تميز دولي أم لا، ومع ذلك فقد أوصى المؤتمر عام 1873 أن مثل ذلك السؤال يجب أن يتم تضمينه في كل الإحصاءات السكانية.

إن وجهة النظر المبدئية للخبراء كانت أن جنسية أي فرد لن تتحدد بواسطة أسئلة في الإحصاء السكاني، إلا بالمعنى الذي أعطاه الفرنسيون للكلمة، أي مواطنة المواطن للدولة. وبهذا المعنى لم تكن اللغة ذات صلة بالجنسية على الرغم من وجودها بالممارسة العملية، فإن ذلك يعني ببساطة أن الفرنسية وأي شخص آخر قبل هذا التعريف كالماغيار قد اعترفوا رسمياً بلغة واحدة فقط داخل حدودهم. وقد أهمل الفرنسيون الآخرين؛ أي الماغيار الذين لم يتمكنوا من ذلك بسهولة، حيث إن أقل من نصف سكان مملكتهم الذين كانوا يتكلمون تلك اللغة وجدوا أنفسهم ملزمين بأن يصفوهم قانونياً بالماغيار الذين لا يتحدثون لغة الماغيار[2]، تماماً كما وصف اليونانيون فيما بعد سكان أجزاء من مقدونيا التي قاموا بضمها لليونان بأنهم يونانيون ذوو لغة ثانوية. وباختصار فقد عمل الاحتكار اللغوي كتعريف غير لغوي للشعب.

---

(1) نيد توماس، المتطرف الويلزي، الأدب والاجتماع اليوم (تاليبونت 1973)، الصفحة 83.

(2) K. renner, Staat und Nation, p. 13.

ولقد بدا واضحاً أن الجنسية كانت أكثر تعقيداً من تحديدها باللغة وحدها. وقد كان لخبراء الإحصاءات السكانية في إمبراطورية هابسبورغ الذين كانوا أكثر خبرة في هذا المجال من أي أحد آخر وجهة نظر تقول بأنها: (1) ليست صفة لأفراد بل لمجتمعات (2) أنها تطلبت دراسة الحالة، والعلامات الفارقة والظروف المناخية وإجراء دراسات أنثروبولوجية (علم الإنسان) وعرقية للخصائص الجسمانية والفكرية والخارجية والداخلية للناس، ودراسة عاداتهم وتقاليدهم وأعرافهم... الخ[1]. وقد ذهب الدكتور غلاتر المدير السابق لمعهد فيينا للإحصاء بروح القرن التاسع عشر المميزة إلى أبعد من ذلك فقرر أنه ليست اللغة وإنما العرق هو ما يحدد الجنسية.

ومع ذلك، فقد كانت الجنسية قضية سياسية أكبر من أن يتولاها القائمون على الإحصاءات السكانية، فمن الواضح أن لها بعض العلاقة باللغة المتكلم بها. وإذا كان الأمر هو فقط لأن اللغة قد بدأت منذ أربعينيات القرن التاسع عشر في لعب دور هام في الصراعات الدولية على الأراضي - وبشكل أساسي في مسألة إقليم شليزفيغ - هولستاين المتنازع عليه بين الدانمارك وألمانيا[2]، حتى على الرغم من أنه قبل القرن التاسع عشر لم تستخدم اللغة لدعم ادعاءات الدول المطالبة بالأراضي[3]. لاحظت «La revue des Deux Mondes» «مراجعة أحوال العالمين» أن الحدود الطبيعية الحقيقية لا ترسمها الجبال والأنهار، بل تحددها اللغة والعادات والذكريات وكل ما يميز شعباً عن آخر. وهو ادعاء استُخدم لتوضيح كيف أنه لا يجب على فرنسا بالضرورة أن تطمح لضم حدود الراين، تماماً كالادعاء بأن اللغة المستخدمة في نيس لها صلة شبه بعيدة باللغة الإيطالية، والذي أعطى لكافور «Cavour» عذراً رسمياً للتخلي عن ذلك الجزء من مملكة سافوي لنابليون الثالث[4]. وتبقى حقيقة أن اللغة أصبحت الآن عنصراً هاماً في الدبلوماسية الدولية. ولقد كانت في الأصل عنصراً هاماً في السياسة الداخلية لبعض الدول. علاوة على ذلك فكما لاحظ مؤتمر بطرسبرغ فقد كانت العامل الوحيد للجنسية الذي يمكن حسابه بموضوعه ومن ثم جدولته[5].

وبقبول اللغة كمؤشر على الجنسية لم يتخذ المؤتمر وجهة نظر إدارية فحسب، بل قام أيضاً بمتابعة نظريات الإحصائيين الألمان الذين افترضوا في مطبوعات قوية ذات تأثير في 1866 و1869 أن اللغة

(1) Emil Brix, Die Umgangsprachen in Altosterreich zwischen Agitation und Assimilation. Die Sprachenstatistik in den zisleithanischen Volkszahlungen, 1880 – 1910 (Vienna – Cologne – Graz 1982), p. 76. إن رواية المناظرات الإحصائية الواردة هنا جاءت على أساس هذا العمل.

(2) سي إف ساره وامبو، سرد فردي للاستفتاءات العامة، مع تجميع للوثائق الرسمية (وقف كارنيجي للسلام، نيويورك 1920)، الصفحة 138.

(3) Nordman in P Nora (ed.) Les Lieux de memoire, vol. 11**, p. 52.

(4) Ibid, pp. 55 – 6.

(5) Brix, Die Ungangspraschen, p. 90.

كانت المؤشر الصحيح الوحيد للجنسية[1]. وكان ذلك لمدة طويلة وجهة النظر الخاصة بالجنسيات التي يتبناها المفكرون والقوميون الألمان، في ظل غياب دولة قومية ألمانية واحدة، والانتشار الواسع عبر أوروبا لمجتمعات تتكلم الألمانية العامية، التي كان أفرادها المتعلمون يكتبون ويقرؤون اللغة الألمانية العادية. ولم يوحِ ذلك بالضرورة بالمطالبة بدولة ألمانية واحدة قائمة على الشعب، بما في ذلك كل هؤلاء الألمان – كانت تلك المطالبة وما زالت غير واقعية على الإطلاق[2] – وفي نسخة بوخ «Bockh» اللغوية لم يتضح تماماً مدى الوعي العام والثقافة التي أوحت بها، حيث ـ كما سوف نرى ـ قام منطقياً على أساس من اللغة بتضمين المتحدثين بلغة البيديش، واللغة الألمانية العامية الخاصة بالعصور الوسطى التي جرى تعديلها لتصبح اللغة العالمية لليهود الشرقيين ضمن فئة الألمان. ومع ذلك ـ وكما رأينا أيضاً ـ فإن المطالبات بأراضي على أسس لغوية أصبحت ممكنة الآن، فقد قامت الحملة الألمانية عام 1840 برفض المطالب الفرنسية بحدود الراين على هذا الأساس تحديداً. ومهما كانت الأمور المتضمنة في اللغة وتعقيداتها فلم يعد بالإمكان الاعتماد عليها سياسياً.

لكن ما الذي ينبغي حسابه بالضبط؟ عند هذه النقطة فإن التشابه الجزئي الواضح للتعداد السكاني للغة مع أماكن الولادة والعمر والحالة الاجتماعية قد تلاشى، فاللغة توحي بالاختيار السياسي. ولقد رفض الإحصائي النمساوي فيكر، كباحث اختيار لغة الحياة العامة التي قد تكون فرضت على الأفراد من قبل الدولة أو الحزب، على الرغم من أن تلك الطريقة كانت مقبولة تماماً لدى الزملاء الفرنسيين والمجريين. ولنفس السبب قام برفض لغة الكنيسة والمدرسة. ومع ذلك فقد حاول موظفو إحصاء إمبراطورية هابسبورغ، بروح القرن التاسع عشر المتحررة، أن يفسحوا المجال لمرونة اللغة وتغيراتها، والأهم من ذلك الاستيعاب اللغوي من خلال سؤال المواطنين ليس عن لغتهم الأم، أو عن اللغة الأولى التي تعلموها من أمهاتهم، بل عن لغة العائلة، أي اللغة المستخدمة دائماً في البيت التي قد تكون مختلفة[3].

ولم يقنع أحد بمعادلة اللغة والجنسية تلك: القوميون – لأنها منعت الأفراد الذين يتكلمون لغة واحدة في البيت من التطلع للحصول على جنسية أخرى؛ والحكومات – بالتأكيد حكومة هابسبورغ – لأنه كان بوسعها التعرف إلى البطاطا الساخنة من دون الحاجة إلى تذوقها. ولقد قام الجميع بالتقليل من شأن قدرتها على التسخين الذاتي. ولقد أجلت حكومة هابسبورغ مسألة اللغة حتى بردت المشاعر الوطنية التي

(1) Richard Bockh, Die Statistische Bedeutung der Volkssprasche als Kennzeichen der Nationalitat» (Zeitschrift fur Volkerpsychologie und Sprascwissenschaft, 4, 1866, pp. 529 – 402; the same, Der Deutschen Volksazabl und Spraschgebiet in den europaischhen Staten (Berlin 1869).

(2) حتى هتلر ميز نفسه بين ألمان الرايخ والألمان القوميين (Volksdeutsche) الذين يعيشون خارج حدود ألمانيا، ولكن ممن قد يعطى لهم خيار العودة للوطن والرايخ.

(3) Brix, Die Umgangspraschen, p. 94.

وصلت إلى ذروة سخونتها في ستينيات القرن التاسع عشر. وكان عليهم البدء في الإحصاء في عام 1880. وكان الشيء الذي لم يقدره أحد هو أن طرح هذا السؤال سيعمل على إثارة القومية اللغوية. وكان كل إحصاء يصبح ميداناً للمعارك بين الجنسيات والمحاولات المتزايدة للسلطات لإرضاء الأحزاب المتنافسة التي فشلت في القيام بذلك. ولم ينتج عن ذلك سوى آثار لثقافة غير مبالية، كالإحصاءات النمساوية والبلجيكية عام 1919، والتي قوبلت بالرضا من قبل المؤرخين. وفي الحقيقة فإن طرح سؤال الإحصاء السكاني الخاص باللغة للمرة الأولى قد أجبر الجميع على اختيار ليس الجنسية فقط، بل الجنسية اللغوية أيضاً[1]. لقد ساعدت المتطلبات الفنية للدولة ذات الإدارة الحديثة مرة أخرى على دعم ظهور القومية التي نحن بصدد استكشاف تحولاتها.

---

(1) Ibid. p. 114.

الفصل الرابع

تحول القومية

1918 - 1870

عندما وصل التطور الأوروبي إلى ما هو عليه الآن حيث وصلت أوروبا إلى التناغم اللغوي والثقافي فيما بين شعوبها حتى نضجت تلك الشعوب بصمت وظهرت من عالم العدم وأصبحوا مدركين لحجمهم الحقيقي كقوة لديها قدر تاريخي، حيث طلبوا السيطرة على الدولة التي تعد أعلى أداة سلطوية متوفرة، وبذلوا قصارى جهدهم من أجل حصولهم على حق تقرير المصير السياسي، حيث شهدت أوروبا ميلاد الفكرة السياسية للأمة وسنة ميلاد الوعي الجديد في 1789، وهي السنة التي قامت فيها الثورة الفرنسية[1].

وبعد مضي مئتي عام على الثورة الفرنسية لم نشهد مؤرخاً منذ ذلك الوقت حتى يومنا هذا قد اقتبس قولاً مؤثراً بليغاً كالمقتبس أعلاه، بل يصح القول يمكن أن نعده تمريناً في علم الأساطير المبرمج، ويسمى هذا النص حالياً بـ(مبادئ الوطنية) الذي أحدث هزة عنيفة في علم السياسة الدولية في أوروبا، وذلك بعد عام 1830، الأمر الذي نتج عنه ولادة العديد من الدول بالتتابع، حيث نتج عن هذا الفكر نصف مجتمع أوروبي يعمل بدعوة المحدث الإيطالي الشهير (غوسيب مازيني)، ودعوته كانت تحمل اسم (كل أمه عبارة عن دولة)، والنصف الآخر كان مؤمناً بفكرة (دولة واحدة فقط لكل الأمة)[2]، حيث يمكن تمثيل هذه الفكرة بخمس طرق، وهي: - التأكيد على أهمية المجتمع اللغوي والثقافي التي كانت تعد ابتكار القرن التاسع عشر آنذاك[3]؛ التأكيد على الوطنية التي كانت مصدر إلهام للكثيرين لتشكيل الدول بدل تشكيل (الأمم) التي هي موجودة أصلاً في ذات الأمم نفسها؛ التأكيد على الروابط التاريخية وملامسة الحس التاريخي، أو بادعاء إحداث الثورة عام 1789، وأخيراً وليس آخراً التأكيد على الغموض في المصطلحات والخطابة.

إن الذي يطلع على النص يظن للوهلة الأولى أن مازيني قد كتبه بنفسه، لكنه في الحقيقة كتبه شخص ماركسي شيوعي ينحدر من أصول مورافية (تشيكي) في كتاب له بعد ثورات 1830 م بسبعين سنة حيث كان يتحدث عن مشاكل معينة في إمبراطورية هابزبيرغ. وباختصار حصل لبس ما وتشابه شديد مع ما هو مكتوب في (مبدأ الوطنية) لمازيني الذي غير الخريطة السياسية في أوروبا بين الفترة الممتدّة من 1830 م حتى سبعينيات القرن التاسع عشر، ولكن الحقيقة هو أن هذا النص يعود لفترة ما بعد سبعينيات القرن التاسع عشر، وكذلك لمرحلة مختلفة لتطور التاريخ الأوروبي.

مر مصطلح (الوطنية) بين عامي 1880 - 1914 بثلاثة جوانب رئيسية مختلفة في مرحلة الوطنية

(1) Renner, Staat und Natiion, p.. 89.

(2) Ibid. p. 9

(3) Cf. Th. Schieder, «Typologie und Erscheinungsformen des Nationalstaats» in H. A. Winkler (ed.), Nationalismus (Konigstein im Taunus 1985), p. 128

وفقاً للمفهوم المازيني: الجانب الأول وهو الذي تخلى عن (أعتاب المبدأ) التي كما رأينا كانت تعد مركزيةً للوطنية إبان العصر التحرري وعليه أي مجموعة من الناس يعتبرون أنفسهم (أمـة) يطالبون بحق تقرير المصير الذي فسر بعد تحليلات كثيرة بأنه حق الحصول على دولة منفصلة ومستقلة ذات سيادة ضمن أرضهم؛ والجانب الثاني هو التنوع الكامن للأمم والأعراق واللغات (غير التاريخية) التي أصبحت مع مرور الوقت ذات مركزية أكثر، وهي الأقرب إلى الوطنية بمفهومها العام؛ أما الجانب الثالث فهو الذي لم يؤثر بشكل كبير في الحركات الوطنية غير الرسمية التي أخذت أعدادها تزداد باطراد شديد، وهي طموحة جداً، ولكن الوتر العاطفي الحساس في مسألة تأسيس الدولة على أساس الأمة أو الجماعة المستقلة يكمن في العزف على ألحان الأمة والعلم الذي يمثلها ويعكس ثقافتها، وظهر مصطلح (الوطنية) في أواخر القرن التاسع عشر، ويمثل القول المقتبس لـرينيه اليسارية الميول الجانبين الأول والثاني.

وتوجد ثلاثة أسباب لعدم استخدام فئة العرق واللغة في تعريف الأمة، فالسبب الأول هو أن الحركتين الرئيستين الوطنيتين غير الرسميتين في النصف الأول من القرن التاسع عشر كانت تعتمد بالأساس على المجتمعات المتعلمة والموحدة عبر الحدود السياسية والجغرافية، وذلك من خلال استخدام لغة الثقافة العالية وأدبها الرفيع، وبالنسبة للألمان والإيطاليين لم تكن لغتهم وطنها سوى أنها مجرد راحة إدارية أو وسائل للتواصل داخل دولة موحدة وكبيرة، أما بالنسبة للغة الفرنسية فقد أصبحت لغة رسمية لمملكة فرنسا وفقاً للقانون الملكي الذي أصدره الملك فرانسيس الأول عام 1539 م، ويمكننا أن نعتبرها وسيلة ثورية لجلب حقائق الحرية والعلم والتقدم للكل، والتأكيد على المساواة بين المواطنين، ومنع إنعاش طبقية النظام القديم مثل (اليعقوبيين)[1] (وهم جماعات وأحزاب سياسية ظهرت في فترة ما بعد الثورة الفرنسية وكانت ميولهم يسارية)، إذن فالأمر يتعدى كونه قافلة محملة بكم هائل من الأدب الرفيع والثقافة العالية ذات الكلمات المنمقة، فكانت كلتا الصفتين تجعل من الألمان والإيطاليين شعوباً تسمى بمسمياتها الأمر الذي أعطاهم الصبغة الوطنية التي هي كاهل أُثقل حيث يترجم على أرض الواقع من خلال الواجبات والأفعال وليس الأقوال فقط.

---

(1) كل أعضاء الشعب المستقل قد يشغلون كل المناصب العامة. ومن المرغوب فيه أن يشغل هؤلاء كل تلك المناصب بالمناوبة، وقبل العودة إلى مناصبهم الزراعية أو الميكانيكية. إن تلك الحالة تجابهنا بالبديل التالي: إذا كانت تلك المناصب يحتلها رجال غير قادرين على التعبير عن أنفسهم، أوالكتابة باللغة الوطنية، فكيف يمكن حماية حقوق المواطنين بواسطة وثائق ومستندات تحتوي نصوصها على أخطاء لغوية وأفكار تفتقر إلى الدقة - وباختصار فإن فيها كل مظاهر الجهل. وإذا، من ناحية أخرى، كان مثل ذلك الجهل يستثني الرجال من المناصب العامة، فسرعان ما سنرى ولادة جديدة لتلك الأرستقراطية التي استخدمت ذات مرة اللغة العامية الخاصة كعلامة على دماثة الخلق التي توفر الحماية عند التحدث مع هؤلاء الذين يطلق عليهم البسطاء. وسرعان ما ستنتشر العدوى في المجتمع من «الفئة المناسبة من الناس». وبين الطبقتين المنفصلتين نوع من الهرمية التي ستؤسس لنفسها. ولهذا فإن الجهل باللغة سيكون خطراً على الرفاه الاجتماعي، أو سيقوض المساواة«. من تقرير آبي غريغوار الذي اقتبس عن فيرناند برونو، ، تاريخ اللغة الفرنسية. (باريس 1930 - 48)، .vol. ix, 1, pp. 207 – 8

هذا وقد منحت اللغة الألمانية والإيطالية الشعوب ذات الطبقة المتوسطة في النصف الأول من القرن التاسع عشر حجة قوية من أجل خلق دولة وطنية موحدة لكل منهما. أما المطالب السياسية التي كانت تنادي باستقلال كل من بولندا وبلجيكا فلم تكن تعتمد على اللغة، فقد كان الوضع عبارة عن ظهور مجموعات شعبية متعددة الطوائف من البلقان ضد الإمبراطورية العثمانية، ونتج عن ذلك بعض الدول المستقلة ـ وتوجد حالة مغايرة تماماً لا تعتمد على اللغة، وهي الحركة الأيرلندية في بريطانيا، ولم تكن الحركات اللغوية التي لديها في الأصل قاعدة سياسية عريضة كالتي في الأراضي التشيكية والتي نتج عنها حق تقرير المصير (وهي نابعة من المعارضة الثقافية ونتيجة إلحاح جماهيري في حق الاعتراف) لم تكن تعد كقضايا لديها ثقل في القارة الأوروبية آنذاك، ولا حتى فكرة إنشاء دولة منفصلة بشكل جدي.

وعلى أية حال فمنذ أعقاب القرن الثامن عشر (وتحت تأثير كبير للثقافة الألمانية) اجتاحت العاطفة الرومانسية الخالصة البسيطة وغير الفاسدة للمجتمع ألفلاحي الريفي عموم أوروبا في رحلة إعادة الاكتشاف الفلكلوري (للشعوب) حيث كانت اللغة العامية المحكية هي اللغة السائدة، في حين جهزت هذه النهضة الشعبية الثقافية اللبنة الأولى لتأسيس العديد من الحركات الوطنية التي تم اعتبارها وتسميتها بالمرحلة الأولى (المرحلة أ) لتطورهم حتى إن المؤرخ التشيكي المعروف ميروسلاف هروك أوضح أنه لم يكن في ذلك الوقت شعور بالقلق تجاه الحركات السياسية في المنطقة؛ لأنها لم تكن تحمل بين جنباتها أي الحركات السياسية أي تطلع أو برنامج واضح المعالم، بل كان الأمر يتعلق بالمرحلة الأولى من اكتشاف العادات والتقاليد الشعبية وتحولها إلى العادات والتقاليد الوطنية لبعض شعوب الفلاحين الذين أصبحوا منسيين عبر التاريخ، فقد شهدت أوروبا مجاميع متحمسة من الطبقة الحاكمة من (الأجانب) و الطبقة الرفيعة من المجتمع مثل البلطيق الألمان أو الدنماركيين السويديين، ومن الجدير بالذكر أنه تم تأسيس الأدب الدنماركي عام 1831، وذلك على يد السويديين، حيث كشفت البحوث أن كل الكتابات والأيديولوجيات الأولية التي كتبها الفيلسوف والمفكر الدنماركي جون فيلهام سنيلمان المولود في العاصمة السويدية ستوكهولم المتعلقة بالثقافة الدنماركية في ذلك الوقت كانت قد كتبت في السويد[1]، في حين لا يمكن نكران الانتشار الواسع لحركات النهضة اللغوية والثقافة الأوروبية في الفترة بين ثمانينيات القرن السادس عشر وأربعينيات القرن السابع عشر، حيث يعد من الخطأ الفادح أن تختلط علينا الأمور ونمزج بين مرحلة التطور الأولى (المرحلة أ) التي أوجدها سنيلمان ومرحلة التطور الثانية التي تسمى بـ (المرحلة ب)، وبعد ذلك ظهرت مجموعة من الناشطين الذين كرسوا نشاطاتهم من أجل إيجاد (الفكرة الوطنية) التي تعد (المرحلة ج) من تطور أوروبا السياسي حيث اكتسبت هذه المرحلة دعماً وثقلاً جماهيرياً، ومثال على ذلك مسألة الجزر البريطانية التي شكلت فيما بعد بريطانيا العظمى، حيث كانت هنالك علاقة

(1) إي جوريكالا و كيه بيرينين، تاريخ فنلندا (هلسنكي 1975)، الصفحة 176.

ظهرت بمحض المصادفة بين كل من حركات الإحياء الثقافي والحركات الوطنية، حيث لم يكن المجتمع الفلكلوري (1878) ومجاميع إحياء الغناء الفلكلوري في إنكلترا من الحركات الوطنية إلا أنهم كانوا ينتمون إلى المجتمع المفتون بتاريخ الغجر الذي تم تأسيسه عام (1888). والسبب الثالث الذي كان يدعو للقلق هو عرقي فضلاً عن كونه لغوياً، ويكمن في غياب تحديد الهوية الوطنية حيث انتشرت في تلك الحقبة النظريات الزائفة في تحديد هوية الأمم بالاستناد إلى أصولهم. وظهرت الأهمية المتنامية لـ (المسألة الوطنية) في الأربعين سنة التي سبقت سنة 1914 ولم يتم قياسها بدقة وبسهولة نتيجة الإمبراطوريات متعددة الهوية مثل الإمبراطورية النمساوية - الهنغارية التي تم تأسيسها عام 1867 والإمبراطورية التركية، وحتى على صعيد المملكة المتحدة لم يكن الأمر يتعلق بالمشكلة الأيرلندية فحسب، فظهرت مجاميع من المثقفين والناشطين السياسيين بين عامي 1871 و1891[1] ينادون بحقوق الهوية الوطنية المستقلة، ويطلقون على أنفسهم لقب (الوطنيون)، مما فجر الوضع السياسي في الشارع البريطاني، وتم تأسيس عدة صحف أيرلندية محلية، وهي نفس الحقبة التي شهدت اعترافاً رسمياً بالجنسية الويلزية من خلال الإعلان عن القانون البرلماني الأول (قانون الأحد في عام 1881)[2].

وكذلك حصلت أسكتلندا على كل من حركة الإدارة السياسية و وزارة الحكومة الأسكتلندية عن طريق ما يسمى بـ (كتلة غوشين) نسبة إلى مقاطعة غوشين التي ضمنت من خلال أسكتلندا حق الشراكة العامة مع المملكة المتحدة. وظهرت حركات يمينية تنادي بالوطنية في كل من فرنسا وايطاليا وألمانيا، حيث بدأ مصطلح الوطنية يصاغ في أوروبا وقتذاك، بل تعدى الموضوع إلى وجود شعور بالخوف السياسي من الأجانب، لكنه كان يطاق نوعاً ما، ويمكن تمريره أحياناً وتبريره أحياناً أخرى، وكذلك بدأنا نسمع مصطلح معاداة السامية، لكن الموضوع ترجم على أرض الواقع، وعكر صفو دولة هادئة بعيدة عن القلاقل ألا وهي السويد فور إعلان انفصال النرويج الوطني عام (1907) الذي لم يكن مقترحاً موضوعاً على الطاولة حتى تسعينيات القرن التاسع عشر، لكن الأمر أصبح ضرورة في وقتها لشل سياسات هابزبيرغ، وذلك من خلال النعرات الوطنية.

وعلاوة على ذلك بدأت أوروبا تشهد نشوء حركات وطنية متنامية وآخذة في الصعود، في حين لم نكن نسمع بها من قبل، بل لم يسمع بها من الناس حتى وقتنا الحالي إلاّ أولئك المهتمون بالفلكلور الشعبي والموروث الثقافي، وحتى في العالم غير الغربي نجد أن كثيراً من الحركات الوطنية المناهضة للإمبريالية

---

(1) أدين بالفضل في هذه البيانات المأخوذة من دليل الصحف لتلك الأيام إلى الأبحاث التي لم تنشر بشأن صحافة المناطق الأيرلندية، 1852 - 1892، لماري لو ليغ من كلية بيركبيك.

(2) راجع تقرير المفوضين المعينين لتقصي قانون الإغلاق في يوم الأحد (Sunday Closing Act) (ويلز)، 1881، (أوراق برلمانية، H. o. C, vol. xI لعام 1890)، كيه أو مورغان، ويلز، ميلاد جديد لأمة 1880 - 1982)، الصفحة 36.

تتبنى الأيدولوجيات الغربية المحضة، ونشاهد ذلك من خلال المتحدثين الرسميين للحركات الوطنية، ومثال على ذلك التأثير الأيرلندي في قضية الوطنية في الهند. ولو كثفنا نقاط البحث حول القارة الأوروبية ومحيطها لوجدنا أن كثيراً من الحركات والتكتلات السياسية لاتكاد تصمد بثبات أسمائها حتى عام 1914.

وفي الحقيقة توالى نشوء الحركات الوطنية في بداية عام 1870 بين شعوب كل من الأرمينيين والجورجيين والليثوانيين وبقية شعوب البلطيق الأخرى، وكذلك بين أوساط الشعب اليهودي بشقيه (الصهيوني وغير الصهيوني) وكذلك شهدنا تكتلات سياسية بين أوساط المقدونيين والألبان وكذلك الريوثينيان (وهم سكان شرقي سلوفاكيا في السابق التي تسمى في عصرنا الحالي أوكرانيا) حيث إننا يجب أن نخلط بين الدعم الذي كانت تقدمه كرواتيا في السابق إلى يوغسلافيا أو سعيهم لمساندة الأمة والثقافة واللغة الإليارنية، وكذلك الباسيك والكاتلان ومقاطعة ويلز، وشهدت بلجيكا أيضاً تشدداً تجاه الحركات الفلمنكية، وكذلك يشهد العالم في عصرنا الحالي بعض المناوشات المحلية على الهوية في سردينيا، وكذلك يمكننا تحري الحقيقة في التلميحات الوليدة لتحديد هوية الأمة العربة إبان الإمبراطورية العثمانية.

وكما أقترح في السابق فإن أغلب هذه الحركات تشدد الآن على العنصر اللغوي والعرقي أو أحدهما، فقبل تأسيس (العصبة الغيلية) في شارع أوكونيل السفلي رقم 9 في مدينة دبلن في أيرلندا في عام (1893) لم تكن تحمل أهدافاً سياسية في البداية، فكان هدف العصبة هو الحصول على حق الاعتراف باللغة الأيرلندية كلغة رسمية، إلا أن التعداد السكاني والاستفتاء الشعبي لم يؤيدوا هذه الفكرة؛ وذلك لتوافد المهاجرين على المنطقة الأوروبية، لكن بعد عام (1900) بدأنا نسمع بأصوات تنادي ببعض المطالب السياسية التي لم نكن نسمعها في السابق.

وكانت فنلندا تسعى جاهدة للدفاع عن هويتها الوطنية، وكذلك عن الدوقية التي كانت ترزح تحت نير الإمبراطورية الروسية، وشهدت تلك الفترة ظهور حركة سياسية ناشطة تطلق على نفسها اسم (التحرريون الفنلنديون) وقدموا وجهة نظرهم على أن الشعب الفنلندي مؤلف من شعب يتحدث لغتين وهما الفنلندية والسويدية، ففي ستينيات القرن التاسع عشر غذت الإمبريالية المعارضة الفنلندية لدعم لغتها ضد اللغة السويدية، ولكن حتى ثمانينيات القرن التاسع عشر بقيت مشكلة اللغة عالقة بشكل واسع في الأوساط الداخلية للشعب الفنلندي بين الطبقة المتدنية من الفنلنديين الذي كانوا يطالبون بحق الاعتراف باللغة الفنلندية لكي يتم الاعتراف بهم كأمة فنلندية، وبين الطبقة الأرستقراطية من الفنلنديين الذي كانوا يسعون للحصول على اعتراف رسمي بتعميم اللغتين الفنلندية والسويدية على الرغم من أنهم؛ أي الطبقة الراقية من المجتمع، هم من الأقلية السويدية في فنلندا، وفي نهايات ثمانينيات القرن التاسع عشر تخلت الإمبراطورية الروسية عن السعي للحصول على الحكم الذاتي لبعض الدول الإسكندينافية التي

كانت تحظى ببعض النفوذ والامتيازات بها، حيث لم يكن لديها الوقت الكافي لأنها كانت منشغلة بتعميم الثقافة واللغة الروسيتين[1].

ونعود إلى ويلز في حديثنا؛ حيث ظهرت الحركة الكتالانية التي كانت ذات صبغة لغوية ثقافية في خمسينيات القرن التاسع عشر، حيث لم تكن اللغة معترف بها رسمياً حتى القرن العشرين، ولم تكن مسألة الهوية الكاتلونية ذات قلق بالغ حتى منتصف ونهايات ثمانينيات القرن التاسع عشر[2]، حيث شهدت فكرة تعميم الهوية أو الأمة الكاتلونيين تطوراً، هذا فضلاً عن التحول الفكري للحكم الذاتي للباسيك سعياً منهم للدفاع أو استعادة الامتيازات السابقة بضمنها اللغوية والعرقية، وفي عام 1894 وبعد أقل من عشرين سنة من انتهاء الحرب بين الكاتلونيين ومملكة إسبانيا إبان عهد الملكة إيزابيلا الثانية. أسس سابينو أرانا حزب الباسيك الوطني، وكلمة الباسيك جاءت من مقاطعة في إسبانيا كانت تسمى (ايوسكادي) كانت تقع في شمال شرقي البلاد ومؤلفة من ثلاث محافظات[3].

أما في الطرف الثاني من أوروبا فقد تخلت شعوب البلطيق متمثلة بحركاته الوطنية بصعوبة عن مراحل ثقافاتها الأولى في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، وكذلك الأمر في دول البلقان المترامية الأطراف عندما ظهرت المسألة المقدونية وأطلت بأحداثها الدموية بعد عام 1870، حيث كانت الفكرة تتمحور حول الجنسيات المتنوعة التي تعيش على الأراضي المقدونية وأنه يجب أن يتم تمييزها عن طريق لغتها الخاصة، حيث امتد الأمر وعصف ببعض الدول مثل صربيا واليونان وبلغاريا، وكذلك حكومة الباب العالي (الإمبراطورية العثمانية)[4].

وتم تمييز سكان مقدونيا من خلال ديانتهم وبقية الادعاءات التي كانت تعتمد على التاريخ والعادات والتقاليد وبعض الطقوس الشعبية والموروثات الثقافية التي تتراوح ما بين العصور الوسطى والقديمة، ولم تكن مقدونيا مسرحاً للمعارك لعلماء الفيلولوجيا السلوفاك حتى القرن العشرين.

وفي ذات الوقت، وبالتحديد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، شهدت الوطنية الاثنية دعماً من خلال الممارسات التي تمثلت بالهجرة الجغرافية الكبيرة والمتزايدة للشعوب، ودعمت نظرية الفكرة المركزية، وظهور مصطلح جديد هو (العرق). وكما هو معروف فإن التصنيف القديم للشعوب وفقاً لأعراقها كان يتم من خلال لون البشرة، في حين تشعب الموضوع وأصبح يمتد إلى تمييز بني البشر من خلال أعراقهم

(1) جوريكالا وبرينين، تاريخ فنلندا، الصفحات 176 – 86.

(2) Francesc Valllverdi, «El catala al segle XIX» (L»Avenc, 27, May 1980), pp. 30 – 6.

(3) H. J. Puhle, «Baskischer Nationalismus im spanischen Kontext» in H. A. Winkler (ed.), Nationalismus in der Welt von Heute (Cottingen 1982), p. 61.

(4) وقف كارنيغي للسلام العالمي: تقرير اللجنة الدولية لتحري سبب وسلوك حروب البلقان (واشنطون 1914)، صفحة 27.

حتى لو كانوا يحملون نفس لون البشرة فمنهم (الآريون) و (الساميون) أو حتى بين (الآريون) أنفسهم فنقسمهم إلى (الإسكندينافيون) و (شعوب جبال الألب) و (شعوب البحر الأبيض المتوسط)، وبعد ذلك ساعدتنا نظرية دارون للتطور على سبر أغوار الشعوب أكثر، حيث توصل العلماء إلى ما يعرف بـ (الجينات)؛ وهي الموروثات البشرية مبنية على حقائق علمية لا جدال فيها، الأمر الذي أدى إلى الاحتفاظ ببعض الشعوب، ووصل الأمر إلى إبعاد وحتى قتل بعض الشعوب من الغرباء، ويمكننا أن نقارن بين الذي كان يحدث في القرن التاسع عشر وعصرنا الحالي، خصوصاً فيما يتعلق بمعاداة السامية، حيث إنها لا تعد مسألة عنصرية؛ لأنها مقصية من مقارنة المسألة الدينية والثقافية، لأنه بعد عام 1888 ظهرت بعض الممارسات التي تبدي معاداة للسامية، وكان من قادة العنصرية في أوروبا وخصوصاً فرنسا وألمانيا كل من (فاشر دي لابوغ، و هوستين ستيوارت تشامبرلين) وذلك في تسعينيات القرن التاسع عشر. ولم ينضم النورمانديون إلى العنصرية أو إلى الحديث عنها حتى حوالي عام 1900[1].

إن الروابط بين كل من العرق والوطنية واضحة، حيث يتم الخلط بين كل من العرق واللغة خصوصاً في قضية (الآريون) و (الساميون)، فانصبّ سخط العلماء المشككين مثل العالم ماكس مولر الذي قال إن العرق هو عبارة عن مفهوم جيني ولا يمكن أن يستنبط من اللغة، أي إن اللغة تكتسب ولا تورث، هذا فضلاً عن وجود تشابه جزئي بين إصرار العنصريين على أهمية النقاء العرقي ومخاوف تمازج الأجناس وبين إصرار الغالبية العظمى من الشعوب على أشكال الوطنية اللغوية وحاجتها لتنقية اللغة الوطنية من العناصر والشوائب الأجنبية التي تعتبر دخيلة عليها، ففي القرن التاسع عشر كان المهجنون مثل (رعايا بريطانيا والأنغلو سكسون والإسكندنافيون والنورمانديون والأسكتلنديون والأيرلنديون ... الخ) يتباهون بإجادتهم للغة الإنكليزية وقتذاك، فقد كانت لغة مميزة، ولا زالت اللغة العالمية الأولى. لكن الشيء الذي أوجد تقارباً شديداً بين كل من (العرق) و (الأمة) هو ممارسة الطقوس المتشابهة وقبل إبرام الاتفاقية الأنغلو فرنسية عام 1904 بخصوص إنهاء الكراهية بين كل من بريطانيا وفرنسا فيما يتعلق بتقاسم المستعمرات، فكانت مصر من حصة بريطانيا، والمغرب من حصة فرنسا، رأى أحد الكتاب الفرنسيين أن عقد اتفاقية بين البلدين كان مستحيلاً في وقتها، وذلك نتيجة للعداء المتوارث بين العرقين[2].

إذن فكل من العامل اللغوي والعامل الاثني يكمل أحدهما الآخر. ومن الجدير بالذكر التنامي السريع للوطنية وحصولها على قاعدة صلبة في الفترة ما بين سبعينيات القرن السابع عشر والعقد الثاني من القرن

---

(1) جيه رومين، إراقة الماء: أوروبا في 1900 (ميدلتاون 1978)، الصفحة 108. ظهر العرق النورماندي لأول مرة في محاضرات علم الإنسان عام 1898 (ملحق أو إي دي: النور، ديون). ويبدو أن المصطلح يعود إلى جيه دينيكر، الأعراق وشعوب الأرض (باريس 1900)، لأنه تم تبنيه من قبل العنصريين الذين وجدوه ملائماً لوصف ذي الشعر الأشقر، والعرق ذو الرأس الطويلة والذي ربطوه بالتفوق.

(2) جان فينوت، التحيز العرقي (لندن 1906)، الصفحات vi – v.

التاسع عشر، والأمر يعود إلى التغييرات الاجتماعية والسياسية، ناهيك عن الوضع الدولي الذي أوجد كثيراً من الحجج التي وفرت مناخاً مناسباً لبث روح العداء للأجانب.

لقد مهد التطور السريع على كل من الصعيد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الطريق أمام الشكل الجديد للمجتمعات، فشهدنا مقاومة المجاميع التقليدية التي كانت تهدد الحداثة والطبقات الجديدة للمحدثين، الأمر الذي أظهر طوراً جديداً من الطبقات في المجتمعات المدنية في الدول المتطورة. هذا فضلاً عن الهجرة غير المسبوقة التي نتج عنها تشتت كثير من الشعوب حول العالم بكل عاداتهم وتقاليدهم وأعرافهم، الأمر الذي تطلب تناغماً في التعايش الثقافي والحضاري بين كل من السكان الأصليين (المحليين) والمهاجرين معاً. وهنا نجد تفسيراً منطقياً للمناوشات التي كانت تحصل بين المجاميع المتعددة الطوائف والأعراق، ولو نظرنا بعمق للأزمة المالية التي عصفت بالعالم أجمع نجدها ألقت بظلالها على كاهل الطبقة الفقيرة من الشعوب، الأمر الذي جعل تلك الشعوب تشعر بعدم الأمان والاستقرار، فكل ذلك تطلب دخول الوطنية في عالم السياسة، وحتى عام 1914 لم تكن أوروبا متقبلة لفكرة استقبال الشعوب والجنسيات الأخرى على أراضيها بشكل كامل، لكن في ذات الوقت لم تكن أوروبا ملتزمة ببرنامج وطني محدد. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فلم تطلب الحكومة الفيدرالية من المواطنين الأمريكين ذوي الأصول المهاجرة أي تنازلات لغوية أو ما شابه ذلك، فالتغييرات الرئيسية على مستوى الأحداث السياسية تحولت بشكل ضمني إلى مطالبات وطنية للقبول الفعلي ببقية الشعوب لكي يتعايش بعضها مع بعض، حيث بدأت العملية الديمقراطية تسبر غور العمل السياسي في كثير من الدول الآخذة في الازدياد وظهور دول مؤسساتية حديثة.

والشيء الذي نحن بحاجة لاكتشافه هو ما الذي كانت تعنيه الشعارات الوطنية بالضبط، خصوصاً في السياسات، وهل كانت تشكل أي فرق فيما يتعلق بالمجاميع الاجتماعية المختلفة الطوائف، وتحت أية ظروف تم دمجها، ومع أي شعارات تعارضت، وطريقة صعود نجمها وتخييمها على بقية الشعارات. فتحديد هوية الأمة واللغة تساعدنا على الإجابة عن كل الأسئلة، خصوصاً أن جوهر الشعوب يعتمد على اللغة والوطنية التي من خلالها يتم تشكيل الدولة، ويتم الحصول على اعتراف رسمي بلغتها، لكن هذا ليس بالأمر المهم لكل الشعوب التي تعيش ضمن دولة واحدة، فكل الأحداث شهدت اضطرابات على مستوى السلطة والوضع الاجتماعي، أو حتى على المستوى الثقافي. ولو ناقشنا مسألة التواصل اللغوي والثقافي فنضرب مثالاً هنا على المواطنين اليهود (الصهاينة) الذين اختاروا اللغة العبرية لغةً رسمية لهم على الرغم من أنها لغة غير محكية من قبل بقية شعوب العالم، حتى إنها تختلف في اللفظ عن التي يستخدمها اليهود اليديش في المعابد في أوروبا، فأكثر من 95٪ من يهود أوروبا الشرقية يتحدثون الأشكنازية. ففي عام 1935 أصبح أكثر من مليون شخص يهودي يتحدث اللغة اليديشية، وتحولت لغة اليديش إلى لغة

أدبية رائدة في ذلك الوقت[1]. وعلى صعيد آخر لم تستطع الحركة الأيرلندية الوطنية منذ تكثيف حملتها في عام 1900 تعميم ونشر اللغة الأيرلندية القديمة التي لم يعد أحد يفهمها، والتي بدأ من يدعون إلى استخدامها في تعلمها بشكل غير كامل[2].

هذا، ويعد القرن التاسع عشر العصر الذهبي لأدبيات اللهجات المعاصرة والقديمة على حد سواء، حيث تم إثبات أنه ليس بالضرورة أن تحيا لغة بالاعتماد على الانتماء الوطني. والعنصر السياسي الفكري مهم جداً في عملية بناء اللغة وتداخل الثقافات المختلفة لبقية الأعراق التي ينتج عنها لهجات مختلفة لأبناء الوطن الواحد، إلا أن الإبداع الحقيقي يكمن في إحياء اللغات القديمة التي كانت تعد ميتة وتداولها وتدريسها وتأليف كتب بمفرداتها مما يعيد الحياة بها من جديد وتنضم إلى اللغات المحكية في العصر الحديث، فلغة الشعوب هي ليست أساس الوعي الوطني فقط، حيث لدينا عبارة (الإنتاج الثقافي للإنسان) لـ (اينار هوجين)[3]، ومثال على ذلك تطور اللغة الدارجة الهندية الحديثة:

ظهرت اللغة السنسكريتية في بنغلاديش في القرن التاسع عشر، وبدأنا نسمع بها كلغة ثقافية متداولة، فهي لم تفصل بين كل من أدبيات الطبقة العليا والطبقة المتدنية من الجماهير فقط، بل وصل الأمر إلى تعميم اللغة الهندية داخل الثقافة البنغالية، بل ونزلت إلى مستوى الجماهير المسلمة، وبعد ذلك ظهرت محاولات مناوئة للغة السنسكريتية في اللغة البنغالية في بنغال الشرقية، وفي ذلك الوقت لمع نجم غاندي الذي سعى لتطوير والمحافظة على اللغة الهندية التي تعتمد على وحدة الحركة الوطنية، وذلك لمنع كل من الهندوس والمسلمين من أن يتحدثوا لغات أخرى مشتركة، ولكي لا ينجروا وراء هذه اللغات من تبعات وثقافات تؤثر على الأجيال القادمة، وخصوصاً في شمال الهند، ولكن وبصورة فورية وعفوية في ذات الوقت أوجد بديلاً للغة هو اللغة الإنكليزية.

وتمت معارضة كبار العقول العالميين من الهندوس من قبل مؤيدي الهندوس ومناهضي المسلمين (مناهضي لغة الأوردو) الذين تولوا في ثلاثينيات القرن العشرين زمام الأمور، وشكلوا الكونغرس الوطني لكي يروجوا للغة. وفي عام 1942 عاد غاندي لكي يحيي مشروع (الهندية الخارجية)، وهي لغة تجمع كل اللهجات المحكية في شمال الهند وتعتمد على اللغة السنسكريتية كمصدر لها، في حين ظهرت اللغة الهندية الرسمية وبدأت تبرز للعيان، وتم تأسيس مراكز لاختبار اللغة ليتم منح شهادات في الثانوية العامة

---

(1) لويس كلينرت، وجهة نظر: استعادة العبرية (ملحق التايمز الأدبي، 17 يونيو 1983، الصفحة 634.

(2) سي إف دوكلان، اتحاد الأمشاج واللغة الإيرلندية (لندن 1979)، الصفحة 223.

(3) إينات هوقين، الصراعات اللغوية والتخطيط اللغوي: قضية النرويجي الحديث (لاهاي 1966)، ولنفس المؤلف، اللغات الإسكندنافية كمادة ثقافية لدى جوشوا إيه فيشمان، وتشارلز إيه فيرغسون، وجيوتيندرا داس غوبتا)، مشاكل اللغات في الدول النامية (نيويورك – لندن – سيدني – تورنتو 1968)، الصفحات 267 – 84.

والدبلوم المتخصص في اللغة، والتي كانت وراءها أغراض تعليمية، وتم تأليف وجمع معجم المصطلحات العلمية باللغة الهندية، وامتد الأمر وتوسع المعجم في مصطلحاته في عام 1950 إلى أن توج هذا العمل الجبار بإنتاج الموسوعة الهندية التي تم الشروع فيها في عام1965[1].

وأصبحت للغات ممارسات واعية أكثر على مستوى الهندسة الاجتماعية، واكتسبت كثيراً من الأهمية الرمزية التي خيمت على استخدامها الفعلي فيما بعد، وكمراقبين لمسيرة تطور اللغات نرى أنه كانت هنالك كثير من الحركات الوطنية التي كانت تسعى للحفاظ على اللغة الأم دون التأثر ببقية اللغات، فمثلاً حاولت الحكومات الفرنسية المتعاقبة محاربة المفردات المستقاة أو تلك التي جذورها إنكليزية، ونحن نعي ونعرف أن السبب عاطفي في تلك المحاولات، لكن ما جدوى ذلك ؟ وما العمل فيما يتعلق باللفظ والكتابة والقراءة وحتى الفهم؟ ورأينا أن روح الأدب لبلد ما مستقى من بلد آخر، ومثال على ذلك التأثير الدنماركي في اللغة النرويجية حتى وقتنا هذا، وكانت ردود الأفعال في أوجها في القرن التاسع عشر، والهدف منها كان وطنياً، في حين كانت ألمانيا تعد كل من يتعلم اللغة التشيكية في براغ التي كان ينطق بها أكثر من 93٪ من نسبة السكان خيانة عظمى[2].

وكذلك كان الأمر بالنسبة للمتحمسين للغة ويلز (كامريك) التي نرى بعض أسماء المناطق والأماكن مستنبطة منها، وهم أنفسهم أدركوا أنه لا حاجة لتعميم لغة (كامريك)، وهي لغة ويلز، على أسماء القرى والمدن مثل بيرمنغهام. ولكن توجد هنالك بعض الاستثناءات بحيث يمكن أن يصر الرومانيون على أصولهم اللاتينية في عام 1863 (وهي أصول بارزة ومختلفة عن الشعوب المجاورة لها وهم كل من (السلاف) والمعروفة الآن بـ (بولندا) و (المايغارز) وهم أقوام بربرية احتلوا هنغاريا في العصور المظلمة، بحيث يصر الرومانيون على استخدام الكتابة وطباعة اللغة الرومانية القديمة في الرسائل بدلاً من اللغة السريالية الدارجة). وكان الكونت سيدلانتزكي، وهو قائد الشرطة العام النمساوي قد مارس أشكالاً مشابهة للسياسات الثقافية اللغوية إبان عهد رئيس الحكومة النمساوي ميترنيتش، وذلك بدعمه المالي لطباعة أعمال الديانة الأرثوذكسية القديمة التي تعود لأيام العصر الروماني كمحاولة منه لمناهضة السيريالية، وذلك بغية إحباط الميول لصالح السلوفاك، والتي كانت شائعة بين أوساط إمبراطورية هابسبرغ[3].

(1) جيه باتارتشاريا، اللغة، الطبقة والمجتمع في البنغال (نشرة جنوب آسيا، 1، VII و2، خريف 1987، الصفحات 56 – 63)، إس إن موكهيرجي، بادرالوك في اللغة البنغالية والأدب: مقال حول اللغة والمنزلة (ماضي وحاضر البنغال، 95، الجزء الثاني، يوليو – ديسمبر 1976، الصفحات 225 – 37)، وداس غوبتا وجون كومبيرز التواصل اللغوي والرقبة في شمال الهند، في كتاب فيشمان وفيرغسون وداس غوبتا بعنوان مشاكل اللغة، الصفحات 151 – 66.

(2) B. Surtner, Die Badenischen Sprachenverordnungen von 1897, 2 vols. (Craz – Cologne 1960K 1965), vol. II, PP. 86 – 8.

(3) جيه فيشمان، علم اجتماع اللغة: منهج تنظيمي داخلي في كتاب تي إي سيبيوك الاتجاهات الحالية في اللغويات، المجلد 12*** (لاهاي – باريس 1974)، الصفحة 1755.

وكان ذلك الميول مستثنى من مساندة السلطات العامة، ولم يكن معترفاً به في التعليم ولا حتى في التعاملات الإدارية، في حين أن من المتعارف عليه أن المصطلحات المحلية في أوساط المناطق الريفية تتحول إلى لغات قادرة على التنافس مع اللغات السائدة في الثقافة العالمية أو الوطنية، ناهيك عن اللغات التي لم يكن لها وجود وخرجت من العدم وأصبحت حقيقة.

فماذا سيكون مستقبل اللغة العبرية لولا عدم موافقة الانتداب البريطاني في عام 1919 على فلسطين؟ حيث تم فرض اللغة العبرية كلغة رسمية ثالثة في فلسطين حيث كان عدد المتحدثين بها يبلغ (20.000 نسمة فقط لا غير)، ولك أن تتخيل الثقافات الأخرى التي كانت ستدخل على فنلندا في نهاية القرن التاسع عشر حين توقف تدفق الخطوط اللغوية في ذلك الوقت. حيث تجد كثيراً من المفكرين والمثقفين الفنلنديين يرون أن اللغة السويدية مفيدة أكثر من لغتهم الأم الفنلندية، ولذلك كانت نسبة متحدثي اللغة السويدية في فنلندا لا يستهان بها[1].

وفي عصرنا الحالي ـ على الرغم من الأهمية الرمزية للغات ومما تتسم به من روح وطنية ـ تمتاز اللغات بممارسات قابلة للتطبيق على الصعيد العملي والاجتماعي، حيث يتم اعتبار اللغة الرسمية هي تلك اللغة التي يتم استخدامها في التعاملات الرسمية في الدولة، والمحكية والمقروءة في الصحف الرسمية، والتي يتم تعليمها في المدارس.

ودعونا نذكر أنفسنا مرة أخرى فيما يتعلق بالعنصر المثير للجدل وهو اللغة المكتوبة او اللغة المحكية على المستوى الشعبي البسيط، حيث وجدنا بعد التحليل الدقيق أن اللغة المحكية أثبتت وجودها وفعاليتها أكثر من اللغة المكتوبة فقط، بحيث يمارسها كل طبقات الشعب الواحد، وبمختلف مراحلهم العمرية من الأطفال وطريقة تواصلهم مع الوالدين وحتى الأصدقاء من البالغين أو المدرسين. وعلاوة على ذلك التحول غير المسبوق على المستوى الاجتماعي والجغرافي، خصوصاً على مستوى الرجال سواء عن طريق الهجرات أو الحروب وما شابه، وهم يشكلون نسبة أكبر من النساء بذلك، حيث تعلموا لغات جديدة، الأمر الذي لم يظهر قضايا فكرية متضاربة ما لم يكن هنالك رفض متعمد للغة معينة بحد ذاتها، أو جعلها ثانوية، وذلك لإقحامها ثقافة عالية المستوى تحتوي على مفردات لا تستخدم إلا في أوساط الطبقة الراقية، ومثال واقعي على قولنا هذا هو أن اليهود الأشكناز الذين كانوا يعيشون في غرب ووسط أوروبا كان يتفاخرون بعدم تحدثهم أو فهمهم للغة الياديش، بل ووصل بهم الأمر إلى التفاخر في ألقاب العائلات التي لا تحتوي على أصول سلوفينية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى اللغة الفينيسية في إيطاليا، حيث لم تمت هذه اللغة في البيوت، وخصوصاً بين صفوف الطبقة المتوسطة من المجتمع الإيطالي.

---

(1) جوتيكالا وبيرنين، تاريخ فنلندا، الصفحة 176.

وكما هو الحال عندما اقترحت أعداد كبيرة من الناس في إنكلترا من الذين يتحدثون اللغة الإنكليزية ولغة ويلز أن يتم اعتماد اللغة الثانية كلغة رسمية ثانية على رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج في بدايات القرن العشرين، ولذلك لم تشكل اللغة المحكية أية مشاكل سياسية بين أوساط كل من الطبقة الراقية للمجتمع أو الطبقة العمالية الكادحة، وعادة ما يتحدث أبناء الطبقة الراقية اللغة الأكثر شيوعاً في الأوساط الثقافية وإذا لم تكن لغتهم الدارجة واحدة منها يتم تعلم لغة أخرى، أو التحدث باللغة الفصحى دون إدخال لهجة البلد عليها، وذلك ضمن الإطار التعليمي لكي يتم تمييز طبقتهم الراقية بها. وبرزت هذه الظاهرة في القرن العشرين[1]، حتى أنهم ربما لا يتحدثون اللهجة العامية الدارجة، ولا يستخدمون اللهجة في غنائهم الموصوف، وذلك يعتمد على أصول عائلاتهم.

أما بالنسبة للعامة والطبقة الكادحة من أفراد الشعب، والذين كانوا غالبيتهم من الأميين فقد كان التواصل بينهم واللغة المتداولة هي المحكية فقط، ولذلك لم تكن اللغة المكتوبة أو اللغة الرسمية تشكل لهم أهمية تذكر، وذلك لأنها؛ أي اللغة الرسمية المكتوبة، تذكرهم بالنقص الحاصل لديهم في المجال المعرفي، وكذلك بالسلطة، وكانت هنالك مطالب ملحة من الوطنيين الألبان أن تكون لغتهم مكتوبة ليست بالعربية ولا باليونانية، وإنما تكون حروفها الهجائية لاتينية، والتي تعكس ضمنياً عقدة الشعور بالنقص أمام اليونان والأتراك. أما بالنسبة للطبقة البسيطة من الشعب الألباني فلم تكن تشكل لهم هذه المسألة أيه أهمية كونهم لا يقرؤون ولا يكتبون. فعملية إيجاد لغة مشتركة للتواصل بين أفراد الشعوب أصبحت مشكلة بحد ذاتها، إلا أن النساء مستثنيات من ذلك الأمر نظراً لكونهن حبيسات بيوتهن وملتزمات ببيئة اجتماعية معينة، وكانت الطريقة السهلة لحل هذه المشكلة هو تعلم المزيد من اللغات المحكية، وتعليم الأميين من الشعب، وفتح المدارس، وتوسيع الأمر إلى ممارسة اللغة في الجيش، وبذلك تدخل اللغة الرسمية إلى داخل كل بيت من أفراد الشعب[2]. فاللغات التي لديها أصول محلية نقية تكون مقيدة من الناحية الاجتماعية لأنها تفقد أرضيتها وقاعدتها الجماهيرية أمام اللغات الأكثر انتشاراً، لكن الأمر لا يخلو من مقاومة نجدها من الطبقات العمالية والفلاحية تجاه التغييرات اللغوية أو تبني مصطلحات جديدة تقتضيها ضرورة مراحل العصر، فاللغة الأكثر شيوعاً وانتشاراً هي التي تهيمن وتحصل على براءة الاختراع في إثبات وجودها وتداولها.

وكان سكان مقاطعة برتاني السلتية يعانون من التواصل خارج نطاق منطقتهم كونهم أحاديي اللغة، حيث كان وضعهم أفضل بقليل من الحيوانات الغبية، فكانوا مجرد أجسام تمتاز بالقوة العضلية، صم بكم

---

(1) ليس هناك سائقو سيارات أجرة من أهل فيينا لديهم أدنى شك حول وضعهم الاجتماعي، طبقاً لأقوال أوكس فون ليرشينو.
(2) منذ عام 1794، ذكرت أبي غريغوار بثقة أن اللغة الفرنسية العامة كانت هي المستخدمة في معظم فرق الجيش المكون من أصول مختلطة.

لا يفقهون من القول شيئاً، ويعملون في مجال الزراعة. وبصورة عامة على مستوى العالم كان الرجال الفقراء لا يجدون ضيراً في العمل في مجال الزراعة، ويتحولون إلى مواطنين فرنسيين أو بولنديين، و مثال على ذلك الإيطاليون الذين هاجروا إلى ولاية شيكاغو الأمريكية حيث كانوا يتعلمون اللغة الإنكليزية ويتمنون أن يصبحوا مواطنين أمريكيين. ووجدنا ضغطاً حاصلاً في أمريكا اللاتينية لتداول اللغة العامية الهندية في المدارس، لكنها تفتقر إلى أن تكون لغة مكتوبة، وهي منحدرة من المثقفين التقليديين الذين كانوا يحاولون الحفاظ على العرق من خلال الاستمرار في تحدث لغة الآباء والأجداد القديمة، ولذلك واجهتهم هذه المعضلة كونهم لا يتحدثون لغة أخرى، وفي حقيقة الأمر يتم تعميم اللغة المحلية عندما يتم تداولها بشكل واسع، وتتعاقب عليها الأجيال، وتكون مفروضة بشكل واقعي.

وظهرت فائدة تحدث لغتين، وخصوصاً الفرنسية، في الفترة بين عام 1846 وعام 1910، حيث تحول كثير من الفلمنكيين المحليين إلى ثنائيي اللغة، وخصوصاً الفرنسية، بينما كان الفرنسيون يتضايقون من ذلك الأمر ويرفضون تعلم لغة الفلمنكيين المحلية[1]. والأمر بسيط وقابل للتفسير؛ لأن اللغة الفرنسية لغة عريقة وسائدة، وهي من اللغات الحية على مستوى العالم، فلا يعقل أن يسعى متحدثو اللغة الفرنسية إلى تعلم لغة ثانية لا يرون من ورائها فائدة تذكر في ذلك الوقت.

وعلى الجانب الآخر كانت هنالك مساعٍ حثيثة للحفاظ على اللغات الحية عل مستوى العالم، وتم صرف الأموال الطائلة عليها، بحيث تراجعت أمامها كثير من اللغات، مثل الصربية القديمة والرومانية القديمة والأسكتلندية والغايلية، وعلى الرغم من الذكريات المرة التي أحدثها المثقفون والمفكرون ذوو النطاق العقلي المحدود بمنعهم تداول اللهجة الدارجة في المدارس حيث كانت المناهج الدراسية إما باللغة الانكليزية وإما بالفرنسية، ومع ذلك فليس هناك من دليل على أن آباء التلاميذ كانوا يفضلون تلقي أبنائهم للتعليم بلغتهم الخاصة. وبالتأكيد كانت هناك مقاومة لفكرة تلقي العلم بلغة غير واسعة الانتشار كالرومانية بدلاً من البلغارية على سبيل المثال.

ومع ذلك لم يكن هناك خاص بشأن إضفاء القومية اللغوية، سواء من الطبقة الأرستقراطية أوالبورجوازية الكبرى من ناحية، أو لدى العمال والفلاحين من جهة أخرى. ولم تكن البورجوازية الكبرى ملتزمة نتيجة لذلك بالمتغيرين الأساسيين للقومية بنهاية القرن التاسع عشر كالإمبريالية الشوفينية أو الجماعات القومية الصغيرة التي كانت مهتمة بلغتها القومية. والبورجوازية الفلمنكية في جنت وأنتويرب كانت ـ وبما لا تزال جزئياً ـ فرانكوفونية ومقاومة للغة الفلامنكية. وكان الصناعيون البولنديون الذين كانوا يرون أنفسهم

(1) إيه زولبيرغ، صنع الفلامنكيون والوالونيون: بلجيكا 1830 – 1914 (نشرة تاريخ التظيمي الداخلي، المجلد 2، 1974، الصفحات 210 – 15.

ألماناً أو يهوداً وليسوا بولنديين[1]، يرون أن مصالحهم الاقتصادية تتمثل في خدمة الروس أو أسواق القوى العظمى الأخرى إلى الحد الذي دعا روزا لوكسمبورغ إلى التقليل من شأن قوى القومية البولندية.

إن طبقة رجال الأعمال الإسكتلنديين تفخر كثيراً بانتمائها لوطنها إسكتلندا، وهم على الرغم من ذلك أخذوا بعين الاعتبار الاقتراح الذي ينادي ببطلان اتحاد عام 1707 كفكرة عاطفية، أما بالنسبة لطبقة العمال كما رأينا فقد كانوا من النادر أن يبدو عليهم متحمسين لفكرة اللغة، ولذلك يمكننا أن نستخدم هذا كمثال على الاحتكاك بين الطبقات. وكانت غالبية العمال من غينت و انتويرب لا تستطيع التواصل لغوياً من دون الترجمة مع رفاقهم من ليبج وكارليروي، وعلى الرغم من ذلك لم يمنعهم هذا الأمر من تشكيل حركة عمالية واحدة ـ وفي بلجيكا ـ وتحديداً عام 1903 ـ طفت على الساحة المسألة الفلمنكية، وهو وضع لا يسهل فهمه هذه الأيام[2].

وفي الحقيقة التقت مصالح كل من الطبقة البرجوازية وطبقة العمال الليبراليين في جنوب ويلز لمقاومة محاولات حركة التحرر الجديدة في شمال ويلز على يد الشاب الوطني لويد جورج وذلك لتحديد الهوية اللغوية لويلز والحزب الليبرالي، أما الجانب الوطني فقد حقق نجاحاً في دفاعه عن مبادئه، وذلك في تسعينيات القرن السابع عشر. وكانت كثير من الطبقات تحاول إنجاح نفسها على صعيد اللغة الرسمية، ومنها من فشل في ذلك نتيجة استخدام ألفاظ ومفردات عامية، وهي منتشرة بين الطبقة المتواضعة من الناس، وكذلك الطبقة الوسطى من المتعلمين، وهم الذين كانوا يقومون بمهن لا تتطلب أعمالاً يدوية، وفي تلك الحقبة كان من النادر أن يستخدم الاشتراكيون مفردة (الوطنية) دون تذييلها بطبقة البرجوازية التي تدعو للإشفاق، وكانت خطوط المعركة حول اللغة تدور بين مجموعة من الصحفيين الإقليميين ومعلمي المدارس وبعض الموظفين. ونستذكر هنا معارك سياسات هابزبيرغ؛ حيث شهد ذلك الوقت خلافاً وشرخاً جعل نصف الإمبراطورية النمساوية غير محكوم حول استخدام المصطلحات والمفردات في المدارس الثانوية أو حول جنسية الوظائف الحساسة والمهمة في الدولة، ولذلك شهدت حقبة الإمبراطور ويليام الثاني حركة دؤوبة في مجال الوطنية، مثل جمعية النشطاء الألمان الوطنية التي كان معظم منتسبيها من المتعلمين وأساتذة الجامعات الحاصلين على درجات علمية عالية.

أنا لا أرغب في التقليل من شأن الهوية الوطنية على حساب مسألة الوظائف كما الأمر بالنسبة لليبراليين

---

(1) Waclaw Dlugoborski, «Das polnische Burgertum vor 1918 in vergleichender Perspective in J. Kocka (ed.), Burgertum im 19. Jahrhundert: Deutschlan im euroopaischen Vergleich (Munich 1988), vol. 1, pp. 266 – 89.

(2) Jules Destree and Emile Vanervelde, Le Socialisme en Belgique (Paris 1903, originally 1898).

ولتحري الدقة كانت السيرة الذاتية المكونة من 48 صفحة تحتوي على عنوان واحد فقط حول المشكلة الفلمنكية – منشور خاص بالانتخابات.

المتواضعين الذين اعتادوا على تقليل الحروب، لكن هذا الموضوع أثر سلبياً من الناحية الاقتصادية على شركات التسليح، حيث قلل من الأرباح. ولعل مسألة معارضة استخدام المفردات العامية هي مسألة جدلية، فهنالك فريق مؤيد وآخر معارض، ولكن التجربة العملية أثبتت نجاح استخدام المفردات العامية البسيطة في تعليم اللغة، بل رأينا تضاعف عدد المتعلمين من الرجال والنساء بسبب استخدام هذه الكلمات البسيطة.

ويمكننا أن نضرب هنا مثالاً على اللغة الهندية، فبعد استقلال الهند كانت هنالك صراعات حول اعتماد لغة رسمية ومركزية لكل الأقاليم الهندية، وهي (اللغة الهندية)، للتعبير عن الهوية الوطنية، وكذلك الحال مع التاميل، على الرغم من أن لديهم كثيراً من المتعلمين الذين يجيدون اللغة الإنكليزية، لكن لغة التاميل فتحت المجال أمام إيجاد كثير من الوظائف، ولذلك نقول إن اللحظة الحاسمة في خلق لغة يكون لديها رصيد مكنون هو ليس قبولاً لتعليم متوسط، بل يكون بصورة تلقائية قاعدة جماهيرية عريضة من مدرسي المرحلة الابتدائية ومعرفي على مدخل اللغة، ومثال على وصول اللغة إلى مرحلة التعليم المتوسطة والثانوية هو فنلندا التي حقق فيها الفلانديرز في ثمانينيات القرن السابع عشر نجاحاً غير مسبوق آنذاك، حيث كان الوطنيون الفنلنديون مدركين وواعين حول النقلة التي تشهدها بلادهم بالتحول نحو استخدام واسع الانتشار للمفردات والألفاظ العامية.

وقد حصلت نقلة كبيرة بالتحول من اللغة المتكلفة إلى اللغة العامية البسيطة المفردات والألفاظ، وبذلك أصبحت صورة الوطنية الفنلندية أكثر وضوحاً، وكان الأمر جلياً في انتويرب و غينت التي شهدت جيلاً من ذوي التفكير العامي والمتعلمين في المدارس الثانوية في فنلندا، الأمر الذي نتج عنه أفراد وجماعات من ذوي الإيديولوجية الفلمنكية[1].

ونحن الآن بصدد الحديث عن الطبقة المتوسطة من العوام التي شهدت التقدم اللغوي الذي من شأنه تعويض الشعور بالنقص وحالة عدم الشعور بالأمان والامتعاض التي كانت من السمات الرئيسية التي يمتاز بها أصحاب الطبقة المتدنية، لذلك أصبح مفهوم الوطنية جذاباً بالنسبة لهم. ولذلك وجدت الطبقة المتعلمة الفلمنكية الجديدة نفسها محصورة بين الجماهير الفلمنكية التي كانت أغلب عناصرها الديناميكة متوجهة نحو اللغة الفرنسية بسبب المزايا العملية المصاحبة لمعرفة تلك اللغة، وبين المستويات العليا للإدارة البلجيكية التي كانت بلا شك فرنسية اللغة والثقافة[2]. وفي الحقيقة فإن المجتمع الفلمنكي كان يتوجب عليه أن يكون ثنائي اللغة، في حين أن كل الذي يقوم به المتحدثون باللغة الفرنسية إما بالإيماءة أو بتحريك

(1) زولبيرغ، «معنى الفلمنكية والوالونيين»، الصفحة 227.

(2) Ibid, pp. 209 ff.

رأسهم، وفي وقتنا الحالي يوجد لدينا مثال عملي هو مقاطعة (كيبك) الكندية، حيث يتمتع كل شخص ثنائي اللغة بامتيازات في الحصول على وظائف.

ويوجد وجه للتشابه بين كل من المجتمع الفلمنكي و مجتمع مقاطعة كيبك وهو التركيبة الديموغرافية بكل مزاياها بالتطلع بثقة نحو المستقبل، وهم بذلك لديهم امتيازات أفضل بكثير من المتحدثين بالمصطلحات القديمة والريفية مثل الأيرلنديين والبريتن والباسك والويلزيين الذين تركوا وأهملوا أنفسهم، وبذلك أصبحوا منافسين غير أقوياء، فالمتحدثون باللغة الفرنسية من كل من المجتمع الفلمنكي ومجتمع إقليم كيبك لا يشكلون تهديداً لغوياً، ولا يحتاجون إلى ترابط اجتماعي. ونتيجة لتعاقب الأجيال ظهرت احتكاكات بسيطة بين القديم والحديث من المصطلحات والمفردات العامية بين أوساط المجتمعات الشعبية، حيث كانوا دؤوبين بالدفاع عن عاداتهم وتقاليده، ومثال على ذلك الدعم الذي كان البريتون والفلمنك والباسك يتلقونه من القساوسة الرومان الكاثوليك. وإلى هذا الحد لم تكن حركات تنتمي للطبقات الوسطى. وعلى ذلك لم تكن قومية اللغة الباسكية حركة خاصة بأهل الريف التقليديين، حيث مازال الناس يتحدثون نفس اللغة التي كان على مؤسسي حزب الباسك القومي تعلمها كبالغين. وقد أظهر فلاحو الباسك قليلاً من الاهتمام بالقومية الجديدة التي كانت جذورها مرتبطة بالمحافظين الكاثوليك في المناطق الحضرية والساحلية وطبقة البورجوازيين[1]. ومن ثم تداخلت السياسة ونشأ حزب الباسك الوطني، ليس كحزب يدافع عن القرويين، وإنما لديه رؤية وطنية محافظة كاثوليكية الجذور، تتفاعل للتصدي لتهديدات الثورة الصناعية وتوافد بل وتقاطر المهاجرين البروليتاريين ذوي النظرة الاشتراكية، بينما كانوا يرفضون التعاون مع الطبقة البرجوازية المؤيدة للحكم الملكي الأسباني. وعلى العكس من الحكم الذاتي لكاتالونيا فقد تلقى حزب الباسك الوطني مساندة لم تكن طويلة الأمد من قبل الطبقة البرجوازية تحت ذريعة اللغة والهوية الوطنية للباسك.

ونضرب مثالاً آخر بعيداً عن إسبانيا ألا وهو الحركة الكرواتية التي ظهرت لأول مرة بشكل متواضع ومستوى صغير في ستينيات القرن السابع عشر، والتي كان يساندها أيضاً الطبقة البرجوازية في المجتمع الكرواتي وباعة التجزئة والتجار والذين شكلوا لها موطئ قدم على المسار الصحيح، ولكن مع فترة الركود الاقتصادي في نهاية القرن التاسع عشر أصبحت اللبنة الأساسية لها، وقاعدتها الشعبية تستمد من الطبقة المتوسطة والمتدنية من أفراد المجتمع، وكانت مرآة لمعارضة الطبقة البرجوازية للأيديولوجية اليوغسلافية، فالمهمة التاريخية للأمة الكرواتية كانت الدفاع عن الديانة المسيحية من غزو الشرق، مما أدى إلى ظهور طبقة فاقدة لثقتها بنفسها مع الشعور بالتفوق في نفس الوقت[2].

---

(1) Puhle, «Baskischer Nationalismus», pp. 62 – 5.

(2) ميرجانا كروس، أيديولوجيات التكامل القومي الكرواتي منذ نهاية الإليرزمية وحتى إنشاء يوغوسلافيا، «كتاب العام للتاريخ

شكلت نفس الطبقة الاجتماعية جوهر الوطنية ذات الأطياف المتنوعة التي أنتجت بعض الحركات السياسية المناهضة للسامية في آخر عقدين من القرن، ففي ألمانيا (شتوكر)، وفي النمسا (شونيرير وليجر)، وفي فرنسا (درومو، شأن درايفوس). إن الشك بشأن وضعهم وتعريفه، وعدم شعور طبقة كبيرة من الشعب تقع ما بين أفراد الطبقة العليا والطبقة المتوسطة العليا والتعويضات المبالغ فيها من قبل ادعاءات بالتفرد والتفوق التي شعرت بأنها مهددة – وقد أوجد كل ذلك روابط ما بين الطبقة المتوسطة المتواضعة والقومية المسلحة التي يمكن تعريفها بأنها كانت استجابة لتلك التهديدات – من العاملين والدول الأجنبية والأفراد، ومن المهاجرين والرأسماليين والماليين المرتبطين باليهود الذين كان يُنظر إليهم باعتبارهم المحرضين الثوريين، حيث رأت تلك الطبقة المتوسطة أنهم مستهدفون ومعرضون للخطر. ولعل الكلمة الأساسية لدى اليمين الفرنسي في ثمانينيات القرن التاسع عشر لم تكن كلمة العائلة، أوالنظام أو التقاليد أو اللدين أو الأخلاق أو أي مصطلح مماثل. كانت الكلمة طبقاً للتحليلات هي التهديد(1).

وقد تشكل من بين وطنية الطبقة المتوسطة الأقل حجماً مفهوم ارتبط بالتحرر واليسار، واتجه نحو الشوفينية والإمبريالية ورهاب الأجانب هو مصطلح الوطنية بمفهومه الجديد، وذلك لأول مرة في فرنسا حوالي عام 1870(2). وكان مصطلح الوطنية يعكس ظهور هذا الاتجاه وبخاصة في فرنسا، حيث اتجهت اللغة الرومانسية إلى ذلك الاتجاه(3). وفي نهاية القرن بدا ذلك إبداعاً جديداً. ومع ذلك وحتى مع الاستمرارية ـ كما في تيرنر ـ كان يمكن قياس الكتل الرياضية القومية في ألمانيا، والتحول إلى اليمين في تسعينيات القرن التاسع من خلال تتبع انتشار الاتجاه لمعادة السامية من النمسا إلى الفروع الألمانية، واستبدال اللون الثلاثي الإمبراطوري (أسود وأبيض وأحمر) باللون والليبرالي الوطني (أسود وأحمر وذهبي) في عام 1848، والحماسة الجديدة للتوسع الإمبراطوري الإمبريالي(4). ومهما كان ميزان الطبقة الوسطى مرتفعاً فيمكننا أن نجد مركز جاذبية تلك الحركات متمثلاً في تمرد جماعات من الطبقة البورجوازية المنخفضة والمتوسطة في المدن لمحاربة ما يعتقدونه عدائية البروليتاريين وصعود نجمهم(5)،

النمساوي، 15 – 16، 1979 – 80 والصفحة 3 – 44، وخاصة الصفحة 18 – 20 – 1، 34 (نقاش أجراه إإيه سوبان).

(1) Antoine Prost, Vocabulaire des proclamations electorales de 1881, 1885 et 1889 (Paris 1974), p. 37.

(2) Jean Dubois, Le Vocabulaire politique et social en France de 1869 a 1872 (Paris n. d. – 1962), p. 65, لم يسجل مصطلح الوطنية بعد، وغير موجود في كتاب إيه بروست Vocabulaire des proclamations electorales الذي ناقش تحول كلمة الوطنية في تلك الفترة، وخاصة الصفحات 52 – 3 و64 – 5.

(3) بالنسبة لفرنسا، ززيف شتيرنهيل وموريس باري والقومية الفرنسية (باريس 1972)، وبالنسبة لإيطاليا، الفصل الخاص بفالوتي وإف بيرفيتي في في كتاب آر ليل وإف فالسيتشي، Il nazionalismo in Italia e in Germania fino alla PrimaGuerra Mondiale (Bologna 1985).

(4) Hans – Georg John, politik und Turnen: die deutsche Turnerschaft als nationale Bewegung im deutschen Kkaiserreich von 1871 bis 1914 (Ahrensberg bei Hamburg 1976). Pp. 41 ff.

(5) Jens Petersen in W. Schider (ed.), Faschismus als soziale Bewegung (Gottingen 1983), p. 122, citing a

والتي جرّت إيطاليا لخوض الحرب العالمية الأولى، وهو ما يمكن أن يكون محور نقاش. وهنا نعرف بوجود تركيبة اجتماعية فاشية في كل من إيطاليا وألمانيا جعلت تلك الحركات تستمد قوتها بالأساس من الطبقة المتوسطة من المجتمع[1].

وعلاوة على ذلك فعندما تأسست دول تعتمد على القومية مدعومة بحماسة الروح الوطنية من طبقاتها المتوسطة أصبح مرحباً بها لكي ترتبط بالحكومات ذات التوسع الإمبريالي والند الوطني ضد الدول الأخرى، ولذلك نجد روح العاطفة موجودة تجاه فكرة الوطنية بين أفراد الطبقة المتوسطة من المجتمع حتى قبل عام 1914، حيث ظهر الشوفينيون كوطنيين متزمتين. وفي وقتنا الحالي لا توجد حكومات صنعها المتزمتون.

ومهما كانت طبيعة الفكرة الوطنية التي وجدت قبل خمسين عاماً لـ 1914 وكل فروعها وتنوعاتها لديها قاسم مشترك هو رفض ومنع ظهور حركات اشتراكية بروليتارية جديدة، ليس لكونهم من الطبقة الكادحة البلوريتارية فحسب، بل لأنهم كانوا فكرياً وعسكرياً دوليين أو في أكثر الأحيان غير قوميين[2]. ولم يبد شيء منطقياً أكثر من رؤية جاذبية القومية والاشتراكية، ورؤية أن صعود إحداهما يعني هبوط الآخر. وهناك الرؤية المشتركة للمؤرخين وهي أنه في تلك الفترة انتصرت الجموع القومية ضد الإيديولوجيات المنافسة، وبالأخص الاشتراكية التي تمثلت في إندلاع الحرب عام 1914 التي كشفت عن هشاشة وفراغ الاشتراكية الدولية، ومن خلال الانتصار الساحق لمبدأ القومية في فترة تسويات السلام بعد عام 1918.

ويمكننا القول إن أغسطس 1914 كان وقعه أقل بكثير على كل من العمال البريطانيين والفرنسيين والألمان من قادتهم المنتمين للأحزاب الاشتراكية، فمساندة العمال لحكوماتهم أمر اعتيادي، ولكن في ذات الوقت يظهرون العداء لأصحاب العمل ورؤسائهم لاختلافهم في الفكر، وكذلك الأمر عندما قام عمال المناجم في جنوب ويلز بتوجيه صدمه لنقاباتهم الثورية والقادة عندما قالوا إننا نؤمن بمساواة الألوان، وقاموا بعمل إضراب خاص بهم بعد عام من الإضراب العام التي شهدته البلاد آنذاك. وحتى المسلحون المنتمون لبعض الحركات والأحزاب يمكن أن يندمجوا بسعادة مع المنظّرين، فمثلاً: الوطنية الفرنسية والولاء الكلي للاتحاد السوفيتي يتوافقون بأفكارهم مع كثير من المسلحين في الحزب الشيوعي الفرنسي.

---

source from 1923.

(1) مايكل كيتر، الحزب النازي: ملف اجتماعي شخصي للأعضاء والقادة 1919 – 1945 (كامبريدج ماساسوشتس 1983)، وخاصة الصفحة 236، و Jens Petersen, Elettoorato e base sociale del fascism negli anni venti» (Studi storici, XVI/ 3, 1975) pp. 627 – 69.

(2) جرى مراعاة ذلك في الفصل 4 من كتاب إي جيه هوبسبوم، عوالم العمال (لندن 1984) ولنفس المؤلف، (دولية الطبقة العاملة، في كتاب إف فان هولثون ومارسيل فاندير ليندن)، الدولية في الحركة العمالية (ليدن – نيويورك – كوبنهاجن – كولونيا 1988)ـ الصفحة 3 – 16.

وفي الحقيقة فقد كانت الحركات الشعبية الجديدة من وطنيين واشتراكيين وغيرهما على درجة عالية من التنافس مع نفس الجماهير ونفس المقترحات ذات التوجهات المختلفة قليلاً، ولاحظنا عبر التاريخ وجود تحالف ما بين كل من الوطنية والدين، خصوصاً في كل من أيرلندا و بولندا، حيث شاهدنا تداخلاً كبيراً بين الأصوات المتعالية التي تدعو للوطنية وبين السخط الاجتماعي التي رأينا فيها لينين بنظرته السياسية الثاقبة وحنكته يرسى القواعد الرئيسية لسياسة الحزب الشيوعي في عالم استعماري. إن المناظرة الشهيرة التي أجراها الماركسي الدولي حول المسألة القومية ليست فقط حول تقبل العمال للشعارات القومية والذين كان عليهم الاستماع فقط لصوت الدولة والطبقةالعاملة. فقد كانوا مبادرين في كيفية التعامل مع أحزاب الطبقات العاملة التي دعمت مطالب القومية والاشتراكية فوراً[1].

ويمكن لأحدهم القول بأن تركيبة المطالب الاجتماعية والوطنية تكون ذات تأثير أكبر حيث تتفاعل كل من الطبقة العمالية مع الطبقة المتوسطة ذات التعليم الجيد، ويرتقون لمستوى جيد من الوعي السياسي، بل ويصل الأمر بهم لكتابة برنامج شمولي يستند على الوعي الاجتماعي والسياسي.

ونأتي هنا لدولة بولندا، حيث تم استعادة البلاد بعد أكثر من قرن ونصف القرن من الانقسام، ولم يتم تحقيق ذلك بشعار أو بكلام تابع لحركة وطنية كرست نفسها من أجل هذا الهدف، بل تم ذلك بجهود الحزب الاشتراكي البولندي بزعامة الكولونيل بيلوسيدسكي الذي أصبح فيما بعد محرر بولندا؛ وفي فنلندا فرض الحزب الاشتراكي الفنلندي نفسه كأمر واقع، ومن ثم أصبح الحزب الوطني للفنلنديين، حيث حصد 47٪ من الأصوات في الانتخابات الحرة قبل الثورة الروسية عام 1917.

وفي جورجيا قاد للحزب الاشتراكي أيضاً جولة أخرى، وفاز هو الآخر بالحكم ؛ وكذلك في أرمينيا سيطر الطاشناق الذين كانوا ينتمون إلى الحزب الاشتراكي العالمي[2]. ومن بين اليهود من أوروبا الشرقية سيطرت الأفكار الاشتراكية على التنظيم القومي بشقيه الصهيوني وغير الصهيوني. ولم يكن أي من ذلك يعد ظاهرة تقتصر على إمبراطورية القيصر في روسيا، حيث كان على أي تنظيم أو أفكار تسعى للتغير أن ترى نفسها في المقام الأول باعتبارها تمثيلاً للثورة الاجتماعية والسياسية. وكذلك المشاعر الوطنية لدى الويلزيين والأسكتلنديين في المملكة المتحدة لم تجد لها تعبيراً أو متنفساً لدى الأحزاب الوطنية الخاصة، بل من خلال كل الأحزاب المعارضة في المملكة المتحدة، في البداية كان الليبراليون ومن ثم العمل، وفي هولندا

---

(1) للحصول على ملخص موجز، جي هابوت في كتاب هابوت وويل «الماركسية ومسألة القومية» (باريس 1974)، الصفحات 39 - 43. وكانت المسألة البولندية هي الأساس، ولكن ليست الوحيدة من نوعها.

(2) حول فشل القومية الفنلندية في منافسة الحزب الشيوعي راجع ديفيد كيربي، فكر المرتبة والملف في فكر الحزب الأشتراكي الفنلندي (1905 - 1918)، الماضي والحاضر، الجزء الثالث، مايو 1986)، وبخاصة الصفحة 164. وحول الجورجيين والأرمينيين، راجع كتاب رونالد جي سوني «ترانسقوقازيا: القومية والتغير الاجتماعي (آن أربور 1983)/ خاصة الجزء الثاني، مقالات آر جي سوني وأناهايد تير ميناسيان وجيرارد جيه ليبارادیان.

تحولت مشاعر الناس رغم قلة عددهم نحو الراديكالية اليسارية.

فالفرشيين (الذين هم من سكان الساحل في هولندا) تم تمثيلهم عبر التاريخ كيساريين هولنديين كما هو الحال مع الأسكتلنديين والويلزيين في اليسار البريطاني، وكان أهم زعيم بارز في الحزب الاشتراكي الهولندي هو (ترولسترا) (1860 – 1930) الذي بدأ حياته المهنية كشاعر باللغة الفرشية وقائد لـ (جماعة الصحوة الفرشية)[1].

وفي العقود الحديثة كانت الظاهرة قابلة للملاحظة، على الرغم من أنها كانت متخفية إلى حد ما بتوجه الحركات والأحزاب البورجوازية القومية القديمة، المرتبطة في الأصل بأيديولوجيات وأفكار الجناح اليميني ما قبل 1914 (كما هو الحال في ويلز ويوسكادي وفلاندرز وأماكن أخرى) لارتداء عباءة الثورةالاجتماعية العصرية والماركسية. ومع ذلك فإن حركة دي إم كيه التي أصبحت المحرك الرئيس لمطالب التاميل القومية في الهند ظهرت إلى الحياة كحزب اشتراكي إقليمي في مدراس، كما يمكن تتبع تحولات مماثلة باتجاه الشوفينية السنهالية لدى اليسار في سريلانكا[2].

إن الغرض من كل نقاط الشرح السالفة الذكر ليس لتقييم العلاقة بين العناصر الوطنية والاشتراكية، بل لكي نبرهن أن الحركات الشعبية يمكنها أن تعبر فوراً عن الآمال والتطلعات التي تتشارك بها الشعوب، وهذه المناشدات الوطنية والمطالبات الشعبية يمكنها أن تتحول إلى مصفوفة، ومن ثم إلى حركات وطنية لديها ثقل في الشارع. وبالفعل فإن الحالة التي ينبغي الإشارة إليها باعتبارها البرهان على سيطرة القومية على فكر الطبقة العاملة توضح في الحقيقة تعقيد العلاقة بين الاثنين. وبفضل بعض الأبحاث الممتازة فإن لدينا فكرة جيدة اليوم عن المسألة الملحة للحكم على مثل أفكار هذا الصراع، وبمعنى آخر تعددية قوميات إمبراطورية هابسبورغ[3].

وفيما يلي سأقوم بتلخيص اكتشاف مهم للرأي قام به بيتر هاناك بناء على تحليل عدد كبير من الرسائل المتبادلة ما بين الجنود وعائلاتهم في الحرب العالمية الأولى، حيث تمت مراقبتها ومصادرتها خاصة في فيينا وبودابست[4].

---

(1) A. Fijtsma, «Histoire et situation acruelle de la langue frisonne» (Pluriel, 29, 1982, pp. 21 – 34).

(2) للحصول على شهادة موجزة بشأن التحول من أقصى اليسار إلى الشوفينية السنهالية في حركة جيه في بي جاناتا فيموكتي بيرامونا) التي أدت إلى صعود شباب اليسار في الريف عام 1971، راجع كوماري جاياواردين، الصراعات العرقية والطبقية في سريلانكا (ديهيوالا 1985)، الصفحات 84 – 90.

(3) راجع ز. إيه زيبان، انهيار إمبراطورية هابسبورغ، 1914 – 1918 (لندن 1961)، ومجموعة دراسات Die Auflosung des Habsburgerreiches. Zusammenbruch und Neuorientierung im Donauraun (Schriftenreiche des osterreichischen Ost – und Sudosteuropainstitus, vol. 3, Vienna 1970).

(4) Peter hanak, Die Volksmeinung wahrend des letzren Kriegsjahres in Osterreich – Ungarn» in, Die

وفي السنوات الأولى لم تكن هنالك أصوات تدعو للوطنية، أو دعوات لمحاربة الملكية، ما عدا بعض الأمم التي تسمى بـ (اريدينتا)؛ (وهم الوحدويون التحريريون الذين يؤمنون بفكرة استرداد أي إقليم أو جزء من أرض الوطن تم احتلاله في السابق) مثل الصرب، وخصوصاً من البوسنة و فيوفودينا الذين يتعاطفون بشكل كبير كصرب مع المملكة الصربية، وكذلك كسلوفيكيين و أرثوذكس مع روسيا المقدسة، وكذلك بالنسبة للإيطاليين بعد دخول الرومانيين في الحرب.

ونرى بوضوح أن القاعدة الاجتماعية لكراهية الصرب للنمسا قاعدة جماهيرية عريضة، لكن معظم رسائل الوطنيين من الإيطاليين والرومانيين كانت تأتي من الطبقة المتوسطة والمثقفة من أفراد المجتمع، لكن الخلاف الوطني الرئيسي وجدناه في المثال التشيكي، حيث كان أكثر من نصف الأعداء الفعليين لهابزبيرغ، كما كان كل المتطوعين من القوات التشيكية الموجودة في روسيا ينتمون إلى الطبقة المتوسطة والمثقفين.

وخلال ثورة روسيا الأولى تم التطرق إلى القضايا السياسية، وتم التفاعل معها بشكل عملي، وغالبية الباحثين في الشؤون السياسية والمراقبين قالوا إن الثورة الروسية كانت أول حدث سياسي منذ اندلاع الحرب التي كانت صدمة للكثيرين وخصوصاً الطبقة البسيطة من أفراد المجتمع الروسي الذين انخرطوا فيها، ولا ننسى أن نذكر الناشطين الوطنيين المضطهدين في كل من بولندا وأوكرانيا الذين كانوا السبب في إحداث إصلاح حقيقي وجذري في بلادهم، بل ويمكن أن نعزي سبب الاستقلال بفضل جهودهم، وكان المزاج السائد على تلك الشعوب هو الرغبة بالسلام والتحول الاجتماعي.

والآراء السياسية التي بدأت تظهر الآن حتى في رسائل العمال والمزارعين والنساء العاملات يتم تحليلها إلى مصطلحات، مثل: الأغنياء والفقراء، أو سيد ومزارع، أو رئيس ومرؤوس. وهناك صلات ربط واضحة، حيث كان الأغنياء يعيشون في رفاهية ولا يخدمون في الجيش، بينما الفقراء يعانون من شظف الحياة، والبؤس، ويخضعون لرحمة الأغنياء، وذوي النفوذ، وسلطات الدولة، وهلم جرا.

ولذلك نرى أن الفقراء عندما يرتدون بزاتهم العسكرية ويخدمون في الخطوط الأمامية في الجيش يعانون من نفس الكآبة والبؤس وهم يمارسون حياتهم المدنية ويرتدون ملابسهم العادية، الأمر الذي جعلهم يؤمنون بالثورة وما يمكن أن تحققه لهم من تغييرات جذرية، وخلال سنوات الحرب تنامى الشعور بالسخط على الحكومات وعلى السلطات، وكذلك على كل طبقة تسببت بزج هؤلاء الفقراء في المعارك والحروب، وازداد توقهم وتلهفهم للعودة للحياة الاعتيادية، ولذلك لمسنا عدائية مبطنة للحرب وللخدمة العسكرية ولاقتصاد الحرب من قبل الفقراء. وازداد تشوقهم ورغبتهم للسلام، وتحولت هذه الشكاوى فيما بعد إلى مقاومة، فقد تحولت الشعارات من (اللوردات الصالحين سيجلبون لنا السلام) إلى (كفى، لقد

Auflosung, pp. 58 – 66.

ذقنا الأمرّين) أو (يقولون إن الاشتراكيين سيجلبون لنا السلام).

وفي خضم جولات الجدل هذه تنامى الشعور بالوطنية، فحتى بعد عام 1918 لم تتبلور الفكرة الوطنية، ولم تتضح الرؤية بعد لدى كثير من عامة الناس وقتذاك، فقد كانوا في طور الاستقرار والوعي لعدم قدرتهم على التمييز بين التناقض ما بين كل من الولاء للدولة والولاء للأمة، أو أنهم لم يختاروا الاختيار الصحيح من بين الاثنين[1].

ومن الملاحظ أن المواطنة ظهرت في خضم الصراعات ما بين طبقة الأغنياء والفقراء، وخصوصاً أن الطبقتين تنتميان إلى وطنين مختلفين؛ أي جنسيتين مختلفتين، وكما وجدنا الروح الوطنية الأقوى في رسائل التشيك والصرب والإيطاليين فقد لمسنا أيضاً أن لديهم رغبة جامحة في إحداث تغيير اجتماعي.

لن أتبع أهواء المراقبين الذين راقبوا التغييرات المزاجية بالتفصيل في عام 1917، لكن سأتابع تحليل (هاناك) لعينة الرسائل التي يقدر عددها بـ (1500) رسالة بين منتصف نوفمبر 1017 ومنتصف مارس 1918، فمثال على ذلك بعد ثورة اوكتوبر وجدنا أن ثلثي الرسائل كتبها عمال ومزارعون، والثلث الآخر كتبها مثقفون، وأن 18٪ من هذه الرسائل تمثل الفكرة الاجتماعية، و 10٪ تمثل الرغبة في تحقيق السلام، و 16٪ تمثل القضية الوطنية، و56٪ هي تركيبة مختلطة لكل ما ذكر، ومن الناحية النظرية يمكننا أن نصنفها في جزأين: الخبز والسلام، ودعوني هنا أبسط القضية على النحو التالي: 29٪ الخبز والأمة، و 9٪ السلام والأمة، و18٪ الفكرة الاجتماعية التي اكتسحت أكثر من 56٪ من الرسائل، بينما فكرة السلام أخذت 57٪، وفكرة الوطنية أخذت 43٪.

ووجدنا أن الفكرة الاجتماعية التي تم رصدها في الرسائل تأثرت بالثورة من الدول الآتية: التشيك وهنغاريا وسلوفاكيا وألمانيا وكرواتيا، بينما فكرة السلام في الرسائل تم رصدها من روسيا، وجاءت ثلث الرسائل من الثورة، والـ 20٪ الأخرى هي تركيبة بين الاثنين. ومن ناحية أخرى وبطريقة تحليلية مختلفة لهذه الرسائل فمثلاً على المستوى الوطني وجدنا أن 60٪ تمثل العداء تجاه الإمبراطورية والرغبة الجامحة تجاه الاستقلال. أما الـ 40٪ الأخرى فكانت تميل إلى الولاء إذا ما استثنينا كلاً من الألمان والهنغاريين لنجد أن 28٪ لديهم ولاء، و35٪ من الرسائل (ذات الفكرة الوطنية) كانت تتوقع الاستقلال كنتيجة لانتصار الحلفاء، إلا أن 12٪ منهم كانوا لا يزالون يعتقدون بأنه يمكن تحقيق ما يريدون ضمن إطار الملكية.

وكما قد يتوقع البعض فإن الرغبة في السلام والثورة الاجتماعية كانا متفقين، وبخاصة في أوساط الألمان والتشيك والهنغاريين. إلا أن السلام والتطلعات الوطنية لم تكن متوافقة، لأنه كان يبدو أن

(1) Ibid, p. 62.

الاستقلال الوطني يعتمد على نصر حليف. وبالفعل فخلال مفاوضات بريست - ليتووسك لم توافق كثير من الرسائل على التوصل الفوري للسلام لهذا السبب بالذات، وهذا أمر ملموس في رسائل التشيك والبولنديين والإيطاليين والصرب. والفترة التي كان لثورة أكتوبر تأثير أولي فيها كانت واحدة من الفترات التي كان فيها الشعور العام في أوج تألقه، إلا أنه في نفس الوقت ـ كما يتفق كل من زيمان وهاناك ـ كانت العناصر القومية والاجتماعية في مزاج يسمح للثورة بالانحراف والصراع. وكانت إضرابات يناير الكبرى عام 1918 هي نقطة التحول. وكما لاحظ زيمان عندما اتخذ قراراً بإخماد الثورة ومتابعة حرب خاسرة فإن السلطات في نظام حكم هابسبورغ الملكي تأكد من أنه ستكون هناك ويلسونية بدلاً من أوروبا السوفييتية. ولكن حتى عام 1918 كان التوجه الوطني مسيطراً في وعي الجماهير. ولم يكن منفصلاً عن أو معارضاً للتوجه الاجتماعي. وبالنسبة لمعظم الفقراء كان الاثنان معاً، بينما انهارت الملكية.

ما الذي يمكن أن نستنتجه من تلك القراءة الموجزة؟

أولاً إننا لا نعرف سوى القليل بشأن ما يعنيه الوعي القومي للجماهير من الجنسيات المعنية، ولنعرف ما نحتاج فإن جزءاً كبيراً من أنواع البحوث التي أجراها هاناك عند الخوض في الرسائل التي تعرضت للرقابة تعد مثالاً واحداً فقط، لكن قبل أن يكون ذلك مفيداً ينبغي أن تتفحص بعين ثاقبة المصطلحات والأفكار المحيطة بالمسألة الوطنية في تلك الفترة، وبخاصة المتغير القومي.

ثانياً إن امتلاك الوعي القومي لا يمكن فصله عن امتلاك أشكال أخرى من الوعي الاجتماعي والسياسي خلال تلك الفترة؛ فجميعها تمضي معاً.

ثالثاً: إن تطور الوعي القومي (خارج الطبقات والحالات التي جرى تحديدها بتكامل أو بتطرف قومية الجناح اليميني، وهي ليست خطية، أو بالضرورة على حساب عناصر أخرى من الوعي الاجتماعي. ومن منظور أغسطس 1914 يمكن للمرء أن يستنتج أن الدولة الشعبية قد انتصرت على القوى الموالية للسياسة والمجتمع.

هل يمكن أن يقول أحد بمنظور عام 1917؟ كانت القومية المنتصرة في أوروبا السابقة المستقلة والمتحاربة إلى حد أن الحركات التي عكست المخاوف الفعلية للفقراء في أوروبا قد فشلت في عام 1918. وعندما حدث ذلك كانت الطبقات المتوسطة والدنيا من الجنسيات المقهورة في وضع يسمح لها أن تصبح النخب الحاكمة في الدول الويلسونية المستقلة. فالاستقلال القومي من دون ثورة اجتماعية تحت مظلة انتصار الحلفاء يعني العودة للوراء بالنسبة لمن كانوا يحلمون بمزيج من الاثنين. وفي الدول المتحاربة الكبرى المهزومة أو شبه المهزومة لم يكن هناك مثل هذه العودة للوراء؛ فقد أدى انهيارها إلى ثورة اجتماعية، فالسوفييت ـ وحتى تلك الجمهوريات السوفييتية التي لم تدم طويلاً، كان يمكن إيجادها في التشيك

والكروات، إلا في ألمانيا، والنمسا الألمانية، والمجر، وبقي ظلها في إيطاليا. ولقد اندمجت القومية هناك مرة أخرى، ليس كبديل هش للثورة الاجتماعية، بل كتعبئة للمسؤولين السابقين، والطبقة الوسطى والطبقة الوسطى، الدنيا من أجل الثورة المضادة. فقد ظهرت كمنظومة الفاشية.

الفصل الخامس

أوج القومية، 1918 – 1950

إذا كانت هناك لحظة انتصر فيها مبدأ الجنسية الذي ظهر في القرن التاسع عشر فإن تلك اللحظة كانت عند نهاية الحرب العالمية الأولى، على الرغم من أن ذلك لم يكن متوقعاً، أو كان في نية وتصور المنتصرون في المستقبل. وفي الحقيقة فقد كان ذلك نتيجة لتطورين غير مقصودين: انهيار إمبراطوريات كبرى متعددة الجنسيات في وسط وشرق أوروبا؛ والثورة الروسية التي فتحت شهية الحلفاء للعب ورقة الويلسونية ضد ورقة البلشفية. وحيث كما رأينا، ما بدا أنه تعبئة الجماهير في 1917 – 1918 كان ثورة اجتماعية وليست ثورة تقرير مصير. وقد يتوقع المرء بشأن التأثير الذي أحدثته ثورة كل أوروبا المنتصرة على جنسيات القارة، إلا أن مثل هذا التوقع غير ذي جدوى. وباستثناء روسيا السوفييتية، لم يتم إعادة بناء أوروبا على أساس السياسة البلشفية بشأن المسألة القومية. وبالضرورة فقد أصبحت القارة للمرة الأولى والأخيرة في تاريخها، جرى تحديد أحجية الدول وبقدر قليل جداً من الاستثناءات، كدول قومية وكنوع من الديمقراطيات البرلمانية البورجوازية. وكان هذا الوضع من العلاقت قصير العمر إلى حد كبير.

وتصادف أيضاً أن أوروبا التي تشهد حرباً داخلية قد رأت انتصار ذلك العامل الآخر من عوامل الأمة البورجوازية الذي تمّت مناقشته في فصل سابق: الأمة كاقتصاد قومي. وعلى الرغم من أن معظم الاقتصاديين ورجال الأعمال والحكومات الغربية قد حلمت بالعودة إلى الاقتصاد العالمي لعام 1913، فقد أثبت ذلك أنه أمر مستحيل وغير قابل للتحقيق. و حتى لو تحقق ذلك بالفعل فلم يكن ممكناً العودة إلى اقتصاد الشركات الخاصة الحرة والتجارة الحرة التي كانت نموذجية، أوحتى جزء من حقيقة الاقتصاد العالمي في تلك الأيام التي كانت تشهد على تفوق بريطانيا العالمي.

بحلول عام 1913 كانت الاقتصادات الرأسمالية تشق طريقها بسرعة باتجاه الأحلاف الكبرى من الشركات، ومدعومة ومحمية، وحتى بتوجيه وإرشاد من الحكومات. وقد سرّعت الحرب من هذا التحول نحو رأسمال تديره، وحتى تخطط له الدولة. وعندما كشف لينين الاقتصادالاشتراكي المخطط له في المستقبل، والذي لم يفكر الاشتراكيون فيه على الإطلاق قبل عام 1914، كان نموذجه اقتصاد حرب ألمانيا المخطط له 1914 – 1917. وبالطبع فحتى العودة إلى مثل اقتصاد الدولة الضخم هذا لم يكن ليعيد إرساء النمط الدولي لعام 1913 في ظل إعادة التوزيع المأساوية للقوة الاقتصادية والسياسية في العالم الغربي الذي تسببت فيه الحرب. ومع ذلك فإن أي نوع من العودة إلى عام 1913 أثبت أنه من آمال المدينة الفاضلة. وقد عززت أزمة الحرب الداخلية من الاقتصاد الوطني ذاتي الاحتواء بأفضل الطرائق الممكنة. حيث إنه على مدى سنوات قليلة بدا الاقتصاد العالمي كأنه على شفيرالانهيار، حيث جفت ينابيع الهجرة ومنعت أسوار المال العالية الدفعات الدولية وعقود التجارة الدولية حتى إن الاستثمارات الدولية أظهرت علامات

الانهيار. ومع هجرة البريطانيين التجارة الحرة في عام 1931 بدا واضحاً أن الدول كانت تتراجع كثيراً بقدر إمكانها إلى حمائيةٍ شديدة الدفاعية إلى حد أنها أصبحت قريبة من سياسة حكومة الفرد المطلقة التي خفف من غلوائها الاتفاقيات الثنائية. وباختصار مع اكتساح العاصفة الثلجية العنيفة الاقتصاد العالمي تراجع رأس المال العالمي إلى برادات اقتصاديات الدول القومية وإمبراطورياتها المرتبطة بها. هل كانت مضطرة إلى ذلك؟ نظرياً، لم تكن مضطرة؛ ففي المقام الأول لم يكن هناك - حتى الآن - تراجع يمكن المقارنة به في الاستجابة إلى العواصف الاقتصادية العالمية في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، ومع ذلك فقد فعلت ذلك بلا شك في فترات ما بين الحروب.

ويوفر وضع الحرب الداخلية البينية فرصة استثنائية جيدة لتقييم الحدود وإمكانية القومية والدول القومية. مع ذلك، وقبل التفكير في ذلك، دعونا نلقِ نظرة سريعة على النموذج الفعلي للدول القومية التي فرضت على أوروبا من خلال تسويات السلام في فرساي والمعاهدات المصاحبة لذلك، بما في ذلك ـ من أجل المنطق والاقناع ـ المعاهدة الإنجليزية الإيرلندية في عام 1921. وتكشف هذه النظرة السريعة فوراً عدم عملية المبدأ الويلسوني لجعل حدود الدول تتزامن مع حدود الجنسية واللغة. وحيث ترجمت التسوية السلمية بعد 1918 بالفعل ذلك المبدأ إلى ممارسة غير مجدية تماماً، باستثناء بعض القرارات السياسية الإستراتيجية بشأن حدود ألمانيا، وعدد قليل متردد من حقوق الامتياز الخاصة بالتوسع في إيطاليا وبولندا. وفي كل الأحوال لم يتم عمل أي محاولة منهجية نظامية قبل أو منذ ذلك الحين، في أوروبا أو أي مكان آخر، لإعادة رسم الخريطة السياسية على خطوط قومية.

ببساطة، لم يفلح الأمر. وكان محتوماً، مع وجود التوزيع الفعلي للناس، فإن كثيراً من الدول الجديدة التي نشأت على أنقاض الإمبراطوريات القديمة كانت متعددة الجنسيات كسجن الأمم القديمة التي حلت محلها، فكل من تشيكوسلافاكيا وبولندا ورومانيا ويوغوسلافيا هي مجرد حالات، والألمان والسلوفينيين والأقليات الكرواتية في إيطاليا حلوا محل الأقليات الإيطالية في إمبراطورية هابسبورغ. وكان التغير الأساسي هو أن الدول كانت قد أصبحت الآن في الغالب أصغر، وأصبح الناس المقهورين فيها يسمون بالأقليات المقهورة. إن الحل المتصور لمحاولة خلق قارة مقسمة بشكل جيد إلى دول متماسكة يسكن في كل منها سكان متجانسون عرقياً ولغوياً كان الطرد الجماعي أو إبادة الأقليات. كان ذلك ومازال اغتيالاً وإبعاداً وإقصاءً للقومية بنسختها الإقليمية، على الرغم من أن ذلك لم يظهر بشكل كامل حتى أربعينيات القرن العشرين. ومع ذلك فالإبعاد والطرد الجماعي وحتى الإبادة بدأت في الظهور على الهوامش الجنوبية لأوروبا خلال وبعد الحرب العالمية الأولى، حيث قام الأتراك بإبادة جماعية للأرمينيين في عام 1915، وقيامها بعد الحرب اليونانية التركية بإبعاد ما بين 1.3 مليون و1.5 مليون من اليونانيين من آسيا الصغرى

التي كانوا يعيشون فيها منذ أيام هومر[1]. وعقب ذلك كان هناك أدولف هتلر الذي كان في هذا الشأن قومياً وليس منطقياً، حين قام بالترتيب لنقل الألمان الذين لا يعيشون على أرض الآباء مثل هؤلاء الموجودين في جنوب التايرول الإيطالية إلى ألمانيا، كما قام أيضاً بالترتيب لإبادة اليهود والتخلص منهم. وبعد الحرب العالمية الثانية كان اليهود قد اختفوا فعلياً من الحزام الأوروبي الكبير ما بين فرنسا والداخل السوفييتي، وجاء الدور على الألمان ليتعرضوا للطرد الجماعي من بولندا وتشيكوسلوفاكيا. ويمكن الآن رؤية أن الدولة الإقليمية المتناغمة هي عبارة عن برنامج يمكن تحقيقه فقط من قبل الهمج غير المتحضرين، أو على الأقل بأساليب ووسائل همجية.

ومن النتائج التي تتسم بالتناقض هي أن كلاً من الجنسيات والدول لم تتمكن من التوافق فيما بينها حتى جاءت معاهدة فرساي، والتي جاءت متماشية مع المبدأ الويلسوني التي بدت سخيفة، لكن مع الأسف الشديد عادت المصالح العليا للدول الكبرى للتحارب والتصارع مرة أخرى، ونضرب مثالاً على ذلك: مصالح ألمانيا بعد عام 1945، ومصالح الاتحاد السوفييتي بعد عام 1940، وعلى الرغم من المحاولات البائسة لإعادة ترسيم حدود الدول التي ظهرت بعد سقوط إمبراطورية كل من النمسا وتركيا، إلا أنها بقيت على حالها عندما سقطتا بعد الحرب العالمية الأولى، وكذلك نعطي مثالاً الحدود الجنوبية والغربية للاتحاد السوفيتي ما عدا المناطق التي تم تحويلها في الأدرياتيكي عندما سيطرت عليها إيطاليا بعد عام 1918.

وعلى الرغم من ذلك فقد أنتج المبدأ الويلسوني بعض النتائج التي لم تكن متوقعة على الإطلاق، وهي أولاً: أثبت أنه لم تكن هنالك مفاجأة عظيمة بالنسبة للشعوب الصغيرة التي كانت تتنادى بالوطنية، بل الأمر كان عبارة عن نفاد صبر الأقليات، ونذكر هنا ما كان يدعو إليه لينين (الأمة الشوفينية العظيمة).

ولم يكن هذا الأمر بالطبع اكتشافاً جديداً بالنسبة للمراقبين، حيث قام الأبطال الرسميون بتشكيل (الفكرة الوطنية)، إلا أنها لم تكن بالضرورة متوافقة مع رغبات الشعوب والمجتمعات في تحديد الهوية الذاتية للوطن.

وبعد عام 1918 تم تنظيم استفتاء في مختلف الأقاليم التي تتألف من قوميات مختلطة وأعراق مختلفة لكي يقرروا مصيرهم ويختاروا بأنفسهم الانتماء لدولة تتحدث لغتهم أو لديهم رغبة في الانضمام لدولة تتحدث لغتين، لكن تبين فيما بعد وجود واضح لضغوطات سياسية، وتلاعب في نتائج الانتخابات، وعمليات احتيال على مستوى كبار موظفي الدول، وهو تجاهل كبير لمصير الشعوب، وعدم نضج ووعي

---

(1) راجع سي إيه ماكارتني، «اللاجئون» في موسوعة العلوم الاجتماعية (نيويورك 1934)، المجلد 13، الصفحات 200 - 5، وتشارلز ب. إيدي، اليونان واللاجئين اليونانيين (لندن 1931). ومن العدل أيضاً ذكر أن اليونان قامت بطرد 400.000 تركي أيضاً.

سياسي. ولم تكن كل الفرضيات غير قابلة للتصديق ظاهرياً، وعلى الرغم من وجود البولنديين الذين فضلوا العيش في ألمانيا بدلاً من العيش في بولندا التي تمت إعادة ولادتها، وكذلك السلوفاك الذين اختاروا العيش في النمسا بدلاً من يوغسلافيا الجديدة.

وهنالك نظرية تقول إن تحديد الهوية الوطنية والانتماء للوطن يأتي بمفهومه الأكبر والأشمل عن طريق التوحد مع الشعوب التي تتحدث نفس اللغة، ولديها روابط اجتماعية وفكرية وثقافية مشتركة وقربى من بعضها البعض جغرافياً، وهذه النظرية بدأت تتسع يوماً بعد يوم حتى وجدت لها صدى واسعاً في عصرنا الحديث، فبعد عشرين عاماً أدى هذا الأمر إلى تطويق واحتجاز الحكومة البريطانية للمقيمين الألمان في مناطق مغلقة بضمنهم اليهود والمهاجرون المعادون للفاشية، وكان ولا يزال يتوجب على كل شخص ولد في ألمانيا أن يدين بالولاء لتلك الدولة. وبوسعنا أن نتطرق إلى القضية الأيرلندية هنا حيث نشأ خلاف متشعب بين التعريف وبين ما هو على أرض الواقع، وعلى الرغم من (ايميت و وولف تون) رفضت غالبية المجتمعات من الدول الستة لـ (الستر) ـ وهو الاسم القديم لأيرلندا ـ أن يروا أنفسهم كـ (أيرلنديين) كتلة واحدة من مجموع سكان الدول الستة والعشرين، وعلى الرغم من وجود أقليات من البروتستانت في الحدود الجنوبية.

وكان الافتراض على النحو التالي؛ وهو أن الأمة الأيرلندية المنفردة نشأت كأيرلندا منفردة، ولذا يتوجب أن يكون شعور كل سكان أيرلندا المنفردة وآمالهم متوحدة نتيجة تعايشهم في البلد المتحد والمستقل، ألا وهو أيرلندا، وهذا الافتراض أثبت عدم صحته لأنه بعد خمسين سنة من تأسيس دولة أيرلندا الحرة (ومن ثم تم تسميتها جمهورية أيرلندا) كان بإمكان المنادين بالوطنية والمتعاطفين معهم أن ينبذوا الخلاف الحاصل بين الإمبريالية البريطانية والداعين لوحدة (السر) وهي لإيرلندا القديمة، وخلال العشرين سنة الماضية أثبتت التجربة أن جذور الخلاف الذي قسم أيرلندا لم تكن في لندن.

ومرة أخرى كشف تأسيس المملكة السلوفاكية الجنوبية أن سكانها ليس لديهم الشعور بامتلاك الوعي اليوغسلافي الذي أرسى قواعده (الكرواتيون) الأوائل في بداية القرن التاسع عشر، وكان يمكن أن يتم تعبئة وتحشيد الجماهير بشكل أسهل عن طريق الشعارات، ولكن كان قد نتج عنها مذابح كما حصل في كرواتيا و الصرب، أو حتى في سلوفينيا نفسها، وبالفعل فقد تطور الوعي الجماهيري الوطني للكرواتيين فقط بعد تأسيس يوغسلافيا، وكذلك ضد المملكة الجديدة، ومن أجل الدقة، الهيمنة المزعومة للصرب فيها[1]، وفي تشيكوسلوفاكيا الجديدة كان السلوفاك يتجنبون التعانق الأخوي مع التشيك. وهناك كثير

(1) ميرجانا غروس، «حول تكامل الشعب الكرواتي: دراسة حالة في بناء الأمم» (النشرة ربع السنوية لأوروبا الشرقية، 15، 2 يونيو 1981، الصفحة 224).

من التطورات التي أصبحت أكثر وضوحاً في العديد من الدول التي نشأت نتيجة التحرر من الاستعمار، ولنفس الأسباب لم يتم تعريف الشعب بمعنى (الأمة) بشكل واضح وصريح على لسان قادتهم وعلى لسان المتحدثين باسم حكوماتهم. وكان على حزب المؤتمر الوطني الهندي الذي كان ملتزماً بشبه قارة واحدة موحدة قبول تقسيم الهند عام 1947، كما كان على باكستان التي التزمت بدولة واحدة للمسلمين في شبه القارة قبول تقسيم باكستان عام 1971. وبمجرد أن أصبحت غير محتكرة من قبل نخبة ذات ثقافة إنجليزية أو ثقافة غربية كان عليها مواجهة طلب الولايات اللغوية التي لم تفكر فيها الحركة الوطنية المبكرة، على الرغم من أن بعض الشيوعيين الهنود بدؤوا في لفت الانتباه إليها قبل الحرب العالمية الأولى مباشرة[1]. وفي نهاية المطاف تم التوصل إلى اعتماد اللغة الإنكليزية اللغة الأولى في الوطن الهندي حتى وقتنا الحالي؛ لأن شريحة كبيرة من الشعب الهندي تتحدث بها، ويبلغ عددهم 700 مليون متحدث باللغة الإنكليزية، ولأنهم لا يرغبون في أن تطغى اللغة الهندية عليهم التي تبلغ نسبة المتحدثين بها 40٪ من الشعب الهندي.

ولهذا شدد طاغور على ضرورة أن تحافظ اللغة الهندية على تيارَي السنسكريتية والفارسية في الهند، وعلى «الجرأة في تبني جميع الكلمات التي أصبحت مقبولة بعد استخدامها المكثف. ولعل دعوة طاغور هذه لتوطين ما يسمى بكلمات أجنبية تدعم رأي من يرى في التعدد اللغوي إثراءً. وترمز السنسكريتية إلى التقاليد الهندوسية، فيما تشير الفارسية إلى التقاليد الإسلامية في الهند. فمشروع بناء الهند العلمانية الحرة يسعى إلى مزج التقاليد الهندوسية والإسلامية في الهند لتشكل «وحدة في التنوع». لكن التطورات السياسية اتخذت منحى آخر كما هو معلوم بانقسام الهند، ما أثّر أيضاً على التطور اللغوي. فقد تأثرت مناطق شمال الهند التي تشهد تعدداً لغوياً وتنوعاً ثقافياً كبيراً بالتطورات السياسية والدينية، إذ حاول القائمون على التخطيط اللغوي من باكستانيين وهنود عبر تحديد خط الكتابة الرسمي للُغتي الأوردو والهندية ترجيح الوجهة الهندوسية أو الإسلامية، قبل بروز الظاهرة الأصولية المعاصرة.

يجب فهم التعدد اللغوي في الهند بشكل مختلف، فالأمر يتعلق بالقدرة على استخدام التعدد اللغوي بحيث تتيح التواصل «**بشكل كاف**» بعد إيجادها صيغة مناسبة لذلك، وأنا أُشدد هنا على «بشكل كاف». إن نجاح التواصل مع التعدد اللغوي لا يهدف إلى تحقيق كمال لغوي. كما أن الموديلات التي تقدمها النظرية السلوكية لرموز التبديل لا تتسع لطبيعة التعدد اللغوي؛ فالتعدد اللغوي يمكن فهمه بواسطة مفاهيم إجرائية كالسلوك اللغوي أو التصنيف اللغوي. فالمرء يترعرع في وسط متعدد اللغات، وتتعود أذناه على نغمات لغاتٍ عديدة، بحيث إن اختلاف اللغات لا يصبح شيئاً غريباً. ويمكن استخدام استعارة من عالم

---

(1) راجع أديكاري، باكستان والوحدة الوطنية الهندية (لندن 1942) باسيم، وخاصة الصفحات 16 – 20. هجر هذا خط الحزب الشيوعي السابق الذي كان ـ مثل المؤتمر ـ يفضل الهندوستانية كلغة وطنية واحدة (آر بالمه، دوت، الهند إلياليوم، لندن 1940، الصفحات 265 – 6.

الموسيقى لوصف حالة التعدد اللغوي، إذ إن قدرة الموسيقار مثلاً على استخدام أصناف موسيقية عديدة تسمح له بالعزف بحرية، فهو باستطاعته تنويع وتبديل النغمات كما يشاء، والتعدد اللغوي شبيه بذلك. فكما يفعل الموسيقي مع التصنيفات الموسيقية يستخدم المرء التصنيفات والمراجع اللغوية كما يشاء في وسط اجتماعي يقبل ذلك ولا يرى فيه تعدياً على صفاء اللغة الأم.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين اللغات في هذا الوسط ليست علاقة لغة أم مع لغات أجنبية، فجميع محاولات تخريب حالات طبيعية من التعدد اللغوي تسعى إلى خلق ثنائية بين اللغة «الخاصة» واللغات «الأجنبية». لكن العلاقة بين الهندية والإنجليزية والتاميلية والبنجابية وغيرها في مدينة تشهد تعدداً لغوياً مثل نيودلهي لا يمكن وصفها بعلاقة لغة أم مع لغات أجنبية؛ فالأمر يتعلق بلغات أخرى علاقةُ بعضها ببعض شبيهة بعلاقة ألوان قوس قزح فيما بينها، واللغة الألمانية قد تكون بالنسبة لكثيرين اللغة الرابعة أو حتى الخامسة.

يمكن اعتبار التطور الذي تشهده أوروبا حالياً عملية تحول لدول وطنية، تعيش وضعاً يتميز بالتماسك الثقافي القوي نسبياً، إلى كيان تنظيمي جديد أكثر تعقيداً، خاصيته التعدد الثقافي واللغوي. وترافق عملية التطور هذه نقاشات وأفكار داخل النخبة الثقافية الأوروبية حول «فكرة» أوروبا التي ترجع أصولها إلى الخطاب الأوروبي السائد منذ الحقبة الرومانسية (الرومانتيكية)، وتشكل بالتالي استمراراً له. لكن في الوقت ذاته فإن التطورات التي تشهدها أوروبا تشكل جزءاً من عملية تحول عالمية، من سماتها مشاكل الاندماج والتموضع الديني والاثني والبحث عن إستراتيجيات للتعامل مع التنوع والاختلاف. وإذا ما أخذنا السياق العالمي بعين الاعتبار يمكن ملاحظة أن عملية إدخال التنوع والتعددية الثقافية إلى الدول الأوروبية المعتادة نسبياً على وحدتها اللغوية والثقافية تَنتُج عنها توترات اجتماعية شبيهة بتلك التي تعيشها دول معروفة بتعددها اللغوي والثقافي والديني مثل الهند، حيث تقود التوترات إلى وجود ضغط لتحقيق الانسجام الديني الثقافي مقابل تقلص هامش المجال العلماني، وفي كلتا الحالتين (الهند وأوروبا) يتعلق الأمر بعلاقة دياليكتيكية بين هدم الحدود ودعم التنوع.

واجهت الدول متعددة الثقافات دوما تحديات كبيرة، ما جعل استمرارها مهدداً باستمرار. وفي التاريخ الأوروبي أثبتت التجربة أن الكيانات التي يمكن تشبيهها بالهند ـ مثل مملكة هابسبورغ ويوغوسلافيا مثلاً ـ لم تنجح كباقي الكيانات الأخرى التي شُكلت على أساس فكرة هيردر الرومانسية القائلة بضرورة وجود قدر كبير من الانسجام بين اللغة والشعب والوطن. وتكمن الإشكالية الأساسية للدول متعددة الثقافات في إيجاد أنجع الوسائل للتعامل الديمقراطي مع التنوع الداخلي وسبل ضمان الاستمرارية. ويسري الأمر نفسه على مشاكل التعدد اللغوي كما نعلم ذلك من الصراعات اللغوية.

وقد أدت هيمنة فكرة الانسجام الثقافي واللغوي إلى التقليل من قيمة تقاليد أوروبية ضاربة في التاريخ تميزت بالتنوع والتعدد اللغوي، كما كان عليه الحال في عهد النهضة والباروك قبل أن يتم العودة إليها من جديد.

وفي الواقع فإن اللغة الهندية التي يتحدث بها الملايين لم تكن عالماً مغلق الحدود، لقد كانت دائماً بوتقة للانصهار، وهناك عدد كبير من اللغات واللهجات التي دخلت فضاء اللغة الهندية، وأضفت عليها لمستها وتأثيرها على مدى قرون. لقد كان عدم الاقتصار على تعلم لغة واحدة من أعظم المغامرات في القرن الماضي بالهند (...). وإتقان أكثر من لغتين لا يساعد على توسيع دائرة المفردات لدى المرء باستمرار فحسب، وإنما يفتح الباب على مصراعيه أيضاً لكي يُظهر الأطفال طاقات الإبداع الهائلة الكامنة في عقولهم، وحول العلاقة مع مفهوم اللغة الأم تقول: وكان الأطفال لا يرون حدوداً بينهم وبين العالم، والمتحدثون بالهندية (والكتاب أيضاً) لا يميزون بين اللغات المختلفة أو يُكنون العداء للهجات الأخرى؛ فجميعها لغاتٌ أم تستحق أعظم درجات الحب والاحترام.

انتبه زعماء حركة التحرير في الهند مبكراً إلى موضوع التعدد اللغوي، وعند مواجهة مشكلة الاختيار والتخطيط المدروس لتطوير لغةِ تواصلٍ في رقعة جغرافية كبيرة ومتعددة اللغات والثقافات مثل شبه القارة الهندية كتب رابيندراناث طاغور، الذي استخدم اللغة البنغالية في أشعاره، إلى المهاتما غاندي في عام 1918: «من الطبيعي أن الهندية وحدها تتوافر على إمكانية أن تكون لغة وطنية تتواصل بواسطتها مختلف الولايات في الهند». ولأن طاغور يعلم مسبقا بأن هذا قد يؤدي إلى ظهور توترات في بعض المناطق الهندية، فهو يعبر عن أمله في جيل جديد مستعد للقبول طوعاًبا للغة الهندية كلغة وطنية في جميع أرجاء الهند، فالأمر يتعلق بالقبول الـ عي من أجل المحافظة على تقاليد التعدد الثقافي في الهند حيث ارتأى طاغور ومن بعده نهرو أن اللغة الهندية يجب أن تشكل لغة التواصل الأساسية بعد تحرير الهند من الاستعمار البريطاني، وركز الجميع على أن التطور اللغوي يجب أن يظل بعيداً عن التعصب الديني.

وكشفت معاهدة فرساي بعد الحرب العالمية الأولى ظواهر جديدة أخرى، مثلاً الاختلافات والصراعات الجغرافية التي انتشرت فيما بين الحركات الوطنية، وأفضل مثال لدينا النموذج الأوروبي، حيث نشأت فكرة الهوية الأوروبية لدى هذه الحركات، وادعت أحقيتها في التحدث نيابة عن المظلومين والمضطهدين، وتبنوا صنعهم للسلام، فمصطلحات «حق تقرير المصير» و«الهوية الوطنية» طبقتها الشعوب الغربية متعلمين ذلك من الغرب، وسعوا لتطبيقها في بلادهم. ولقد أخذ تزمت الثورة الروسية عن الثورة الفرنسية بتبني نفس الأيديولوجية، ورأينا ذلك في خطابات الزعيم الروسي (ستالين)، وخصوصاً كلمة حق تقرير المصير.

وبعيداً عن بعض الكيانات السياسية الدائمة مثل الصين وكوريا وفيتنام وربما إيران ومصر التي لمسناها في أوربا، فكل هذه الدول السالفة الذكر تسمى بـ (الأمم التاريخية) هي دول لم تكن مقسمة إلى دويلات ومناطق متنازع عليها وعمرها لا يقاس بالعقود، أما على صعيد الدول العربية فلدينا مثال جيد ألا وهو سوريا التي كانت ترزح تحت وطأة الاحتلال العثماني، ولكن عندما حصلت على استقلالها كانت دولة ضعيفة، وكذلك ينطبق الأمر على مصر التي تعاقبت عليها سنوات طويلة من الاحتلال، ولكن بفضل جهود الطبقات المثقفة والمتعلمة من الجيل الجديد أصبح بمقدور الأمة المصرية التعبير عن أرائهم وطموحاتهم نحو مستقبل مزدهر لبلادهم، ولا ننسى الحركات الوطنية في الدول اللاتينية، وكذلك أثر الحركات الوطنية التي كان يقودها كوكبة من المثقفين والمتعلمين من فئة الشباب أيضاً.

كل هذه الدول لم تكن اللغة تشكل عائقاً أمامها، ونضرب مثالاً جيداً هنا على أن الشباب الخريجين من الشعب الفلسطيني يتمكن من الحصول على فرص عمل في كل أنحاء الدول العربية من المحيط المغربي إلى الخليج العربي.

أما بالنسبة لإسبانيا فقد شهدت نشوء حركات وطنية مسلحة، وغالبية المنتمين لها هم من العمال من الكاتولونيين والمهاجرين، حيث يتم التشكيك في وطنيتهم كونهم يدعون دائماً للانقلاب على نظام الحكم القائم، وتوحد الجناحين اليميني واليساري تحت (بريمو ودي ريفيرا) ذات الواجهة الشعبية الكبيرة ضد المملكة الإسبانية على أساس الحكم الذاتي لكاتالونيا حيث عززت ديكتاتورية فرانكو من كتلة وشعبية الهوية الوطنية الكاتالونية (القاطولونية)، وفي السنوات الأخيرة التي عقبت وفاة فرانكو حدث تغيير لغوي ملحوظ، ليس فقط على مستوى المفردة المحكية، بل على مستوى لغة الثقافة المؤسساتية بين أوساط المجتمع المتعلم، وحتى في عام 1980 وجدنا انتشار الكاتلونية البحتة في بعض مقالات الصحف التي يقرؤها طبقة من المثقفين ومن الطبقة المتوسطة. وفي ذلك العام كانت نسبة 6.5٪ من الصحف اليومية التي توزع في برشلونة تصدر باللغة الكاتلونية[1].

ومع ذلك. وبينما كان 80٪ من سكان كاتلونيا يتحدثونها و91٪ من سكان غاليشيا يتحدثون لغة الغاليغو المحلية، وكان 30٪ فقط من سكان الباسك يتحدثون هذه اللغة في عام 1977، وطبقاً لأحدث الأرقام لم يحدث تغير بهذه النسب[2]. وهي حقيقة ربما ليست منفصلة برغبة الباسك الشديدة في الاستقلال التام، وليس الحكم الذاتي. وهنا نرى الصراع ما بين الباسك والهوية الوطنية لكاتالونيا، ونجح الباسك في عزل بل وفي نهاية المطاف اجتثاث طبقة العمال التقليدية من ممارسة ضغوطها على الحركات الاشتراكية،

---

(1) جريدة لوموند، 11 يناير 1981.

(2) H. J. Puhle, «Baskischer Nationalismus im spanischen Kontext» in H. A. Winkler (ed.), Nationalismus in der Welt von Heute» (Gottingen 1982), pp. 53 – 4.

وسطع نجم حركة (إيتا) الانفصالية ذات النهج الماركسي، وعلى ما يبدو فإن الهوية الكاتالونية نجحت بالفعل في محاكاة طبقة العمال والمهاجرين اكثر في الباسك الذين يشكلون رهاب الأجانب، بينما في عام 1977 ولد 54٪ من سكان كاتالونيا خارج ذلك الإقليم الذي يتكلم أهله اللغة الكاتالونية، وكان 8٪ من أولئك الذين يعيشون في منطقة الباسك المولودين خارجها يتكلمون لغة الباسك، على الرغم من أنه ينبغي مراعاة الصعوبة البالغة لتلك اللغة[1].

وبالنسبة لباقي قوميات غرب أوروبا الأخرى التي أصبحت مؤثراً سياسياً خطيراً فقد دخلت الحركة الفلمنكية مرحلة جديدة وأكثر خطورة عام 1914 عندما تعاون قسم منها مع الألمان الذين قاموا بغزو واحتلال معظم بلجيكا، حتى إنه أصبح أكثر تعاوناً أثناء الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، لم يبدأ القوميون الفلمنكيون بإدراك الخطر الذي يتهدد وحدة بلجيكا إلا بعد عام 1945. أما باقي القوميات في غرب أوروبا فقد ظلت بلا ذكر. وقد ظهرت الأحزاب القومية الإسكتلندية والويلزية إلى السطح خلال سنوات الكساد أثناء الحرب، إلا أنها ظلت مهمشة بالنسبة لسياسات بلدانهم مما يعد شهادة على أن مؤسس حزب بليد سيمرو (Plaid Cymru) كان بمثابة رد فعل عالمي على سحق تشارلز موراس والانتهاكات التي لحقت بالرومان الكاثوليك[2]. ولم يحظ أي حزب بالدعم الانتخابي حتى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ولم يكن للحركات الأخرى ما تقدمه سوى التقاليد الفولكلورية الشعبية والامتعاض القروي الساذج.

مع ذلك ينبغي أن نسجل ملاحظة حول قومية ما بعد الحرب العالمية الأولى عام 1918، والتي تأخذنا خارج نطاق الخلافات الحدودية والانتخابات والاستفتاءات العامة والمطالب اللغوية، حيث انتهجت الهوية القومية في تلك الفترة أساليب جديدة للتعبير عن نفسها في المجتمعات المدنية الحديثة عالية التقنية. وينبغي في هذا المقام حالتان على قدر كبير من الأهمية؛ الأولى، والتي لا تحتاج لقدر كبير من التعليقات، كانت انطلاق وسائل الإعلام كالسينما والراديو، ومن خلال تلك الوسائل أمكن للأفكار الشعبية أن تتعدل وتتجانس وتتحول، إضافة إلى استغلالها لأغراض الدعاية الموجهة من قبل المصالح الخاصة والدول: (كانت أول وزارة تهتم بالدعاية والتنوير الشعبي قد تمّ إنشاؤها في ألمانيا عام 1933 من قبل حكومة أدولف هتلر الجديدة.)، ومع ذلك كانت الدعاية الموجهة أقل أهمية من قدرة وسائل الإعلام على جعل ما كان في الواقع رموزاً وطنية يصبح جزءاً من حياة كل فرد، وبالتالي كسر الحواجز بين ما هو خاص وما هو وطني، والذي كان يعيش فيه معظم المواطنين بشكل طبيعي، وبين ما هو عام ووطني. إن

(1) للحصول على مقارنة ما بين رأي كاتالونيا والباسك، والممارسات اللغوية القائمة على عينات من المسوحات، راجع إم غارسيا فرناندو، Regionalismo y autonomias en Espana (Madrid 1982) و E. Lopez Aranguren, La Conciencia regional en el proceso autonomic espanol (Madrid 1983).

(2) راجع إي شيرينغتون، القومية الويلزية، الثورة الفرنسية وتأثير اليمين الفرني في كتاب د. سميث «شعب وبروليتاريا: مقالات في تاريخ ويلز 1780 – 1980 (لندن 1980)، الصفحات 127 – 47.

تطور العائلة المالكة البريطانية لتصبح أيقونة محلية وشعبية للهوية الوطنية لم يكن ليتحقق إلا بفضل وسائل الإعلام، وكانت أكثر دعاياتها الموجهة قد جرى تصميمها في الواقع من أجل الراديو، و تحولت فيما بعد تلك الدعاية إلى التلفاز: ولقد تمت إذاعة الكريسماس الملكي في عام 1932.

إن الفجوة بين العالمين الخاص والعام قد جرى سدها بواسطة الرياضة؛ ففي الفترة الواقعة ما بين الحربين كانت الرياضة مجال واسع للمشاهدة قد تحولت إلى متابعة لا تنتهي لما يشبه منافسات المصارعة بين أشخاص وفرق ترمز للأقوام المكونة للدولة، التي أصبحت اليوم جزءاً من الحياة العالمية. وحتى ذلك الحين فإن تلك المناسبات كالألعاب الأوليمبية ومباريات كرة القدم الدولية كانت تثير اهتمام أفراد الطبقة المتوسطة (على الرغم من أن الألعاب الأوليمبية بدأت في اكتساب هيئة المنافسة الوطنية حتى قبل عام 1914)، كما تم تأسيس المباريات الدولية بغرض إحداث التكامل بين العناصر الوطنية في الدول متعددة الجنسيات والقوميات. لقد كانت ترمز لوحدة تلك الدول، حيث أدت المنافسة الودية بين شعوب تلك الدول إلى تعزيز الإحساس بأن الجميع قد شعر بالانتماء المؤسسي للمنافسات الدورية التي كانت بمثابة صمام أمان للتوترات التي تحدث بين المجموعات المختلفة، والتي يمكن التخلص منها بلا أضرار في كفاح رمزي كاذب. ومن الصعب ألا نلاحظ عامل الانصهار الشبيه بالطقوس، هذا في المباريات الدولية الأولى التي جرى تنظيمها في القارة الأوروبية، وبالذات تلك التي أقيمت بين النمسا والمجر[1]. ويسهل ملاحظة أن إقامة مباريات الرجبي الدولية من إنجلترا وإسكتلندا إلى ويلز وأيرلندا في ثمانينات القرن التاسع عشر كانت رد فعل للنزعة الوطنية المكثفة في بريطانيا خلال تلك الحقبة.

ومع ذلك، فخلال الفترة ما بين الحربين أصبحت الرياضة الوطنية ـ مثلما لاحظ جورج أورويل سريعاً ـ تعبر عن الكفاح الوطني، وتجعل الرياضيين ممثلين لأوطانهم أو دولهم، وتعبر عن مجتمعاتهم التي يتخيلونها. كانت تلك هي الفترة التي أصبحت فيها الفرق الوطنية تتحكم في دورة فرنسا عندما وضع كأس ميتروبا الفرق الرائدة لدول وسط أوروبا في موادعة بعضها البعض، عندما جرى إضافة كأس العالم إلى الكرة العالمية، وكما ظهر عام 1936 عندما أصبحت الألعاب الأوليمبية بالفعل مناسبات تنافسية للتأكيد على الروح الشخصية لكل دولة. ولعل ما جعل الرياضة مثل هذه الوسيلة الفريدة والفعالة لتجييش المشاعر الوطنية لدى كل الذكور في كافة المناسبات هو تلك السهولة التي بمقتضاها يستطيع أقل الشباب اهتماماً بالسياسة أو العمل العام إظهار وطنيته، وهو الأمر الذي مثله الشباب الذين نبغوا في كل ما يرغب فيه كل الرجال، حتى ولو كان ذلك لمرة واحدة في حياتهم. إن المجتمع المتخيل للملايين يبدو أكثر واقعية كفريق من أحد عشر شخصاً معينين. ولقد أصبح الفرد الذي لا يفعل شيئاً سوى الهتاف

(1) إي جيه هوبسبوم، «التقاليد المنتجة للجماهير» في كتاب إي جيه هوبسبوم وتي رينجر «اختراع التقاليد (كامبريدج 1983)، الصفحات 300 – 1.

رمزاً لوطنه. ويتذكر الكاتب كيف كان يستمع بتوتر شديد للإذاعة التي كانت تبث اللقاء الأول لمباراة كرة القدم بين إنكلترا والنمسا في فيينا عام 1929 في منزل أحد الأصدقاء، والذي توعد بالانتقام منه في حال فوز إنكترا على النمسا، والذي بدا أنه أمر محتمل. وباعتباري الولد الإنكليزي الوحيد فقد كنت أمثل إنكلترا، وكان الآخرون يمثلون النمسا، (ولحسن الحظ، فقد كانت النتيجة هي التعادل). وبتلك الطريقة مثّل صبي في الثانية عشرة من عمره مفهوم الولاء للفريق وبالتالي للوطن.

لذلك فإن ما هيمن على قومية الحرب الداخلية في أوروبا كان وطنية الدول القومية الراسخة والقوميات المنسلخة عن دولها. وفيما بين الدول المتحاربة سابقاً، تعززت القومية بالطبع بسبب الحرب، خاصة بعد بلوغ موجة المد الثوري أوجها في بداية العشرينيات من القرن الماضي، وسرعان ما استغلت الفاشية والحركات اليمينية الأخرى ذلك، ولقد قامت بذلك في المقام الأول لتعبئة الطبقة المتوسطة والطبقات الأخرى المتخوفة من حدوث ثورة اجتماعية ضد التهديد الأحمر، المتمثل في البلشفية التي كانت معروفة بقوميتها العسكرية، وما بدا أنه مماثل إلى حد بعيد، هو الحملة المناهضة للعسكرة التي عززتها تجارب الحرب العالمية الأولى. ولقد كانت ميول تلك الدعاية القومية فعالة جداً، حتى في صفوف العاملين، حيث ألقت باللوم على الأعداء في الخارج والخونة في الداخل بشأن الفشل والضعف، وكان هناك كثير من الفشل والضعف الذي يمكن توضيحه بإسهاب.

ويمكن الادعاء بأن تلك القومية المعسكرة لم تكن سوى انعكاس لخيبة الأمل، على الرغم من أنه كان فشلاً وإحباطاً واستياءً عانى منه الكثيرون وانتقل إلى الحزب النازي وإلى حركات يمينية أخرى في أماكن أخرى من أوروبا خلال فترة الكساد الكبير. ومع ذلك فإن الاختلاف بين ردود الفعل الألمانية للهزيمة في عام 1918 وبين الألمان الغربيين بعد عام 1945 هو اختلاف كبير وشاسع. وفي ظل حكومة فايمار كان كل الألمان بما في ذلك الشيوعيون مقتنعين بالظلم الشديد الناتج عن معاهدة فرساي، وكانت محاربة تلك المعاهدة أحد العناصر الكبرى للتعبئة العامة لكل الأحزاب، اليميني منها واليساري على حد سواء. ومع ذلك فقد كانت الأحكام والشروط التي وقعت على ألمانيا أكثر قسوة واستبدادية مما كان عليه الوضع عام 1919. علاوة على ذلك فقد ضمت ألمانيا الاتحادية ملايين من الألمان المستائين والوطنيين الذين طردوا من وسط أوروبا وشرقها، والذين كانوا غير مقتنعين بأن ذلك كان عقاباً عادلاً على الأهوال التي سببتها ألمانيا النازية للآخرين. ومع ذلك لم تتمكن الحركات السياسية العسكرية إلاّ من لعب أدوار آخذة في التناقص في سياسة ألمانيا الاتحادية، ولم تعد بالتأكيد قوة أساسية هناك اليوم وليست هناك صعوبة في معرفة السبب في الاختلاف بين فايمار وبون، فقد سارت الأمور في الجمهورية الاتحادية بشكل جيد على نحو مذهل بالنسبة لمعظم المواطنين منذ نهاية عام 1945، بينما تعرضت فايمار لحالة من الكساد الشديد عندما لم تفعل شيئاً على مدى نصف عقد سوى محاولة النهوض من الهزيمة والثورة والركود والتضخم المالي الشديد.

وفي نفس الوقت، وحتى لو لم نرَ نهوض القومية المعسكرة باعتباره مجرد انعكاس لخيبة الأمل والإحباط، إلا أنه كان واضحاً أنه أمر يملأ الفراغ الذي أحدثه الفشل والإحباط وعدم قدرة الأفكار الإيديولوجية الأخرى والمشروعات والبرامج السياسية على معرفة طموحات وآمال الرجال. لقد كانت بمثابة المدينة الفاضلة لهؤلاء الذين فقدوا مدنهم الفاضلة القديمة في عصر التنوير، وبرامج هؤلاء الذين فقدوا الإيمان في برامج أخرى، وملجأ لهؤلاء الذين لم يمدوا يد العون للسياسات القديمة والثوابت الاجتماعية. وسوف نعود إلى تلك النقطة فيما بعد.

وكما حاول الفصل الأخير أن يناقش، لم تستطع القومية ولم تتمكن في تلك الفترة من أن تتحدد بالنسبة لمن كان الأمر بالنسبة لهم حصرياً وأساسياً وحاجة سياسية ملحة.

لم يكن ذلك ـ كما رأينا ـ الشكل الوحيد للهوية الوطنية، أو ـ حتى نضعه في سياق حقوق المواطنة وواجباتها ـ نوعاً من الوطنية. ومن الضروري أن نميز بين وطنية الدول الخالصة أو الحركات السياسية للجناح اليميني الذي يجعل من نفسه بديلاً لكل الأشكال الأخرى من الهويات السياسية والاجتماعية، وخليط المواطن/ الوطني والوعي الاجتماعي، والذي يشكل في الدول الحديثة التربة التي تنمو فيها كافة المشاعر الوطنية الأخرى. وبهذا المعنى فإن الوطن والطبقة ليسا قابلين للفصل. وإذا قبلنا أن وعي الطبقات في الواقع العملي يمتلك بعداً مدنياً قومياً، وأن المدنية القومية أوالوعي العرقي تمتلك أبعاداً اجتماعية، فمن المحتمل عندئذ أن تطرف الطبقات العاملة في أوروبا في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى قد عزز وعيها القومي.

كيف يمكننا أن نفسر النجاح الاستثنائي غير العادي لليسار في الدول غير الفاشية في استمالة المشاعر القومية والوطنية خلال الحقبة المعادية للفاشية؟ حيث يصعب إنكار أن مقاومة ألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية خاصة كانت تستميل المشاعر الوطنية وآمال التجديد الاجتماعي والتحرر. ومن المؤكد أنه خلال فترة الثلاثينيات من القرن الماضي قامت الحركة الشيوعية عن عمد بالانفصال عن تقاليد الدولية الثانية والدولية الثالثة التي تخلت عن رموز الوطنية – حتى هؤلاء المرتبطين عاطفياً بالتاريخ الثوري والاجتماعي كنشيد المارسييز (النشيد الوطني الفرنسي)[1] ـ لصالح الدول البورجوازية والسياسيين الغارقين في البورجوازية. إن المحاولات اللاحقة لاستعادة تلك الرموز، ورفض جيوش الشيطان، واحتكار أفضل الاتجاهات السائدة، كان لها نتائج عجيبة، على الأقل عند رؤيتها من الخارج وبأثر رجعي، كما حدث عندما أعلن الحزب الشيوعي الأمريكي – في خطوة غير ناجحة، لدهشة قلة من المراقبين – أن

(1) من أجل تبديل نشيد إنترناسيونال ومن أجل نشيد المارسييز في ألمانيا كما في فرنسا، راجع إم دوماناج، يوجين بوتتيه (باريس 1971)، الفصل الثالث. وبالنسبة للنزعةالوطنية، راجع إي جي موريس توريز، «فرنسا اليوم وجبه الشعب (لندن 1936)، الصفحات 174 – 85، وخاصة الصفحات 180 – 1.

الشيوعية كانت إحدى ابتكارات أمريكا في القرن العشرين. ومع ذلك فإن دور الشيوعيين في مقاومة الفاشية لقى قبولاً ظاهرياً بادعاءاته الوطنية، وخاصة بعد عام 1941، مما أدى إلى إثارة قلق الجنرال ديغول[1]. علاوة على ذلك، ففي داخل وخارج الحركة فإن دمج الأعلام الحمراء والأعلام الوطنية معاً كان أمراً يحظى بالشعبية.

وسواء كان لدى اليسار مشاعر وطنية أصيلة أو كان الأمر ببساطة عبارة عن وطنية ثورية تقليدية على الطريقة اليعقوبية التي سمح لها بالظهور في مرحلة وسطى، وجرى إنكارها من قبل الأجنحة المختلفة لفترة طويلة، وخاصة من قبل تيارات اليسار الرسمية المعادية للقومية والمعادية للعسكرة، فإن ذلك أمر لا يمكن تحديده. ولقد أجريت أبحاث عديدة بشأن تلك القضايا، على الرغم من صعوبة كونها قابلة للبحث، ولضعف التوثيق السياسي المعاصر فيما يتعلق بتلك الأمور. وما هو واضح هو أن إعادة الارتباط بين الثورة الاجتماعية والمشاعر الوطنية كان ظاهرة شديدة التعقيد. وبينما ننتظر المزيد من الأبحاث والدراسات فإنه يمكن على الأقل إلقاء بعض الضوء على تلك التعقيدات:

أولاً: ظهرت القومية المعادية للفاشية في سياق حرب أهلية إيديولوجية دولية، والتي من خلالها ظهر أن جزءاً من الطبقات السياسية الوطنية الحاكمة كانت ترغب في إحداث توازن سياسي دولي للتيارات اليمينية والدول المتبنية لتلك التيارات، وقد نبذت تلك الأحزاب المحلية لليمين الدعاوى الوطنية المعادية للأجانب، والتي عملت لصالحها جيداً في السابق. ومثال على ذلك الجملة الفرنسية القائلة بأن هتلر أفضل من ليون بلوم. وكان يقصد بالجملة أن االألماني أفضل من اليهودي، وفي نفس الوقت يمكن قراءتها باعتبارها تعني دولة أجنبية بدلاً عن دولتنا. وأدى ذلك إلى استلام اليسار مرة أخرى لراية الوطنية من قبضة اليمين الضعيف. وبالمثل في بريطانيا فقد كان انتهاج سياسة معارضة لاسترضاء هتلر أمراً أكثر سهولة بالنسبة لليسار عن المحافظين الذين استطاعوا رؤيته بالشكل الصحيح باعتباره قوة ضد البلشفية أكثر من كونه خطراً على الإمبراطورية البريطانية؛ أي إن ظهور الوطنية المعادية للفاشية كان جزءاً مما يمكن رؤيته بشكل شرعي على أنه انتصار لنوع ما من الإرادة الدولية.

ثانياً: قام كل من العمال والمثقفين باتخاذ خيار دولي، وكان هذا الخيار سبباً في تأجيج المشاعر الوطنية. وقد أوضح بحث حول الشيوعية البريطانية والشيوعية الإيطالية في ثلاثينيات القرن الماضي دور التعبئة المضادة للفاشية في اجتذاب كل من العمال والمثقفين الشباب إليها، وفوق كل ذلك هناك الدور الذي لعبته

(1) Charles De Gaulle, Memoires de Guerre, II (Paris 1956), pp. 291 – 2.

وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، إيرل براودر، الجبهة الشعبية في الولايات المتحدة (لندن 1937)، خاصةالصفحات 187 – 96 و 249 – 69.

الحرب الأهلية الأسبانية[1]. إلا أن دعم أسبانيا لم يكن عملًا بسيطاً من أعمال التضامن الدولي، كالحملات المعادية للاستعمار والإمبريالية في كل من الهند والمغرب، والتي كان لها اتجاه أكثر تشدداً. ففي بريطانيا كانت مقاومة الفاشية والحرب أمراً يهم البريطانيين، وفي فرنسا كان كلا الأمرين يهمان الشعب الفرنسي، إلا أنه بعد شهر يوليو 1936 كانت الجبهة الأولى التي انطلقت منها تلك المقاومة قريبة من مدريد. وأصبحت القضايا التي كانت داخلية في الأساس في كل دولة، وللمصادفة التاريخية، يتم خوضها على أرض المعركة في دولة شديدة البعد وغير معروفة لمعظم العمال، إلى حد أنه لم يكن لها علاقة فعلية بالمواطن البريطاني العادي أكثر من هؤلاء الذين كانت تلك القضية تشكل اهتمامهم الأول. علاوة على ذلك فبقدر ما كانت الفاشية والحرب مقرونة بدول أجنبية معينة، مثل ألمانيا وإيطاليا، إلا أن ما كان على شفير الخطر لم يكن فقط المستقبل الداخلي لبريطانيا وفرنسا، أو الحرب أو السلام بشكل عام، بل كان وقوف شعوب كل من بريطانيا وفرنسا في مواجهة الألمان.

ثالثاً: كانت القومية المضادة للفاشية متورطة في نزاع اجتماعي ووطني، كما أصبح واضحاً مع وضع الحرب العالمية الثانية لأوزارها. فقد كانت كل من الحركتين في بريطانيا وكذلك حركات المقاومة في القارة الأوروبية تعد نصراً وتحولاً اجتماعياً غير قابلين للفصل بينهم؛ حيث انتهت الحرب في بريطانيا بالهزيمة الانتخابية لونستون تشرتشل، القائد المحبوب في الحرب ورمز الوطنية، والفوز الكاسح لحزب العمال في عام 1945. وعلى الرغم من أن كلاً من المحافظين والعمال كانا مصممين على الفوز، إلا أن حزباً واحداً فقط ألزم نفسه بالفوز والتحول الاجتماعي.

علاوة على ذلك فبالنسبة لكثير من العمال البريطانيين كانت الحرب تحمل بعداً اجتماعياً. وليس من قبيل المصادفة أن الهجوم الألماني على الاتحاد السوفيتي عام 1941 أطلق موجة هائلة من المناصرة للاتحاد السوفييتي في أوساط العمال البريطانيين بشكل منتظم وغير منتظم على حد سواء، وهي موجة لم تتأثر بسلوك الاتحاد السوفييتي والشيوعيين المحليين خلال الفترة ما بين سبتمبر 1939 ويونيو 1941. وفي النهاية لم تكن بريطانيا وحدها في ميدان المعركة. وبالنسبة لبعض منا ممن شهد هذا التحول في الأحداث كجنود من وحدات الطبقة العاملة في الجيش البريطاني، فمن الواضح تماماً أن جموع الوعي السياسي؛ أي اتحادات العمال والنقابات التجارية، والجنود في تلك الوحدات كانوا لا يزالون يعتقدون بشكل ما أن الاتحاد السوفييتي هو دولة عمال، حتى إن أكبر المعادين للشيوعية، وهو زعيم الاتحاد إيرنست بيفين، لم يغير قناعته تلك إلا أثناء الحرب العالمية الثانية[2]. إلى هذاالحد كان يبدو أن الحرب نفسها تحتوي على عناصر

---

(1) هايويل فرانسي، عمال المناجم في مواجهة الفاشية: ويلز والحرب الأهلية الإسبانية (لندن 1984)

Paolo Spriano, Storia del Partito Cominista Italiano, vol. III (Turin 1970), ch. IV.

(2) سي إف، خطاب 1941 في كتاب إيه بولوك «حياة وأوقات إرنست بيفين، المجلد 2 (1967)، الصفحة 77. إتش بيلينغ «حكومات

حرب ما بين الطبقات والدول.

ولهذا ارتبطت القومية برباط وثيق باليسار خلال فترة معاداة الفاشية، وهو ارتباط تعزز لاحقاً بتجربة الكفاح ضد الاستعمار في الدول الاستعمارية. وبالنسبة للمستعمرين كانت أعمال الكفاح مرتبطة باليسار الدولي بعدة طرائق؛ فكان ينبغي إيجاد حلفاء في الدول المتمدنة. وكانت النظريات الاستعمارية (المضادة للاستعمار) قد شكلت منذ وقت طويل جزءاً عضوياً من قوام التفكير الاشتراكي. وكانت روسيا السوفييتية نفسها دولة آسيوية في معظمها، وكانت تنظر إلى العالم بشكل عام بنظرة غير أوروبية – وخلال الحروب بمنظور آسيوي، ولم تستطع إلاّ ضرب الناشطين في ما لم يكن قد سمي بعد بالعالم الثالث. وعلى العكس فمنذ اكتشاف لينين أن تحرير الشعوب المستعمرة والمقهورة كان رصيداً هاماً محتملاً للثورة العالمية، حيث قامت الثورات الشيوعية قدر الإمكان لمساعدة كفاح الدول المستعمرة من أجل التحرر، والذي كان متماشياً مع أفكارها على أساس أن كل ما كان المستعمرون يمقتونه هو أمر مرحب به من قبل العمال.

إن العلاقات بين اليسار والقومية في الدول المستقلة كان، أكثر تعقيداً بالتأكيد من الشكل البسيط الذي قد يتوقعه المرء. فبعيداً عن خياراتهم الإيديولوجية فإن الثورات المعادية للاستعمار ـ على الرغم من كونها عالمية نظرياً ـ كانت مهتمة بالحصول على الاستقلال لدولها فقط، وليس لأي أحد آخر. وكانوا غير متقبلين للاقتراحات التي تقول إن عليهم تأجيل أو تعديل أهدافهم لمصلحة هدف عالمي أوسع؛ كالانتصار في الحرب على ألمانيا واليابان، خاصة خلال الأعوام التي بدا فيها أن الانتصار أمر مؤكد. ومن وجهة نظر اليسار المعادي للفاشية فإن شخصاً مثل فرانك رايان كان الأمر يصعب فهمه: فهو مقاتل أيرلندي جمهوري كان محسوباً على اليسار، وقاتل لصالح الجمهورية الإسبانية في الكتائب الدولية، والذي بعد أسره من قبل قوات الجنرال فرانكو، ذهب إلى برلين حيث حاول جاهداً للحصول على صفقة يقوم بمقتضاها الجيش الجمهوري الإيرلندي بدعم ألمانيا مقابل توحيد شمال وجنوب إيرلندا بعد انتصار الألمان[1]. ومن وجهة النظر الأيرلندية الجمهورية التقليدية يمكن رؤية رايان بأنه شخص يبحث عن سياسة ثابتة، على الرغم من أن هذه الرؤية لم يتم التأكد منها تماماً. وهناك قضية يمكن سوقها ضد سوبهاس سي (نيتاجي) بطل جماهير شعب بنغلاديش وأحد العناصر المتشددة الهامة في المؤتمر الهندي، والذي انضم لليابانيين، وقام بتنظيم جيش وطني هندي معادٍ للبريطانيين من بين العاملين الهنود، والذي أخذ سجيناً في سنوات الحرب الأولى. ومع ذلك، فمع رهان الحلفاء على الفوز بالحرب في آسيا عام 1942 لم يكن محتملاً أن يقوم اليابانيون بغزو ناجح للهند لتخليصها من براثن البريطانيين. وقد رأى كثير من زعماء الحركات المعادية للإمبريالية في ألمانيا

العمال 1945 – 51 (لندن 1984)، الصفحة 120.

(1) راجع كتاب شون ستونين وفرانك رايان «البحث عن الجمهورية (دبلن 1980)، فرانك رايان «كتاب اللواء XV (نيوكاسل أو تين 1975)، والذي نشر لأول مرة في مدريد عام 1938.

واليابان طريقاً للتخلص من البريطانيين والفرنسيين، وبخاصة حتى عام 1943.

إلى ذلك فإن الحركة العامة نحو الاستقلال والتحرر من الاستعمار ـ خاصة بعد عام 1945 ـ تمّ ربطها بالاشتراكية/ الشيوعية ومعاداة الإمبريالية، وهي النزعة التي على أساسها أعلنت دول عديدة، لعبت فيها الاشتراكية والشيوعية دوراً هاماً في مسيرة كفاحها أنها اشتراكية نوعاً ما. ولقد أصبح التحرر الوطني هو شعار اليساريين. وللمفارقة فقد اعتنقت الحركات العرقية والانفصالية في أوروبا الغربية مفردات االثورية الاشتراكية والماركسية اللينينية التي تناسبت إلى حد كبير مع معتقداتهم الإيديولوجية خلال فترة اليمين المتطرف ما قبل عام 1914، وموالاة الفاشية. وحتى خلال الحرب فقد أصبحت سجلاً لبعض القوات العسكرية القديمة[1]. وقد اندفع المثقفون اليساريون الشباب إلى تلك الحركات عندما لم يحدث تغيير جذري في عام 1968 كما كان متوقعاً، مما أدى إلى توجيه زخم إضافي إلى عملية التحول في الخطاب القومي، والذي من خلاله تمت إعادة تصنيف الأشخاص المعتنقين للأفكار القديمة والذين حرموا من ممارسة حقهم الطبيعي في تقرير المصير، باعتبارهم خاضعين للاستعمار، ودعوتهم لتحرير أنفسهم من الاستغلال الإمبريالي.

ويمكن القول بأنه منذ الثلاثينيات وحتى سبعينيات القرن الماضي ردد الخطاب التحرري السائد نظريات اليسار، وبخاصة تطورات الفكر الماركسي؛ حيث تخلى الشعار البديل للطموحات الوطنية عن علاقته بالفاشية، وجرى تهميشه في الاستخدامات العامة على مدى جيل بأكمله، مما جعل سيطرة الجناح اليساري أكثر وضوحاً. وبدا أن هتلر والتخلص من الاستعمار قد استعادا تحالف القومية مع اليسار، والذي بدا أمراً طبيعياً قبل عام 1848. وفي السبعينيات من القرن الماضي فقط عادت عملية تشريع القومية للظهور من جديد. وفي الغرب عادت أغلب الحركات القومية في تلك الفترة والتي وجهت أساساً ضد الأنظمة الشيوعية لتأخذ أشكالاً أبسط وأكثر عمقاً من التأكيد على الهوية القومية، حتى عندما لم تقم حقيقة برفض أي أيديولوجية ناشئة عن الأحزاب الشيوعية الحاكمة. وفي العالم الثالث خدم التضامن الديني الإسلامي والديانات الأخرى (كالبوذية) بين السنهاليين في سريلانكا، كأساس لكل من القومية الثورية والقمع القومي. وقد يبدو أن سيطرة اليسار على الإيديولوجية منذ الثلاثينيات لم تكن سوى سيطرة مؤقتة، أو بالأحرى وهمية.

وهناك سؤال يظل ملحاً، وهو: كيف تأثرت أقدار القومية بانتشار المشاعر والحركات القومية بما يتعدى المناطق الجغرافية التي ظهرت فيها في البداية؟ على الرغم من أن المراقبين الأوروبيين في عشرينيات

---

(1) بالنسبة للمتعاونين السابقين من كثير من الناشطين العرقيين في فرنسا، راجع ويليام آر بير «الطبقةالاجتماعية للناشطين العرقيين في فرنسا المعاصرة» في كتاب ميلرون جيه إيسمان «الصراع العرقي في العالم الغربي (إيثاكا 1977)»، الصفحة 157.

القرن الماضي بدأت في التفكير جدياً في القومية في العالم المستقل؛ أي عملياً، في آسيا والدول الإسلامية أكثر مما نفعل بأثر رجعي[1]، إلا أنهم لم ينظروا إليها باعتبارها بحاجة لتعديل التحليل الأوروبي. ولعل أكبر تشكيلة من الدول المستقلة خارج أوروبا كجمهوريات أمريكا اللاتينية لم تجذب سوى القليل من الاهتمام باستثناء الولايات المتحدة، وقد جرى النظر إلى القومية في هذا المقام باعتبارها دعابة روريتانية أو كنوع من السخط، وإعادة الاكتشاف الثقافي لحضارة وتقاليد هندية ملائمة، حتى فترة الثلاثينيات والأربعينيات عندما قامت مجموعات بإظهار التعاطف للفاشية الأوروبية بما سمح بسهولة تدجينها. وعلى الرغم من أن الوضع في اليابان كان مختلفاً إلى حد ما إلا أنه كان يمكن اعتبارها قوة استعمارية غربية أوروبية شرفياً، وبالتالي شعباً وقومية شبيهة بالنماذج الغربية. وباستثناء أفغانستان وربما سيام (تايلاند)، فإن باقي المناطق الأفروآسيوية التي لم تكن تحكم من قبل حاضرة مدينية، فلم تضم سوى دولة واحدة فقط توفر مساحة للحركات الاستقلالية، ونعني بذلك، تركيا ما بعد الفترة الاستعمارية.

وواقعياً، يمكن لكل الحركات المقاومة للاستعمار من أي نوع ـ وقد كانت كذلك بالفعل في الحواضر المدينية ـ أن تصنف تحت ثلاثة مقامات: النخبة المحلية المثقفة التي تعد نسخة مقلة من حركات حق تقرير المصير الشعبية الأوروبية (كما هو الحال في الهند)؛ ورهاب الأجانب الشهير المعادي للغرب (وهو منتشر على نطاق واسع في الصين)؛ والروح العالية الطبيعية للقبائل المقاتلة (كما في المغرب أو الصحارى العربية). وفي الحالة الأخيرة فإن منظمي الاستعمار ومثقفيه، والمدركين لإمكانية توظيف هؤلاء الرفاق الأقوياء وغير المسيسين وضمهم للجيوش الاستعمارية، كانوا منغمسين في توفير قواهم وعدائيتهم وتوجيهها نحو من يقومون بالتهييج وإثارة البلبلة في المدن، وبخاصة الحاصلين على قدر من التعليم. ولا تحتاج أيّ من تلك الحالات كثيراً من إعادة التفكير النظري، على الرغم من وجود أمثلة من الحركات الشعبية في الدول الإسلامية، حتى إن دعوة غاندي للجموع الهندية فرضت قدراً كبيراً من التعبئة الدينية أكبر مما كان شائعاً في أوروبا. ولعل أقرب شيء لفكرة القومية قد استلهمت من العالم الثالث – خارج الجناح الثورة – كان هو الشك العام بشأن التطبيق العالمي لمفهوم القومية. وبدا للمراقبين الاستعماريين أنه في العالم المستقل كان هناك وارد ثقافي انتهجته الأقلية التقدمية التي ليس لها علاقة بجماهير شعوبها، والذين كانت أفكارهم بشأن المجتمع والولاء السياسي مختلفة تماماً. وكانت أغلب تلك الانعكاسات عادلة، على الرغم من أنها كانت تجعل الحكام الاستعماريين أو المستوطنين الأوروبيين يغفلون عن ظهور هوية قومية شعبية عند نشوئها، كما فعلت الحركة الصهيونية واليهود الإسرائيليون مع عرب فلسطين.

---

(1) تاريخ القومية في الشرق لهانز كون (نيويورك 1933) والقومية والإمبريالية في هايذر الشرقية (نيويورك 1932)، والذي نشر في الأصل باللغة الألمانية عام 1928 و 1930 على االتوالي، من المحتمل أن تكون أول معالجة كبيرة للموضوع. وربما انتقل المؤلف للتركيز على هذه المنطقة مدفوعاً بميوله الصهيونية.

علاوة على ذلك فقد ظهرت أكثر أفكار الحرب البينية تشويقاً بشأن المسألة القومية في العالم المستقل في الحركة الشيوعية الدولية، على الرغم من أنها لم تخرج عن الإطار الجامد للماركسية اللينينية، كما أطلق عليها في الفترة الواقعة بين الحربين. ومع ذلك فإن المشكلة التي شغلت الماركسيين تمثلت في العلاقة بين الطبقات (بما في ذلك هؤلاء الذين كان ينبغي أن ينخرطوا في الكفاح ضد أحدهم الآخر كالبورجوازية والبروليتاريا في الدول الاستعمارية) ضمن الحركة المقاومة للإمبريالية الاستعمارية من أجل التحرر الوطني والاجتماعي، حيث امتلكت المجتمعات الاستعمارية بطبيعتها بنية طبقية جرى توصيفها طبقاً للمصطلحات المشتقة من الغرب، وهي حالة أثارت مزيداً من التعقيدات للتحليل الماركسي. إن التعريف الفعلي للقومية التي تقاتل من أجل حريتها، قد اقتبس من تلك الحركات القومية التي لم يثر وجودها كثيراً من التساؤلات. وعلى هذا فإن القومية الهندية تمثل سكان شبه القارة الهندية[1]، كما أوضح المؤتمر الوطني الهندي، كما كان الشعب الإيرلندي هي ما اعتبره الفينيون كذلك.

وبالنسبة للأهداف الحالية، فإننا بحاجة إلى معرفة مزيد عن تلك النقطة الهامة.

حيث تزامن القليل من حركات المقاومة للاستعمار في دول العالم الثالث مع كيانات سياسية أو عرقية كانت موجودة قبل ظهور الاستعماريين، فإن تطور معنى مصطلح القوميات في أوروبا القرن التاسع عشر قد حدث بشكل كبير منذ عهد سقوط الاستعمار، أي منذ عام 1945. ولهذا فلقد جرى توجيه معظمه ليس ضد قوى القهر الأجنبية، بل ضد الدول المحررة حديثاً التي تدعي التجانس القومي الذي لا تملكه. وبمعنى آخر فقد اعترضوا على القومية بالمعنى العرقي، والثقافي، وعدم جواز تقسيم الأراضي في العالم المستقل خلال الحقبةالاستعمارية، على الرغم من عدم واقعية الأيديولوجيات المشتقة من الغرب التي انتهجتها النخب التي توارثت سلطة الحكام السابقين.

إلا أنهم قاموا بالتظاهر باسم شيء ما يتماشى مع مبدأ القومية القديم والدعوة لحق تقرير المصير. هل فعلوا ذلك فعلاً؟ تحدثوا في بعض الأحوال بنفس اللغة بالفعل، والمشتقة أحياناً بشكل مباشر من مازيني، وبشكل غير مباشر من ماركسية ما بعد الحرب الداخلية، وهو التأثير الإيديولوجي الكبير على المثقفين في مناطق كبيرة من العالم المستقل. ويبدو ذلك واضحاً في حالة سريلانكا بين كل من المتطرفين السنهاليين والتاميل على حد سواء، على الرغم من اعتماد لغة التواصل السنهالية على اللغة/ الأفكار الغربية السائدة

(1) Die Nationale Frage und Osterreichs Kampf um seine Unabhangigkeit: Ein Sammelband
تذييل كتبه يوهان كوبلينيغ (باريس 1939) يوثق اللاستثناء الرئيس: النمسا. فسكان النمسا الذين يتكلمون الألمانية كان ينظر إليهم من قبل الماركسيين باعتبارهم أعضاء في الأمة الألمانية، والسبب الرئيس لانضمام الحزب الديمقراطي الاشتراكي النمساوي للوحدة مع ألمانيا، والذي أثار مشاكل بمجرد تولي هتلر السلطة في ألمانيا. ومع احتفاظ الديمقراطيين الاشتراكيين بمكانتهم، إلى الحد الذي دعا كارل رينير (اصبح لاحقاً أول رئيس لجمهورية النمسا الثانية) إلى الترحيب بـ Anschluss عام 1938، وقد طور الشيوعيون النمساويون نظرية الشعب النمساوي المنفصل لتفادي الحرج.

في القرن التاسع عشر بهدف استعراض التفوق الآري[1]. ولا يتبع ذلك أن الصراع اللغوي والتنافس والتأكيد على عرقية الجماعات في العالم الثالث يظهر بشكل أفضل بناء على ذلك، ونعني بذلك حركات إنشاء الدول التي مطلبها المنطقي هو إنشاء دول إقليمية. ويجب أن نتوقف قليلاً عند عجز القبلية التي كانت تحظى بدعم قوي جداً في كثير من أنحاء أفريقيا، للوقوف في وجه أدوات العقوبات حتى من قبل الدول المتخلفة نسبياً[2]. وحتى نقلب العملية يجب أن يكون العجز في مناطق التفرقة والفصل متوجهاً باتجاه المكونات اللغوية، كلبنان، وذلك للحفاظ على أي شيء قد يمكن وصفه بصعوبة باعتباره وطناً/ دولة أو أي دولة أخرى. وبالتأكيد تمت إقامة دول جديدة منذ عام 1945 تنقسم إلى منطقتين أو أربع مناطق صغيرة، يختلف كل منها بشكل كبير عن الآخر من حيث التركيبة الاجتماعية السياسية والثقافة والعرقية، أو خصائص سياسية أخرى ذات صلة، وربما ـ بالنسبة للوضع الدولي ـ تعرضت لتقسيمات أخرى مثلما حدث في (باكستان الشرقية وباكستان الغربية، وقبرص التركية وقبرص اليونانية)؛ والسودان وتشاد (مسلمون عرب في الشمال ومسيحيون زنوج في الجنوب)؛ ونيجيريا (مسلمون وهوسا في الشمال ويوروبا في الجنوب الغربي، وإيبو في الجنوب الشرقي) على سبيل المثال. ومع ذلك فمن الواضح أن الوضع النيجيري قد انتشر منذ الانفصال الفاشل لإقليم إيبو (بيافرا) عام 1967، وذلك من خلال فصل المجتمعات الكبرى الثلاث واستبدال التقسيم الثلاثي بتسع عشرة ولاية صغيرة، والتي تتضمن حقيقة أن الهوسا واليوروبا والإيبو يشكلون فيما بينهم أقل من 60٪ من إجمالي تعداد سكان نيجيريا. ومن الواضح أيضاً أن الوضع الداخلي في الولايات هو وضع غير مستقر، حيث تتجمع السلطة لدى جماعة مسيطرة واحدة، وبخاصة إذا ما كانت في مرحلة ترسيخ السلطة على معظم أراضي الدولة. ويبدو ذلك هو الحال في إثيوبيا التي اعتمدت صحوة الإمبراطورية فيها في القرن التاسع عشر على مجتمع الأقلية المسيحي، حيث يمثل المتحدثون باللغة الأمهرية 25٪ فقط من السكان الذين يشكل المسيحيون منهم نسبة 40٪، والمسلمون يشكلون 40٪، ونسبة 20٪ من ديانات أخرى. وقد تخلل ذلك فترة قصيرة من الاحتلال الإيطالي، واسترداد كامل الإمبراطورية والثورة التي حدثت عام 1974. وحتى مع ذلك فمن غير المحتمل أن وحدة الأراضي لتلك الدولة التي عانت المجاعة ودمرتها الحرب أن تواجه خطراً كبيراً، إلا عند محاولة ضم إريتريا التي كانت في موقف ساعدها على تطوير حركاتها الانفصالية وهويتها الإقليمية، باعتبارها مستعمرة إيطالية خاضعة للإدارة البريطانية قبل إضافتها ـ لإراحة العالم ـ لأثيوبيا التي تنتمي

(1) كوماري جاياواردين«الصراعات العرقية والطبقية في سريلانكا» (ديهيوالا 1985)، ولنفس المؤلف «المسألة القومية والحركة اليسارية في سريلانكا» (نشرة جنوب آسيا، 1 VII و2، 1987، الصفحات 11 – 22)، وجاياديفا يانغودا «إعادة تفسير القومية التاملية والسنهالية» (إيبيد، الصفحة 39 – 46)، وآر إن كيرني «الصراع العرقي وحركة التاميل الانفاصلية في سريلانكا» (المسح الآسيوي، 25 و 9 سبتمبر 1985، الصفحات 898 – 917.

(2) فريدريك بارث «الجماعات العرقية والحدود (بوسطن 1989)، الصفحة 34.

إليها قبل ذلك قط.

إن هناك كثيراً من التوترات العرقية والقبلية والطائفية في عدد من الدول المستقلة حديثاً، في كل من أفريقيا وآسيا، إلا أنه وبعيداً عن الدول التي يبدو أنها قد أسست ما يبدو أنه تسوية مؤقتة متعددة العرقيات، فيبدو من غير الواضح أن تقسيم الدولة هو ما تنشده شعوب تلك الدول أو قادتها والمتحدثون الرسميون بها.

إن المشكلة الحقيقية للجماعات العرقية والطائفية، خاصة أولئك الذين يواجهون تحولات اجتماعية واقتصادية جذرية، والتي لم يكن تاريخهم قد أعدهم لها، هو أمر مختلف تماماً. إن الأمر هو أقل من كونه هجرة أعداد غفيرة إلى الدول الصناعية القديمة أو الجديدة على حد سواء، فالأمر هنا هو: طريقة التأقلم مع العالم الجديد في مجتمع متعدد الأعراق. وبالتأكيد فإن أولئك المهاجرين ـ كما رأينا ـ يتم اجتذابهم إلى جماعات من الآخرين من الدولة القديمة، أو من داخل الوطن، بسبب عدم الشعور بالأمن والحنين إلى الماضي، بمساعدة رد فعل ضد العدائية الخارجية لأناس مثلهم، ومن خلال وسائل التنظيم للسياسات الانتخابية حيثما توفرات. وكما هومعروف لأي سياسي في أمريكا الشمالية فإنهم يستجيبون بشكل سريع للدعوات العرقية ومساندة أي شيء يعتبرونه قضية قومية في بلادهم الأصلية، خاصة إذا كانت الهجرات سياسية أو عقائدية جزئياً: دعم الجيش الجمهوري الإيرلندي بين الإيرلنديين، ومعاداة اليهود لياسر عرفات، واستعادة دول البلطيق للاتفيين. وبعد ـ وكما يعرف كل السياسيين أيضاً ـ صنع الضجيج حول شين فين ومنظمة التحرير الفلسطينية والستالينية جزءاً صغيراً من المهمة السياسية لمثل تلك الكيانات، بينما المهمة الكبرى كانت الاهتمام بمصالحهم كأمريكيين وكنديين. وفي المجتمع متعدد العرقيات أو الطائفي فإن ذلك يعني بالضرورة المضاربة بنصيب الجماعة من الموارد المتاحة في الدولة ضد جماعة أخرى، والدفاع عن الجماعة في مواجهة التمييز، وتعظيم فرص أعضائها وتقليل عيوبها. والقومية بمعنى المطالبة بدولة ذات أراض مستقلة أو استقلال لغوي هو أمر غير ذي صلة بذلك، على الرغم من أنه قد يجعل اليهود المشتتين في العالم يشعرون بشعور جيد.

إن قضية الزنوج في أمريكا تزيد من وضوح هذه النقطة، لأن العرق يهيمن بوضوح شديد على وضعهم كجماعة، ولأنه على الرغم من عزلتهم الاجتماعية أو تجمعهم في جيتو منعزل، أو انفصالهم المحلي هو نقطة في صالحهم، إلا أنه أمر عملي جداً إما على شكل هجرة جماعية لدولة أفريقية أخرى، أو على هيئة استيطانهم لجزء من أمريكا يجعلونه خاصاً بهم. وقد لقي الشكل الأخير كثيراً من الدعم العاطفي لدى السود في نصف الكرة الغربي، إلا أنه لم يعتبر برنامجاً جدياً إلاّ من اليمين المتطرف المجنون الذي يتخيل في ذهنه الطرد الجماعي (إعادة المهاجرين الملونين لأوطانهم).

وقد تمت معارضة الفكرة الأخيرة لقليل من الوقت تماشياً مع العقيدة الكاثوليكية بحق تقرير المصير من قبل الشيوعية الدولية، لكن من دون أن يلقى ذلك أي اهتمام من قبل السود. ومن خلال رصد توزيع المقاطعات في الولايات الجنوبية أظهرت الإحصاءات الأغلبيات السوداء كحزام مستمر يمكن إظهاره على الورق (مع عدد من المقاطعات المحاطة بأرض أجنبية، أو الشقق المحاطة بأراضي أجنبية) التي يمكنها الادعاء بأنها أراض قومية للزنوج الأمريكيين، والتي يمكنها أن تصبح جمهورية سوداء[1]. وتكمن سخافة هذه الفكرة الخرائطية الخيالية في افتراض أن مشكلة العيش في أمريكا المهيمن عليها مسبقاً من البيض يمكن أن تزول من حياة الأمريكيين السود من خلال الحركات الانفصالية. علاوة على ذلك كان من الواضح أنه حتى إذا أمكن إقامة جمهورية سوداء في نطاق الزنوج، فيمكن أن يكون لها تأثير قليل جداً على مناطق الغيتو بالمدينة شمالاً وغرباً، والتي ينزح إليها السود. والتركيز داخل المدن التي كان يعيش فيها 97٪ من السود غير الجنوبيين عام 1979 - كان ثلث السود الجنوبيين لا يزالون ريفيين - مما أعطى السود الأمريكيين قوة انتخابية، والتي حققوا من خلالها بعض الامتيازات، وركزوا جهودهم على الفوز بحصة أكبر من الموارد والمرافق لكل المجتمع من جماعتهم العرقية. إن العزل الإقليمي لمناطق الغيتو المنعزلة في المجتمعات متعددة الأعراق قد يكون قوة مفيدة للتناغم العرقي كما شوهد في كل من بلفاست وبيروت، إلا أن ذلك قام بالفعل بالقضاء على الفكرة التقليدية لحق تقرير المصير الذاتي من خلال تكوين دول إقليمية في حالات استثنائية.

ما هو أكثر من ذلك هو أن حياة المدينة والتصنيع القائمة على الحركات الجماعية الكبرى والمتنوعة، وعلى الهجرات وتنقل الأشخاص، تقلل من أهمية الافتراض القومي الآخر بشأن الأقاليم التي يعيش بها سكان متجانسون عرقياً وثقافياً ولغوياً. ولقد كان رهاب الأجانب شديد الحدة أو ردود الفعل العنصرية للتدفق الجماعي بأعداد كبيرة من الغرباء على السكان الأصليين في الدول المتلقية للمهاجرين أو المناطق التي تستقبل أعداداً كبيرة من القادمين الغرباء، كان ـ للأسف ـ أمراً شائعاً في الولايات المتحدة منذ تسعينيات القرن التاسع عشر، وفي غرب أوروبا منذ خمسينيات القرن العشرين ومع ذلك فإن رهاب الأجانب والعنصرية هي أعراض وليست علاجات، حيث كان قدر الجماعات والمجتمعات العرقية في

(1) صعد الحزب كفاحه من أجل الحصول على حقوق متساوية للزنوج وحق تقرير المصير وانفصال الحزام الأسود.
(Die Kommunistische Internationale vor dem VII Weltongress: Materialien Moscow – Liningrad 1935K hgwtpm 445).
واصفاً القرارات في خريف عام 1930، حول الانحراف الشديد بشأن الشعار الذي ينادي بجمهورية سوداء للسكان الزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية، عند مناقشة اللجنة الفرعية للمؤتمر السادس الدولي عام 1928، راجع مساهمات فورد وجونز في المؤتمر
(Compt – rendu Stenographique de Vie Congres de L»Internationale Communiste 17 Juillet – 1 Septembre 1928. In La Correspondance Internationale, no 125, 19 October 1928, pp1292 – 3; 130 – 30 October 1928, p. 1418).

المجتمعات الحديثة هو التعايش مهما كانت الأدبيات التي تحلم بعودة الشعب غير المختلط عرقياً. وقد أدت الاغتيالات الجماعية والطرد الجماعي إلى تبسيط الخريطة العرقية في أوروبا، وربما تكون تلك الطريقة قد جربت في مناطق أخرى. ومع ذلك فقد استردت حركة الناس منذ ذلك الحين ذلك التعقيد العرقي الذي سعت الأعمال الوحشية الهمجية للقضاء عليه. واليوم فقط فإن النموذج النمطي للأقلية القومية في معظم الدول المستقبلة للهجرات هو أرخبيل من مجموعة جزر صغيرة عوضاً عن كونه كتلة من الأرض المنسجمة. وقد يكون لدى أوتو باور صلة ما بمشكلتهم، على عكس مازيني.

وفي الأساس فهذا هو وضع المجموعات العرقية في دول العالم الثالث متعددة العرقيات والطوائف، مثل معظم الدول المحتلة سابقاً والأكبر حجماً من جزر الكاريبي - وحتى في بعض الدول صغيرة الحجم. وغالباً ما تكون المجموعات العرقية والطائفية فيها منظمة بشكل قوي كما هو الحال في الدول الجديدة، وذلك من خلال الأحزاب السياسية وجماعات الضغط التي تعد في الواقع المتحدث الرسمي باسم المصالح العرقية. وكانت عملية الوصول إلى مناصب في الدولة وقطاعات الخدمة العامة التي تعد في كثير من تلك الدول الوسيلة الأساسية للحصول على الثروة وتراكم رؤوس الأموال بالنسبة لغير المنخرطين في مشاريع تجارية تمارس تقليدياً من قبل مجتمعات الأقلية والبيض[1]، وهوالأمر الذي كان يعد بالنسبة لهم هدفاً رئيسياً. وحيثما كان الوصول إلى تلك المناصب يقتضي الدراسة (باستثناء الحالات النادرة التي تحدث في الانقلابات العسكرية التي لم يقم بها ضباط رسميون) الذين ينافسون الجماعات العرقية، كما لاحظ فريدريك برات بدقته المعهودة، «... أصبح مختلفاً فيما يختص بالمستوى التعليمي ومحاولة التحكم في المرافق التعليمية واحتكارها[2]».

ومع هذا الحد من التنافس الذي بلغته تلك الجماعات للوصول أو التحكم في مناصب إدارة الدولة الإقليمية فإن تلك المجموعات العرقية لديها شيء مشترك مع صعود البورجوازية الوطنية التي تمت مناقشتها في الفصل الرابع. وفي حالات قصوى أدت بالفعل إلى النزعات الانفصالية مثلما حدث في صفوف التاميل في سريلانكا، أقلية (منفصلة جزئياً من الناحية الجغرافية) والتي جرى تمثيلها بشكل كبير في الخدمة العامة تحت الاحتلال البريطاني، وربما في مجال التعليم العالي، وأصبحت ترزح منذ ذلك الحين من ضغوط الأغلبية السنهالية المهيمنة، حيث كانت السنهالية هي اللغة الرسمية الوحيدة عام 1956، إذ كانت الهندية هي لغة 72٪ بدلاً من 40٪ من سكان الهند، فإن إغراء محو اللغة الإنجليزية من الأراضي الرسمية كان ليصبح أكبر تأثيراً، مثلما هو خطر التاميل والحركات الانفصالية الأخرى على الهند[3]. ومع

(1) تدار تلك الأقليات بواسطة المحظوظين ممن لهم علاقة بأصحاب النفوذ في الدولة.
(2) راجع باث (المجموعات العرقية، الصفحات 34 - 7.
(3) راجع سونيل باستيان «القبول بالجامعات والمسألة القومية» وتشارلز آبيسيكيرا «التمثيل العرقي في المناصب الحكومية العليا» في

ذلك فإن القومية الإقليمية تعد حالة خاصة ومحدودة، فحتى في سريلانكا لم تحل تطلعات الانفصاليين محل التطلعات الاتحادية حتى إلى ما قبل خمسة وعشرين عاماً، أو ما يقرب من ذلك بعد الاستقلال. والوضع العام هو التعايش التنافسي المدعوم حيثما تقتضي الضرورة بأصناف متعددة من اللامركزية والحكم الذاتي. وكلما كان المجتمع متحضراً وصناعياً، كلما كانت محاولة تحديد المجتمعات العرقية العاملة في القطاع الأوسع من الاقتصاد في الأراضي الإقليمية للوطن أكثر اصطناعاً. ولعل محاولة جنوب أفريقيا للقيام بذلك لا يتم رؤيته بشكل صحيح كتدريب في بناء تقليدي لأمة من أجل الأفارقة، بل كمشروع لإدامة القهر العنصري إلى الأبد.

ومع هذا، وكما أوضح بارت ذات مرة[1]، فإن علاقات الجماعة في مثل تلك المجتمعات متعددة العرقيات والطوائف مختلفة وأقل استقراراً من تلك العلاقات الموجودة في المجتمعات التقليدية، ففي المقام الأول فإن الجماعات التي تدخل إلى مجتمعات أكثر عصرية وتقدماً يكون لديها ثلاث إستراتيجيات ممكنة (ربما ليست مختلفة تماماً). فقد يسعى أعضاؤها للانصهار أو المرور كأعضاء في المجتمع المتقدم، وتكون النتيجة أن البعض قد ينجح، إلا أن المجتمع ككل سيتجرد من مصدر تنوعه الداخلي وسيبقى على الأرجح كمجموعة محافظة ثقافياً يحتل درجة منخفضة من سلم النظام الاجتماعي الأكبر. وعوضاً عن ذلك فقد تقبل وضع الأقلية وتسعى لتقليل معوقات الأقلية، ولكنها تصر في نفس الوقت على الحفاظ على صفاتها الشخصية في قطاعات غير متوحدة. ولذلك لن يكون هناك ظهور واضح لمجتمع منظم متعدد العرقيات، وفي المجتمعات الصناعية فمن المرجح أن يحدث انصهار نهائي. وأخيراً فقد تختار المجموعة للتأكيد على هويتها العرقية واستخدامها لتطوير مواقف وأنماط جديدة لم تكن موجودة من قبل في مجتمعاتهم وليست موجودة هناك بالشكل الذي يتناسب مع الأهداف الجديدة. وهذه الإستراتيجية التي من وجهة نظر بارث هي التي تقترب إلى أكبر حد ممكن من إنتاج قومية عرقية بعد التخلص من الاستعمار، أو إلى بناء الدولة، على الرغم ـ وكما ناقشت ـ من أن ذلك ليس هدفاً عادياً أو الإفراز الضروري لهذه الإستراتيجية. وعلى أي حال فليس من المفيد لأعمال التحليل أن نضع كل نماذج بقاء المجموعات العرقية تحت نفس عنوان الوطن أو القومية: سكان كويبك واليونانيون والمهاجرون من دول البلطيق وهنود الغونكوين والإينويتيون والأوكرانيون والأنغلوسكوتلنديون – هم مجرد تمثيل لحالة تعدد الاثنية.

وعلى صعيد آخر فقد كانت العلاقات العرقية التقليدية المتداخلة، في معظم الأحوال ثابتة من خلال تطورها إلى أقسام اجتماعية من العمال، وعلى ذلك فإن الغريب له وظيفة معروفة، ومهما كانت الفرق

العرقية والتغير الاجتماعي في سريلانكا (بحث قدم في حلقة دراسية نظمتها جمعية العلماء الاجتماعيين، ديسمبر 1979)، ديهيوالا 1985، الصفحات 220 – 32 و 233 – 49.

(1) Barth (ed.), Ethnic Groups, pp. 33 – 7.

المختلفة فإنها تكون مكملة وليست منافسة لنا. ومن تلقاء أنفسها أخذت أسواق العمل العرقية المنفصلة وأنماط الخدمة تتطور بشكل طبيعي، حتى في تاريخ الصناعة الغربية وبناء المدن جزئياً لأن عوامل محددة خاصة بتلك الأسواق قد وجدت ليتم شغرها، بالأصدقاء والأقارب والزبائن من الوطن الأصلي بسبب شبكة المهاجرين غير الرسمية والآتية من مناطق معينة. ولذلك فحتى اليوم يتوقع المرء في نيويورك أن يرى وجهاً كوري الملامح في أحد محلات الخردة، وهنود الموهوك من بين العاملين في تركيب القضبان الحديدية في ناطحات السحاب، وكما في لندن حيث وكلاء توزيع الصحف من أصل هندي والعاملون في المطاعم الهندية من المهاجرين من منطقة سيلهيت في بنغلاديش.

وبسبب الصبغة الاقتصادية للأنظمة متعددة العرقيات التقليدية (بارث) فمن المذهل أن الحركات في الدول متعددة العرقيات التي تؤكد على الهوية العرقية لا تهتم إلا نادراً بمثل هذا التقسيم الاجتماعي، ولكن من خلال الوضع التنافسي لمجموعتهم في مجتمع طائفي مفتوح للجميع داخل الدولة. ويعكس كثير مما تحاول القوميات القيام به في مرحلة ما بعد الاستعمار فإن التوتر المستمر في علاقات المجموعات القائمة ليس على أساس تقسيم عرقي اقتصادي حقيقي للعمل أو المهمة، بل على أساس توازن (أو تفوق) القوى السياسية.

لذلك تعد الانقسامات والصراعات العرقية والطائفية واضحة بما يكفي للعالم الواقع خارج النطاق الأساسي للقومية، وقد يبدو كأنه مناسب للنموذج الوطني.

وعلى ذلك يجب أن نكرر، فكل ذلك ليس كمثال المسألة القومية بشأن ما ناقشه الماركسيون والخرائط التي تمت إعادة رسمها، أو ـ في حال كنا نفضل ـ امتداد القومية إلى ماوراء أصولها، والذي ينقلها إلى ماوراء نطاق التحليل الأصلي للظاهرة – كما يشهد على ذلك الظهور العفوي لمصطلحات جديدة للجذب، مثل كلمة عرقي (في إشارة للمجموعة العرقية، أو ما قد يسمى بالقومية) التي تبدو كلمة حديثة نوعاً ما[1]. ولقد تمّ فهم ذلك منذ فترة طويلة، حيث إن المراقبين السابقين للقوميات غير الغربية الذين على الرغم من إدراكهم بأننا نواجه ظاهرة مختلفة تماماً عن القومية الغربية، فقد اعتبروها أمراً لا جدوى منه لتجنب المصطلح على ضوء استخدامه في مجالات مختلفة[2]. ومع ذلك فسواء جرى استخدام المصطلح أم لم يتم استخدامه فإن الظاهرة تثير أسئلة جديدة في عدة مجالات، وربما يتم ذكر أحد تلك المجالات بإيجاز في نهاية

---

(1) The Tresor de la Langue Francaise (vol. VIII, Paris 1980),

أثناء تسجيل كلمة عرقي لعام 1896 تظهر أيضاً عدم استخدامها قبل عام 1956. ويستخدم كتاب أنتوني د. سميث «الأصل العرقي للأمم» (أوكسفور 1986) المصطلح بشكل موسع، إلاّ أنه من الواضح أنه يعتبرها كلمة فرنسية لم يتم ضمها للإنجليزية بعد. وأشك في إمكانية العثور عليه، إلا بالمصادفة في النقاشات التي كانت تدورحول القومية قبل ستينيات القرن العشرين.

(2) جون كوتسكي «مقالة في سياسات التطور» في كتاب جون كوتسكي « التغير السياسي في الدول غير النامية: القومية والشيوعية (نيويورك – لندن 1962)، الصفحة 33.

الفصل، وهو مجال اللغة.

من الواضح بلا جدال أن النمط التقليدي للقومية اللغوية، والخاصة بتطور لغة عرقية إلى لغة أدبية قومية قياسية مناسبة لكافة الأغراض، والتي ستصبح بعد ذلك رسمية، ستصبح، أو سيكون بمقدورها الاستمرار. (حتى في ظل لغات أصيلة من هذا النوع فقد كان هناك توجه مؤخراً لتفكيكها من خلال تحويل اللغات المنطوقة أو العامية إلى وسيلة ممكنة للتوجيهات المدرسية، أي «الإنجليزية السوداء»، أو اللغة الفرنسية التي أدخلت عليها اللغة الإنجليزية بقوة المستخدمة من قبل الطبقة الدنيا من المناطق المجاورة لمونتريال.) ولأغراض عملية فإن التعدد اللغوي أمر لا يمكن تجنبه في معظم الدول اليوم، إما بسبب الهجرات التي تملأ فعلياً كل المدن الغربية بمستعمرات عرقية، أو لأن معظم الدول اليوم تضم أعداداً كبيرة من اللغات المنطوقة التي لا غنى لوسائل الإعلام الوطنية والدولية عنها في التواصل مع مختلف الأعراق في الدولة الواحدة من دون الاعتماد على اللغة الفرنسية الأكثر تواضعاً (وتعد بابوا غينيا التي يوجد بها أكثر من 700 لغة بينما عدد سكانها لا يزيد عن مليونين ونصف المليون هي المثال الأكثر تطرفاً على ذلك) وفي الحالة الأخيرة فمن الواضح بداهة أن أكثر اللغات السياسية قبولاً هي التي تعتمد على بنية التواصل من دون تحديد الهوية العرقية المحلية، مثل لغات بيدجين أو بهاسا في أندونيسيا، أو اللغات الأجنبية (يفضل أن تكون ثقافة عالمية)، وعلى الأخص الإنجليزية التي لا تضفي ميزة أو عيباً على أي جماعة عرقية. وهذا الوضع الذي قد يوضح ما يبدو أنه مرونة لغوية مميزة بين النخبة الأندونيسية وعدم الالتزام بالعاطفة المتقدة تجاه اللغة الأم[1] ليس مماثلًا لما هو مألوف في الحركات القومية الأوروبية، كما لا يبدو ذلك واضحاً في الإحصاءات السكانية في المجتمع الكندي متعدد الأعراق، في حال قمنا بمقارنته بإمبراطورية هابسبورغ القديمة (راجع ما بعد الصفحات 98 – 9). حيث إنه بمعرفة أنه إذا جرى الطلب من أعضاء جماعة عرقية مهاجرة الاختيار بين العرق الذي ينتمون إليه والجنسية الكندية لاختاروا الجنسية الكندية واللغة الإنجليزية. وتعارض جماعات الضغط العرقية الأسئلة التي تطرحها الإحصاءات السكانية بشأن اللغة أو التعريف بالعرق الذي تنتمي إليه جماعة ما. وإلى وقت قريب كانت إحصاءات عدد السكان تصر على إعلان الجنسية الأصلية، وكانت ترفض الإجابة بكلمة كندي أو أمريكي باستثناء الأمريكيين الهنود. وهذه العرقية الاصطناعية الخاصة بالإحصاء التي قام الكنديون الفرنسيون بفرضها لتضخيم أعدادهم خارج منطقة كويبك خدمت أهداف القادة العرقيين والمهاجرين، حيث قامت بكبت حقيقة أنه من بين العدد البالغ 315000 شخص الذين ادعوا أنهم من أصل بولندي في إحصائية عام 1971، ادعى 135000 شخصاً بأن البولندية هي لغتهم الأم، وأن 70000 شخصاً كانوا يتكلمونها

(1) ن. تانر، «الحديث والمجتمع عند النخبة الإندونيسية في كتاب جيه ب. برايد وجيه هومز، «اللغويات الاجتماعية (هارموندزوورث 1972)، الصفحة 127.

بالفعل في بيوتهم، وتعد الأرقام بالنسبة للأوكرانيين قريبة من ذلك[1].

باختصار قد تسلك القومية العرقية واللغوية طرقاً مختلفة، وقد يكون الاثنان الآن على وشك فقدان اعتمادهم على قوة الدولةالوطنية. وما قد يسمى بعدم تنافسية التعددية اللغوية أو الثنائية اللغوية المشابهة للعلاقة التي كانت قائمة في القرن التاسع عشر بين الثقافة الرسمية/ لغة الدولة واللغات التابعة واللهجات المحلية يبدو شائعاً في الواقع. ولا ينبغي أن نسمح بأن نضلل من خلال الرغبة في إعطاء اللهجات العامية وضعاً رسمياً من جانب لغات الثقافة الوطنية/ الدولية - الإسبانية في أمريكا اللاتينية، والفرنسية في أجزاء من أفريقيا، واللغة الإنجليزية (التي هي وسيلة التعليم الثانوي في الفلبين، وهي، أو حتى قيام الثورة في إثيوبيا)[2]. وقد لا يكون النموذج كفاحاً من أجل التفوق، كما هو الحال في كويبك، بل تقسيم للوظائف، كما هوالحال في باراغواي، حيث يتم تعلم كل من اللغة الإسبانية ولغة الغوارانت والتحدث بها من قبل النخبة المتحضرة، إلا أن الإسبانية هي لغة التواصل لكل الوسائل المكتوبة باستثناء خطابات بيل «belles lettres». ومن غير المحتمل أن لغة كويتشوا التي أضفي عليها الطابع الرسمي في بيرو منذ عام 1975 ستسعى لتحل محل اللغة الإسبانية في مجال الصحافة والجامعات على سبيل المثال، أو أن أياً من اللهجات المحلية التي أضفي عليها الطابع الرسمي في المستعمرات الإفريقية السابقة في أفريقيا أو الباسيفيك تستخدم في التعليم والصحة بدلاً من اللغة الإنجليزية[3].

ويسوقنا هذا التوقع لاستنتاج بعض الملاحظات حول مستقبل القومية والقوميات.

---

(1) روبرت هارني، »"كم هوجميل تراثنا» هجرة وبقاء الدولة الكندية«» (ديدالوس، المجلد 117/ 4، خريف 1988)، الصفحات 68 - 9 و83 - 4

(2) حول تميز الإنكليزية، راجع فرانسوا غروجان، العيش مع لغتين (كامبريدج إم إيه 1982)، حيث تقرر أنه فقط في 38 ولاية لا يوجد موقف رسمي بشأن اللغة في عام 1974. وفي 20 دولة (لا تتحدث الإنكليزية) هل كانت هي اللغة الرسمية الوحيدة، وفي 36 دولة أخرى كانت الإنكليزية تستخدم في قاعات المحاكم وكوسيلة أساسية لإلقاء التعليمات في المدارس (الصفحة 114). وبالنسبة لمشاكل التنافس مع الإنكليزية، راجع أيضاً إل هاريس «توطين اللغة السواحيلية في كينيا» (اللغة والمجتمع)، 5، 1976، الصفحات 153 - 64).

(3) كان الإعلام الجماهيري بطرق ما (المنطوق منه والمرئي، والذي لا يتطلب مراحل التعلم الشاقة» (ديفيد رايسمان، مقدمة إلى دانييل ليرنر، عبور المجتمع التقليدي (نيويورك 1958)، الصفحة4، ساعد على تلاشي المنفعية بالنسبة للأدب اللغوي بالنسبة لمن يلقي لأحاديث الأحادية، والذي لم يعد بعيداً عن المعلومات حول العالم الأوسع. واصبح الراديو الترانزستور العامل الأساسي في هذه الثورة الثقافية. راجع إي جي هوارد هاندلمان، «كفاح في الإنديز: تعبئة الفلاحين سياسياً في البيرو (أوستين 1974)، الصفحة 58. ولقد لفت انتباهي في البداية إلى هذه الثورة في بداية الستينيات من القرن العشرين بواسطة الفقيد خوسيه ماريا أرغيداس، والذي اشار إلى تداعيات الإذاعة المحلية في كويتشوا وأثرها على الهجرة إلى ليما، والذي كان يعمل فقط في الأوقات التي كان العمال الهنود مستيقظين فيها.

الفصل السادس

القومية في نهاية القرن التاسع عشر

دعوني أستنتج بعض الملاحظات حول القومية في الجزء الأخير من القرن العشرين. ومن النظرة الأولى كان هناك تقدم منتصر عبر العالم لمبدأ القومية، وحالياً فإن كل دول العالم هي شعوب بصفة رسمية، وتتجه كل الحركات التحررية لتصبح حركات تحررية قومية، وقامت الثورات القومية بزعزعة الدول القومية القديمة في أوروبا - إسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وحتى سويسرا بطريقة أقل - والأنظمة الاشتراكية في الشرق، ودول العالم الثالث وتحررها من الاستعمار، وحتى اتحادات العالم الجديد، حيث ظلت كندا ممزقة، وفي الولايات المتحدة تزداد الضغوط لجعل اللغة الإنجليزية هي اللغة الوحيدة للأغراض الرسمية العامة كرد فعل للهجرات الكبرى للإسبان الأمريكيين، حيث لم تشعر الموجة الأولى من المهاجرين بجاذبية الانصهار اللغوي. وفوق كل ذلك عندما تكون هناك صراعات بين الأيديولوجيات فإن جاذبية المجتمع المتخيل للوطن تبدو كأنها قد تغلبت على كافة التحديات. وإلا فماذا غير تضامن «نحن» الخيالي ضد رمزية «هم» الذي دفع كل من الأرجنتين وبريطانيا نحو حرب مجنونة من أجل بعض المستنقعات والمراعي الخشنة في جنوب الأطلنطي؟

وعلى الرغم من أنه ليس بمقدور أحد إنكار النمو والتأثير المتزايد للقومية، أو السياسات العرقية فقد حظيت باحترام كبير تمثل في أن الظواهر الحالية مختلفة عملياً عن تاريخ قوميات وأمم القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين؛ حيث لم تعد تلك قوى موجهة للتطور التاريخي. ففي دول العالم النامي في القرن التاسع عشر كان بناء عدد من الأمم ضمن دولة أمة واحدة واقتصاد قومي مجرد واقع مركزي للتحول التاريخي، ويبدو أنه كذلك بالفعل. وفي العالم المستقل في النصف الأول من القرن العشرين، ولأسباب واضحة خاصة في الجزء الاستعماري منها، كانت حركات التحرر الوطني والاستقلال هي العوامل الأساسية لتحرر كل دول العالم، وهو ما يعني القضاء على الإدارة الاستعمارية والهيمنة العسكرية المباشرة للقوى الاستعمارية، وهو وضع كان يبدو أنه لا يمكن تجاوزه منذ نصف قرن فقط[1]. وكما رأينا بينما كانت حركات التحرر القومية في العالم الثالث على غرار القوميات في الغرب، إلا أن الدول التي حاولت بناءها كانت - كما رأينا - مناوئة للكيانات المتناغمة عرقيا ولغوياً، حيث أصبحت نموذجاً للدولة الأمة في الغرب. ومع ذلك، وحتى من هذا المنظور، فقد كانت أكثر واقعية من القوميات الغربية في حقبة التحرر. وكان كلاهما يمثلان عاملاً للتوحيد والتحرر، على الرغم من أنه في الحالة الأخيرة كان المد يتجاوز إمكانيات السيطرة عليه أكثر مما كان يحدث في مراحل سابقة.

---

(1) كانت الحروب الكبرى التي شنتها القوى العظمى والتي كانت تستخدم كل ترساناتها من الأسلحة (باستثناء الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية) أقل نجاحاً من تاريخ حروب ما قبل الحرب العالمية الثانية، كما حدث على سبيل المثال في كوريا وفيتنام.

لقد كانت خصائص الحركات القومية في أواخر القرن العشرين سلبية بالضرورة، أو حتى مسببة للخلافات والانشقاقات، ولهذا فإن الإصرار على الخلاف العرقي واللغوي ارتبط في بعض الأحيان بالخلاف الديني. فمن ناحية ربما جرى اعتبارهم خلفاء، وأحياناً ورثة الحركات القومية الصغيرة الموجهة ضد إمبراطوريات هابسبيرغ، وقياصرة روسيا والدولة العثمانية، أي ضد ما كان يعتبر نماذج تاريخية بالية للتنظيم السياسي، باسم (ربما نتيجة لخطأ في الفهم أو الحكم) نموذج الحداثة السياسية، والدولة الأمة. وبمعنى آخر فإن جميعهم على النقيض، ومجرد رفض للنماذج الحديثة للتنظيمات السياسية، القومي منها والدولي على حد سواء. وبمرور الوقت ـ ومرة أخرى ـ بدت كأنها ردود فعل للضعف والخوف، ومحاولة نصب حواجز لابقاء قوى العالم الحديث بعيداً عنها، وهو أمر مشابه في هذا الحالة لاستياء الألمان المقيمين في براغ الذين همشوا بسبب الهجرة التشيكية عوضاً عن تقدم التشيكيين. وليست تلك هي فقط حالة المجموعات اللغوية المعرضة لتغييرات ديموغرافية بسيطة، مثل التلال والسواحل ذات العدد القليل من السكان في ويلز التي تتكلم اللغة الويلزية، أو أستونيا التي وضعها السكان المتحدثون باللغة الأستونية عند حد شديد الانخفاض من السكان القادرين على الاحتفاظ بثقافة لغوية حديثة على كافة الأصعدة. وليس من المستغرب أن أكثر القضايا إثارة للجدل في كلا المجالين هي تلك الهجرة غير المسيطر عليها من متحدثي اللغة الواحدة كالإنجليزية أو الروسية. ومع ذلك يمكن العثور على ردود أفعال مشابهة ضمن أعداد سكانية أكبر، والذين لا يبدو أن هناك تهديداً لوجودهم اللغوي/ الثقافي. والمثال الأكثر غرابة على ذلك هو الحركة التي اكتسبت زخماً سياسياً في بعض الولايات الأمريكية في أواخر الثمانينيات، والتي تمثلت في إعلان أن الإنجليزية هي اللغة الرسمية الوحيدة في الولايات المتحدة. وكان ذلك على الرغم من هجرة الناطقين بالإسبانية هائلاً في بعض أجزاء الولايات المتحدة، إلى الحد الذي جعلها لغة مرغوبة وضرورية في بعض الأحيان للتخاطب مع هذه المجموعة بنفس لغتها، ومن هنا فإن فكرة تعرض تفوق اللغة الإنجليزية في الولايات المتحدة للخطر هي ضرب من ضروب الارتياب السياسي.

إن ما يدفع إلى مثل ردود الأفعال الدفاعية هذه، سواء كانت ضد تهديدات حقيقية أو خيالية، هو ارتباط مجموعة من الحركات السكانية الدولية بالتحولات السريعة والأساسية، والتحولات الاجتماعية الاقتصادية التي هي من خصائص الربع الثالث من القرن العشرين. وقد توضح كندا الفرنسية توافقية تركيز الطبقة البورجوازية على اللغة مع الصدمة التي يتوقع أن تتعرض لها الجماهير مستقبلاً. وعلى الورق فإن اللغة الفرنسية التي يتم التحدث بها باعتبارها اللغة الأم من قبل ربع سكان كندا، وهي مجموعة تبلغ نصف عدد سكان كندا الأصليين الناطقين بالإنجليزية والمدعومة من قبل الثنائية اللغوية الرسمية للاتحاد، والدعم الدولي للثقافة الفرنسية وانخراط 130000 طالب في الجامعات الناطقة بالفرنسية (1988) يبدو أمراً آمناً بما فيه الكفاية. كذلك فإن موقف قومية كويبك المتمثل في التراجع المتهور للناس في مواجهة

العوامل التاريخية التي تهدد بالهيمنة عليها، وهي حركة يبدو تقدمها السريع على هيئة ضعف محتمل عوضاً عن النجاح[1]. وبالفعل فإن قومية كويبك قد هجرت في الواقع الأقليات الناطقة بالفرنسية في نيوبرونزويك وأونتاريو لتحصر نفسها في نطاق حكم ذاتي، أو حتى في مقاطعة كويبك الانفصالية.

ويشار إلى حس الكنديين بعدم الأمان من خلال الاعتقاد بأن التعدد الثقافي الرسمي في كندا الآن هو خطة تهدف إلى القضاء على الاحتياجات الخاصة للفرانكوفونية بموجب الثقل السياسي للتعددية الثقافية[2]، وذلك بمساندة مهاجري فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية البالغ عددهم 3،5 مليون نسمة، والذين يرغبون في أن يحصل أطفالهم على التعليم باللغة الإنجليزية، وهي اللغة التي تفتح أمامهم آفاقاً أوسع للحصول على فرص عمل في أمريكا الشمالية أكثر مما توفره اللغة الفرنسية. ومع ذلك فعلى الورق يكون تهديد الهجرة أقل في كندا الفرنسية عنه في كندا الإنجليزية، حيث إنه خلال الفترة ما بين 1946 وحتى 1971 لم يستقر في كويبك سوى 15٪ فقط من المهاجرين الجدد.

أما ما هو أبعد من الخوف وعدم الأمان لدى الكنديين الفرنسيين فهو بشكل أساسي التغير العنيف الذي يشهد عليه الانهيار الشديد المفاجئ للكنيسة الكاثوليكية فيما كان على مدى فترة طويلة مجتمعاً محافظاً كاثوليكياً كهنوتياً منتجاً للأطفال، ليس فقط في أوساط المزارعين، بل بين أوساط سكان المدن كذلك. ويبدو أنه خلال فترة الستينيات انخفضت نسبة التردد على الكنيسة في المقاطعة من 80٪ إلى 25٪، بينما أصبح معدل الولادة في كويبك هو الأكثر انخفاضاً في كندا[3]. ومهما كان السبب في مثل هذا التحول الكبير في عادات سكان كويبك فإنه قد فشل في خلق جيل غير ملتزم متعطش لاعتناق أمور يقينية أخرى عوضاً عن تلك الأمور القديمة المنهارة. ولطالما كان هناك جدل بأن نشوء الحركات الانفصالية المسلحة كان بديلاً عن فقدان الكاثوليكية التقليدية. ولعل الظن بأنها أسلمت نفسها للتيقن القائم على الاقتناع أو التزييف غير جدير ظاهرياً بالتصديق في كل الأحوال لشخص ما مثل كاتب هذه الصفحات، والذي لاحظ بالفعل عدم الامتثال للتقاليد والمتمثل في حب التردد على الحانات وشرب الخمور، وهي أشياء مناقضة تماماً للتقاليد. فمع ظهور الجماعات المسلحة القومية في ويلز الناشئة في أوساط الجيل الأصغر سناً في أحد أجزاء شمال ويلز، وحيث أصبحت الكنائس خالية من الزوار، ولم يعد الكاهن أو العالم الديني الهاوي هو

(1) ليون ديون، «لغز كويبك» ديدالوس، المجلد 117/ 4، خريف 1988، الصفحات 283 - 318) هو مثال جيد، بمعنى: لا يظهر هذا الجيل الجديد أي رغبة في الوقوف إلى جانب اللغة الفرنسية كما فعل آباؤهم وأجدادهم، وذلك جزئياً بسبب شعورهم بأنها محمية من قبل ميثاق اللغة الفرنسية، وجزئياً لأن الكنديين المتحدثين بالإنكليزية ولغات أخرى ينتهجون سياسة أكثر تسامحاً مع اللغة الفرنسية. (الصفحة 310).

(2) آر إف هارني، «إنه تراث عظيم كتراثنا» هجرة وبقاء الحكومة الكندية (ديدالوس، المجلد 117/ 4، خريف عام 1988)، الصفحة 75.

(3) جيرارد بيليتييه، « كويبك: مختلفة ولكنها متشابهة مع أمريكا الشمالية» (ديدالوس، المجلد 117/ 4، خريف عام 1988، الصفحة 271)، آر إإف هارني، «تراث عظيم كتراثنا»، الصفحة 62.

صوت المجتمع، ومع انخفاض الالتزام الشعبي بالاعتدال في معاقرة الخمور اختفت أكثر الطرق وضوحاً، والتي من خلالها يعبر الأفراد عن عضويتهم في الثقافة التطهيرية المتزمتة ومجتمعهم.

إن التعبئة الكبرى للسكان قد ضاعفت من حدة هذا التحريف عن الوضع السوي، كما تفعل التحولات الاقتصادية، وكان بعضها غير ذي صلة بنشوء القومية المحلية[1]. حيثما كنا نعيش في مجتمع حضري فإننا نقابل غرباء: رجالاً ونساء مقتلعين من جذورهم مما يذكرنا بالهشاشة أو بجفاف منابعنا الأسرية.

ما هو القاسم المشترك بين ردود الفعل العرقية/ القومية وبين الصحوة الحديثة للأصولية في كثير من أنحاء العالم، والتي جرى وصفها بأنها تروق للأشخاص الذين ليس لديهم قابلة للتسامح مع الظروف العشوائية وغير المفسرة (وبالتالي) التي غالباً ما تدور حول هؤلاء الذين يقدمون آراء عالمية كاملة وشاملة ونابضة بالحياة[2]. وهي آراء ينظر إليها باعتبارها فعالة ومثيرة لردود الفعل. ويجب أن ينظر إلى بعض القوى، أوالاتجاهات أو الأعداء باعتبارها عوامل تآكل وإفساد وخطورة على الحركات وما تتضمنه بوضوح. إن الأصولية التي يؤكد عليها الأصوليون تأتي دائماً من مرحلة سابقة وأولية ونقية في التاريخ. ويتم استخدامها لوضع حدود وحواجز لجذب أفراد معينين وإبعاد أفراد آخرين عن تلك الحدود والحواجز، وهي تتوافق مع ملاحظة جورج سيميل القديمة التي تقول:

إن الجماعات ـ وبشكل خاص الأقليات التي تعيش في حالة صراع ـ غالباً ما ترفض محاولات الطرف الآخر ورغبته في التسامح، إن الطبيعة المغلقة لمعارضتها، والتي لا يستطيعون القتال من دونها، سوف تكون مشوشة... وفي جماعات معينة قد يكون من الحكمة السياسية مراعاة وجود بعض الأعداء، وذلك حتى تصبح الوحدة فعالة، ولإبقاء الجماعات واعية بتلك الوحدة باعتبارها من مصالحها الحيوية[3].

إن هناك أدلة واضحة على التشابه بين عدد من الظواهر العرقية/ القومية خاصة، حيث إنها نفسها مرتبطة مع، أو تسعى لتوثيق الاتباط مع مجموعة ذات معتقد إيماني محدد، كما هو الحال فيما بين المسيحيين الأرمن الذين يعارضون المسلمين الأتراك الآذريين، أو حديثاً في العهد القديم متمثلاً في الليكود الصهيوني في إسرائيل، وهي مختلفة كثيراً عن العلماني شديد العلمانية، أو حتى الفكر المناهض للأديان لمؤسسي

(1) أنتجت قومية كويبك في السبعينيات هجرة جماعية لعدد كبير من العمال من مونتريال، أكبر مدن كندا ومركز الأعمال الكندي، إلى تورنتو. والمدينة في طريقها لأن تصبح مقصداً متواضعاً كمركز إقليمي في كويبك وشرق كندا. » ومع ذلك فإن تأثير لغات الأقليات الذي أقل مما هو عليه في المدن الأخرى لا يبدو أنه قلل من حالة الاشتباك اللغوية. وفي تورنتو وفانكوفر لم يعد البروتستانت الأنجليين البيض غالبيةالسكان، بينما في مونتريال، يشكل الكنديون الفرنسيون 66٪ من تعداد السكان. سي إف. آلان، آلان أتريبيز «كندا كامة حضرية» (ديدالوس، المجلد 117/ 4، خريف 1988، الصفحات 237 – 64).

(2) مارتين إي مارتي، «الأصولية كظاهرةاجتماعية» (نشرة، الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم، 42/ 2 نوفمبر 1988، الصفحات 15 – 29.

(3) Ibid. pp. 20 – 1.

الحركة[1]. ويبدو أنه من المحتمل أن الزائر من الفضاء الخارجي سيرى الحدود والنزاعات العرقية والخوف من الأجانب والأصولية كعناصر لنفس الظاهرة العامة. ومع ذلك فهناك اختلاف واحد على قدر من الأهمية؛ فالأصولية مهما كان مذهبها الديني تقدم برنامجاً مفصلاً وراسخاً لكل من الفرد والمجتمع، حتى لو كان قد جرى اختياره من النصوص والتقاليد التي قد لا تتناسب مع نهاية القرن العشرين. إن البديل للحاضر المتمثل في المجتمع المنحط والشرير لا يقدم مشكلة آنية: فقد جرى حجب النساء مرة أخرى عن النظر، أو جرى قص شعر النساء المتزوجات، ومرة أخرى يتم قطع أرجل اللصوص، والخمور ممنوعة دينياً، والقرآن أو الإنجيل أو أي شيء آخر يمثل السلطة الوافية للحكمة الأبدية توفر دليلاً عملياً وأخلاقياً لكل الموضوعات، كما جرى تفسيره من قبل من يقتضي عملهم ذلك. أما العرقية أو اللغة فهما لا توفران دليلاً للمستقبل على الإطلاق. إنها مجرد اعتراض على الوضع الراهن، أو لمزيد من الدقة، ضد الآخرين الذين يهددون الجماعة العرقية المحددة. لأنها على عكس الأصولية، وعلى الرغم من أنها ضيقة وطائفية في شكلها الفعلي، إلا أنها تستمد قوتها من الادعاء بالحقيقة العالمية والقابلة للتطبيق نظرياً على الجميع. وتستبعد القومية من حدودها وسلطتها كل من لا ينتمي لوطنه، أي الأغلبية الغالبة من العرق البشري. علاوة على ذلك فإنه يمكن للأصولية، لحد ما على الأقل، أن تستهوي بقايا العادات والأعراف والممارسات الماضية الموجودة في الممارسات الدينية، وكما شاهدنا فإن القومية ذاتها إما أن تكون عدائية لأساليب الماضي القديمة، أو أن تنشأ من بين أطلالها.

ومن الناحية الأخرى فللقومية ميزة واحدة على الأصولية، وهو غموضها الشديد وعدم احتوائها على محتوى مبرمج يعطيها دعماً عالمياً ممكناً في مجتمعها الشخصي. وباستثناء بعض المجتمعات التراثية التي تقوم برد فعل ضد التأثير الأولي للحداثة والعصرية، فإن الأصولية تبدو بشكل عام ظاهرة أقلية. ويمكن أن يتم محاولة إخفاء ذلك سواء من خلال أنظمة الحكم التي تفرض على شعوبها ـ شاءت أم أبت (كما هوالحال في إيران) ـ أو من خلال قدرة الأقليات الأصولية على تعبئة الأصوات الإستراتيجية بشكل فعال ومؤثر في الأنظمة السياسية كما هو الحال في إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. ولكن قد يكون من المضمون في أيامنا هذه أن الأغلبية الأخلاقية ليست أغلبية (انتخابية)، كما أن النصر المعنوي (التعبير اللطيف التقليدي المستخدم في حالة الهزيمة) لا يعد نصراً فعلياً. وعلى ذلك فبوسع العرقية أن تقوم بتعبئة الأغلبية العامة من مجتمعها، بشرط أن تبقى دعوتها مبهمة أو غير ذات صلة. وهناك قليل من الشك بأن معظم اليهود غير الإسرائيليين في العالم يساندون إسرائيل، وأن معظم الأرمينيين يدعمون

(1) ليس واضحاً كيف أن الديانة اليهودية التقليدية الأصلية، التي كانت معارضة لإنشاء دولة لكل اليهود في إسرائيل قبل عودة المسيح قد خففت أو امتنعت عن معارضتها للصهيونية. وفي كل الأحوال لا يجب القول إن المستوطنين اليهود في الأراضي المحتلة، الذين زعموا أنها ممتلكات دينية هم من ضمن الجناح الآخر من الأصوليين اليهود (والمتنامي ربما) والذين يسعون لإعادة فرض شعائرهم المتشددة على مجتمع علماني.

نقل ناغورنو كاراباخ من أذربيجان إلى أرمينيا، وأن معظم الفلامنكيين يفعلون ما بوسعهم لئلا يتكلموا بالفرنسية. وبالتأكيد فإن تلك الوحدة تنكمش بمجرد فصل القضية القومية عن العموميات، ولكن مع وجود محددات أكثر وضوحاً للفصل: ليس مع إسرائيل بشكل عام، ولكن مع سياسات بيغين وشامير أو شارون؛ وليس مع ويلز بشكل عام، ولكن مع سيادة اللغة الويلزية؛ وليس مع اللغة الفلامنكية باعتبارها مضادة للغة الفرنسية، ولكن مع حزب فلامنكي قومي معين[1]. وإلى هذا الحد فمن المحتمل أن الحركات أو الأحزاب الملتزمة ببرنامج قومي، والتي هي في معظمها حركات أو أحزاب انفصالية، تكون تعبيراً عن المصالح الطائفية أو مصالح الأقلية، أو أن تصبح متذبذبة وغير مستقرة سياسياً. ولعل التغيرات السريعة في العضوية والمشاركة الانتخابية في الأحزاب القومية في أسكتلندا وويلز وكويبك ومن دون شك الأحزاب القومية الأخرى خلال العشرين عاماً الماضية توضح عدم الاستقرار هذا. وتلك الأحزاب، كالعادة، تفضل أن تعادل نفسها مع حالة الانفصال الجماعي، والعدائية «لهم» وللمجتمع المتخيل الذي قد يكون جرى استشعاره عالمياً في أوطانهم، إلا أنه من غير المحتمل أن يكون ذلك هوالتعبير الوحيد لمثل هذا الإجماع القومي.

إن تدني الأهمية التاريخية للقومية يتم حجبها في الوقت الحاضر، ليس فقط من خلال الانتشار الواضح لأعمال الإثارة العرقية/ اللغوية، ولكن من خلال وهم الدلالات اللفظي المشتق من حقيقة أن كل الدول هي شعوب بشكل رسمي، على الرغم من أن كثيراً منها ليس لديه في الواقع أشياء مشتركة مع ما يعنيه مصطلح الدولة – الأمة، ولهذا فإن كل الحركات التي تسعى للحصول على استقلالها تفكر في ذاتها على أساس أنها تقوم بتأسيس أمم، حتى عندما لا تكون تفعل ذلك في واقع الأمر، وستقوم كل الحركات ذات المصالح الإقليمية والمحلية وحتى الطائفية المناهضة للمركزية وبيروقراطية الدولة، لو كان في وسعها ذلك، بارتداء الزي الوطني المميز. ولذلك تبدو الشعوب والقوميات أكثر تأثيراً وحضوراً بأكثر مما هي عليه.

وتخطط أوروبا للتخلص من بقية غرب الإنديز الهولندية لأنها لا ترغب في أن ترتبك بكوراكاو. هل يجعلها ذلك دولة؟ أو كوراكاو أو سورينام التي هي بالفعل دولة عضو في الأمم المتحدة؟ ولعل الإفريز محظوظ لتمكنه من صبغ استياءاته الإقليمية بألوان جذابة من التقاليد السلتية التي تجعلها أكثر وضوحاً، على الرغم من أنها تؤدي ببعضها إلى استخدام لغة لم تستخدم منذ حوالي مئتي عام، وكذلك على الرغم من أن التقاليد الشعبية الوحيدة ذات الجذور الأصلية في البلد هي الميثودية الويزليانية. إنها أكثر حظاً من ميرسيسايد على سبيل المثال، والتي يمكنها القيام بحملة تعبئة دفاعاً عن المصالح المحلية فقط إحياء لذكرى فرقة البيتلز، وإحياء لذكرى أجيال من الكوميديين الأسكتلنديين وكبراء فرق كرة القدم المنافسة، بينما تهتم

---

(1) منذ عام 1958 حتى 1974 كانت الأحزاب الثلاثة الكبرى في بلجيكا (بنسختها الفلمنكية) لم تقل نسبتهم عن 81.2٪ من الأصوات في الفلاندر. راجع زولبيرغ في كتابات إم إيسمان، الصراع العرقي في العالم الغربي (إيثاكا 1977)، الصفحة 118.

بالابتعاد عن أي شيء يذكر سكانها بشكل واضح بألوان التقسيم البرتقالية والخضراء. وبينما لا تستطيع ميرسي سايد أن تعزف البوق الوطني، فإن كورنوال تستطيع ذلك. ولكن هل الأوضاع التي تنتج السخط وعدم الرضا في منطقة ما مختلفة بشكل كبير عنها في منطقة أخرى؟

في الحقيقة إن ظهور أعمال الإثارة والتهييج الانفصالية والعرقية قد نتجت جزئياً بسبب حقيقة أنه على العكس من الاعتقاد السائد، فإن مبدأ إنشاء الدولة منذ أيام الحرب العالمية الثانية، والذي هو مختلف عنه في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، ليس له علاقة بحق تقرير المصير القومي لدى ويلسون. فهي تعكس ثلاثة عوامل: التحرر من الاستعمار والثورة، وبالطبع تدخل القوي الخارجية. ونظراً لأن أكثر من نصف الدول في الوقت الحالي هي دول عمرها لا يزيد عن أربعين عاماً، وهذا يحد بنسبة كبيرة من حدوث مبدأ القومية التقليدي.

إن التحرر من الاستعمار يعني إلى حد كبير أن الدول المستقلة قد نشأت من المناطق الحالية ذات الإدارة الاستعمارية داخل حدودها الاستعمارية. وبالتأكيد فقد أدى ذلك إلى جذب، من دون أي مرجعية، أو أحياناً من دون علم، سكان تلك الدول، وبالتالي فليس لذلك أي أهمية قومية أو متعددة القوميات لدى سكان تلك الدول، باستثناء الأقليات هزيلة العدد من المتعلمين والمتفرنجين. عوضاً عن ذلك، ونظراً لأن تلك الأراضي صغيرة جداً ومتفرقة، كما هو الحال في عدد من الجزر، كانت مجتمعة أو منفصلة طبقاً للميول والسياسات الداخلية، فإن الهم الدائم والنهائي كان في دعوة قادة تلك الدول الجديدة أن يتجاوزوا القبلية والطائفية أو أي قوى كانت مسؤولة عن سقوط السكان الجدد لجمهورية إكس لجعلهم يشعرون بأنهم مواطنون مخلصون لجمهورية إكس وليس أعضاء جماعة أخرى.

باختصار فإن رغبة معظم مثل تلك الشعوب والحركات القومية كانت ضد القومية التي تسعى لتوحيد من لديهم عرق ولغة وثقافة وماضٍ مشترك مع الباقين، وفي واقع الأمر كانت تلك حركات تسعى للتدويل. إن دولية قادة وكوادر حركات التحرر الوطنية في العالم الثالث تبدو أكثر وضوحاً حيث لعبت تلك الحركات دوراً رائداً في تحرير بلدانهم أكثر مما فعلت الدول المنعتقة من الاستعمار، حيث إن الانهيار الذي حدث بعد الاستقلال لما كان يعمل، أو بدا أنه يعمل كحركة متوحدة من الشعب هو أمر أكثر درامية. وفي بعض الأحيان ـ كما في الهند ـ انهارت وحدة الحركة بالفعل قبل الاستقلال.

والأكثر شيوعاً أنه بمجرد الحصول على الاستقلال ينشب التوتر بين الأجزاء المكونة لحركة الاستقلال (كما حدث بين العرب والبربر في الجزائر)، وبين الأشخاص المنخرطين بفعالية في حركات الاستقلال، وهؤلاء الذين لم يكن لهم شأن بها، أو بين العلمانية غير الطائفية المتحررة للقادة ومشاعر الجماهير. ومع ذلك فبينما تسترعي القضايا التي حدث فيها تفتت للدول متعددة الأعراق والطوائف ـ أواقتربت من التفتت ـ

كل الانتباه - تقسيم شبه القارة الهندية في عام 1947، وفصل باكستان، ومطالب التاميل الانفصالية في سريلانكا - فلا يجب أن ننسى قط أن تلك حالات خاصة في عالم تشكل فيه الدول متعددة الأعراق والطوائف القاعدة والأساس. وما كتب منذ خمسين عاماً تقريباً يبقى حقيقياً إلى حد كبير: «إن الدول التي بها عدد كبير من اللغات والجماعات الثقافية المختلفة مثل معظم الدول الأفريقية والآسيوية لم تنقسم، أما تلك التي لديها لغة واحدة فقط كالعرب وشمال أفريقيا، فلم تتحد»[1].

إن تدخل القوى الخارجية أصبح أخيراً أمراً غير قومي من ناحية الدافع والتأثير، إلا بموجب المصادفة البحتة فقط. ويبدو ذلك واضحاً جداً إلى الحد الذي لا يتطلب توضيحاً. مع ذلك كان هناك أيضاً تأثير الثورة الاجتماعية على الرغم من أنها كانت أقل تأثيراً. لقد كانت الثورات الاجتماعية مدركة تماماً لعامل القومية، كما أنها ملتزمة أيديولوجياً بالاستقلال الوطني، حتى عندما لا يكون هناك حاجة فعلية له، كما هو الحال لدى السلافيين اللوساشيين الذين تتراجع لغتهم ببطء، على الرغم من الجهود المقدرة التي تبذلها جمهورية ألمانيا الديمقراطية لدعم تلك اللغة. والشكل الوحيد من الترتيبات الدستورية التي اتخذتها الدول الاشتراكية بشكل جدي منذ عام 1917 كانت وصفات لاتحاد وطني وحكم ذاتي وطني. بينما في نصوص دستورية أخرى حيثما وجدت، والتي كانت كانت لفترات طويلة قومية، لم يتوقف الحكم الذاتي فيها عن كونه واقعاً فعلياً. ومع ذلك وحيثما لم تقم تلك الأنظمة ـ نظرياً على الأقل ـ بالتوافق مع الجنسيات المكونة لها[2]، والاهتمام بمصالح كل منها باعتبارها ثانوية لهدف عام أعلى، فإن تلك الأنظمة تصبح غير وطنية وغير قومية.

وهكذا ـ وكما نستطيع أن نرى الآن بنظرة سوداء تستعيد ذكريات الماضي ـ فإن الإنجاز الكبير للأنظمة الشيوعية في الدول متعددة الجنسيات كان يتمثل في الحد من الآثار الكارثية للقومية في تلك الدول. فقد نجحت الثورة اليوغوسلافية في منع القوميات التي تعيش داخل حدودها من ذبح بعضهم البعض لفترة أطول من أي فترة سابقة أخرى في التاريخ، وعلى الرغم من انهيار هذا الإنجاز الآن للأسف، فإنه بنهاية عام 1988 لم تؤدِّ التوترات الوطنية إلى إراقة قطرة دماء واحدة[3]. على عكس الاتحاد السوفييتي الذي كانت احتمالات الفوضى الوطنية التي ظلت مقيدة، (باستثناء فترة الحرب العالمية الثانية) والتي يمكن مشاهدتها من خلال الشفافية الجديدة التي أرساها مبدأ الغلاسنوست. وفي الواقع فإن التفريق، أو حتى

---

(1) جون كوتسكي، مقالة في تطور السياسة، موجودة في كتاب جون إتش كوتسكي التغير السياسي في الدول غير النامية: القومية والشيوعية (نيويورك - لندن 1962)، الصفحة 35.

(2) السياسة الرومانية المقصودة في رومانيا في عهد تشاوشيسكو هي من بين الاستثناءات النادرة. وهي تتعارض مع ترتيبات الحكم الذاتي الوطني التي جرى فرضها عندما وصل الشيوعيون للسلطة بعد الحرب العالمية الثانية.

(3) قام البروفيسور بوغدان دينيتش من جامعة سيتي في نيويورك بتوضيح وجهة النظر هذه لي، وعلى الرغم من حدوث وفيات منذ ذلك الحين، فالسلام النسبي - مقارنة ببعض الصراعات العرقية/ الوطنية الأخرى في عام 1988 - 1989، مازالت تستحق الذكر.

القهر ضد أبطال قوميات الاتحاد السوفييتي خارج حدود المعارضة هو أقل كثيراً[1] من العواقب المتوقعة لتراجع قوة السوفييت. وينبغي قياس المعاداة السوفييتية الرسمية للسامية التي كانت ملحوظة بلا شك منذ تأسيس دولة إسرائيل عام 1948، مقابل ظهور المعاداة للسامية الشائعة، حيث جرى السماح بالتعبئة السياسية مرة أخرى (بما في ذلك الرجعيون)، ناهيك عن المذابح التي تعرض لها اليهود على نطاق واسع على يد عناصر محلية في دول البلطيق وأوكرانيا مع تقدم الألمان نحو تلك الدول، بل قبل أن يبدأ الألمان في قتل اليهود بشكل منهجي منظم[2]. وحقاً قد يجادل المرء بأن الموجة الحالية من أعمال التهييج العرقي هي استجابة للمبادئ غير الوطنية وغير القومية الخاصة بتكوين الدولة في الجزء الأكبر من عالم القرن العشرين، ومع ذلك فلا يعني ذلك أن تلك الاستجابات العرقية تقدم بأي شكل من الأشكال مبادئ بديلة لإعادة الهيكلة السياسية للعالم في القرن الحادي والعشرين.

وهناك ملاحظة ثالثة تؤكد هذا الطرح: «إن العالم اليوم هو بشكل واضح نتاج لفقدان جزء هام من وظائفه القديمة، وهذا يعني تشكيل اقتصاد وطني مرتبط بالأرض شكل كتلة في الاقتصاد العالمي في المناطق النامية من العالم على الأقل. ليس فقط منذ الحرب العالمية الثانية، وإنما خاصة في فترة الستينيات، حيث جرى التقليل من شأن دور الاقتصاديات الوطنية، أو جرى التشكيك فيها من خلال التحولات الكبرى في اتحاد العمال العالمي التي تعد معظم وحداته انتقالية أو شركات متعددة الجنسيات من كافة الأحجام، ومن خلال التطور المماثل للمراكز وشبكات المعاملات الاقتصادية الدولية، والتي أصبحت لأسباب عملية خارج سيطرة حكومات الدولة. ولقد زاد عدد المنظمات الدولية من 123 في عام 1952 إلى 280 في عام 1972، ثم إلى 365 في عام 1984. ثم ارتفع عدد المنظمات الدولية من 832 إلى 2173 في عام 193، وتضاعف إلى ما يزيد عن 4615 خلال العشرين عاماً التالية[3]. وربما يعد الاقتصاد الياباني هو الاقتصاد الوطني الوحيد الفعال في نهاية القرن العشرين.

كذلك لم يتم استبدال الاقتصادات الوطنية القديمة النامية كما هو الحال في معظم الأحلاف الكبرى في العالم بجمعيات أو اتحادات أكبر في الدول القومية كالمجموعة الأوروبية وتكوين كيانات جماعية دولية مثل صندوق النقد الدولي، وذلك على الرغم من أن ظهور تلك الكيانات هو أعراض لتراجع عالم الاقتصاديات الوطنية. وتبقى أجزاء هامة من نظام التعاملات الدولية، مثل سوق اليورودولار، خارجة عن السيطرة بأي شكل كان.

---

(1) لا ينبغي أن يفهم هذا البيان باعتباره صفحاً وغفراناً للتهجير الجماعي لأمة بكاملها على أساس الجنسية كما حدث خلال الحرب، فلا يمكن الصفح عن ذلك تحت أي ظروف، إلا بهدف إنقاذ هذه الأمة من الإبادة فقط.

(2) آرنو ماير، لماذا لم تتشح السماء بالسواد؟ «الحل النهائي» في التاريخ، نيويورك 1989)، الصفحات 257 – 62.

(3) ديفيد هيلد، وداعا لدولة الشعب (الماركسية اليوم، دسمبر 1988)، الصفحة 15.

وقد أصبح كل ذلك بالتأكيد ممكناً بواسطة ثورات التقنية والاتصالات، وبسبب الفترة الطويلة التي تمتعت فيها عناصر الإنتاج في العالم بحرية الحركة التي تطورت منذ الحرب العالمية الثانية. وقد أدى ذلك أيضاً إلى موجة هائلة من الهجرات العالمية والدولية والتي تعد الأكبر منذ العقود التي سبقت عام 1914، والتي ولدت احتكاكات طائفية داخلية اتخذت شكل العنصرية، وأدت إلى جعل عالم الإرهاب ينتمي حصرياً إلى السكان الأصليين الذين يوقفون الغرباء عند حدودهم، وحتى إلى خيارات أقل واقعية في القرن الحادي والعشرين مما كان عليه الوضع في القرن العشرين. وفي الوقت الحاضر فإننا نعيش في ظل اتحاد لتقنيات أواخر القرن العشرين والتجارة الحرة في القرن التاسع عشر، والميلاد الجديد لنوع من المراكز الواقعة بين فرجتين مماثلة للتجارة العالمية في العصور الوسطى. وتنتعش الدول المدن مثل هونغ كونغ وسنغافورة، ومناطق صناعية خارج الحدود مثل مصانع الصلب الهانسياتية، وكذلك المناطق غير الخاضعة للضرائب في جزر غير ذات قيمة، والتي وظيفتها الوحيدة هي بالتحديد الهرب بالعمليات الاقتصادية من سيطرة الدول القومية. ولا تعد أيديولوجية الشعوب والقوميات ذات صلة بأي من تلك التطورات.

ولا يعني ذلك أن الوظائف الاقتصادية للدول قد ضعفت أو على وشك التلاشي، بل على العكس؛ فقد ازدادت قوة الوظائف الاقتصادية في كل من الدول الرأسمالية وغير الرأسمالية، على الرغم من نزعة كلا المعسكرين لتشجيع المؤسسات الخاصة أو المؤسسات غير المملوكة للدولة في ثمانينات القرن الماضي. وإلى جانب الأهمية المستمرة لتوجه الدولة فإن التخطيط والإدارة حتى في الدول المنتمية نظرياً لليبرالية الجديدة، والوزن الكلي لما يمثله الدخل العام والمصروفات لاقتصاديات الدول، وفوق كل ذلك الدور المتزايد الذي يلعبه التخطيط والإدارة باتباعهما عناصر لعملية إعادة التوزيع الكبرى للدخل الاجتماعي عن طريق آليات المال والرعاية، ربما جعلت الدول القومية عنصراً أكثر مركزية في أرواح سكان العالم أكثر من ذي قبل. وعلى الرغم من أنه جرى التقليل من شأن الاقتصاديات الوطنية من قبل الاقتصاد المتخطي للحدود الوطنية، فإنه تعايش معه وانخرط فيه. مع ذلك، وباستثناء تلك الاقتصاديات المنغلقة على نفسها من جهة – وما الذي تبقى منها بعد أن قررت بورما الانفتاح على العالم؟ – وربما اليابان هي الجهة الأخرى، فإن الاقتصاد القومي القديم لم يعد كما كان. وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت لا تزال تبدو في الثمانينيات أنها شاسعة بما فيه الكفاية، ولها القدرة على السيطرة على مشاكلهاالاقتصادية من دون مراعاة لأحد، وفي نهاية تلك الحقبة أصبحت مدركة أنها فرضت رقابة كبيرة على اقتصادها بالنسبة للمستثمرين الأجانب الذين أصبحوا الآن يملكون القوة للحفاظ على نمو الاقتصاد الأمريكي، أو جره إلى الكساد (صحيفة وول ستريت جورنال، 5 ديسمبر 1988، الصفحة 1). وبالنسبة لكل الدول الصغيرة ـ وبخاصة الدول متوسطة الحجم ـ فإن اقتصادياتها لم تعد مستقلة كما كانت ذات مرة.

والملاحظة الثالثة تفرض نفسها أيضاً حيث لم يبق للنزاعات السياسية الأساسية التي من المرجح أن

تقرر مصير العالم اليوم أن تفعل سوى النزر اليسير للدول القومية، لأنه على مدى نصف قرن لم يكن هناك وجود لنظام دولة دولي على غرار القرن التاسع عشر، بل عالم ثنائي القطبية متمحور حول قوتين عظميين.

وسياسياً، أصبح عالم ما بعد 1945 غير موحد بل ثنائي القطبية ومتمحوراً حول قوتين عظميين يمكن وصفهما بالدولتين العظميين (السوبر جامبو)، إلا أنهما بالتأكيد لم يكونا كأجزاء من نظام الدول الدولي في القرن التاسع عشر أو النظام الدولي ما بعد عام 1939. وعلى الأغلب فبمقدور دول الطرف الثالث المنحاز منها وغير المنحاز للقوتين العظميين أن تعمل كقوة كبح لعمل القوى العظمى، على الرغم من عدم وجود دليل قوي أنهم كذلك في الواقع على مدى الأربعين عاماً الماضية. علاوة على ذلك فبقدر ما كان الأمر يعني الولايات المتحدة إلا أنه كان ينطبق أيضاً على الاتحاد السوفييتي قبل عهد غورباتشوف، فقد كان الصراع الأساسي (عقائدياً) أيديولوجياً، حيث تساوى انتصار الأيديولوجية الصحيحة مع تفوق القوى العظمى المناسبة. وبعد 1945 أصبحت السياسة العالمية سياسة ثورات وثورات مضادة، مع تدخل القضايا الوطنية لتثبيت أو زعزعة التيار العام. وكانت هناك إشارات في نهاية فترة الثمانينيات على أن هذا النمط كان يتحلل بسبب الضعف الاقتصادي للقوتين العظميين في محاولاتهم الحفاظ على أدوارهم السابقة، وكذلك لأن نموذج العالم الذي قسمته ثورة أكتوبر لم يكن على صلة بحقائق نهاية القرن العشرين. وربما سينشأ بمرور الزمن نظام دولي متعدد. ومع هذا ـ وحتى في ظل نظام كهذا ـ فليس من المرجح أن يصبح دور القوميات مركزياً نظراً لأن اللاعبين الرئيسيين في تلك اللعبة سيكون مجرد وحدات أكبر من الدول التي عانت من الحركات الانفصالية والتأجيج القومي في نهاية القرن العشرين.

فعلى سبيل المثال، لنفترض ـ فقط من أجل النقاش ـ أنه ستنشأ أوروبا من أجل الشعوب بالمعنى الويلسوني، أو آسيا أو أفريقيا من أجل الشعوب. (مفهوم أمريكا اللاتينية العرقية/ اللغوية من أجل الشعوب هو أكثر تقييداً) فسوف تتلاشى أسبانيا من خلال انفصال أوسكادي وقطالونيا؛ وستتلاشى إنجلترا بسبب انفصال سكوتلندا وويلز؛ وفرنسا بسبب انفاصل كورسيكا؛ وستصبح بلجيكا دولتين، بينما في الشرق ستمضي الدول الواقعة في نطاق الاتحاد السوفييتي في طريقها، مع احتمال انفصال السلوفاك عن التشيك؛ وسيتم تقسيم البلقان ضمن السلوفينيين والكروات والصرب وألبانيا في دولة واحدة كبرى، مع استقلال أستونيا ولاتفيا وليتوانيا التي ستظهر مرة أخرى في منطقة البلطيق. هل يمكن افتراض أن عملية البلقنة تلك الممتدة على مستوى عالمي ستوفر نظاماً سياسياً مستقراً أو دائماً. في الواقع فإن أول شيء ستفعله تلك الدول الأوروبية الافتراضية بالتأكيد هو التقدم بطلب للانضمام للمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وهو الأمر الذي سيحد مرة أخرى من حقوقها السيادية. حيث إنه على الرغم من إصرار الجنرال ديغول على السوق الاقتصادية الأوروبية كمجموعة للدول المستقلة ذات السيادة، فإن منطق التكامل الاقتصادي أدى إلى دفع المجموعة الأوروبية للعمل على زيادة تخطي الحدود القومية.

باختصار فحتى النظام العالمي المتعدد الذي تحكمه قلة من الدول الهامة، والذي يمثل مجلس الأمن انعكاساً له، لن يكون نظاماً دولياً تستطيع معظم الشعوب والدول القومية لعب دور هام فيه.

وكما قد نتوقع، فالقومية اليوم تعكس شيئاً مثل أزمة وبرنامج الأيديولوجية الويلسونية/ اللينينية التي نتجت عن فشلها السياسي وتلاشي ارتباط الشعب ودولة الشعب بالبنية السياسية والاقتصادية العالمية. والقومية، مهما كانت قوة مشاعر كون المرء في مجتمع متخيل لا تعد شيئاً من دون إنشاء الدول الشعوبية، ولهذا فليس من المتوقع في الوقت الحالي أن ينشأ عالم من تلك الدول يقوم بصنع المعايير العرقية واللغوية الحالية للقومية. ولهذا فمن الجائز أن تتفق كلا الحكومتين في دبلن ولندن حول الرغبة النسبية في وجود أيرلندا واحدة متحدة. ومع وجود احتمال ضئيل بحدوث ذلك، فحتى في الجمهورية الأيرلندية سيتم النظر إلى ذلك الاتحاد باعتباره لا يمثل سوى الاختيار الأقل سوءاً من بين عدد من الحلول السيئة. وعلى العكس، إذا تسنى لأولستر إعلان استقلالها عن كل من أيرلندا وبريطانيا، فسوف يرى معظم سكان أولستر البروتستانت أن هذا الرفض القاطع هو أقل الشرور. وباختصار هناك حفنة فقط من المهووسين الذين سيعتبرون هذا الإنجاز لحق تقرير المصير الوطني/ الطائفي أفضل من الوضع الراهن الشديد القسوة.

لقد تخلت الحركات القومية الحالية بشكل عملي عن جعل الاستقلال هو هدفها النهائي في جميع الأحداث التي شهدتها أوروبا، والتي تعد الملجأ التقليدي لمبدأ القومية. وهنا تبدو معظم تلك الحركات كأنها رد فعل ضد المركزية، أي وجود اقتصاد الدولة أو القوة الثقافية بعيداً عن متناول الجميع، ضد البيروقراطية، أو أنها تعبر عن مشاعر انزعاج محلية أو طائفية قادرة على أن تلف نفسها بأعلام ملونة جذابة[1]. ومن الواضح أن الدول التي منيت بالهزيمة في الحرب العالمية الثانية قدمت تنازلات كبيرة كانت معرضة لردود فعل مقاومة للمركزية الفاشية. كما تفتقر معظم دول أوروبا الغربية إلى الحركات الانفصالية، على الرغم من أنه على الورق كانت بافاريا وصقلية أرضاً حاضنة لتلك الحركات، مثل أسكتلندا والأجزاء الفرانكوفونية من بيرنيز جورا. وفي الحقيقة فقد ثبت أن الحركات الانفصالية التي نمت في صقلية بعد عام 1943 قصيرة العمر، والتي على الرغم من اختفائها مازال هناك كثيرون ممن يبكونها باعتبارها نهاية القومية الصقلية[2]. وقد اغتيلت بواسطة تشريع الحكم الذاتي المحلي في عام 1946.

ومع أن ذلك لم يكن مفاجئاً فإن نوع الدفاع التقليدي ضد منهج منغلق بما فيه الكفاية باتجاه التحديث

(1) تزيين وجه القادة النشطاء... (من الحركة الأوسيتية) يشير إلى أن أسباب عدم الارتياح هذا تقع بشكل أقل على عاتق التنمية الاقتصادية غير السوية أكثر من الشعور بالأسى من قبل الموظفين وأصحاب الياقات البيضاء في كل فرنسا. ويليام آر بير، «الطبقة الاجتماعية للناشطين العرقيين في فرنسا المعاصرة» في كتاب ميلتون جيه غيسمان «الصراع العرقي في العالم الغربي» (إيثارا 1977)، الصفحة 158.

(2) Marcello Cimino, fine de una nazione (Palermo 1977); G. C. Marino, storia del separatism siciliano 1943 – 1947 (rome 1979).

والذي قدم ذات مرة كثيراً من الأساس الاجتماعي للمرحلة (ب) من قومية هورش، والتي استمرت بصعوبة بالغة في أوروبا منذ الخمسينيات، على الرغم من أن هذا المبدأ يعد من أكثر المبادئ ثورية في التاريخ الاقتصادي. إن فئة الطبقات الوسطى في المقاطعات الذين كانت لديهم آمال في الاستفادة من القومية اللغوية لديها قدر ضئيل جداً من التوقعات لا تزيد عن مزايا في المقاطعات في وقتنا الحاضر. وفي أوروبا الغربية، كان انهيار الآمال والطموحات وأزمة قوة الدولة القومية الكبرى، الحقيقي منها أو الواضح، والذي سمح للقومية أن تملأ الفراغ في نفوس الطبقات المثقفة والعسكر على حد سواء، إنها بديل عن الأحلام الضائعة. وأحياناً تبدو أكثر من ذلك قليلاً، كما في حالة الرواج المؤقت لأوسيتانيا في فرنسا خلال السبعينيات. إن تحول عدد من المثقفين من ذوي القدرة من اليسار إلى القومية الأسكتلندية في نفس العقد، والاهتمام الاستثنائي غير العادي بما سمي هوية فالنسيا القومية التي أمكن ملاحظتها في بداية الثمانينيات ضمن المثقفين اليساريين في ليفانت الإسبانية. وأحياناً فإن ذلك قد يعكس مشاعر قلق أكثر جدية لدى أعداد غفيرة من الشعب، كما كان الحال في التحول مرة أخرى للقومية الأسكتلندية بنهاية الثمانينيات، والذي كان رد فعل ضد الحكومة البريطانية التي كان يدعمها عدد متواضع من الأسكتلنديين، وضد العجز السياسي لأحزاب المعارضة البريطانية.

مع ذلك فإن الشيء الأكثر إثارة بشأن التأجيج الجديد للقومية السياسية في الدول الغربية هو عدم استقرارها وثباتها، مقارنة بقوة وثبات مشاعر الهوية القومية التي يزعمون أنهم يعبرون عنها. ويبدو ذلك واضحاً إذا تتبعنا الثروات المتفاوتة للأحزاب القومية الأسكتلندية والويلزية، أو الهيئات التي تعاني من رهاب الأجانب مثل الجبهة الوطنية الفرنسية. إن التفاوت في الدعم الأسكتلندي للقومية السياسية الأسكتلندية سيرجح أن معنى الهوية الأسكتلندية، والانفصال عن الإنجليز، ومشاعر الاستياء ضد انجلترا، تراوحت ارتفاعاً وانخفاضاً بشكل غير منتظم منذ الحرب الأخيرة. وليس هناك دليل على ذلك.

كما يمكننا كذلك أن نتتبع أزمة الوعي القومي لدى الدول القديمة، ولأسباب مشابهة. حيث إن الوعي الذي عند ظهوره في القرن التاسع عشر في أوروبا ظهر في مكان آخر في الرباعية التي جرى وصفها من خلال نقاط الناس – الدولة – الأمة – الحكومة. ونظرياً فقد تصادف وجود هذه العناصر الأربعة. وفي عبارة هتلر (حيث كلمة «Volk» تعني كلا من الناس والشعب) تتكون ألمانيا من شعب واحد ودولة واحدة وحكومة واحدة. وعملياً فإن أفكار الدولة والحكومة كان القصد منها أن تتحدد من خلال المعايير السياسية المناسبة للفترة منذ عهد ثورات القرن الثامن عشر العظيمة، إلا أن فكرة الناس والأمة كانت بالمعايير السياسية السابقة ذات تأثير مساعد في خلق المجتمع المتخيل والخيالي. كانت السياسة تهدف دائماً إلى أن تهيمن وأن تعيد تشكيل وقولبة تلك العناصر السياسية القديمة لأغراضها الشخصية. لقد أصبحت العلاقة العضوية بين العناصر الأربع من المسلّمات، إلا أن ذلك لم يعد ممكناً في سياق الدول التاريخية أو

الدول/ الأمم القديمة.

ويمكن إلقاء الضوء على ذلك من خلال عملية استبيان للرأي العام في جمهورية ألمانيا الاتحادية عام 1972[1]. وتعد تلك حالة متطرفة منذ أن مرت ألمانيا ـ نظرياً ـ بأكبر وحدة ألمانية كاملة تحت قيادة هتلر إلى الوضع الذي تعايشت فيه دولتان يمكن الادعاء بأنهما جزء من الشعب الألماني، ومع ذلك فهذا هو الموقف الوحيد الذي يسمح لنا بتتبع الشكوك والغموض في عقول معظم المواطنين عندما يفكرون في الشعب.

وأول ما ينشأ عن ذلك التساؤل هو قدر كبير من الشك؛ حيث كان 83٪ من الألمان الغربيين يعتقدون بأنهم كانوا يعرفون ما هي الرأسمالية، و78٪ كانوا يتشككون في الاشتراكية، وأن 71٪ فقط كان لهم معرفة بالدولة، و34٪ لم يكن لديهم أي فكرة عن تعريف أو وصف الأمة. وكانت نسبة عدم اليقين أكبر عند الأقل تعليماً. وقد شعر 90٪ من الألمان الذين أكملوا تعليمهم الثانوي بأنهم قد تلقوا معلومات حول المصطلحات الأربع، إلا أن 54٪ فقط من صبية الحرفيين وقليلي المهارة الذين لم يتلقوا إلاّ التعليم الابتدائي كانوا يشعرون بأنهم يعرفون معنى الدولة، وشعر 47٪ فقط أنهم يعرفون معنى الأمة. وقد نبع عدم اليقين هذا من انعدام الانسجام القديم ما بين الناس والأمة والدولة.

وعند طرح سؤال: هل الأمة والدولة هما نفس الشيء، أو أننا نتحدث عن أشياء مختلفة؟ قام 43٪ من الألمان الغربيين – 81٪ منهم من الطبقة الأكثر تعليماً – بالإجابة بأنهما ليسا نفس الشيء، حيث كانت هناك دولتان ألمانيتان متعايشان معاً. ومع ذلك اعتقد 35٪ بأن الأمة والدولة ليستا منفصلتين، ولهذا استنتج 31٪ من العمال الذين كانت أعمار 39٪ منهم أقل من 40 عاماً، أن جمهورية ألمانيا الديمقراطية شكلت أمة مختلفةً، لأنها كانت دولة مختلفة. ولنلاحظ أيضاً أن المجموعة التي لديها أقوى عقيدة بهوية الدولة والشعب والتي تبلغ نسبتها 42٪ كانت تتكون من العمال المهرة، وأن المجموعة التي كان لديها أقوى عقيدة بأن ألمانيا تتكون من شعب واحد مقسم إلى دولتين كانت من ناخبي الحزب الديمقراطي الاشتراكي. وكان 52٪ منهم متمسكين بذلك الرأي، مقابل 36٪ من ناخبي الحزب الديمقراطي المسيحي. وقد يقول قائل إنه بعد قرن من توحيد ألمانيا فقد ظل مفهوم الأمة الذي كان سائداً في القرن التاسع عشر إلى الآن وبقوة في صفوف الطبقة العاملة.

ويوحي ذلك بأن فكرة الأمة الذي ما أن يتم استخلاصه كالرخويات من قوقعة الأمة/ الدولة الصلبة حتى يفرز شكلاً متذبذباً. ولا يعني ذلك أن الألمان قد توقفوا عن رؤية أنفسهم باعتبارهم ألمان. وما هم غير متأكدين بشأنه ـ ولهم أسبابهم القوية لذلك ـ هو المعاني المتضمنة؛ السياسي وغير السياسي منها،

---

(1) Bundesministerium fur innerdeutsche Beziehungen, Materialien zum Bericht zur lage der Nation, 3 vols. (Bonn 1971, 1972, 1974), III, pp. 107 – 13, esp. p. 112.

لكونهم ألماناً. وقد يشكك المرء بأن تساؤلات مماثلة لدى شعوب/ دول أخرى قد تنتج رد فعل مضطرب مماثل. فعلى سبيل المثال: ماهي العلاقة بين الفرنسية والفرنكوفونية (مصطلح لم يظهر إلى الوجود حتى وقت قريب، وجرى تسجيله لأول مرة في عام 1959)؟ وسواء كان الجنرال ديغول يعي ذلك أم لا، فقد كان في حيرة تامة بشأن التحديد التقليدي وغير اللغوي للفرنسية، وذلك عندما خاطب سكان كويبك باعتبارهم فرنسيين يعيشون بالخارج. لقد هجر التفكير القومي لدى سكان كويبك مصطلح أرض الوطن، وأقحم نفسه في مناظرات مطولة حول استحقاق وعدم استحقاق مصطلحات كالأمة والشعب والمجتمع والدولة[1]. وحتى الستينيات من القرن الماضي كانت المواطنة البريطانية في نظر القانون والإدارة أمراً بسيطاً يتمثل في الميلاد من أبوين بريطانيين، أو الميلاد على أراضي بريطانية، أو الزواج من مواطن بريطاني، أو التجنس. واليوم أصبح ذلك أمراً أبعد ما يكون عن البساطة.

ولا يعني أي من ذلك أن القومية ليست عاملاً هاماً في سياسات العالم اليوم، أو أن هناك القليل منها عما كان عليه الوضع في السابق. إن ما أحاول توضيحه هو أنه عوضاً عن ـ على الرغم من أهمية ذلك الأمر الواضحة ـ فإن القومية كانت أقل أهمية تاريخياً. ولم تعد كما كانت برنامجاً سياسياً عالمياً، كما كانت عليه في بداية القرن التاسع عشر أو بداية القرن العشرين. إنها على الأكثر عنصر تعقيد، أو تحفيز لتطورات أخرى. وليس من غير المحتمل تقديم تاريخ مركزية عالم القرن التاسع عشر باعتباره بناء الشعوب، كما فعل والتر بيغهوت. فنحن ما زلنا نقدم تاريخ دول أوروبا الكبرى بعد عام 1870 بتلك الطريقة، كما في كتاب يوجين ويبر «من فلاحين إلى فرنسيين (Peasants into Frenchmen)»[2]. فهل هناك احتمال بأن يقوم أي شخص بكتابة تاريخ العالم في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين باستخدام تلك المصطلحات، إن هذا غير محتمل على الإطلاق!

بل على العكس، سيكون من المحتم كتابة التاريخ باعتباره تاريخ العالم الذي لا يمكن احتواؤه داخل حدود الشعوب والدول الشعوبية، حيث جرت العادة على هذه التسمية، إما سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً، أو حتى لغوياً. وسوف يرى التاريخ الدول الشعوبية والشعوب، أو المجموعات العرقية/ اللغوية في الأساس باعتبارها متراجعة أمام مقاومة إعادة الهيكلة المتخطية للحدود القومية للعالم أو متأقلمة معها، أو جرى امتصاصها أو نزوحها بواسطتها وستظل الشعوب والقوميات حاضرة في هذا التاريخ، ولكن في أدوار ثانوية وأقل أهمية. ولا يعني ذلك أن دور التاريخ القومي والثقافة سيزيد، ربما أكبر من ذي

---

(1) ليون ديون، «لغز كويبك»، الصفحة 302. النسخة الفرنسية لكويبك كفرنسيين، كما ظهرت في بيان لمجلس الوزراء الفرنسي في 31 يوليو 1967، بأن فرنسا لا يمكنها أن تتجاهل حاضر ومستقبل وقدر سكان ينتمون إلى شعبها ومخلصين لبلدهم الأصلية، أو يعتبرون كندا كبلد أجنبي كما يشعر بذلك الآخرون. (حقائق الأخبار الكندية، المجلد 1، رقم 15، 14 أغسطس 1967)، الصفحة 114.

(2) يوجين ويبر، الفلاحين يتحولون إلى فرنسيين: اعتدال فرنسا الريفية، 1870 – 1914 (ستانفورد 1976).

قبل في أنظمة التعليم لدى بعض الدول، وبخاصة الدول الصغيرة، أو أنها لن تزدهر محلياً في إطار عمل متسع يتخطى الحدود القومية للدول؟ وكما يقال فإن الثقافة الكتالونية تزدهر اليوم، بافتراض أن سكان كتالونيا الذين سيتواصلون مع بقية العالم من خلال الإسبانية والإنجليزية، حيث سيكون عدد قليل من غير المقيمين في كاتالونيا قادرين على التواصل باللغة المحلية[1].

وكما قدمت فإن الشعوب والقوميات ليست هي المصطلحات الملائمة، ليس فقط لوصف، بل وتحليل الكيانات السياسية التي تمّ وصفها بذلك، أو حتى المشاعر التي تمّ وصفها ذات مرة بتلك الكلمات. وليس مستحيلاً أن تنهار القوميات مع انهيار الدولة الشعوبية، سواء كانت إنجليزية أو أيرلندية أو يهودية أو خليطاً من كل ذلك، فهناك طريق واحد فقط يمكن الناس من وصف هويتهم من بين طرائق كثيرة أخرى يمكن استخدامها لهذا الغرض، عندما تسنح الفرصة[2]، وسيكون من غير المنطقي الادعاء بأن هذا اليوم قريب. ومع ذلك فإنني أتمنى أنه يمكن تخيله. وفي المقام الأول فإن حقيقة أن المؤرخين هم على أقل تقدير في بداية الطريق لتحقيق تقدم في دراسة وتحليل الشعوب والقوميات تفترض ـ كما هو الحال غالباً ـ أن الظاهرة قد وصلت إلى ذروتها، ولقد قال هيغل «أن صقر منيرفا الذي يجلب الحكمة يطير في الغسق»، وإنها لإشارة جيدة أن صقر منيرفا يحوم الآن حول الشعوب والقوميات.

---

(1) عند وجودهم في الخارج، يعتبر ثلثا الكنديين أنفسهم أسبان وذلك في فترة السبعينيات.

M. Fernando Garcia, Regionalismo y autonomias en Espana (Madrid 1982), Table II.

(2) من بين المنظرين النادرين الذين يبدو أنهم يشاركونني شكوكي حول قوة وهيمنة القومية، جون برويلي، حيث انتقد في كتابه القومية والدولة كلاً من غيلنر وأندرسون لافتراضهم أن نجاح القومية الذي أثبت نفسه يعني أن القومية متأصلة الجذور في أفكار وسلوكيات الناس. (انعاكاسات القومية في الفلسفة والعلوم الاجتماعية، 15/ 1، مارس 1985، الصفحة 73).

فهرس المحتويات

تمهيد 5

مقدمة 7

1 – الأمة كبدعة جديدة لم تكن معروفة من قبل: من الثورة إلى التحرر 19

2 القوميات الشعبية الأولى تاريخياً 47

3 – المنظور الحكومي 77

4 – تحول القومية 1870 – 1918 97

5 – أوج القومية 1918 – 1950 123

6 – القومية في أواخر القرن العشرين 151

الشعوب والقوميات منذ عام 1780

إن مسألة القومية موضوع شهير مثير للجدل، فموضوع دراسة الأمة أو القومية يلفت الانتباه خلال الفترة التي كانت فيها خريطة أوروبا قد رسمت للمرة الأولى بل للمرة الوحيدة كما تبين لاحقاً بناء على مبدأ القومية.

وإننا ننظر إلى الشعب بوصفه أحد العناصر الجديدة الوافدة في تاريخ الإنسانية، وأنه نتاج أوضاع خاصة لا يمكن تفاديها، محلية كانت أو إقليمية أو تاريخية، ونتوقع حدوثها بالشكل الذي كانت عليه في البداية، في قليل من المستوطنات، عوضاً عن أن تكون مجموعة من السكان موزعة في مناطق مختلفة من العالم.

وهناك مشكلة تتمثل في عدم وجود طريقة تساعد المراقب على تمييز الشعب عن الكيانات الأخرى كمجموعات الرهبان على سبيل المثال.

ولقد جرت محاولات لإرساء معايير موضوعية للشعوبية أو لتوضيح لماذا أصبحت بعض الجماعات شعوباً، في حين لم تفعل ذلك مجموعات أخرى، وذلك بناء على معيار واحد؛ كاللغة أو العرق، أو مجموعة من المعايير؛ كاللغة أو الأرض المشتركة أو التاريخ المشترك أو المعتقدات الثقافية أو أي شيء آخر.

السعر 45 درهماً



إصدارات
esdarat
دار الكتب الوطنية



هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة
ABU DHABI TOURISM & CULTURE AUTHORITY